مختصر اوسط للشيخ الرئيس في المنطق

٧١

وذكر النصير الكلي في حواشي شرح الاشارات انه قال الشيخ في الاوسط كذا وكذا فوجدت ما ذكره في هذا الكتاب بعينه فعلم انه كتاب الاوسط ١٢

ومدركات من نوافض الوجود فان النفس الناطقة للحق الاول الذي
هو الكامل بكل وجه بل المبدأ له وهو الذي هو الخير المحض الاشرف واذا لم يجد
انشانه بذلك او التذت لم تبين فذلك للشواغل البدنية التي من كان له
ولسبب المناسبة لقوى النفس ان الطبيعية مثل المرضى الذين لا يجدون بجوهره
بالحلو او يتأذون به واذا زال العائق عن الذوق الحلو وظهر التالم
بالمر تأذيا كالخدر الذي لا يحس بالم ولا لذة وكالذي به الجوع
الشديد او المحموم فانه جائع ولا يحس بالم الجوع فاذا زال العائق اشتد به
احساسه فكذلك فقد النفس الناطقة ما لاحظ كمالها من موافقات جوهرها
لان فقد كل قوة فعلها الخاص بها من موافقاتها اذا كانت تدرك الفقد
لكن البدن هو ان شغل عن الاحساس بالم هذا الفقد او بالم وجع
مضاد وبلحق مثل ما يحس من الالم بذوق مضاد للحلو فاذا زال البدن
اشتدت لذة الواجد وعظم الم الفاقد اشتداد والالتباس
الى الحال التي للحلو او الالم تجرد النفس هو الانقطاع بالجملة عن ملاحظة
من الخالص ووقف النظر على جلال الحق الاول ومطالعة عظائم عظمته
والاطلاع على الكل من فيه لتكون صورة الكل متصورة في النفس الناطقة التام
بكليتها وهو يشاهدون ذوات الاحد الحق من غير فتور ولا انقطاع مشاهدة عقلية
والله ولي التسهيل سبيلا اليه بتوفيقه والحمد لله على التمام
والرسول افضل السلام

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على أنبيائه أجمعين وبعد
فإن الكمال للإنسان في أن يعرف الحق لا لأجل العمل به والخير لأجل العمل
والعلوم لمن لا يميز بالفطرة شيء نزر والمعتمد فيه على شهادة
الفطن والمتين يوصل إليه إما بفطرة العقل وإما بالاكتساب
وكل معرفة وعلم فإما تصديق وإما تصور والتصور هو العلم
الأول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه مثل تصورنا ماهية الإنسان
والتصديق إنما يكتسب بالقياس أو ما يجري مجراه مثل تصديقنا
ماهية الإنسان بأن للكل مبدأ فالحد والقياس آلتان بهما
يكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية
وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه ما هو دون الحقيقي ولكنه
نافع منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقي والفطرة الإنسانية
ة الأكثرية غير كافية في التمييز بين هذه الأصناف ولولا ذلك لما
وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع لواحد في رأيه تناقض وكل
واحد من القياس والحد فإنه مؤلف ومعمول من معان معقولة
بتأليف محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها ألف وصورة بها
التأليف وكما أنه ليس عن أي مادة اتفقت يصلح أن يتخذ بيت أو كرسي

ولا بأي صورة اتفقت يمكن أن يتم من مادة البيت بيت ومن مادة
الكرسي كرسي بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بعينها تخصه كذلك
لكل معلوم يعلم بالروية مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار
إلى حقيقته وكما أن الفساد في اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة
وإن كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وإن كانت
المادة صالحة وقد يقع من جهتيهما جميعا كذلك كل الحد والقياس
قد يقع الفساد فيهما إما من جهة المادة وإما من جهة الصورة وإما
من جهتيهما فالمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف أنه عن أي صورة
ومادة يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدا وعن أي صورة ومادة
يكون القياس الصحيح الذي يسمى برهانا ويعرف أنه عن أي صورة
ومادة يكون الحد الإقناعي الذي يسمى رسما وعن أي صورة ومادة
يكون القياس الإقناعي الذي يسمى ما قوي منه وأوقع تصديقا شبيها
باليقين جدليا وما ضعف منه وأوقع ظنا غالبا خطابيا ويعرف أنه
عن أي صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن أي صورة ومادة يكون
القياس الفاسد الذي يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذي يتراءى
أنه برهاني أو جدلي ولا يكون كذلك وأنه عن أي صورة يكون القياس
الذي لا يوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا يرغب النفس في شيء أو ينفرها

معدما به يجب قبولها والا يكون
وباح م
نخه

او مستفادا بعضها وهو القياس السوفسطي فهذه فائدة صناعة المنطق
ونسبته الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر ولكن
الفطرة السليمة والذوق السليم ربما اغنيا عن تعلم النحو والعروض وليس
شي من الفطر الانسانية مستغنيا في استعمال الروية عن التقدم باعداد
هذه الآلة ولما كان الحد والقياس مولفين من معان والفاظ والعلم
بالمفردات قبل العلم بالمولفات وجب ان يكون افتتاح الشروع في المنطق
من تعليم المفردات في اللفظ المفرد واللفظ المولف اللفظ المفرد
هو الذي لا يمكن ان يوجد جزء منه يدل على جزء من معناه كقولنا انسان
فانه لا ان ولا سان يدلان على جزء من معنى الانسان وقولنا انفق
ان دلا على شي آخر واللفظ المولف هو الذي قد يمكن ان يوجد جزء منه
دالا على جزء من معنى كله كقولنا الانسان حيوان فان الانسان والحيوان كل
واحد منهما جزء من قولنا الانسان حيوان في المسموع ومعنى كل واحد منهما
جزء من معنى قولنا الانسان حيوان في المفهوم في الكلي والجزئي كل
لفظ مفرد فاما ان يكون معناه الواحد يجوز في الوهم ان يكون محمولا على
اعيان فوق واحد ويسمى كليا كقولنا الانسان واما ان يكون محصورا
بعين واحدة ولا يجوز ان يتوهم ذلك المعنى لاثنين ويسمى جزئيا كقولنا زيد
فان معناه الواحد هو ذات زيد وذات زيد لا يمكن ان يكون لغير زيد [illegible]

لا في مبادي العلوم وانما يشتغل في العلوم بالكليات فقط في الذاتي
والعرضي كل لفظ يكون كليا ووصفا لشي حتى يصح ان يقال هو هو كقولنا
الانسان حيوان او ابيض فانه لا يخلو من احد وجهين اما ان يكون الوصف
بحيث اذا فهمته وفهمت الموصوف به واخطرتهما جميعا بالبال لم يمكن
ان لا يعرف ان هذا الموصوف موصوف به ولم يمكنك ان تفهم الموصوف
الا وتفهم اولا انه بهذا الوصف كقولنا الانسان جسم فانك اذا عرفت
ما الجسم وما الانسان لم يمكنك ان لا تعرف ان الانسان جسم او تعرفه انسانا
الا وقد عرفت اولا انه جسم فهذا هو الذاتي واما ان لا يكون بهذه الصفة
وهو العرضي سواء كان يمكن ان يرفع عن الشي في الوهم كسواد الغراب
او لا يمكن مثل كون كل مثلث مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين فان
هذا المعنى مما لا يصح رفعه عنه لا في الوجود ولا في التوهم فانه لم يكن بهذا
الوصف لم يكن مثلثا لكنه وصف عرضي لان المثلث يفهم مثلثا وان لم
يفهم له هذا المعنى وان فهم له هذا المعنى فيجب ان يصير مثلثا فليس يجب ان
يفهم له مثلثية واما الشكل فلا يمكن ان يفهم المثلث دون ان يفهم انه
شكل اولا فالذاتي هو الذي يحتاج ان يكون اولا حتى يكون الشي والعرضي
اللازم يكون للشي اولا ملازم للشي ويتبع وجوده بالضرورة ولا يفارقه
بوجه لا في الوهم ولا في الوجود والعرضي الغير اللازم اما غير لازم في الوهم

كسواد الحبشي وانتصاب القروح وهي لازمة في الوجود وإما غير لازم لا في
الوجود ولا في التوهم لكن إن زواله إما سريعا كالقيام والقعود وإما بطيئا
كالشباب فقد بان لك ما الفرق بين الذاتي والعرضي اللازم لا يفارق في
التوهم والعرضي يفارق في التوهم فقط في الذاتي المقول في جواب
ما هو وغير المقول فيه قد يكون للشيء أوصاف ذاتية كلية مثلا للإنسان
أنه جوهر وأنه جسم ذو أبعاد وأنه مركب من عناصر وأنه
متغذ نام مولد وأنه حساس متخيل متحرك بالإرادة وأنه ناطق أي
ذو نفس ناطقة ومعنى كونه ذا نفس ناطقة أي ذو نفس من شأنها أنا
لم يعق عائق أن يعقل المعقولات ويصنع الصناعات الإنسانية وليس هو ما هو وليس الإنسان هو
بواحد من هذه الأوصاف بل هو ما هو باجتماعها كلها فإذا وضع اسم باجتماعه
واحد بدل جملة هذه الأشياء حتى يتضمن جملة هذه المعاني مثل لفظة الإنسان
ههنا فإن ذلك اللفظ مقول في جواب ما هو وأما سائر الألفاظ الدالة
فإنها لا تقال في جواب ما هو ولكنها تدخل في جواب ما هو وتقال من طريق
ما هو والفرق بين المقول في جواب ما هو والمقول من طريق ما هو أن
المقول في جواب ما هو يدل وحده على ماهية الشيء وكمال وجوده والثاني
والمقول من طريق ما هو هو الذي لا يستغني عنه ماهية الشيء ولكن لا تتم
به وحده ماهية الشيء كالحسية للإنسان في المقول في جواب ما هو حقا

والمقول فيه مشتركا قد يسأل عن ماهية الأشياء لا اختلاف فيها من
طبعه ولا حقيقة ذاته مثل أشخاص الغنم فإنها لا تختلف إلا بالعوارض كزيد وعمرو
وبكر فالصالح للجواب بحملها في سؤال ما هو يصلح لكل واحد منها خاصا
وقد يسأل عن أشياء مختلفة الطبائع والحقائق بالذات ولكن لها مع ذلك
اشتراك في أوصاف الذات فيقال ما هي كما يسأل عن إنسان وفرس وثور
معا فيقال ما هي فالصالح للجواب بها في جواب ما هو لجملتها بالشركة حتى يتضمن
كمال وجود المشترك من غير أن يشذ منه وصف ذاتي مشترك لها لا الصالح
لكل واحد منها بالخصوص فإن الحيوان هو الذي يصلح للجواب ههنا بل لا كماله
على معنى الجوهرية والجسمية والتغذية والنمو والحس والحركة الإرادية فلا
يبقى عنه من هذه الأوصاف شيء لا يتضمنه إلا ما اختص بواحد واحد منها
فالحيوان مقول في جواب ما هو لها بالشركة وليس مقولا في جواب ما هو
لكل واحد منها بالخصوص فهذا هو الماهية المشتركة ولا يبعد أن يسأل
عن الحيوان أيضا والنبات معا فيكون جوابهما ماهية مشتركة أشد عموما فهكذا
ينبغي أن يفهم المقول في جواب ما هو وليعلم أن من المتضمن والمشترك فيه فأما
فإن الإنسان يتضمن الحيوان والناطق لا يتضمن الحيوان ولكن يلزمه الحيوان
لأن الناطق لا يوجد إلا حيوانا ولكن الحيوان يتضمن خارجا عنه ملازما له
وأما الإنسان فالحيوان داخل فيه لأنا نعني بالإنسان حيوانا ناطقا لا غير

بالناطق حيوانا ولا بالحيوان ناطقا ومثال هذا قولنا البيت وقولنا السقف
فان كل واحد منها لا يدل على حائط لكن البيت متضمن لمعنى الحائط والسقف
ملتزم اياه فلا يجب ان يذهب هذا الغرض على متوقي اللفظ الدال على
ما هو فيظن ان ليس متضمنا لجميع الاوصاف الذاتية بل يظن لجميعها انه
مقول في جواب ما هو بل يطلبه المتضمن **في الذاتي المقول في جواب ايما**
الشيء هذا هو اللفظ المفرد الذاتي الذي ليس من شانه ان يقال على ماهية
الشيء لا ما هو وصف له لا مشتركة ولا خاصة بل انما يصلح ان يميز به الشيء
في ماهية تمييزا ذاتيا مثل الحساس والناطق فان الحساس ليس ماهية خاصة
بالانسان والثور والفرس لان كل واحد منها يحتاج الى زيادة عليه حتى
يكون هو ما هو ولا هو ايضا ماهية مشتركة للانسان والثور والفرس
وذلك لان يجامع الحساسية معاني اخر مثل انه متحرك بالارادة
ومتغذ به وغير ذلك وهذه المعاني وان كانت تلازم الحساسية فليست متضمنة
له ولا الحساس ماهية مشتركة لانه اعم من الحيوان فان الحساس غير موجود
الا للحيوان فليس اذن الحساس ماهية بوجه من الوجوه لكنه لا شبهة
وكذلك الناطق فانه حال الناطق حال الحساس في هذا المعنى انما يصلح الحساس
ليميز الحيوان عن النبات والناطق ليميز الانسان عن العجم فاذا قيل ان
يجاب ايما هو اي اي شيء والمسؤول عنه من جملة ما تحت ماهية مشتركة

في الجنس والنوع الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع اي
بالحقائق الذاتية في جواب ما هو اي عن تمام حقيقته كالحيوان والنوع هو
المقول على كثيرين ويقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو
اي بالشركة والخصوصية جنس النوع والنوع نوع الجنس وقد يقال
نوع للمقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو وليس
هذا نوعيته بالقياس الى الجنس من هذه الجهة وان كانت
له نوعية بمعنى آخر بالقياس الى الجنس وكما يمكن ان يكون فوق
ماهية مشتركة ماهية مشتركة الى حد فكذلك يمكن ان يكون الشيء
الذي هو جنس لشيء نوعا لشيء آخر وينتهي الى ما هو جنس الاجناس
علوا والى ما هو نوع الانواع سفلا **في الفصل** الفصل
هو المقول على الانواع بالذات اي على واحد واحد منها في جواب
ايما هو كقولنا اي الاجسام الحيوان فيقال الحساس او اي الحيوانات
الانسان فيقال الناطق ومن الفصل ما هو فصل جنس كالحساس
للحيوان ومنه ما هو فصل النوع كالناطق للانسان ولولا [illegible]
من حيث المقول في جواب ما هو لكانت لا فرق بين الجنس وفصله
وكان يظن الحساس جنسا للانسان وقد يظن ان الفصل ليس
ذاتيا للطبيعة الجنس المطلقة فان الحيوان قد يخلو عن النطق

ولا ذاتيه باعتبار كونه ذاتيا للمركب منه ومن الجنس فان كل
عرضي هذا شانه لانه ذاتي للمؤلف منه مع اي شي اتفق فكانت
تكون اذن الحد اعني العرضيه فصولا فان الضاحك ذاتي للحيوان
الضاحك من جهة ما هو ضاحك والباخس للجسم الاسفن من جهة
ما هو اسفن بل الفصل ذاتي للطبيعة الجنس المخصوصه بهذا النوع
وتلك الطبيعه انما يعنيه هي ما هي بالفعل بوجود الفصل فان الحيوان
المطلق لا ذات له بانيه بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول
واللون الموجود السواد انما يكون هو ما هو بفصل السواد وكذا
معنى انه يقوم ذاته الفصل **في الخاصه والعرض العام** الخاصه
هي المقوله على نوع واحد لا بالذات مثل قوة الضحك للانسان
وهي عرضي له لازم او غير لازم مثل فعل الضحك وهو خاصة ايضا
الا انها غير لازمه واما العرض العام فهو المقول على كثيرين
مختلفين بالنوع لا بالذات اما لازما كالبياض للجص والثلج واما
غير لازم مثل الحركة والسكون وقد يكون شي واحد بالقياس
الى شيئين خاصه وعرضا عاما فان الحركة بالقياس الى الجسم
الذي هو نوع الجوهر خاصة وبالقياس الى انواع الجسم الذي
هو نوع عرض عام بل قد يمكن ان يكون شي واحد جنسا ونوعا

وخاصه وعرضا عاما مثل اللون فانه نوع من الكيف وجنس
للسواد والبياض وخاصه للجسم وعرض عام للانسان والفرس
وغير ذلك وللخشب انما نعني بقولنا عرض عام العرض الذي
هو قسيم الجوهر في القسمة بل نعني بالعرض العرضي وان كان جوهرا
فان البياض عرض عام وعرض في الحقيقة واما الاسفن فهو
جوهر وليس جنس للجسم ولا فصلا ولا نوعا ولا خاصه بل هو
عرض عام وهذا اخذ ما يغلط فيه تم كتاب ايساغوجي

كتاب قاطيغورياس اي المقولات في مناسبه الاسامي والمعاني

المشتركة اسماؤها هي التي لها اسم واحد
والمفهوم من ذلك الاسم فيها مختلف اختلافا في الاسامي فيه كقولنا
عين لينبوع الماء والعضو الباصر وللحنا والمتشابهه اسماؤها
هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم فيها مختلف اختلافا
فيه تشابه ما كقولنا رجل الحيوان ورجل السرير والحيوان
الطبيعي والحيوان المصور وهنا فان احد الامرين وضع له الاسم
وضعا والاخر نقل اليه الاسم للتشبه نقلا ويشترك المشتركه
اسماؤها والمتشابهه اسماؤها في ان اسم يقال لها المتفقه اسماؤها واما
المشككة اسماؤها فهي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم

فيها واحد الا انه ليس على السواء في جميعها بل لبعضها اولا وللآخر
من الاول ولبعضها اشد واولى ولبعضها اضعف وليس باولى مثل
الوجود الواقع معناه على الجوهر اولا واولى وعلى العرض ثانيا ولا
اولى والواحد الواقع اولا على ما لا ينقسم بوجه وثانيا على ما ليس
منقسم بالفعل بل هو منقسم بالقوة مثل المقادير وبالثالث على ما هو
منقسم بالفعل والقوة لكن لاجزائه وحدة يجمعها فيكون منها صورة
الكل كالعشرية وصورة انواع العدد وكذلك في اشياء اخرى وكلها
مشتركة في النسبة الى مبدأ كقولنا طبي للكتاب والمبضع والدواء
والغاية كقولنا صحي للطب والكتاب والغذاء واما المتواطئة
اسماؤها فهي التي لها اسم واحد والمفهوم من كل الاسم فيها واحد
للمختلف الاصناف المذكور كقولنا حيوان للانسان والفرس
والمترادفة اسماؤها هي التي لها معنى واحد واللفظ الدال على ذلك
المعنى غير واحد كقولنا انسان وبشر والمتباينة اسماؤها هي التي
لها اسم مختلفة والمفهوم من كل الاسماء فيها مختلف كقولنا انسان
وفرس والمشتقة اسماؤها هي التي لها صفة ولتلك الصفة اسم موضوع
او لها شيء غير الصفة ولكن منسوب اليها وله اسم موضوع فيوجد
لتلك الاشياء من اسمائها لها من الصفة او الشيء المنسوب اليها اسما

ليدل على وجودها لها وتغيير تلك الاسماء في الشكل والتصريف او الزيادة
والنقصان ليدل على مخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة والحديد
من الحديد وهي غير صفة وكذلك اسماء النسبة كقولنا المكي والمدني
في نسبة الاجناس الى فصولها كل فصل مقوم للجنس العالي فهو
مقوم للجنس الذي دونه مثل ان فصل الجسم الذي يقومه مقوم
الحيوان ولا ينعكس فليس يجب ان يكون الفصول المقومة للحيوان تقومه
للجنس وكل فصل مقسم للجنس الاسفل فهو مقسم للجنس الاعلى فانه
لما كان من الحيوان ما هو ناطق ومنه ما هو غير ناطق كذلك من الجسم
ما هو ناطق ومنه ما هو غير ناطق ولا ينعكس فانه ليس كل ما يقسم
العالي يقسم السافل فان المغتذي وغير المغتذي يقسم الجسم ولا يقسم
الحيوان فقد عرفت ان الاجناس التي بعضها تحت بعض كيف اشتراكها
وتباينها في الفصول واما الاجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض
فان جميع فصولها تختلف مثل العلم والحيوان فان العلم من الكيف والحيوان
من الجوهر وفصول العلم التي تقومه غير فصول الحيوان التي تقومه
والفصول التي تقسم العلم الى انواعه غير الفصول التي تقسم الحيوان
الى انواعه في نسبة الموضوعات الى المحمولات الموضوع يوصف
بمحموله على وجهين اما ان يوصف بانه هو اسما ومعنى كقولنا الانسان حيوان

واما الذي يوصف بمحموله لا بانه هو في المعنى ولكن بانه ذو هو في المعنى اوله
هو في المعنى ويشتق في الاكثر له من لذلك الموضوع من محموله اسم مثال
هو شجاع ولا يقال هو شجاعة وقد يمكن ان يشتق له في الاسم مثال رجل
عدل وحلو عدل او جسم ابيض ولون ابيض فيكون الاسم واحدا واما
المعنى فليس هو واحدا ولا الموضوع هو محموله في المعنى واذا كان المحمول
من القسم الاول كلما هو خص منسوبه الى موضوعه فيقال محمول على موضوع
فكل كلي فهو محمول على موضوع وذلك لان لكل كلي موضوعات جزئية
يحمل عليها الكلي بانها هو وحملا بالاسم والحد وهذا هو المخصوص بهذا
اللقب واما المحمول بالوجه الثاني فلا يخلو من وجهين اما الذي يكون موضوعه
يحقق الوجود بذاته ثم يصير الوجود محموله فيه حتى لا حاجة له في
القوام الى محموله لا هذا ولا الغريبة مستقلة فيسمى هذه النسبة وجودا
في الموضوع ويسمى هذا المحمول عرضا واما الذي يكون الحامل لا وجود له بذاته
بالفعل الا بهذا المحمول او بما يقوم مقامه بعده او قبله ويسمى هذه النسبة
وجودا في الهيولى والمحمول يسمى صورة وكان في هذا الكتاب وما يجري
مجراه من المداخل لا يستعمل هذا الاستعمال بل يجعل العرض و
الصورة محمولا واحدا ويوجد ما شيئا كان فيه وهو كونه محمولا
بالاشتقاق ويسمى كل المعنى عرضا وكل النسبة وجودا في الموضوع

واما التحقيق فهو ما اشرنا اليه فكل ذات هي موجودة لا في موضوع
انيته وكل ذات هي موجودة لا في موضوع فهي جوهر وكل ذات هي
موجودة في موضوع فهي عرض وبعض قولنا الموجود في موضوع انما الموجود
في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه بل قوامه يتحقق من
قوام ما هو فيه بذاته فقولنا الموجود في شيء نفرق بينه وبين معقول في
ومن وجود الكل في الاجزاء فان الكل لا يوجد في شيء واحد بل في الاشياء
جملة وانه وان كان من الاعراض ما يوجد في شيئين مثل المماسة
والموازاة فان نوع ذلك موجود في كل واحد منهما فان كل واحد منهما
مماس ومواز وقولنا لا كجزء منه نفرق بينه وبين كون العرض في موضوعه
والجزء في كله وما يشابه ذلك فليفرق بين الشيء في المكان وبينه وبين
كون الشيء في الوعاء وبينه وبين كون الشيء في الزمان وبينه وبين كون
الجوهر في الاعراض كقولنا فلان في الخصب وبينه وبين كون العلة
في المعلول وبينه ولكن هذه كلها يشترك بان في اعتبارها ليس فيما هي فيه
ويجوز ان يفارق ما هي فيه فيتبدل الجسم مكانا وزمانا ووعاء و
الجوهر عرضا وهو قائم والجسم قد يتوهم لا في مكان ولا يشغل والجسم
في آن واحد لا يكون في زمان ولا يشغل والذي الحق الذي كان شيء من هذا
الباب مثلا فما فانه يكون دوام ما هو فيه واما العرض فانه لا

يفارق

موضوعه بعينه ولا قوام لموضوعه به بل قوامه بموضوعه وايضا
فان الصورة تقوم هيولاها والهيولى تفارق صورتها فلا تكون
الهيولى في الصورة ككون العرض في الموضوع ولا تكون الصورة في
الهيولى ككون العرض في الموضوع واما الكليات فوجودها كالاجناس
في الانواع والجزئيات في كلياتها كالانواع في الاجناس فتفارق
ذلك بان الجنس جزء من معنى نوعه والنوع جزء من عموم جنسه ولو
لم يتوهم الجنس موجودا لما وجد النوع ولو رفع النوع موجودة
ولم يكن علينا جنس لانه انما يكون علينا الجنس اذا توهمنا سائر
الانواع وليس من شرط وجود النوع ان يوجد معه سائر الانواع
فقد تحصلنا بين العرض وبين كل ما يقال في شيء والجوهر منه جزئي
كزيد ومنه كلي كالانسان والعرض منه جزئي كهذا البياض ومنه
كلي كالبياض فالجوهر الكلي مقول على موضوع وليس موجودا في
موضوع فلانه كلي على موضوع ولانه جوهر ليس في موضوع والعرض
الجزئي هو في موضوع وليس على موضوع اما كونه في موضوع فلانه
عرض واما كونه ~~في موضوع فلانه عرض~~ واما كونه لا على موضوع
فلانه ليس بكلي واما العرض الكلي فهو على موضوع وفي موضوع معا
اما على موضوع فلانه كلي واما في موضوع فلانه عرض واما الجوهر

الجزئي فانه لا يقال لا على موضوع ولا موجود في موضوع لانه لا كلي
ولا عرض واما ان كان شيء يحمل لا على موضوع وبالشيء يحمل لا عليه
ايضا حملا على موضوع فهو يحمل على موضوعه حملا على موضوع كالحيوان
على الانسان ثم الجسم على الحيوان فالجسم ايضا على الانسان وان كان شيء
موجودا في موضوع وشيء يحمل لا على ذلك الشيء فلا يجب ان يحمل على موضوعه
كالبياض في الجسم واللون على البياض وان كان شيء مقولا على موضوع
وشيء آخر موجود في ذلك الشيء فلا يجب ان يحمل الاول على الثاني كالحيوان
على الانسان والحسن في الحيوان فانه لا يقال ان الانسان حسن وقد
ضوع تا — على موضوع فقد يكون جوهرا كزيد للانسان وقد يكون عرضا كالسواد في
اللون واما في موضوع فانه في موضوع فلا يكون الا جوهرا فاسم الموضوع
فيهما بالاشتراك **في الذي الذي يقال بالتأليف وبغير التأليف** ما يقال
بغير تأليف فلا يدخله الصدق والكذب لانه ليس فيه ايجاب
ه كلامكم فيتنا — ولا سلب ولا حكم بشيء على شيء وذلك بالنفي والاثبات يقال بلا تأليف
فعلى ما يقع في احد الاجناس العالية العشرة التي هي الجوهر والكم
والكيف والمضاف والاين ومتى والملك والوضع وان يفعل وان
ينفعل وهذه عشرة اجناس سنفصل القول في كل واحد منها
مفصلا ولا نشتغل باثبات انه لا اقل منها ولا اكثر فان ذلك على الا

وكل ما دخل فيه فهو كذلك وليس يسبا ضروريا ولكن سهل ان الموجود
لا يعم العشر عموم الجنس ولا العرض يعم التسعة عموم الجنس لان
من شرط الجنس عندهم ان يكون ذاتيا وعند الاكثر ان يكون متواطيا
متساوي الحمل على جزئياته والمعاني بعد و ان حمل الوجود
والعرض وكذلك لانا انا اذا علمنا معنى شي وحده فهمنا انه موجود
او غير موجود فانا نعرف ما المثلث القايم الزاوية ولا نعرف انه موجود
او فضلا اذا تاملنا هل هو موجود وكذلك لا مثل المثلث المطلق
والشكل والكيفية واما الموجود فيحتاج ان يبرهن عليه فالموجود لانه
لا يقوم الماهية ولذلك انا نعرف الساخن والحارة فنعرف ضرورة
انه الكيفيات وشكل علينا انه اعراض ما لم نبرهن والعرض
لازم للتسعة لا ذاتي وكذلك لا يتحقق ذاتيا بل نعرف شيئا الى
الموضوع وذاتيا نوجد اولا في العقل ثم يوجد ينسب الى الموضوع ع
فقد بان انه لا الوجود ولا العرض يتناسق ولا ايضا بما يحققوا
طينين بان الموجود يقع اولا على الجوهر ثم على الكيف والكم وسايره
وذلك على ما هو معلوم وكذلك العرض فان الكم قبل الاين وقبل
متى والكيف قبل الكم عند قوم والكم قبل الكيف عند قوم فقد بان
انه لا الموجود ولا العرض جنس في الجوهر الرسم المساوي للجوهر

هو انه ما وجوده ليس في موضوع والكلي منه يشارك الجزئي
في هذا الرسم فالكلي ايضا جوهر وذلك لان الانسان جوهر و
ليست جوهريته لانه زيد والا لما كان عمرو جوهرا فجوهريته
ثم يكون انه انسانا فمعنى الانسانية معنى الجوهرية كيف كانت
ومعنى الانسانية قد يعرض له ان يعتبر فيه العموم فيصير نوعا
ويعتبر فيه الخصوص فيصير شخصا وكل ما هو جوهر بذاته
فلا يستدل جوهريته لحوق العوارض اياه كيف كانت
ولو كان الانسان الكلي ليس جوهرا لما كان يحمل على الجوهر
بانه هو بل كان يحمل بانه ذو هو وبهذا نعلم ان الاجناس
العالية للجواهر هي جواهر ايضا اذ ثبتنا ان يحمل على الجوهر بانه
هو لا ذو هو والفصول شانها هذا الشان وذلك ان الفصول
تحمل على وجهين احدهما كما يقال ان الانسان ناطق فيحمل الناطق
فصلا فيكون الحمل ايضا على الجوهر بانه هو والثاني يحمل على
الانسان ذو نطق فيوخذ النطق وحده فصلا بسيطا ويحمل
معنى ذو ولكن هذه الفصول للجواهر وما ليس بجوهر
فلا يكون ان يكون جوهرا للجوهر لان ما لا يكون جوهرا لا يكون
لشي يكون اقدم من الجوهر فهذه الفصول صورة والصورة

جواهر لا اعراض فثبت بان لنا كليات الجوهر جواهر وهي موضوعة
بعد الجواهر الجزئية للاعراض لكن الجواهر الجزئية هي الجواهر
الاول لانها قائمة بذواتها بالحقيقة من غير موضوع البتة
ويكون لنا ان نتوهم الشخص موجودا وحده وليس عليه كلي محمول
عليه ولا على غيره واما الكلي فلا يجوز لنا ان نتوهم كليا ولا جزئيات
تحته لان وجود الكليات يكون على موضوع فالجواهر الاول
هي الذوات والثانية هي انواعها والثالثة هي اجناسها لان
قياس الاجناس الى الانواع هو قياس الانواع الى الاشخاص
ومن خواص الجوهر بالقياس الى كثير من المقولات انه
ليس شيء من الجواهر يقبل الاشتداد والضعف والزيادة
والنقصان في طبعه نوعه فلا يكون انسان اولى بانه انسان
من انسان ولا اقل انسانية منه ولكن الكم يشاركه فيه
ونوع من الكيف والاين على ما نعرف كلا في موضعه ومن خواص
الجوهر التي تخصه وحده انه يدل على مقصود اليه بالاشارة
ولا يشاركه في هذا غيره من المقولات لان الاشارة اليها اشارة
الى جواهرها بالحقيقة ولولا جواهرها لاستحال ان يكون اليها اشارة
اين هي فالاشارة اليها بالعرض والى الجواهر بالذات ولكن هذه

الخاصة لا تعم كل جوهر فان كل جوهر معقول كان نوعيا او كليا فلا
اشارة اليه وكل جوهر جزئي محسوس فانه اذا اخذ كلية الحال
معقولا فلم يكن اليه اشارة فكانت هذه الخاصة يشترك فيها
الجواهر الجزئية المحسوسة فقط ومن خواص الجواهر ان الواحد
منه بعينه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه لا كالظن
فان يوصف مرة بانه صادق فيستحيل الامر وهو باق فيوصف
بانه كاذب وذلك لان هذا الخبر ليس للظن بذاته بل للتغير
الامر في ذاته فالمتغير هو الامر واما الظن فهو بحاله وانما تغيرت
عليه نسبته الى الامر وتغير النسبة ليس بتغير ذات الشيء فاذا
لم يعرض في ذات الظن تغير ولا ان عرض كان ذلك لتغير في
نفسه من نفسه لكن لتغير غيره وهذه الخاصة ليست لكل جوهر
وذلك لان الجواهر العقلية قد لا تقبل المتضادات وايضا فان
الجواهر الثواني من حيث ما هي جواهر ثواني لا تقبل الاضداد
المتعاقبة عليها ومن خواص الجوهر انه لا ضد له وقد يشركه
في هذا انواع الكم ونوع من الكيف ولكن قد يظن انه ليس كل
جوهر لا ضد له لان الصور جواهر وهي متضادة والذي
يزول به هذا انه لا نعني بالمتضادات ما يتعاقب على الموضوع

الواحد مما بسيطا وشبيها عارية الالصاق بالصور ليس فيها
تضاد ولا الاشد والاضعف بل موضوع جنسه لكونه بهذه الخاصة عامة
لجميع الجواهر ولذلك يعين بسكونها يلبس كل جوهر لا ضد له في الكم
الكم منه كم بالذات وهو نفس الكمية وهو الذي لذاته يقال انه
مساو وغير مساو ومتجزئ وغير متجزئ ويمكن ان يفرض فيه واحد
وان يفرض فيه واحد يعده فمنه متصل ومنه منفصل والمتصل
هو الذي يمكن ان يوجد لاجزائه حد مشترك تتحد عليه مثل النقطة
للخط والخط للسطح والسطح للجسم والآن للزمان والمنفصل ما ليس
يمكن ان يوجد فيه ذلك وانواع المتصل عند الجمهور خمسة
اولها الخط وهو ما يتوهم من مسامحة كونه شيء غير منقسم الى جهة
من الجهات والثاني السطح وهو ما يتوهم من مسامحة حركة الخط الى
خلاف جهة تلك الحركة الاولى والثالث الجسم وهو ما يتوهم من مسامحة
من حركة السطح ثخنا او ثخنا ونهاية الجسم وطرفه وقطعه
هو السطح ونهاية السطح وطرفه وقطعه هو الخط ونهاية الخط وطرفه
وقطعه هو النقطة والرابع المكان وهو السطح الباطن للجسم
الحاوي الماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي ولا شك انه كم
متصل لانه يلتقي اجزاؤه بخطوط التي بعضها على ان احوال الكمية

ويقال المشترك هو الآن

التي للمكان نوعا غير الكمية التي للسطح المطلق والخامس الزمان
وهو عدد الحركة في المتقدم والمتأخر وهو منقسم بذاته ومتصل
باناته واما الكم المنفصل فهو نوعان عند الجمهور احدهما العدد
والثاني القول بالقوة لما كان كل قول مقدرا بمقاطع معدودة او
محصورة وكل مقدر بشيء فهو كم فالقول كم ولانه ليس بين
مقاطعه حد مشترك فهو منفصل واما المقطع فهو كل حرف
ينطق به مفردا وحده او اقل ما يمكن ان ينطق به مع الف
والحرف اما حرف صامت واما حرف مصوت والحرف الصامت
هو الذي يمكن ان ينطق به من غير ان يكون معه صوت قبله
في المرتبة مثل الحروف التي سماها العرب الصحاح واما المصوت
فهو الذي لا يمكن ان ينطق به الا بعد حرف في وقت انه معه لدى
خروجه منه وهو ما يتبع الانتقال من حرف الى حرف صامت
فيسمع في زمان ... فمن هذا ما يسمع ايضا ان ... الاتصال
وهي الحركات ومنها ما لا يسمع لانه اقصر الازمنة الانتقال
بل اضعفها او اضعافها وهي اشباعات للحركات مثل الالف
للفتحة والواو للضمة والياء للكسرة فالحركات تسمى حروفا
مصوتة مقصورة والاشباعات تسمى حروفا مصوتة ممدودة

والحروف الصامتة لا يمكن أن ينطق به وحده بتة أو يعسر ذلك
ما لم يتبع بخروج منه بالحروف المصوتة فالمقاطع مؤلفة إما من
صامت ومصوت مقصور ويسمى مقطعا مقصورا كقولنا با و لما
من صامت ومصوت ممدود مثل با آ و من صامت ومصوت مقصور
ومن صامت يفعل زيادة في زمان المد ويفعل المقصور كقولنا
بن وبهذا كلاهما يسمى كأنه لأن الخروج منهما يلحقه ضعف زمان
الحركة فيسميان بالمقطع الممدود وذلك بقول بولس [illegible] مقطع ممدود في كتبه
أو مقطع مقصور أو فيهما كليهما فالمقاطع أجزاء القول فإنما أنا
على أنه أجعل القول كما بذاته بل يعدد واقع على أجزائه وليس
كل ذي جزء فهو كم بذاته وإلا فالإنسان كم لأن له أعضاء تعده
فالعدد والكم إما ذو وضع وهو الذي لأجزائه اتصال مع
الاتصال ثبات ويمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر
ويسمى عظما وإما غير ذي وضع وهو الذي ليس له ذلك فالزمان
والعدد والقول كم لا وضع له ومن خواص الكم أنه لا ضد له
على ما كان للجوهر فإنه ليس للخط ولا للسطح ولا للجسم شيء مضاد
ولا للمكان ولا للزمان والعدد ليس له شيء يضاده ولا لأنواعه
مضاد بعضها بعضا فإن الثلاثة مثلا لا يمكن أن يضادها عدد

لأن الثلاثة يوجد مما هو أكثر منها ويوجد ما هو أقل منها والأضداد
لا يقوم بعضها بعضا بل يفسد بعضها بعضا وأيضا فإنه ليس شيء
من الأعداد أولى بأن يكون ضد الثلاثة من عدد آخر في البعد منه
لأن كل ما هو أبعد من شيء فهو أولى بحق المضادة له ولهذا الثلاثة
ليست أولى بأن يكون ضدا للمائة دون ما زاد الأربعة بل الأربعة أولى
من الخمسة [illegible] كذلك ولأن ضد الواحد واحد وليس لأنواع العدد
ضد ولأن الضدين بينهما غاية الخلاف وليس بين عددين غاية
خلاف وأما الزوج والفرد فليسا بضدين بل عارضين للعدد
فإن الزوجية كنفسية العدد والفردية كذلك ثم مع ذلك ولو كانا
في الفرد لا يجتمعان فليس بينهما تضاد حقيقي لأن أحدهما يقوم
الآخر ويكون جزءا منه وأما الخلاف بينهما فإن أحدهما ينقسم بحال
والآخر لا ينقسم بتة وهذا هو سلب وإيجاب وبهذا نعرف أن الواحد
ليس بضد للكثير ولكن مبدأ وبعد الكثير ونسبته إلى الكثير
نسبة الكيل إلى المكيل وأما الكثير والقليل والعظيم والصغير
فمضافات يلحق الكميات المنفصلة والمتصلة فإنه ليس شيء
من الكثير يعقل إلا بالقياس إلى القليل وكذلك العظيم والصغير
وأما الكم ما هو كم فهو معقول بذاته وأيضا فإن الكثير لا يضاد القليل

ولا العظيم الصغير فان الاضداد مثل السواد والبياض قد يعقل
كل واحد منهما بنفسه من غير قياس الى شيء واما العظيم والصغير و
الكثير والقليل فلا يعقل واحد منهما الا بالقياس الى الآخر فلانها
تكون مضافات اولى من ان تكون متضادات وكيف يكون متضادات
والشيء الواحد يكون عظيما وصغيرا وكثيرا وقليلا فيجب ان تكون
متضادة لان يكون الشيء الواحد مضادا لذاته وهذا محال والكثرة غير
الكثير فان العدد نفسه كثرة لا بالقياس الى شيء ولهذا الطول غير
الطويل فان كل خط يسمى طولا لا بقياسه الى شيء وكذلك في العرض
والعمق والعظم ايضا غير العظيم فان كل كم ذي وضع يسمى عظما لا
بالقياس الى شيء ومن خواص الكم انه لا يقبل ولا نوع منه التنقص
والاشتداد فانه لو كان خط اطول من خط فلا يجوز ان يكون
اخطية خط اي لا يجوز ان يكون امتداده بين السطحين اكثر
امتدادا منه من اخر ولو كان قد يجوز ان يكون ابعد المسافة
بين سطحين وكذلك في السطح والجسم وهكذا لا يجوز ان يكون ثلثية
اشد ثلثية من ثلثية وكذلك في سائر اصناف الكم وكذلك كل محدود
غير محدد لان حد الخط الاقصر من حركة الاقصر الى الاطول وحدا
لخط الاطول شيئا واحدا من جهة انه طول بلا عرض واحد ولو

كان الكم يقبل الاشتداد والتنقص لكان لخط ما الاشتداد والتنقص
متضادين ومن خواص الكم انه يقال له انه مساو وغير مساو
ومساو وغير مساو فان قيل الكيف مساو وغير مساو فيشبه لان معنى
المساواة واللامساواة في الكم لم يتحقق في الوهم من حيث انه وجسم
او سطحين او اي شيء كان ويتحقق من الكيف دون ذلك المتساويين
فان انطبق الطرفان الاول لم قيل انهما متساويان ولو اختلفا
قيل انهما غير متساويين وهذا لا يمكن في الكيف وهذه هي الكميات
الحقيقية واما الثقل والحركة والاعراض الاخر فانها كميات بالعرض
لمقارنتها الكمية بالذات فالثقل قد يتحرك الى اسفل وهي اما
صورة واما كيفية واما يعرض لها التقدير بسبب مسافة مثلها
وزيادة قوة نهاية الميل فانا نقول كل جسم بالمسافة بلا زمان
وجسم لو تحرك او حرك في ذلك الزمان وحركته او حركة اخرى
اذا قصر مسافة قيل انه هذا اكثر او اضعف منه وانما هو اشد او
اضعف منه ولم يتساويا في الحادث او قطع المسافة قيل انهما
متساويان ومعنى متشابهان والحركة يقال لها طويلة وقصيرة
اما بسبب المسافة او بسبب الزمان والبياض يقال له عريض
او ضيق بسبب السطح الذي هو فيه والنغمة يقال لها كثيرة او صغيرة

كبر اسانها او صغرها وكثرته وقلته بسبب العدد الذي يتصل
الى اسانها والزمان بذاته طويل وقصير وقد يوصف الزمان بانه
كثير وقليل لانه قد يتصل الى ساعات وشهور وسنين معدودة
وكل شيء فانما نقدر باقل ما يمكن ان يعد منه واحدا وكهذا
صارت الحركة السماوية مكيالا لسائر الحركات لانها اسرع والا سرع
في باب الحركة هو الاقل في الزمان في المضاف ان المضاف على
على معنيين احدهما الكل شيء هو مقول الماهية بالقياس الى شيء اخر او
بنحو اخر من انحاء النسبة كيف كان بالحروف الدالة على النسبة
مثل العلم بالمعلوم والرائية على الناقص والنظر الى المنظور اليه
وربما كان الانعكاس بحلتها مثل ان العالم عالم بالمعلوم والمعلوم
معلوم للعالم وربما كان حرفاها مشتقين مثل الجار والجار وربما
كانا مختلفين مثل الاب والابن والمولى والعبد وبهذا الوجه لا يمنع
ان يكون المضاف جوهرا وليس هو مضاف فان الاب الانسان والراس
جسم ولكن الوجه الثاني هو المضاف الحقيقي الذي قيل انه احد المقولات
وحده زايد على هذا الحد وزاد على هذا الوجه ان المضاف هو
المقول ماهيته بالقياس الى غيره او على نحو من انحاء النسبة
ووجوده ان يكون كذلك وهذا معنى قول الفيلسوف انما هي التي وجودها

لها ما هي مضافة فلم يأخذ المضاف في احد قسمي كما ظن بل احد معنيي
المضاف بالوجه الاول في تعريف المضاف بالوجه الثاني لان
المضاف كان مشهورا على الوجه الاول لا انه حد افلاطون وكانه
قال ان المضاف الحقيقي هو الذي ليس له وجود الا على الوجه الذي
انتم تسمونه مضافا فان كان له وجود غير ما يصير به
به مضافا فليس مضافا حقيقيا بل شيئا عارضا له المضاف
الحقيقي ومن خواص المضاف الحقيقي انهما متلازمة الوجود ومتكافئة
في لزوم الوجود وان تناقضه وينعكس كل واحد منهما على الاخر
في اللزوم فانه على الاسكل عنه ان الجار من ملازمة الوجود ومتكا
فانه في لزوم الوجود وكان هذا جار لذلك فذاك جار لهذا
وانما يعرف بالتحصيل عرف الاخر فان عرف راس على الاطلاق
عرف انه لذي راس على الاطلاق وان عرف انه راس من
او هذا الراس عرف ما هو له راس بالتحصيل واما الراس
المطبوع والعبد المطبوعه فيهما عبد وراس باشتراك الاسم لا
الحقيقة وقد زالت الاضافة التي كانت لهما بالانفصال وبقيا
جوهرين وذلك لانهما كانا من المضاف بالوجه الاول واما المضاف
الحقيقي الذي الوجود له ان يكون مضافا فانه لا يمكن بحال من

من الاحوال ان نعرف احدهما كيف كان فالمحصل الاعرف الاخر
به وانه ولذلك كان الاب قبل الابن والمحسوس قبل الحس والمعقول
قبل العقل بالحس وذلك ان اصحابه قالوا ان المضافين معا وذلك
ان الابن متقدمه ابوه وهو بالقوة اب لا بالفعل وكذلك
ذات المحسوس متقدم الحس وهو بالقوة محسوس لا بالفعل وكذلك
العقل عن الذي عنه المضافات من الوجه الاول لا من الوجه الثاني
وكذلك العلة والمعلول مما معا في الوجود والعلة اقدم فانا
لا نبالي انها ليس بمضاف بل عرضت له الاضافة ومما يعني ان
نعرف الاضافات بالوجه الاول ان لا يصح الاضافة مثال الراس
راس لذي الراس لا للحيوان والجناح جناح لذي الجناح لا للطائر
والسكان سكان لذي السكان لا للسفينة وهذا انما يصعب فيما
ليس اصحابه لكلا المضافين اسم والقانون في هذا ان نوضع
المعاني التي يتوهم انها الاضافة مثل ما ان الجناح يتوهم اضافة
الى الطائر والى ذي الريش فما كان ان رفعه مع وضع الآخر لا يرفع
المضاف او وضعه مع رفع الثاني لا يضع المضاف بالاضافة اليه رفع مه
بالعرض لا بالذات وما كان رفعه رفع المضاف فان وضع عنه
او وضعه يضع المضاف وان رفع عنه فهو الذي اليه الاضافة

بالذات مثل ان ذا الجناح اذا وضع لزم الجناح وان رفع ما رفع
وان رفع ذو الجناح بطل الجناح وان وضع ما وضع والاسم الطائر
وذي الريش بالعرض ومن شان المضاف ان يعرض للمقولات
العشر كلها اما في الجوهر كالاب والابن واما في الكم المتصل كالعظيم
والصغير وفي الكم المنفصل كالقليل والكثير وفي الكيف كالاسخن والابرد
وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي
متى كالمتقدم والمتاخر وفي الوضع كالاشد انتصابا والاشد انحناء
وفي الملك كالاكسى والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاجذم وفي الانفعال
كالاقل انقطاعا فما كان شي في مقولة مثل الضيا والسمع
والاسواد فهو مثل ذلك فانه لما كان الحار يختلف بالجودة من
باب الكيف وقبل الاشد والاضعف كان الاحر اضعف الابرد والاحر
احر من الاحر والابرد ابرد من الابرد وجميع هذا من المضاف في
بالوجه الاول في الكيف مال كيف للشي الذي له كيفية ومال
كيف للشي الكيفية وهي كل هيئة قارة لا توجب بنفوذها تقوم
شي خارج عنها وعن حاملها ولا نسبة ولا نسبة في اجزاء حاملها
فهذه هي الكيفية وربما كان عن سوال كيف الشي فيما هو في المضاف
واين ومتى والملك فانها لا توجب بنسبة الى شي خارج لا فارق الكم فانها

لا توجب قسمة والوضع فانها لا توجب نسبة واقعة في الجسم والزمان
ولن ينفعل ولن يفعل فانها هيئة قارة وانواع هذا الجنس الاول
نوع من شرطه كونه النفس وذلك انه اما ان يكون في نفس او في ذي
نفس فما كان من هذا سريع الزوال مثل الظن الضعيف والغضب
من الحليم فانه يسمى حالا فاذا كان عسيرا على الزوال مثل علم اليقين
وحقد الحقود والاخلاق المتمكنة والعادات والامراض المزمنة
يسمى ملكات والنوع الثاني هو تهيؤ الجسم للانفعال ويقال انه
فان كان تهيؤا سهلا يسمى وهنا وضعفا وما كان تهيؤ لحق المقاومة
وبطء الانفعال يسمى قوة طبيعية مثال القوة المصحاحية مثل
الوهن الممراضية والنوع الثالث هي الكيفيات المحسوسة فانها
الاجسام بذاتها مثل الالوان والطعوم والروائح وما اشبه ذلك
فما كان منها راسخة ثابتة يسمى كيفيات انفعاليات مثل حلاوة العسل
وحمرة الورد ويسمى انفعاليات على وجهين اما الذي يعم جميعها فلانه
الحواس تنفعل عن جميعها واما الذي يخص بعضها فلانها حادثة
عن انفعالات في اصل الخلقة كحلاوة العسل وصفرة المصفار خلقة
او بعد ذلك كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج الكبد
وما كان منها سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل ويسمى انفعالات

لا انها انفعالات في انفسها بالحقيقة ولكن على سبيل الاستعارة والمجاز
لكثرة الانفعالات التي تعرض لحاملها اذ يوجد فيها انفعال وجود
وانفعال عند ما يسرع فيطلب ان يكون ههنا اسمان كما ان هناك
حالا وملكة والنوع الرابع كيفيات تختص بالكميات مثل الانحناء والاستقامة
للخط والاشكال للسطح وللجسم والزوجية والفردية للعدد وللاشكال
من شدة فقط خواص ايضا لا تقبل الاشتداد والانتقاص ولا لها
اضداد ولا لها شيء من الاضداد واما الانواع الاخر فقد يقع فيها
التضاد والتنقص والاشتداد ولا يجب ان يشكل عليك ان شيئا من
المضاف عددناه في مقولة الكيف مثل العلم فان العلم علم بمعلوم
ومثل الحكمة والخلق فانه خلق على شيء لانا انما لم نبطل ماهيته فهم من
مقدار الخلق لم نشأ واحدا يجوز ان يكون في مقولتين بالذات بل
يجب ان نعلم ان العلم والخلق وما اشبههما ليس من المضاف الحقيقي
لكنه لازمها الاضافة فلا تفارقها البتة فهي من المضاف بالنوع
الاول الذي ذكرناه وذلك الوجه ليس بمقولة والعلم وجود بذاته
من جهة ما هو هيئة للنفس وكذلك الخلق وذلك يدل على ذلك حال
انواع العلم مثل النحو وانواع الخلق مثل الشجاعة فانها يقال
بالنفس لا بالاضافة الا ان يحمل النحو على قائل هو علم بكذا فيكون

او كل ادا ملك ان الشك على علم ما ذكرنا من المضاف لكونه على طبيعة جنسه

من المضاف لكونه على طبيعة جنسه ولو كان العلم والخلق بالحقيقة من
المضاف لكانت انواعه لا تعقل بذاتها ونوعيتها الا مضافة فقد
كنا بينا ان كل ما لم يكن له وجود غير مضاف فليس مضافا بالذات
وكنا جعلنا هذا قانونا فهكذا ينبغي ان يفهم هذا الفصل في الاين
الاين ليس هو المكان ولا المتمكن بل نسبة الشي الى مكانه وهو
كونه في مكانه كقولنا في السوق في المدينة وقد يقع في الاين المضاف
مثل الاعلى والاسفل في متى لا الزمن ولا الزمني بل
نسبته الى زمانه في الوضع الوضع هيئة كون اجزاء الجسم ذوات
نسبة لبعضها الى بعض في الجهات المختلفة حتى يكون جزء موضوعا على جهة
وجزء موضوعا على جهة اخرى واذا كان الجسم في المكان فوضعه هيئة
نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه فكل النسبة للاجزاء اضافة وللكل
وضع وهذا مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والسجود
والركوع وما اشبه ذلك في ان يكون له اما انا فلا نعرف هذه المقولة
حق المعرفة وذلك لان قولنا له كم وله كيف او له مضاف كقولنا له
ابن او له جوهر خاص كقولنا له ثوب او خاص لبعضه كقولنا له
خاتم او محصور فيه كقولنا للدن شراب يقع عليها اللفظة له لا
بالتواطؤ ولكن بالتشابه والتشكيك وابعد في ذلك من وقوع

لفظ الشي في الشي او مع الشي او من الشي على ما يقع بان لم يكن ملكا اجناسا
لعددنا التواطؤ المحض فيما العرف يقول له فيعين ذلك واما ان احسن حتى
يقال ان يقول له يدل على نسبة الجسم الى ما يشتمل اما ان يشتمل بالطبع
مثل اللبس والسلح والنعل لم يكن لهذا المعنى من القدر ان يكمل في
عداد المقولات ولئن كان التشكيك فيه دل وهذا ما اعرف فيه هذه المقولة
في ان يفعل وان ينفعل اذا توهمت في الجسم نسبة غيره فارق بل لا
بل ان يحدث منها شي ويشكل شيء كانه يتوجه بذلك الى حقيقة ما يسمى تلك
النسبة انفعالا واذا توهمت شيا مباينا بالذات كالحامل لتلك الهيئة
لكن تلك النسبة انما يحدث في حاملها عن هذا المباين وباشره فيه
يسمى حاله في هذا المباين فعلا والانفعال يقبل الاشد والاضعف
لا بما فيه الانفعال يقبل ذلك مثل ان التسخن والتبرد يقبل ذلك
لان الحرارة والبرودة تقبل ذلك ويعرض في الانفعال تضاد بسبب
تضاد ما الانفعال فيه فان التبيض ضد التسود لان البياض ضد
السواد في الحركة الحركة هي مقولة ان ينفعل سواء من الحركة ما
يكون في الجوهر مثل ما يكون النطفة النطفة انسانا ومثل فساد
الجوهر مثل موت الانسان ومنها ما هو في الكيف ويسمى الاستحالة
مثل التبيض والتسود والتسخن والتبرد ومنها ما هو في الكم بالانماء

منه الى الزيادة فانه كان بفضل زايد عليه سمي نموا وان كان بانتقاص
جوهره لا عن زيادة سمي تخلخلا واما الاخذ منه الى النقصان فانه
ان كان بتحلل جزء منه سمي ذبولا وان كان من غير تحلل جزء سمي تكاثفا
ومنها ما في المكان ويسمى نقلة وهو ان ياخذ الجسم في مفارقة مكانه
بالكلية الى مكان اخر وعندي ان للحركة نوعا خامسا وهي الحركة
في الوضع كحركة الجسم على مركز نفسه مستديرا فان هذه الحركة ليست
تفارق مكانه وربما كانت لا في مكان واذا كانت في مكانه لم تفارق
المتمكن مكانه بالكلية بل تثبت فيه وانما تفارق اجزاؤه بالعرض
وتستبدل اجزاؤه نسبة الى اجزاء مكانه وهذا هو الوضع في المتقدم
والمتأخر يقال متقدم على وجوه فيقال متقدم بالطبع لكل شيء اذا
رفع ارتفع شيء ثان وليس اذا رفع وضع ذلك الشيء الثاني وامثال ذلك
الشيء الثاني في الرتبة بالضد مثل الواحد للاثنين ويقال متقدم في الزمان
وهو في الماضي ما هو ابعد من الآن وفي المستقبل ما هو اقرب الى
الآن ويقال في المرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود ودخلوه
ذلك اما بالطبع مثل الاجناس والانواع المتوسطة بين الجوهر
وبين الانسان فانك اذا فرضت المبدأ هو الجوهر كان الجسم اولا
ثم الحي وان فرضت الانسان مبدا كان اولا الحي ثم الجسم ومن

ذلك في الوضع مثل الصفوف بعضها الى بعض فان الاقرب منها
الى القبلة وهو حيث المفروض بالوضع يقال انه قبل ويمكن ان يعكس
فلا تجعل القياس الى القبلة بل الى شيء مخالف للقبلة في الجهة ويقال متقدم
في الشرف كما يقال ان ابا بكر قبل عمر وكذلك المتقدم في الفضيلة
ككوننا ان نعلم الاخلاق قبل المنطق ويقال متقدم بالعلية مثل ان
كون الشيء في نفسه موجودا علة لكونه بحيث يصدق القول بوجوده
وهما معا في الزمان لكن الوجود الاول لنفسه متقدم بالذات على كون
القول بوجوده صادقا لان العقل لا يستجيز ان يقال ان الشيء انما
كان موجودا لان القول بالوجوب عليه صادق بل كان الشيء
اولا موجودا حتى صار بذلك القول بوجوده صادقا لان ذات
العلة غير مستفادة عن ذات المعلول وذات المعلول مستفادة
عن ذات العلة فلذات العلة في الوجود سبق وان كانا معا
في الاضافة والزمان وربما اتفق ان يكون للعلة مع تقدمها العلي
تقدم بالزمان او بالطبع واذا عرفت المتقدم عرفت المتأخر
في معا يقال معا للمتكافئين في لزوم الوجود مثل الانواع
التي تحت جنس واحد ويقال معا في الزمان ويقال معا في المرتبة
بالطبع والوضع جميعا ويقال معا في الشرف والعلية والمعلولية

في المتقابلات المتقابلان هما اللذان لا يمكن أن يكونا في جهة
واحدة في شيء واحد في زمان واحد معا وقسمها المنسوق في هذا
الكتاب قسمة على وجه يكون أسهل للمتعلم أما القسمة سددنا على ما ينبغي
وأما حدود أقسامها فقد يقع فيها ما خالف أما الغرض مساهلة
المتعلم وليس على الوجه المحقق الذي في العلوم فمن هذه الأقسام
السالبة والموجبة وينبغي أن نفهم هذا القسم على ما أقول إنه يعني
بالإيجاب وجود أي معنى كان سواء كان باعتبار وجوده في نفسه
أو وجوده لغيره وبالسلب لا وجود أي معنى كان سواء كان لا وجوده
في ذاته أو لا وجوده في غيره وسواء كان باعتبار الأمر في نفسه
أو باعتبار كونه قولا وحكما فإنه ليس يعني ههنا بقوله مقابل السلب
والإيجاب ما يقابل قولك الإنسان فرس الإنسان ليس بفرس يقابل
نفس الفرسية واللافرسية ذلك فينسب هذا التقابل إلى القول
لأن اللافرسية في القول وفي الضمير له معنى وأما في الوجود فإن
اللافرسية لا معنى له وكذلك جميع ما يقال على طريق السلب ولو كان
السلوب يوجب معاني لكان الإنسان له معان بلا نهاية لأنه ليس
بفرس ولا ثور ولا سلحفاة ولا أسد إلى ما لا نهاية ولكن هي اعتبا
عقلية ولها اعتبارات لفظية وليس لها في الوجود ذوات حقيقية

فعلى هذا يجب أن نفهم مقابل الإيجاب والسلب ويجعل الفرسية واللافرسية
ولكن كان ليس فيها صدق ولا كذب من هذه الجهة والقسم الثاني
من المتقابلات المتضايفات وقد قلنا فيها ما قلنا والقسم الثالث
المتضادان ويجب أن نعلم أنه يعني في هذا الكتاب بالمتضادين
غير ما يعني به في العلوم وذلك أنه لما كان العرف والعادة قد
جرت في استعمال لفظة التضاد على أشياء بالحقيقة ليست
متضادة التضاد الحقيقي الذي يذكر في العلوم وكان تكلف
تعريف ذلك في المداخل يؤدي إلى الإجحاف بالمتعلم طلب معنى
جامعا للمتضادات الحقيقية والمشهورة وأوقع اسم التضاد
على ذلك حتى جعل الزوج والفرد من الأضداد والخير والشر من
الأضداد وليست هذه بأضداد حقيقية فأما الزوج والفرد
فقد بينا ذلك فيهما والتقابل بينهما تقابل السلب والإيجاب البسيط
الذي ذكرناه فإن الزوج عدد ينقسم بمتساويين والفرد عدد
لا ينقسم بمتساويين والعدد لا يتضادان والمنقسم بمتساويين
واللامنقسم بمتساويين يتقابلان تقابل السلب والإيجاب وليس
لهما موضوع وهو العدد يقترن به محمول وجودي إيجابي
وهو المنقسم بمتساويين فيسمى باسم واحد مع سلبه فيسمى باسم آخر

يوهم الجمهور لوجود الاسمين واتساع امتناع اجتماع الذاتين انهما متضادان ولذ
وقد يمكن ان يقال ان التقابل عندنا بين الواحد والعادم والتقابل
بين الزوجية والفردية يقابل الوجود والعدم ولهذا صار ما من
العدم قد يطابق هذا السلب على ما نبينه من بعد واما الحد والسر
واحد منها وهو الخيرات والشر لا ذات ويستعمل في العلوم
والاحد او الحسنة لكل واحد ذات فليعرف الان التضاد انه
على اى معنى قيل في هذا الكتاب وانه على اى معنى قيل في العلوم فنقول
انه يعنى ههنا بالمتضادين كل شيئين متقابلين من شانهما ان
يتعاقبا على الموضوع ان لم يكن احدهما لازما له وهذا غاية الخلاف
الممكن في جنسهما فيكون اذن الحركة والسكون والنور والظلمة
والصحة والمرض والزوج والفرد وجميع هذه الاشياء من الاضداد
واما في العلوم فان المتضادين هما ذاتان وجوديتان بينهما غاية
الخلاف ومن شانهما ان يتعاقبا وجنسهما القريب واحد فلا يكون
الحركة والسكون متضادين بل احدهما ذات والاخر عدم ذات
وكذلك النور ذات والظلمة عدم والزوج ذات مع وصف والفرد
ذات مع عدم ذلك الوصف والزوجية معنى والفردية لا ذلك
المعنى واذا كان ذلك كذلك فقد تبين ان ما حد هذا الثاني على سبيل المسامحة

٩١

واما القسم الرابع فهو تقابل العدم والملكة ويستعمله ههنا على معنى
غير ما يستعمله في العلوم وذلك انه يعنى بالملكة ههنا كل معنى وجودي
في مادة من شانها قبوله ويعنى بالعدم ارتفاع هذا المعنى عن تلك المادة
في الوقت الذي من شانه ان يكون لها مع ارتفاع الهيولى مثل وجود
الاسنان والبصر فان الادرد هو الذي عدم الاسنان في الوقت
الذي يجوز ان يكون له سن مع عدم السوس حتى لا يكون له سن و
كذلك العمى للبصر والصلع للشعر ويكون الملكة قد يستحيل الى العدم
والعدم لا يستحيل الى الملكة واما العدم في العلوم فيقال العدم
كل معنى وجودي يكون للشيء ممكنا يحق جنسه او نوعه او شخصه اما
الذي يحق جنسه فكالعجمة التي هي عدم النطق وكالانوثة التي
هي عدم الذكورية واما الذي يحق نوعه فكعدم اللحية للمراة
واما في شخصه عن ذلك ما هو مثل وقت كونه مثل الامرد فانه
عدم اللحية قبل كونها ومنه ما هو في وقت مثل انتثار الشعر
عن ذلك ما يعود مثل الشيب ومن ذلك ما لا يعود مثل
ان الاعمى لا يبصر والسلوب جعل بعض هذه في هذا الكتاب
من جملة المتضادات وبعضها داخلة في الايجاب والسلب واذ
بينا هذا فلنفرق بين هذه المتقابلات الاربع بحسب هذا الكتاب

بحسب التحقيق فنقول ان التقابل في الايجاب والسلب يفارق سائر
المقابلات بانها اولية لا وجودية واذا انحل الى الحكم والقضية
كان احدهما صادقا لا محالة والاخر كاذبا سواء كان الموضوع موجودا
او معدوما واما سائرها فكل يجوز ان يكذبا جميعا اذا انحلت الى
الحكم والقضية مثال ذلك زيد بن فلان ابو فلان وهذان المتضايفان
يجوز ان يكذبا معا واما المتضادات التي لها طرف او وسائط مسماة
باسماء حقيقية كالفاتر بين الحار والبارد وكالاغبر بين الاسود
والابيض والمسماة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر
فان الموضوع عند الواسطة يكذب عليه الطرفان ولئن كان احد
الطرفين فيه وربما يعند عدم الموضوع وموته لئن كان حيوانا
يكذب عليه الطرفان جميعا واما في الايجاب والسلب فان الطرفين
احدهما صادق والاخر كاذب في وقت الوجود والعدم ولئن كان
لا واسطة هناك فالموضوع لا يخلو من احدهما موجودا او لم يكن
معدوما لا يخلو عنهما جميعا ويكذبان عليه في الايجاب والسلب
فقد يجب الصدق في احدهما والكذب في احدهما في حال الوجود
والعدم واما الفرق بين الايجاب والسلب والعدم والملكة
اذا جعلا قولا او قضية لئن العدم والملكة يكذبان قبل حلول الوقت

ولئن وجد الموضوع فان الجرو والعين المنهم لا اعمى ولا بصير
ويكذبان جميعا عند عدم الموضوع فان الميت لا اعمى ولا بصير
واما الفرق بين المتضايفين وسائرها فكل ان المتضايفين كل واحد
منهما يقال بالقياس الى الاخر ووجود كل واحد منهما وعدمه مع
مع وجود الاخر وعدمه وليس هذا الشيء غيره واما الفرق بين
المتضادات وبين سائرها فان المتضادين قد يكون بينهما
واسطة يقال لها الطرفان وليس ذلك لغيرهما مثل العدم
والملكة فلا واسطة بينهما يقال لها واذا كان وقت وجود
الطرفين جاز ان لا يكونا مثل الوسط وفي العدم والملكة فلا بد
من احدهما في الوقت وفي المتضاد واما ان يكون احدهما فيه وربما
طبيعيا للموضوع واما ان لا يكون بل انما كان جاز الانتقال الى
الاخر وذلك ولئن لم يكن واسطتهما العدم والملكة فلا احدهما طبيعي
في الموضوع ولا يصح الانتقال عن ايهما كان لانه لا يجوز من الملكة
الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكة واذا لم يكن بين الضدين
واسطة وجب احدهما للموضوع في كل وقت واما العدم والملكة
فليس يجب ان يكون احدهما في كل وقت وهذا هو الفرق بين تقابل
التضاد وتقابل العدم والملكة بحسب هذا الكتاب ويلزم من ذلك

لان كل متقابلين فاما ان يكون موضوعهما واحدا بالجنس كالزوج
والفرد وموضوعهما العدد واما واحدا بالنوع مثل التقابل الشخص
بين الرجل والمراة وكالذكورة والانوثة في الحيوان واما
كالجور والعدل في شخص زيد والمتضادان اما ان يكونا تحت جنس
واحد مثل السواد والبياض في اللون واما ان يكونا تحت جنسين متضادين
كالعفة والفجور في الفضيلة والرذيلة واما ان يكونا جنسين بانفسهما
كالخير والشر وضد الواحد واحد فان ظن ان العفة تضاد بالتساوي
الفجور والجمود ثم الفجور تضاد الجمود فالجواب عن ذلك ان تكون للواحد
اضداد فذلك خطا وذلك ان العفة لا تضاد احد الطرفين الا من
جهة ما يجمعان فيه وهو الكمال رذيلة والعفة فضيلة واما الطرفان
فتضادان لاجل انهما في غاية الخلاف فانهما واحد منهما زيادة في
والاخر نقصان فليس اذن الواحد فيهما من جهة واحدة الا ضد
الواحد واما الفرق بين تقابل التضاد على الوجه الحقيقي وبين تقابل
العدم والملكة ان الضدين ذاتان متعاقبان على موضوع او هيولى
وليس ولا واحد منهما يشير ارتفاع الثاني بالذات بعقب ارتفاع
الثاني او يوجب ارتفاع الثاني ولكل واحد منهما علة موجبة غير الاخرى
بالذات واما في العدم والملكة فالملكة يحتاج الى علة وجود بحصه

وللملكة ذات واما العدم فهو ارتفاع تلك الملكة فقط لان زوال علتها
وغيبتها فقط فيكون علة العدم زوال علة الملكة والشي الواحد
يكون علة لهما جميعا لكنه اذا حضر كان علة للملكة واذا غاب كان
علة للعدم كالشمس فانها اذا طلعت كانت علة لاستنارة الجو واذا
غابت كانت علة لاظلام الجو وكان بين الفرسية واللافرسية تقابلا
كذلك بين الفرس واللافرس تقابل ومن هذا الجنس تقابل
الزوج والفرد الا ان للزوج والفرد لكل جانب اسم موضوع و
السلب فيه سلب ما من شانه ان يكون للجنس وهو قسم من اقسام العدم
وكان بين الابوة والبنوة تقابلا فكذلك بين الاب والابن وكما
ان بين السواد والبياض تقابلا فكذلك بين الابيض والاسود
وكان بين العمى والبصر تقابلا فكذلك بين الاعمى والبصير لكن الاول
والتقابل الذي بالذات هو الذي ليس فيه الموضوع واذا اخذ
فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا لا اوليا تم كتاب
المقولات وهو باطيغورياس كتاب في العبارة وهو باري
ارمينياس الكتابة دالة ووضعه يختلف بحسب الاوضاع على
ع حروف الكلام والالفاظ واللفظ دالة ووضعه يختلف بحسب الاوضاع
على تصورات النفس وتصورات النفس دلائل غير وضعية بل عنه بذيه

فهي مسموعة في الدلالة على اعيان الاشياء واعيان الاشياء مدلول عليها
عند الدلالة والكتابة دالة غير مدلول عليها والاعيان والتصورات
لا تختلف والكتابة والالفاظ تختلف. في الاسم الاسم لفظ مفرد دال
على معنى من غير ان يدل على الزمان المحصل الثلاثة وقع فيه ذلك المعنى
كقولنا زيد وانسان ولقائل ان يقول قلت ان الاسم صوت دال بتواطؤ
اي باتفاق لا بالطبع من الصوت ولا بالطبع من الصوت على شيء من
عدم دلالة على زمانه ومن عدم دلالة جزء منه على شيء من معناه ولا يجب
ان قولنا عبد الله وعبد الملك مؤلف وليس بمفرد فان عبد الله ان
اريد به الدال على صفة الشخص بانه عبد الله فليس هذا باسم للشخص
بل هو حينئذ مركب [illegible] ولا هو اسما واحدا بل هو في الحقيقة اسم
مركب وقول كما يقول رأى الحجارة وضارب زيد واما ان عنيت
بذلك عبد الله لقب ذات زيد فلا عبد ولا الله يدلان على جزء
من معناه والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل كقولك عالم
وجاهل وبصير واعمى وغير المحصل كقولك لا رجل ولا فرس ولا
عالم ولا بصير وهو ان يدل على ما هو دليل عليه بسلبه ما الشيء عنه
والاسم منه قائم ومنه مصرف والقائم هو الذي لم يتغير عن بنائه
الاصلي بلحوق لاحق من الصفات ومن الاعراب بصيغة ذلك ما نقرأ

والمعرف ما يعرض بانه الاصلي
بلحوق لاحق من الصفات ومن الاعراب

عن لحوق ما عن شانه ان يلحقه فانك اذا قلت [illegible]
لحوق صرف به واما في اللغة اليونانية فكان اعتبار هذا بامكان
لحوق الكلمات الزمانية والامكانية مثل كان وتكون وغير هذا
مما يجب في لغة العرب. في الكلمة وهي التي يسمى عند العرب الفعل
الكلمة لفظ مفرد دال على معنى وعلى وجود ذلك المعنى لموضوع
غير معين في زمان معين من الازمنة الثلثة كقولك ضرب فانه
لفظ مفرد يدل على ضرب وعلى ضارب غير معين ولا مصرح به وعلى
نسبة الضرب اليه وكون تلك النسبة في زمان ماض والكلمة قد تكون
ايضا محصلة كقولنا صح وغير محصلة كقولنا لا صح ولا صح وقد تكون
تامة ولا تصرف والتامة هي التي تدل على الزمان الكافية وليس
في لغة العرب كلمة تامة واما ما يظن انه صار [illegible] كلمة تامة
فهو خطأ بل هو اسم مشتق يدل على معنى وموضوع غير مصرح به ونسبة
المعنى الى الموضوع ولكن لا يدل على المعنى الرابع وهو الزمان واما
الكلمة المصرفة وهي الدالة على احد الزمانين اللذين غير حقيقي
الكافة كقولنا ضرب ويضرب. في الاداة الاداة لفظ مفرد لا
يدل وحده على معنى مستقل بنفسه ولا يصلح ان يخبر به عن معنى لو وحده
يحصل منه صدق او كذب كقولنا في وعلى فان في وعلى لا يصلح ان

يحصل منه

ومن لفظ مفرد صدق ولا كذب. في القول: القول كل لفظ مؤلف
يدل جزء منه على جزء من معنى الكل ومنه ما الّف لو انه ليس كذلك
والفرق بينه وبين الاول في حد اللفظ المفرد والثاني ليس كذلك وما كان
كل كلام لحاجة اليه اما للاعطاء واما للطلب والاعطاء اعلام بالفعل
او بالقوة في الاعلام والطلب اما طلب قول واما طلب فعل والاعلام
بالفعل هو الاخبار ويدخله الصدق والكذب وبالقوة ما ليس اخبارا
صيغة ولكن يراد معه الاخبار مثل التعجب والتمني والترجي وطلب النار (؟)
اما عن دونك وهو امر او نهي او عن مساو لك وهو التماس ومسئلة
واما عن فوقك وهو دعاء وتضرع والقراءة مع هذه الوجوه
واما طلب القول فهو الاستفهام وهذه اقسام القول والغرض
في هذا الكتاب منها هو الخبر واستعمال القول فيه. في الخبر
الخبر يسمى عند الجاز (؟) ما عنه حمل حازم بسيط ويسمى حمليا ومنه قول
حازم مركب ذو رباط ويسمى شرطيا فالحملي هو كل قول يمكن ان يكون
صادقا او يكون كاذبا ولا ينقسم الى اجزاء يمكن ان يكون كل واحد منها
صادقا او كاذبا بل العادة الواقع من جهة ما هو جزء اما الاول فهو (؟)
واما قولنا في تلك المفردة ومثال الحملي قولنا الانسان حيوان
او قولنا ان الحيوان الناطق انما هو جسم ذو نفس حساس متحرك

بالارادة. واما الشرطي فهو الذي انما صار قولا حازما واحدا لاجل
داخل على القوائم التي هي بانفرادها اقوال حازمة ايضا فاما ان يكون
الرباط بينها شرطا على سبيل الملازمة كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود او على سبيل التعاند كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا
واما ان يكون هذا العدد زوجا فانك اذا حذفت من الاولى رباط الشرط
والجزاء بقي قولان حازمان احدهما الشمس طالعة والثاني النهار
موجود واذا حذفت من الثانية رباط القسمة والعناد بقي قولان
حازمان كقولك هذا العدد زوج هذا العدد فرد فاذن الحازم البسيط
هو الحملي اذا عنيت بالبسيط ما لا ينتهي اليه التحليل في جنس ما هو ذا
حمل مرة لا يخرج عن ذلك الجنس او عنيت بالبسيط الواحد الذي
لا ينقسم في الباب الذي هو منه او عنيت بالبسيط ما يقال بالقياس
الى المركب فيكون على هذا الوجه ايضا الحملي قولا حازما بسيطا لانه
اول الحازم يتركب عنه حازمات كالاجسام البسيطة اول
اجسام يتركب عنها اجسام ثم الايجاب في الحملي هو البسيط لوجهين احدهما لانه
اقل او من اجزاء السلب لان اجزاء السلب موجودة فيها احد
الايجاب وللسلب زيادة ولما كان البسيط قد يقال لما هو اقل
عددا من عدد شيء آخر فهو بالقياس اليه بسيط ويعني بالايجاب

بدبلاجم (؟)

الحكم بوجود شي لشي ويمكن ان يكون المقول له بانه شي ونسبه
الوجود بينهما فالمحكوم له يسمى موضوعا والمحكوم به يسمى محمولا وتلك
النسبة ربما دل عليها بلفظ كقولنا زيد هو بصير وربما اضمرت ودل
عليها بعارض اللفظ من زمان وهيئة الاعراب وحذف الواصلات
كقولنا زيد بصير وفي اللغة اليونانية فانها كانت الدلالة على هذه
النسبة بالكلمات الوجودية الزمانية المستعملة من الكون والوجود
وليس ذلك بمضر وبين ان الشي قد يحكم عليه بحكم غير زماني كقولنا
انه حي ولكنه قد كان يستعمل في مثل هذا الموضوع كلمة تدل على الزمان
الا انه قد ذكرنا ان الايجاب من حيث ما هو ايجاب واما القول السلب
ويعني بالسلب الحكم بلا وجود شي لشي فموضوع ومحمول ونسبة وجود
ورفعها كقولك زيد ليس هو قايما فالقول الجازم البسيط الوجودي
كلها هو الايجاب وانما يكون الايجاب واحدا متى كان الموضوع واحدا
بالمعنى والمحمول واحدا بالمعنى والنسبة واحدة بالمعنى واما اذا كان واحدا
باللفظ فليس الايجاب واحدا بل هو اما اكثر من واحد واما غير مفهوم
كقولك العين جسم فانك اذا عنيت بذلك العين جسما لا معنى واحدا
بل بمعاني العين كان كانك قلت الة البصر جسم وينبوع الماء جسم وقرص
الشمس جسم وهذه ايجابات كثيرة فان طلب ان يوجد من هذه المقا

بحسب دلالة هذا اللفظ موضوعا واحدا فقد خرجت الى غير المفهوم
وكذلك ان وقع هذا في جانب المحمول وكذلك هذه الشرطية السلب ايضا
فانه لا يكون سلبا واحدا الا بهذه الشرايط والسلب الواحد يقابل
الايجاب الواحد وكذلك هو ضد النقيض والنقيض هو مقابل
السلب والايجاب المتفقين في معنى الموضوع والمحمول والنسبة بحيث
يلزم عنهما بذاتهما ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فيجب ان يكون
الموضوع فيهما واحدا بعينه ان كان كليا او جزويا فكلي بعينه والمحمول
واحدا بعينه وايهما كان بالفعل او بالقوة او مضافا الى شي او من
جهة دون جهة فيجب ان يكون كذلك فيهما واحدا بعينه وان يكون زمان
النسبة ومكانها واحدا بعينه فيكون حينئذ السلب سلبا للايجاب
ونحو هذا مما يحتاج في كونه نقيضا الى شرايط تذكر بعد ولان
موضوع الايجاب والسلب وبالجملة القول الجازم الذي يسمى قضية
فاما ان يكون شخصيا لا يمكن ان يقال معناه لكثيرين كقولنا زيد
بصير وزيد ليس ببصير فيكفي في التناقض تلك الشرايط واما
ان كان الموضوع كليا وهو الذي يمكن ان يقال معناه لكثيرين فلا
يكفي تلك الشرايط فلنفصل اولا اقسام القضايا بالكلية الموضوع
فنقول لا يخلو اما ان يكون الموضوع فيها كليا والحكم كليا او الموضوع
كلما

والحكم جزئيا او الموضوع كليا والحكم مهملا غير مبين انه كلي او جزئي واعني
بسور الحكم الكلي كل ايجاب او سلب يبين فيه انه للموضوع كله كقولنا
كل انسان حيوان او لا واحد من الناس بحجر واعني بسور الحكم الجزئي
ان يكون مبينا ان السلب والايجاب في بعض الموضوع فقط مثل بعض
الناس كاتب او ليس كل الناس كاتبا فان قولنا واحد فالمعنى ليس بعض الناس كاتبا
لا انسان ان يكون بعض الناس واعني بسور الحكم المهمل ان يكون
قد حكم بايجاب او سلب من غير تعرض لذكر عموم او خصوص كقولنا
الانسان ابيض الانسان ليس بابيض وكل قضية شخصية الموضوع
تسمى مخصوصة وهي اما موجبة واما سالبة وكل قضية كلية الموضوع
لم يتعرض فيها لبيان كمية الحكم تسمى مهملة وهي اما موجبة واما
سالبة وكل قضية كلية الموضوع وقد بين فيها كمية الحكم من عمومه
وخصوصه حتى عرف ان الايجاب والسلب في الكل او البعض من
الموضوع تسمى محصورة واللفظ الذي به البيان تسمى سورا
والمحصورات اربع كلية موجبة وسورها كل وكلية سالبة وسورها
لا واحد وجزئية موجبة وسورها بعض او واحد وجزئية سالبة
وسورها ليس بعض او ليس كل وقد يتوهم في الاهمال حصر حتى
اذا قيل ان الانسان ابيض حسب ان معناه كل انسان ابيض

واذا قلنا الانسان ليس بابيض حسب انه لا واحد من الناس بابيض
وليس كذلك فان قولنا كل انسان ابيض معناه كل واحد مما هو انسان
ابيض فان عني عان بالالف واللام التي في الانسان هذا المعنى فحينئذ
يكون القضية لا مهملة بل محصورة وسورها منفصل ويكون بحسب اللغة
لا بحسب المعقول فحيث ليس لنا ان يكون لغة العرب تحقق عن اسوار
المهملات اصلا او يكون الالف واللام في المهمل لا يدل به على عموم
الحكم بل على تعيين الطبيعة المحكوم عليها فانا اذا عنينا معنى الانسان
فقط ومعنى الانسان من حيث ما هو معنى الانسان لا يجب ان يكون كليا
عاما بالفعل لجميع جزئياته والا لما كان الشخص انسانا ولا ايضا خاصا
بشخص واحد والا لما كان غيره انسانا فاذن الانسان بما هو معنى
موضوع لاعتبارين احدهما يصيره بالفعل كليا والثاني يصيره جزئيا
فاذا ورد الحكم عليه من غير ان اعتبر فيه احد الاعتبارين بالفعل
لم يجب ان يكون ذلك الحكم خاصا ولا عاما لكنه ان كان عاما صدق الخاص
وان كان خاصا لم يلزم صدق العام فالذي يجب ان يصدق في القضية
المهملة هو الحكم في البعض واما صدق الحكم في الكل فممكن ولهذا
جعلت قوة المهملة قوة الجزئية المحصورة فانها لا محالة توجب صدقا
في البعض ولا تمنع امكان الصدق في الكل فلنحد المهملات تجري

المحصورات لابد وان يتم بذلك لان التناقض لا يتم في الاشتراك في
المهملات والا فلا ولنصرف بحثنا الى المحصورات **في المحصورات**
فنقول حال الحكم باعتبار عمومه وخصوصه كمية القضية وحال الحكم في ايجابه وسلبه
كيفية القضية والمعتبر في المحصورات انما يتناقض بعد الشرائط المذكورة
بان تختلف في الكم والكيف معا وبيان ذلك ان كل حكم فاما ان يكون نسبة
محموله الى موضوعه في نفس الامر نسبة واجبة كالحيوان للانسان او ممكنة
كالكاتب للانسان او ممتنعة كالحجر للانسان ثم هذه المتقابلات في الكم
اذا اختلفتا في الكيف لا يجب ان يقتسما الصدق والكذب في كل واحد
من هذه المواد وذلك لانهما يقتسمان في الواجب والممتنع واما في
الممكن فان الكليتين اذا كانتا كاذبتين جميعا كقولنا كل انسان كاتب
ولا واحد من الناس بكاتب فلهذا سمى هذا التقابل تضادا لان
الضدين في الوجود لا يجتمعان معا وقد يرتفعان معا وكذا في الحكم
يكذبان معا ولا يصدقان معا كقولنا كل زيد ابيض زيد اسود واما
ان كانت الكلية هي جزئية صادقتين جميعا كقولنا بعض الناس كاتب
ليس كل الناس كاتبا ولان الجزئي داخل تحت الكلي فيها بان المتقابلين
سميتا بداخلتين تحت التضاد واما المتقابلان في الكيفية المختلفتان
في الكمية فسميتا متناقضتين لان احدهما سالب الاخرى وان كانت

٩٨

الكمية اي بانهما اختلفتا كقولنا كل بعض او في السلب سميتا
متداخلتين في السلب كقولنا لا واحد لا كل والمتفقتان في
الايجاب يصدقان معا في الواجب ويكذبان معا في الممتنع ويصدقان
في الممكن ويكذب الكلية في الممكن والمتفقتان في السلب
يكذبان في الواجب ويصدقان في الممتنع والجزئية دون الكلية
فيما يصدق في الممكن بعد بان ان المتضادين وما تحتهما والمتداخلتين — خلاف
لا يجب لهما اقتسام صدق ولا كذب بل بحسب المواد وانما
اختلفتا في الكمية والكيفية معا اقتسما لا محالة الصدق والكذب اما
في الواجب فالصادق منهما الكلي الموجب والكاذب الجزئي السالب
او الصادق الجزئي الموجب والكاذب هو الكلي السالب واما في
الممكن فالصادق هو الجزئي الموجب دون الكلي السالب الموجب — او الجزئي السالب دون الكلي
واما في الممتنع فالصادق الجزئي السالب دون الكلي الموجب او
الكلي السالب دون الجزئي الموجب بعد بان ان اختلاف القضيتين
في الكلية والكيفية بعد الشرائط يوجب اقتسام الصدق والكذب
وهذا ظاهر فانه اذا كان القول اوجب العموم وارتفع رفعه
يجب لا محالة ان يرتفع ما تحته ما اوجب وبه نقيضه من جهة ما هو
عام لان الذي يرفعه رفعا عاما فان وضع خاصا فيجب ان يرتفع

من جميع الخصوص لان الحكم الخاص لو حكم بخلافه فيجب ان يكون البعض
خالف البعض فقد بان من جميع هذه المثلات لا اسباب و
السابقة من الحضورات دائما ومن الخصوصيات الماضية والحاضرة
كل مادة ومن الخصوصيات المستقبلة من الواجب والممتنع بسببها دق
والكاذب من الطرفين واما المادة الممكنة المستقبلة فان الخصوصية
المثال للشيء ولما كان لا الخبر الصدق والكذب من احدهما فانه
لا يتعين ذلك من احدهما ولو كان الصادق منهما قبل وجوده
متعينا والكاذب متعينا لكان واجبا لا ممكنا لانه اذا قال قائل
فلان يكتب غدا وقال آخر فلان لا يكتب غدا وكان احد القولين
صادقا وقد فرض صادقا وسموه لها مثلا فلان يكتب لم يمكن
ان لا يكتب فلان غدا فان لم يكتب فليس هذا القول صادقا وقد
فرض صادقا هذا خلف وهذا القول يرفع طبيعة الممكن ويبطل
الاستعداد والمذاهب لان الاستعداد ليس للواجب بل لما يمكن
ان يكون ويمكن ان لا يكون فان كان كذا كان ولئن لم يكن كذا لم يكن
واذا كان الشيء واجبا فيه ان يكون او لا يكون فلا معنى للاستعداد
له فانه ان كان يكون كان ولئن لم يستعد له وان كان لا يكون لم يكن
وان استعد له فيجب ان يكون قائل قال ان هذا الشيء الذي يستعد له قبله

بعده بانه يكون صدقا او كذبا فان صدق كان الاثر لا محالة
وان لم يستعد له وان كذب لم يكن الاثر وان استعد له ثم ليس كان
تابعا للقول بل القول تابع للاثر فلولا ان الاثر سيوجد في نفسه وجودا
او عدما لما كان القول سيوجد في نفسه صدقا او كذبا باذن ولم
يكن قائل ذلك بالحكم بحاله وبكسب عملا غير محدود ولكن كثيرا
من الاشياء يكون سببا للرؤية والعلاقة والاستعداد فلو لم
يكن تلك الرؤية لم يكن وكثير من الاشياء الطبيعية ما ليس احد
الاثرين فيه باولى من الاخر مثل الثوب فليس يجب فيه ان يبقى
لا محالة حتى يبلى بل ربما سبق اليه التحرق ولا يلزم ايضا ان سبق
اليه التحرق بل قد يبقى الى البلى فلا يكون احد الاثرين اولى
من الاخر فلان القول تابع للاثر فليس يجب ان يكون احد القولين
اصدق من الاخر نعم قد يكون في بعض الاشياء احدهما في الممكن
اولى بالوجود واكثر وجودا فيكون ايضا احدهما في القضية
فيه اولى بالصدق واكثر صدقا وكان ان من الاثر لا يجب ان يكون
ما هو اولى به ضرورة بل قد يكون الاخر فكذلك قد يمكن من القول
ان لا يصدق ما هو الاولى بالصدق بل الاخر وليس اذا قلنا
ان يكتب زيد او لا يكتب فكان هذا صادقا واجبا ان يكتب او كان

القول بان احدهما صادق لا بعينه على التركيب لم يكن كذلك
في المتصل فانه يصدق بان الشيء اما بتركيب و اما بانفراده فانا نقول
ان وجود شيء زيد ضروري ما دام زيد ماشيا ولا يكون لنا ان نقول
ان وجود شيء زيد ضروري وكذلك ليس وجود زيد فقط فان
ان كان في القضية القضايا المخصوصة في المادة الممكنة في الحكم
المتصل ولذلك كان لا بد من صدق احدهما وكذب الآخر فليتعين
الصدق والكذب فيها متعينة **في القضايا التي فيها عدول والتي**
ليس فيها عدول اعلم ان قولنا لا انسان وقولنا لا صحيح ليس بسلب
لانه ليس فيه صدق ولا كذب بل هو اسم غير محصل او كلمة غير محصلة
ويكون ان يعرض ببدل انها شيء لفظا مفردا محصلا فيصلح ان
ان يعرض قولنا لا انسان موضوعا او محمولا كما يصح في سائر الا
ويعرض قولنا لا صحيح محمولا كما يصح في سائر الكلمات فان فرضت
قولنا لا انسان موضوعا فيجب ان يعتقد اللا و الا انسان كشيء واحد
فيدخل عليه الاسوار من غير تعيين له فيقول كل لا انسان
لا واحد من لا انسان بعض لا انسان لا كل لا انسان فانك اذا
سلبت لا عن هذا الموضع وجعلتها سلبا لم يصح حمله في كل لا انسان
موضوعا وان جعلت لا انسان محمولا فانا نعتقد ان لا و الانسان كل

سائر

واحد منها جزء من المحمول لا يحمل بنفسه فان اثبته على الموضوع بالعقيدة
موجبة وان سلبته عن الموضوع فالقضية سالبة فاذا ادخلت رابطة
موجبة كقولنا هو او يوجد او ادخلت رابطة مع سلب كقولنا
ليس هو او لا يوجد فلا نعرف من اي المحمول شيئا بل قل الفرس يوجد
لا انسانا او الفرس ليس يوجد لا انسانا فانك اذا سلبت لا عن
موضعه لم يكن حمله في كل لا انسان محمولا فاذا اوجبت لا انسان
على الموضوع سميت القضية موجبة معدولة او موجبة متغيرة
وان سلبت الانسان عن الموضوع كانت القضية سالبة محصلة
والفرق هنا ان سلب الانسان يصح عن المعدوم والموجود جميعا
واما ايجاب اللا انسان فلا يصح على المعدوم لان المعدوم يسلب عنه
كل شيء ولا يوجب عليه شيء فلهذا يصح ان يقال عنقاء ليس الان
عدلا اذ هو ميت ولا يصح ان يقول سقراط هو الان لا عدل
وستقضي هذا في كتاب القياس قال قوم ان المحمول اذا كان غير
محصل فقوته قوة العدمية وقال قوم بل المعدولة اعم من العدمي
مثال هذا اذا قلنا هو غير بصير فهو اعم عند قوم من قولنا هو
اعمى وعند قوم انه مساو له واما نحن فنقول اولا ليس من شرط
المعدولة ان يجري مجرى العدمية فانا اذا قلنا هو غير بصير ولا

سطا فيها

غير اعمى او بصير غير اعمى فان من
التبس انه معدولة لا يطابق قولنا هو ا

من العدمى موجبه وايضا ليس كل شى نقابله عدم الا ان يسمى احس
المتضاد من عدما فيحمل البارد والاسود والحاير اعداما فيكون
باشتراك الاسم واما انا فان جعل المعدول في جمله يصدق فيها العدمى
نحد فان عنى بالعدمى ما هو عدم شى من شانه ان يوجد لما ليس
له في الوقت الذى من شانه ان يوجد مثل العمى فان المعدول
اعم من العدميه على كل حال ويكلف من يحد العدول الى العدم
بهذه الصفه شططا اولا يرى القياس المكتوب في كتاب السماء
والعالم ان الفلك هو لا يتحرك عن الوسط ولا الى الوسط وكل
ما هو لا يتحرك عن الوسط ولا الى الوسط فهو لا ثقيل ولا خفيف
افتحسب ان هذا من شان السماء وقد بان انه لا قياس [illegible]
او تحسب ان هذا عدمى للفلك حتى يكون من شانه هذا فان الحركتان
وليستا موجودتين وقد بين الفيلسوف ان هذا محال في الفلك
واما ان عنى بان العدميه عدم ما من شانه ان يكون في الجنس
او من شانه ان يكون في النوع او من شانه ان يكون في الشخص كلى
ذلك كيف كان فعسى ان يكون قوله ان المعدوليه مساويه للعدميه
قريبا واما انا فان اردت ان اصدق ولا اشتغل بالمشهور
فاقول ان المعدوله تشير الى ان يكون حرف السلب جزءا من المحمول

كيف كان ولم يكن من شانه ان يكون في ذلك الجنس فان قال قائل ان الاكثر
ان الكلام هو لا عرض فكان هذا القول بحسب المنطق موجبه معدوليه
ولئن كان لا عرض لا يدل على عدم شى يكون في الجنس فضلا عما دون
الجنس والدليل على ان لا عرض يصلح ان يكون محمولا فيوجب
انه شيء يمكن ان يحمل موضوعا يمكن ان يحمل محموله محمولا فانا
حمل المحمول لاثر اوجب ايجابى انا حينئذ نعتقد ان هذه القضيه
سالبه لان المعدول فيها لا يطابق عدما من الاعدام ولا ينبغى
ان نشتغل بهذا بل يجب ان نراعى حال حرف السلب فان كان حرف
السلب جزءا من المحمول ثم اوجب حمله المحمول فالقضيه موجبه وان كان
خارجا عن المحمول فالقضيه سالبه وفي القضايا التى تصح فيها اللفظه
الداله على النسبه وهى الثلاثيات فلانه يعرف المعدول والسالب بالفعل
كقولنا زيد يوجد لا عدلا فيكون هذا الايجاب موجبه لان لفظه يوجد
اثبت اللاعدل له على زيد ولئن قلت زيد ليس يوجد عدلا فقد وقع
حرف السلب عن ان يكون جزءا من المحمول واسند الفعل محمولا او
دخل عليه السلب فالقضيه سالبه واما اذا لم تصح لفظه النسبه
وهى الثنائيات فان كانت القضيه ثنائيه فان المعدول والسالب
لا يتميزان فقد يشتبه القول ولكن يتميزان في النيه او بحسب اللغه

يوجب عليه محمولا واما لا يوجب
فهو يمكن ان ما يكون الاول يمكن
ان يحمل عليه موضوعا

اما في النيه فلك ان تنوي حرف السلب جزا من المحمول وقد اوجبه
في الضمير رابطه موجبه ثم يصح لنا كل في الساليات الموجبه كلها واما
في اللغه فيمكن ان يكون حرف يدل على السلب وحرف يدل على العدول
فيشبه في لغة العرب ان يكون ليس هو للسلب وغير ولا للعدول
او يكون ذلك اولى بالسلب وهذان بالعدول حتى اذا قلت زيد ليس
عدلا سبق الى الذهن ان المفهوم من هذه العباره سلب وان المراد
العادل منها ان زيدا ليس يوجد عدلا واذا قلت زيد غير عدل
او لا عدل سبق الى الذهن انه موجب معدول وكذلك يقول زيد
يوجد غير عدل او يوجد لا عدلا وكل معدوله تحولها الا عدمي ولا
معدول يحصل فانها تسمى بسيطه وان كان يحولها غير يحصل فيسمى
معدوله او متغيره وان كان عدميا سميت القضيه عدميه وبقي غيره
الاقسام بلازم ويعاند ولذلك فانه يجب ان يبحث ان كل موضوع فيه
فاما ان يكون موجودا واما ان يكون معدوما وكل محمول فاما ان يكون
نسبته الى الموضوع نسبة الموجود فيه بالفعل او الموجود فيه بالقوه
لا بالفعل او الذي لا يوجد فيه لا بالقوه ولا بالفعل واذا لم يوجد
فيه بالفعل لكن بالقوه وكان له صدقا ما ان يوجد فيه ضده بالفعل
او الواسطه ان كانت واسطه او يكون جميع ذلك بالقوه وهذا هو

على الوجه المحقق من القسمه واما على وجه المبني على التحصيل والتقريب
فانه لا يخلو اما ان يكون المحمول موجودا فيه كقولنا عمر عدل او صدوق
كقولنا الحجاج جائر او المختلط منهما كقولنا المامون عدل او يكون
جميع ذلك فيه بالقوه كقولنا الصبي عدل اولا بالقوه ولا بالفعل
والموضوع موجود كقولنا الحجر عدل او الموضوع معدوم كقولنا
العنقا عدل ويصح ان كل واحد من القضايا المعدوده سالبها
وموجبها ثم يصدق ومتى ثم يكذب فما هو اكثر صدقا اعم مما هو
اقل صدقا من جملته واذا صدق الاخص صدق الاعم ولا ينعكس
واذا كذب الاعم اي الاعم في الصدق كذب الاخص ولا ينعكس
وكل ما هو اخص صدقا من لفظ فنقيضه اكثر صدقا من نقيض
الاخص فليحفظ هذا القانون اولا في الخصوصيات ثم في المحصورات
فلنضع الموجبه البسيطه ثم السالبه البسيطه ثم نضع تحت كل
واحده منهما ما يلائمها من المعدوله ثم نرتب المعدوله ما يلائمها
من العدميه فننقسم بطول وعرض وقد ان ونجعل المثال منها
العادل والجائر والمختلط ونضع ان الجائر عديم العدل او لا تصح فيه على الوصف

زيد ليس هو جائرا يصدق اذا
كان عادلا او مختلطا او بالقوه
كلاهما او ولا واحد منهما بالقوه
ولا بالفعل وهو موجود او معدوم
ويكذب اذا كان جائرا فقط فيصدق
على خمسه ويكذب على واحد

زيد هو عادل اذا
يصدق في الواحد فقط وهو
كان عادلا ويكذب في خمسه
اذا كان جائرا او مختلطا
متوسطا اذا كان ولا واحد منهما
بالقوه ولا بالفعل وهو موجود
اذا كان كلاهما بالقوه اذا كان

ا زيد ليس هو بعادل — ب زيد هو لا عادل يكذب فقد يكذب
يكذب فيه واحد صدق فيه — الاثنين اللذين صدق فيهما نقيضه
ويصدق في الاربعة الباقية
نقيضه ويصدق نقيضه — ج زيد هو جائر يصدق فيه واحد — الباقية
كذب فيها نقيضه — اذ لكان جائرا او يكذب فيه الخمسة

فكل اثنين من هذا على الوجه فهما متنافيان لا يصدقان معا
ولا يكذبان معا واما اللواتي على الطول ففي الطبقة الاولى كل ما
هو متقدم في الوضع فهو اخص صدقا واعم كذبا وكذلك على الولاء
فالعدمية اعم صدقا من المعدولة والمعدولة من البسيطة فاذا
صدقت الموجبة البسيطة صدقت السالبة المعدولة ولا
ينعكس واما في الكذب فاذا كذبت السالبة العدمية كذبت — واذا صدقت السالبة المعدولة صدقت السالبة العدمية
السالبة المعدولة واذا كذبت السالبة المعدولة كذبت
الموجبة البسيطة ولا ينعكس فقد بان ان نسبة البسيطة الى
المعدولة والمعدولة اليها كنسبة المعدولة الى العدمية
والعدمية اليها واما في الطبقة الثانية فالامر بالعكس فان المتأخر
في الوضع اكثر كذبا والمتقدم في الوضع اكثر صدقا فيكون اذا
صدقت العدمية الموجبة صدقت المعدولة الموجبة واذا
صدقت المعدولة الموجبة صدقت السالبة البسيطة ولا ينعكس

ولكن اذا كذبت السالبة البسيطة كذبت الموجبة المعدولية ولا — واذا كذبت الموجبة المعدولية كذبت الموجبة العدمية
ينعكس فههنا ايضا نسبة البسيطة الى المعدولية والمعدولية
اليها كنسبة المعدولية الى العدمية والعدمية اليها واما النسبة
بين هذه القضايا كذا وهي تحليل اما النقيض الذي استفاده
من الطبقة اليمنى اخذه الى الطبقة اليسرى على سبيل التناقض قالوا — قع
بين البسيطة الموجبة وبين الموجبة المعدولية والعدمية
منع اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب
اذا كان الموضوع معدوما وذلك ظاهر اذا عدمت وجودا الصدق
والكذب ولانه لو كان كلما كذب قولنا زيد هو عادل يلزمه
ان يصدق قولنا زيد هو لا عادل للزمه ان يكذب قولنا زيد
ليس هو عادل بل هو لا عادل لكان الاخص يلزم كذبه كذب الاعم
وهذا محال اذ كان كلما كذب قولنا زيد هو لا عادل يلزم ان يصدق
قولنا زيد هو عادل لكان يلزمه ان يكذب قولنا زيد ليس هو عادل
فيلزم كذب الاخص كذب الاعم وهذا محال وكذلك في جانب العدمية
وكذلك القول في التقابل الواقع بين المعدولية السالبة والموجبة
العدمية وقد يمكن ان يبين هذا على ما نذكره في الالفاظ المختلفة
لهذه واما التقابل الذي استفاده من الطبقة اليسرى ويقابل

بالصفة التي على سبيل الباقي فانها اي هذا كالى بالخلاف وذلك لانهما
يجتمعان على الصدق في حال وذلك اذا كان الموضوع معدوما ولو كان
كلما صدق قولنا زيد ليس هو بعادل كذب لا محالة قولنا زيد
ليس هو لا عادلا وكلما صدق قولنا زيد ليس هو بعادل كذب
قولنا زيد هو عادل لكان كلما كذب الاخص كذب الاعم وهذا
محال وكذلك لو كان كلما صدق قولنا زيد ليس هو لا عادلا
كذب قولنا زيد ليس هو بعادل لكان كلما كذب قولنا زيد
هو لا عادل كذب قولنا زيد ليس هو بعادل وهذا محال ولا يجوز
ان يكذبا معا فانه ان جاز ان يكذب قولنا زيد ليس هو بعادل
فيكذب قولنا زيد ليس هو لا عادلا فيصدق قولنا زيد هو
لا عادل لكان يجوز اذا كذب قولنا زيد ليس هو بعادل صدق
قولنا زيد هو لا عادل وهذا محال وايضا ان جاز ان يكذب قولنا
زيد ليس هو لا عادلا فيكذب قولنا زيد ليس هو بعادل فيصدق
قولنا زيد هو عادل لكان يجوز اذا كذب قولنا زيد ليس هو
لا عادلا صدق قولنا زيد هو عادل وهذا محال وهذا النوع من
البيان يمكن ان يبين به التقابل الاخر من اليمين واليسار الذي قيل
هنالك يمكن ان يستعمل هاهنا ويمكن ان يستخرج هاهنا على شرائط النقيض

سفاحا
وهو انه لو كان يمكن ان يكذب هذان لكان يمكن ان يصدق
وكذلك الحال في التقابل الواقع بين قولنا زيد هو لا عادل وزيد
ليس هو بعادل وزيد ليس هو جائرا وبينها ليس هو جائرا فانه
بان ايضا من هذا ان نسبة ايطار ما بين السطرين والمعدولتين
كنسبة ايطار ما بين المعدولتين والمحصلتين وذلك ما اردنا
ان نبين هاهنا ما سلف في المخصوصة واما المحصورات فيجب ان
نمسك هذه الاقسام التي للتقابل في الكل والبعض ويوضع ذلك
ما هو ممكن ونمثل من ذلك ما هو ليس بممكن ثم نبين معاندة الصدق
والكذب فنقول ان الموضوع اما ان يكون كله مثلا عادلا او كله جائرا
او كله مختلطا مثل ان يكون ارض غبراء بين السواد والبياض او كله
يخلو من احد او كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود مثل كل حجارة
او كله معدوم مثل قولك كل عنقاء ولا يجوز ان يكون كله بالقوة
كلا سيما اي القوة التي معه لانه يجوز ان يكون ما بالقوة قد يخرج بالفعل
في الاشخاص ودائما الا انه يعرض ذلك في زمان بعينه او في وقت ما
من زمان كل واحد او يكون بعضه عادلا وبعضه جائرا فقط مثل
ان يكون نوع ما بعضه ابيض وبعضه اسود وليس فيه لون آخر
البتة مثل الحبش او بعضه عادل او بعضه مختلط فقط كالتمني

ليس هو بعادل وليس هو جائرا
ولا كان في النقل الواقع من
قولنا زيد هو

الابيض والاحمر او بعضه عادل او بعضه لا بالقوة ولا بالفعل فقط
كالقول بعضه ناطق وبعضه ليس بناطق لا بالقوة ولا بالفعل وانما
بعضه عادل وبعضه بالقوة عادل وجائر فقط لا بالفعل فالحكم فيه
ما ذكرنا واما بعضه عادل وبعضه معدوم فلا يكون البتة لان المعدوم
والموجود لا يكونان تحت جنس واحد ولا نوع واحد لان الانسان
الذي عدم من النوع هو سمي باسم النوع على سبيل الاشتراك فاذا قلنا
كل انسان كذا فان لفظة الانسان لا تشمل الانسان الحي والميت الا
بالاشتراك ب او بعضه جائر وبعضه مختلط او بعضه جائر وبعضه
لا بالقوة ولا بالفعل او بعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط او بعضه عادل وبعضه ط
جائر وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل او بعضه جائر وبعضه بالقوة
كلاهما ي او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما يا او بعضه و
عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه كلاهما بالقوة ح
او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه ولا واحد منهما
بالقوة ولا بالفعل ط او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه بالقوة
كلاهما وبعض لا بالقوة ولا بالفعل يا او بعضه عادل وبعضه مختلط

وبعضه بالقوة كلاهما وبعض لا بالقوة ولا بالفعل يب وبعضه عادل
وبعضه جائر وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة وبعضه مختلط
يج ويمكن ان يعد من هذه الاقسام على الكليات المسورة ونجعل
له اقسام لغو وهي بعض جائر والاخر كيف كان وبعض عادل
فقط والاخر كيف كان او ليس فيها عادل ولا جائر كيف كان
فتكون سبعة اقسام فلنضع المثال من محصورات متناقضة وكلما
موجبة كل ب هو عادل يصدق اذا كان كل ب عدلا ويكذب
في الاقسام كلها ليس كل ب هو عدلا يكذب اذا كان ب عدلا ويصدق
في الجميع كل ب هو لا عدل يصدق اذا كان كل ب معدوما او بعضه
عدلا فقط او كله عدلا ويكذب في الباقي ليس كل ب هو لا عدل يكذب
اذا كان كل ب معدوما او بعضه عدلا فقط او كله عدلا ويصدق
في الباقية ليس كل ب هو جائرا يكذب اذا كان كله جائرا ويصدق
في الباقية كل ب هو جائر يصدق اذا كان كله جائرا ويكذب في
الباقي لعله لو تبين هذه النسب [illegible] الملازم والمعاند لا
نعرضها ونقطع على ما كان في المخصوصات واما اذا اخذت الكلمة
السالبة موضوع هكذا بعض ب عادل يصدق اذا كان بعض ب
عادلا فقط والاخر كيف كان او كلهم عادلين ويكذب في سائر الاقسام

يصدق
لا شيء من ب عادل لا يكذب اذا كان كل ب او بعضه فقط عادلا و
في الجملة لا شيء من ب لا عادل لا يصدق اذا كان كل ب عادلا او معدوما
ويكذب في الثالثة بعض ب لا عادل ويكذب اذا كان كل ب عادلا
او معدوما ويصدق في الباقي لا شيء من ب جائرا يكذب اذا كان
بعض ب فقط جائرا وكذلك ويصدق في الجملة بعض ب جائر يصدق
اذا كان بعض ب فقط او كله جائرا ويكذب في الباقي وحده سالك
من المعدولتين والمحصلتين على ما كان ذكره الكل ليس السطر
والمعدولتين من السطرين والمحصلتين على ما كان انا عرضنا
فلاي غير كلي في الجميع واما قولنا لا شيء يصدق بدله بعض ب عادل
ويكذب بدل قولنا لا شيء من ب لا عادلا ولا شيء من ب جائرا اما مع
قولنا لا شيء من ب لا عادل فاذا كان بعض ب فقط عادلا واما مع
قولنا لا شيء من ب جائرا فاذا كان بعض ب فقط عادلا وبعضه
جائرا وقد يكذب بدل قولنا بعض ب عادل ويصدق بدل قولنا لا شيء
من ب لا عادلا ولا شيء من ب جائرا وذلك اذا كان ب معدوما
واذا لم يلاحظ هذه الطبقة التي وكذلك نقيضاها من تلك الطبقة
واما على النظر الاول فقد يصدقان جميعا وقد يكذبان جميعا اذا
كان الموضوع معدوما ولا كان الموضوع موجودا لم يكذب السالبة

الموجبة مع الموجبة المعدولة ويكذب مع العدمية واما على النظر الثاني
يجب ان يكون الحكم كذلك فانه لما امكن ان يكذب ذانك الاولان ولم يمكن
يصدقا معا فكذلك نقيضاهما وحيث لا يمكن ان يكذب ذانك جميعا فلا
ان يصدق النظران الباقيان واما اذا وصفت الالفاظ على الخاص
الكلي او على التقابل الذي بين المضادة ثم خالف الحكم السابق حكم
المحصورات واعلم انه اذا كان الموضوع موجودا لا المحصورات
تسلم السالبة المحصورة البسيطة كقولك كل ب ليس بعادل هو بعينه
تسلم الموجبة المعدولة كقولك كل ب هو لا عادل هذا راي الفيلسوف
ويتبع بعضه ما ذهبنا اليه من ان المعدول وانه لا يكاد يكون مساويا
للعدمية وكيف كانت العدمية واما اذا سلبت السالبة من كلي في
البعض في المحصورات فليس يمكن ان يسلب الى موجبها بالعدول
في كل موضع فانك اذا سلبت انه ليس كل ب عدلا لم يمكنك ان تقول
وكل ب لا عدل وقد يمكن ذلك في بعض المواضع فانك اذا سلبت
انه ولا شيء من ب عدلا كان لك ان تقول بعض ب لا عدل لكن ليس
قولنا بعض ب لا عدلا هو بعينه ليس من ب عدل لان بعض ب
لا عدل يصدق مع قولنا بعض ب عدل ولا يصدق معه قولنا لا
شيء من ب عدل فنقيض ذلك لا يقدر عند سلب السالبة ان يعدل الى

موجبة في المعدول وقد بينا واحدة منها في بعض المواضع لا للعدد البتة وفي بعضها يقدر ان يطلبه الصادق ولكن لا في مثل قولنا فان ثبت ان يقلب السلب الى الايجاب المعدولة في المحصورات ويكون القوة واحدة في الشرائط فيه وجود الموضوع والاتفاق في الكم والاتصال في الكيف والعدول والتحصيل تختلف فتلازم قولنا كل ب هو عدل هو قولنا لا شيء من ب هو لا عدل وتلازم قولنا لا شيء من ب هو عدل هو قولنا كل ب هو لا عدل وتلازم قولنا بعض ب هو عدل قولنا ليس كل ب هو لا عدل وتلازم قولنا بعض ب هو لا عدل قولنا ليس كل ب هو عدل وهذا راى المنطقي وتصحيح المذهب الذي سلكناه في تعريف المعدول فانه لم يبق الموضوع موجودا لم يلزم هذا التلازم بل كان كل موجب اخص من السالب الذي يعادله فانه يزيد عليه ما يقول في المحصل والمعدول والعدمي من الفصل

في المحمولات التي يصلح ان يجمع منها محمول واحد والتي لا يصلح منها محمول الواحد الكثير لا واحد الذي يصلح ان يؤخذ منها محمولات كثيرة والتي لا يصلح وبالجملة الاشارة الى ما يصلح ان يقال متفرقا او مجتمعا وما لا يصلح

قد علمت مما سلف انه كيف يكون الايجاب واحدا والسلب واحدا وانه لا يعتبر في ذلك كون الموضوع والمحمول واحدا

باللفظ ولا يكون كل واحد منهما كثيرا في اللفظ بل ان يكون كل واحد منهما واحدا في المعنى وقد بقي ان نتمم القول في ذلك ان نعلم انه ليس كل ما يصلح ان يحمل على الشيء متفرقا يصلح ان يحمل عليه مجموعا على انه معنى واحد ويحمل كواحد وان كان ذلك قد يكون كما انا نحمل على زيد انه حيوان وناطق متفرقين ونحمل كشيء واحد بل ولا ايضا ان يكون الصادق متفرقا بل يجب ان يصدق مجموعا او يكون مجموعا من غير هذيان اما مثال الاول فانك اذا قلت ان زيدا طبيب وان زيدا اسكاف وكتب احسب وجدت في كليهما فليس لك ان تقول زيد طبيب اسكاف على ان الطبيب والاسكاف معنى واحد بل يكون قوة المعنى منه قوة معنيين لان الطبيب والاسكاف ليس حكمهما حكم الحيوان الناطق وذلك لان الحيوان هو بعينه الناطق والنطق صورة له بها يستكمل الحيوان حيوانا بالفعل والنطق ذاتي له في وجوده حيوانا بالفعل محصلا واما الطبيب فقد عرض له ان كان اسكافا وليس الطبيب بالحقيقة هو الاسكاف بل الشيء الذي عرض له انه طبيب فقد عرض له انه اسكاف فليس يمكن ان يكون من الطبيب والاسكاف شيء واحد بالحقيقة بل بالعرض وكذلك من الانسان والاسكاف واذا كان كذلك لم يكن الاسكاف

والطبيب محمولا واحدا بالحقيقة وكذلك الانسان والابيض فانك
اذا قلت حيوان ناطق عنيت حيوانا مستتم الوجود بالفعل لكونه
ناطقا ولا يمكنك ان تعني بهذا انه عند ما فصلنا واما المثال للقسم الثاني
فانك اذا قلت زيد طبيب صدقت وكان زيد طبيبا غير فاره
ولا جيد ولكن كان فارها جيدا اي حاذقا فكذلك ايضا ان يقول ان زيدا
فاره ثم ليس يمكن ان يقول ان زيدا طبيب فاره على انه محمول واحد
فانك اذا حملت هذا المحمول الكذب وذلك لانه انما يكون هذا المحمول
اذا كان كانك يقول زيد طبيب الذي وذلك الطبيب فاره وهذا
كاذب واما ان لم يكن على هذا الوجه بل كان كانك قلت زيد طبيب
وفاره فكانما عنيت انك قد قرنت بين المحمولين ولم توحد بهما وهما محمولان
انسان عنده بان لكن انك لا يصدق في جميع محمولين صادقين بل وربما
صدقت مع هذه فانك اذا قلت زيد انسان وزيد ابيض و
كان يصلح الجمع هنا كانه محمول واحد فاجمع وقل زيد انسان ابيض
على انه محمول واحد وانضاف فيصدق ان يقول زيد ابيض موجود
او كان يصدق ان يقول زيد انسان ابيض على انه محمول واحد
فاذن ان وجب الجمع لزم ان يصلح ولكن ان يقول ان زيدا انسان
ابيض ابيض وهذا شنيع هذر وايضا يقول ان زيدا انسان ويقول

ان زيدا حيوان واذا قلت ان زيدا انسان حيوان بهذيت لانك كررت
الحيوان مرتين لان في معنى قولك هو ضمن معنى الانسان ومرة صرحت
به وحده بان انه ليس يجب ان يجمع متفرقات المحمولات محمولا واحدا
ولا ذلك حسن ولا يهذر في كل موضع بل ولا ذلك يصدق بلا الكذب
في كل موضع ومثال ذلك انك تحمل الفاظا بحمول واحد ولكن فاذا
صدقت لم يكن مثل ذلك للميت من الناس انه انسان ميت
فانه قد يمكن ان هذا قول صادق ثم اذا قلت انه انسان وحده
لم يصدق لان الميت ليس انسانا الا باشتراك الاسم واوضح
من هذا واصح في التمثيل ذلك هذا الميت كان انسانا فاذا قد
كان وقلت ان هذا الميت انسان كذبت وربما كان الشيء ليس
محمولا بذاته بل هو محمول بالعرض لانه ليس من المحمول او من اجل
المحمول فاذا اخذ وحده لم يصح حمله مثل ذلك اي الشيء موجود
شاعر اذ هو شاعر واذا قلت هو موجود ليست المحمولات
فهو موجود بالعرض محمول لا بذاته فاذا اخذ وحده يحمل بذاته
لم يصح واوضح من هذا المثال واصح قولنا ان الانسان معدوم الوجود
فلا يمكنك ان تحمل معدوما عليه وحده فانما العرض عن مثال
الانسان الميت لان قولنا للميت انه انسان ميت قول مجازي

ومعنانا انه كان موضوعا للانسان فالان هو حنث ويمكن انى ازيل
عن مجازيته الى التحقيق لان يصدق منه قادرا اعرفت عن الحال
الناظر لان امر الشبيه في حال حدوثه لا يصح ان يقال هو موجود شيئا
وفي حال حدوثه يصح ان يقال له موجود وحده لكن الامثله المستعمله
في مثل هذه المواضع ما اوردنا الشبيه لا التحقيق فلذلك استعملها
السلوفي في كتابه في القضايا ذوات الجهة الجهة لفظة يدل
على وثاقة الرابطة وضعفها ويناسب معناها المعنى الذي كنا نسميه
قبل مادة الا ان الفرق بينهما انما اشار اصحابنا الى المادة بعينه بحسب
الامر في نفسه والجهة يكون بحسب القول حتى انك اذا قلت زيد واجب
ان يكون كاتبا كانت الجهة هي الوجوب والمادة هي الامكان
والحاصل ان المادة بعينه بحسب الرابطة الموجبة فانك اذا قلت
زيد عكس يمتنع ان لا يكون حيوانا فان الجهة ههنا صادقة وصدقنا
الامتناع واما المادة فالواجب لان الحول ان اذا استبها الا انه في
واجب ان لا يكون حجرا فالجهة هي الوجوب والمادة هي الامتناع
لان الحجر اذا نسبته الى الانسان فالايجاب كانت النسبة كاذبة
دائمة الكذب وهذا هو الامتناع والثالث انه يمكن في قضيه
واحدة ان ينتقل بحسب جهتها عن الصدق الى الكذب وعن الكذب

بالفعل كان صادقا دايم الصدق وهذا هو الواجب واذا قلت ان الانسان حجر.

الى الصدق حتى انك اذا قلت زيد واجب ان يكون كاتبا وكذبت
قلت يمكن ان يكون كاتبا وصدقت ولا يمكن مثل ذلك في المادة وقد
يجوز ان نطلب لها خاصة اخرى يحللها انها اصل وقد وضع الفيلسوف
الجهات اربعا الواجب والممتنع والممكن والمحتمل اما الواجب فيجب
ان نفهم منه الدايم الوجود اما على الاطلاق واما ما دام شرطه
موجودا ويدل الواجب على المعنيين ليس باشتراك الاسم لكن بالتشكيك
الذي يكون فيه لمعنى واحد على شيء اولى ويدل على شيء اولى وبعد
فان الله هو دايم الوجود على الاطلاق اولى بالوجوب من الفلك
هو دايم الوجود بشرط ومع ذلك فانا نستقصي دوام الوجود
في مستقصى مثل ذلك كتاب القياس وكذلك فاعلم ان الممتنع نعني به
الدايم العدم اما على الاطلاق واما عند شرط حتى يدوم عدمه
ما دام ذلك الشرط واما الممكن فانه لجمعه والتفصيل الى التحرز
عن الشكوك فيه والشكوك التي يلزم الغلط فيه لزوم المحال
للمحال ادنى شبهة وانا نسلك في تصور حال الممكن ما يحصل به
من البيان زوال الشبهة فنقول ان الممكن يستعمله الدهما والجمهور
على معنى ويستعمله الخاصة واهل العلم على معنى واذا صعدت الطبايع
عن الجمهور بين الاستعمالين ما يخفى عليها كثير من الاقاويل

كيف
فالوجه الذي يسوله عليه الجمهور هو ان الممكن ما ليس بممتنع
كان من غير اعتبار شرط لفرق فاذا كان كذلك كان ما ليس بممكن معناه
انه ليس ما ليس بممتنع فيكون ممتنعا بحسب العامية لان الممكن هو الغير
الممتنع وغير الممكن هو الممتنع وهذا هو الاستعمال الاول بمعنى الممكن
ثم نقله الخاصة الى معنى اخص من هذا فاتفقوا اسم الممكن على ما ليس
بممتنع ولا مع ذلك هو واجب وانما خصوا لفظ الممكن بهذا النقل لان
في غير لفظ الممكن يستحيل هذا الاعتبار لانا لا يمكننا ان نقول هذا
واجب ان يكون وواجب ان لا يكون وممتنع ان يكون وممتنع ان لا يكون
واما لفظ الممكن فقد كان يمكننا ان نقول هذا ممكن ان يكون اي ليس
بممتنع ان يكون وممكن ان لا يكون اي ليس بممتنع ان لا يكون وهذا هو
الذي ليس بممتنع ان يكون ولا واجب ان يكون فالخاصة نقلوا لفظ
الممكن الى هذا المعنى وهو الذي مع انه ليس بممتنع فليس ايضا بواجب
فبالاستعمال الخاصي اذا قيل ليس بممكن فلا يكون معناه انه ممتنع
بل معناه انه ضروري اما العدم واما الوجود وانما كان يكون
قولنا ليس بممكن الممتنع لو كان قولنا ممكن بمعنى غير ممتنع وليس
كذلك بل هو بمعنى غير ممتنع وغير واجب معا وبالجملة غير ضروري
فافهم اذن من قولنا غير ممكن على الاستعمال الخاصي بانه ضروري

سواء كان ممتنعا او واجبا ثم الخاصة افترقوا في استعمال لفظ
الممكن فبعضهم اراد به ما ليس بضروري كيف كان وان كان موجودا
في الحال ولكنه ليس بدائم الوجود ولا الوجود يكن موجودا كان
محالا وان كان وجوده ما دام موجودا واجبا لكن وجوده مطلقا لا
في الحال ووجوده بشرط ما دام موجودا فبحسب هذا الاعتبار الامكان
يعول عليه من حيث انه موجود فيما يقال عليه الممكن فيكون الموجود
بالفعل من غير ضرورة داخلا تحت هذا الممكن وبعضهم اشترطوا
في الممكن ان يكون معدوما في الحال وفي اي وقت فرض موجودا
لم يعرض منه محال فيكون كانهم قالوا ان الممكن ما ليس ضروريا ومع
ذلك ليس موجودا بالفعل وهذا فاسد وسنوضحه في كتاب القياس
ونقول بالواقع ان الممكن ليس ممكنا باعتبار انه موجود في الحال او
معدوم بل لا يجب ان يتعرض لذلك بل يعتبر حاله في المستقبل فان
كان في اي حال فرض من المستقبل صح ان يوجد وان لا يوجد
فهو ممكن وهذا قد يبين من الاستعمال الاول فان كان بمعارضة
شيء وغيره سنشير الى ما يقال في كتاب القياس ثم يلزم جميع الاستعمالات
الخاصة ان يكون قولنا ليس بممكن لا على معنى ممتنع بل على معنى الضروري
اما ضرورة وجود دائم او ضرورة وجود في الحال او ضرورة

و لا يصح دوام الوجود
والوجوب ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

عدم دائم او غير وربما عدم في الحال فالمعنى الذي يستعمل عليه العامة
الممكن كالجنس للمعنى الذي عليه يستعمل الخاصة الممكن الا ان الاشبه
ان الفيلسوف يعني في هذا الكتاب بالممكن ما ليس بضروري من غير شرط
دائم وحتى ان الموجود الكائن في الحاضر نوع من هذا الممكن وينبغي
بالمحتمل ما ليس بضروري باستعمال باعتبار المستقبل حتى لا يكون الموجود
الكائن الحاضر نوعا منه بل شيئا قد سبق ان يعد فيه انه وقعا الوقت
انه يكون الممكن لا بحسب زمان دون زمان بل بحسب ان الامر في نفسه
غير ضروري كيف كان والمحتمل بحسب الزمان المستقبل ويشبه ايضا
ان يكون اراد بالممكن حال الشيء في نفسه وبالمحتمل حال الشيء بالقياس
الى ما لنا فيه حتى ان الشيء الذي هو في نفسه ممكن هو بالقياس
الى ما لنا فيه مجهول فيكون الممكن شكا على المحتمل فاذا عرفت هذا
فلنعد حال المناقضة من هذه ... وقد كنا قلنا قبل ان يستعملها
ولما يوجد كذلك الا انه ليس هو انه يوجد لا كذا بل ذلك معدول الاول
يقول ان الانسان لا يوجد عدلا ولا يقول ان الانسان يوجد لا عدلا
او ما اشبه ذلك وكذلك فيما يتوسط منه من غير رابطة مثل
الكليات اذا جعلت محمولات فان السلب يدخل تلك المحمولات
لا تعمد بها فانك تقول زيد يمشي ثم لا تقول لا زيد يمشي بل زيد

لا يمشي ولهم اذا اخذت الكلمات ولزم ان يكن رابطة لان الرابطة انما
ان تدل على انتساب معنى الى موضوع كيف اتفق او بشرط
زمان ثم هذه الكلمة وبصورتها توجب دلالة على انتساب
معناها الى موضوع ما في نفسها حرف كانه عنده وتوجب ايضا
دلالة على زمان فهو كل ممكن كقولك يوجد ماشيا فليسقط
في كثير من الادوات لانه ان يستعمل في السالبة هذه السبيل
حتى يدخل حرف السلب اما بالرابطة واما بالمحمول المرتبطة
به فيقول يمكن ان يوجد ماشيا ثم يقول يمكن ان لا يوجد
ماشيا ويمكن ان يمشي ثم يقول يمكن ان لا يمشي على ان القولين
متناقضان لكن السبيل لا يجتمعان معا في الصدق ولا على الكذب
وقولنا يمكن ان يمشي ويمكن ان لا يمشي قد يصدقان وقولنا
واجب ان يكون وواجب ان لا يكون وممتنع ان يكون وممتنع
ان لا يكون قد يكذبان في مادة الممكن فليس اذن السالبة
في ذوات الجهة على هذه السبيل بل كما ان القضية السابقة كان
سبيلها ان يقرن حرف السلب بالمحمولات فلما ردونا الرابطة
صارت بالتبعية فعلنا حرف السلب الى الرابطة فلذلك اذا
ردونا الجهة صار شارعها يجب ان يقرن حرف السلب

بالزايد فيكون يمكن ان يوجد بعينه لا يمكن ان يوجد وكذلك
الواجب والممتنع واما يمكن ان لا يوجد فموجبه كما كان يوجد
عند عدل موجبه فسلبها اذن ليس يمكن ان لا يوجد وكذلك
ليس يجب ان لا يوجد وليس يمتنع ان لا يوجد فهذا هذا واما
اللازم في هذه القضايا فان الواجب ان يوجد ينعكس عليه من
باب الممتنع قولنا يمتنع ان لا يوجد واما من باب الممكن المستعمل
على الوجه الخاص فلا ينعكس عليه منه شي واما من باب الممكن
المستعمل على الوجه العامي فينعكس عليه ليس يمكن ان لا يوجد
لان ليس يمكن ويمتنع معنى واحد في الاستعمال العامي واما ما
يلزمه ولا ينعكس عليه بل هو اعم منه فمما يليه قولنا ليس يجب ان
لا يوجد ومن باب الممتنع قولنا ليس يمتنع ان يوجد ومن
باب الممكن الخاص ليس يمكن ان يوجد بل هو واجب ان يوجد
وليس يمكن ان لا يوجد بل هو ممتنع ان لا يوجد ومن الممكن
العامي قولنا يمكن ان يوجد لانه يكون كل ليس يمتنع ان يوجد
واما الشك الذي يحضر له الكافة من المنطقيين وبعضهم يجب
فالسابق ان يقول ان الواجب الوجود ولن يصدق عليه انه
يمكن ان يوجد والممكن ان يوجد يمكن ان لا يوجد فالواجب

يمكن ان لا يوجد وهذا محال ولئن كذب عليه يمكن ان يوجد صدق
نقيضه وهو انه ليس يمكن ان يوجد وقولنا ليس يمكن ان يوجد
معناه يمتنع ان يوجد فالواجب ان يوجد يمتنع ان يوجد هذا
محال فقال بعضهم ان الممكن يقال على الواجب وغير الواجب
بانه كالاسم ويقال على الواجب بالاشتراك حتى يكون الشي
وهو واحد يسمى واجبا وممكنا بنوع التحمل محال بل الحل ما سلك
نحو الاصل الذي قررناه وهو ان الواجب ان يوجد يصدق
عليه يمكن ان يوجد العامي الذي هو بمعنى ليس يمتنع ان يوجد
وهذا لا ينعكس بحمله على معدوله فليس اذا قلت يمكن ان
يوجد لزم ان يقول يمكن ان لا يوجد لانك اذا قلت ليس يمتنع
ان يوجد لم يلزم ان يقول ليس يمتنع ان لا يوجد واما الممكن
الخاصي الذي من شأنه ان ينعكس موجبه المعدول على موجبه
المحصل كقولنا يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد فهو كاذب
على الواجب ونقيضه صادق عليه وهو انه ليس يمكن
ان يوجد وليس معنى نقيضه معنى الممتنع بل معنى الضروري لكن
هولاء انما قالوا يمكن ان يوجد ونظروا الى معدوله حيث في
استعمال الممكن بمعنى الخاصة ولما نظروا الى سالبه وفي

استعمال الممكن بمعنى العامة مناقض عليهم القول لكنه لا الممكن
الذى يصدق على الواجب ينعكس من التحصيل الى العدول ولا الممكن
الذى يكذب عليه بكونه سالبة عن الممتنع وهذا سهل واضح فقد
عرفت ما يلزم قولنا واجب ان يوجد واما قولنا واجب ان لا يوجد
فينعكس عليه من الممتنع ممتنع ان يوجد ومن الممكن العامى ليس ممكن
ان يوجد ولا ينعكس عليه شىء من باب الممكن الخاصى واما ما يلزمه
ويكون اعم منه من الواجب قولنا ليس بواجب ان يوجد ومن الممتنع
قولنا ليس ممتنع ان لا يوجد ومن الممكن العامى قولنا ممكن ان لا
يوجد ومن الممكن الخاصى قولنا ليس ممكن ان يوجد وليس ممكن
ان لا يوجد واعرف لوازم المتفق فقولنا واجب ان يوجد
وواجب ان لا يوجد كما عرفته المعدولات ثم ممتنع ان يوجد فى
قوة واجب ان لا يوجد وممتنع ان لا يوجد فى قوة واجب ان
يوجد والنقيضان لها كالمتفق لذلك واما ممكن ان يوجد
العامى ففى قوة قولنا ليس بواجب ان لا يوجد وممكن ان لا
يوجد العامى فى قوة قولنا ليس بواجب ان يوجد والنقيضان لهما كالمتفق
وقولنا ممكن ان يوجد الخاصى يلزمه ممكن ان لا يوجد الخاصى وينعكس عليه
ولا ينعكس على نقيضه شىء ويلزمه من غير انعكاس الممكن الاعم وقولنا

محتملا ويلزمه ما يلزم ذلك بانعكاس وغير انعكاس وهذا تمام
فى لوازم الجهات ولنضع لذلك لوحا

٣ واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس ممتنع ان لا يوجد
ليس ممكن ان لا يوجد العامى	ممكن ان لا يوجد العامى

لوحات متناقضات عرضا ومتلازمات بالتعاكس طولا

واجب ان لا يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد
ممتنع ان يوجد	ليس بممتنع ان يوجد
ليس ممكن ان يوجد العامى	ممكن ان يوجد العامى

ويلزم هذه من غير معاكسة هذه

ليس ممتنعا ان يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد
ليس ممكن ان يوجد الخاصى	ليس ممكن ان لا يوجد الخاصى
ممكن ان يوجد العامى	
ليس ممتنعا ان لا يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممكن ان لا يوجد العامى	ليس ممكنا ان يوجد الخاصى

ليس ممكنا ان لا يوجد الخاصى

فقد تقرر ان قولنا ممتنع ان يوجد مثل واجب ان لا يوجد وممتنع ان لا يوجد

[illegible]

مثل واجب ان يوجد ممكن ان يوجد العامي مثل ليس بواجب ان لا يوجد
ممكن ان لا يوجد العامي مثل ليس بواجب ان يوجد ممكن ان يوجد العامي ليس
بممكن ان لا يوجد الخاص ليس ممتنعا ان يوجد مثل ليس واجبا ان لا يوجد
ليس ممتنعا ان لا يوجد مثل ليس واجبا ان يوجد ليس ممكنا ان يوجد العامي
مثل واجب ان لا يوجد ليس ممكنا ان لا يوجد العامي مثل واجب ان يوجد
ليس ممكنا ان يوجد الخاص مثل ليس ممكنا ان لا يوجد الخاص فاحفظ
من جملة ما سلف ان الامور ستنقسم كلها بحسب الممكن العامي الى ممكن
وممتنع وبحسب الممكن الخاص الذي يعني غير ضروري الى واجب
وممتنع وممكن ويكون الممكن العامي كالجنس للواجب والممكن وهاهنا نكتة
واذا حمل على الواجب فانما يقال عليه لا بالترادف بل قول ما هو
كالنوع وانما يقال عليه لا من جهة ما هو واجب بل من جهة ما
هو غير ممتنع والامور ستنقسم بحسب الممكن الاخص الى واجب
دائما والى موجود غير ضروري والى ممكن والى ممتنع في مواضع لوازم القضية
ما كان ذاتيا وما كان عرضيا اما الموضوع فلان الحكم عليه فكانه
في ترتيب القضية المتقدم ثم يتلوها المحمول ولان الرابطة تدل
على نسبة المحمول فكانها الحقيق مقارنة المحمول ولان حرف السلب
في الصناعيات يرفع المحمول فكانه ان يقترن بالمحمول وفي اللاصناعيات

يرفع الربط فكانها ان يقترن بالرابطة وفي الرباعيات الجهة
فانه كان سور فانما يرفع الربط بشرط السور فكانه في السور
والجهة تدل على كيفية الربط فكانها الرابطة فتقرن بها والسور
يدل على كمية الموضوع فكانه الموضوع وقد يستحق ان يزال
بهذا عن مواضعها حتى السور فيقال رايت الناس طرا
ومعناه كل انسان فقد رايته واذا ازيلت عن مواضعها فان
ذلك توسع وتجوز في الكلام على سبيل التجوز واما كل واحد
منها فيستحق المكان المعين لكانه فكانها ذاتياته وترتيبها في المكان
الحقيقي الرتيب في بيان النقيض اشد مقابلة للنقيض من النقيضة التي
تحول حصه تحول النقيضة لسائل هل ضد الايجاب السلب ام
ايجاب الضد مثاله هل ضد قولنا زيد عدل قولنا زيد ليس
بعدل او قولنا زيد جائر ولما كانت الالفاظ تابعة للاعتقادات
فلننظر الى الاعتقادات من نفس ايهما مضاد فنقول ان هاهنا
عقدة في الخير انه خير وعقدا انه شر وعقدا انه ليس بخير وهذا
العقد يصدق على عقد انه شر ثم عقد انه شر اما ان يضاد عقد
انه خير بسبب ان الشر مضاد للخير فيجب ان يكون عقد الاول في الخير
انعقدة الشر انه شر متضادين متعاندين بسبب تضاد الخير والشر

وهذا الحال اذا ما اخذ بضاده لا لانه شر ولكن لاجل انه ليس بخير ولا يعتقد
على الخير وهو يرفع الخير فيكون الشر انه هي الضد لا موجبة محمول هو ضد
والمحمول ليس المضاد ولكن الاعتقاد من الضد من جهة الكون الاعتقاد من
حال مقابل ومضاد حتى ان هذا الاعتقاد مباين لذلك الاعتقاد عليه
المنافاة وهذا هو ان يكون احدهما لا يلازم الاخر صدق ولا كذب
وقد يمكن ان يعتقد في الخير على انه يكذب كلاهما بان يعتقد شرا وبان
يعتقد شيئا اخر ليس بخير ولا شر ويمكن ان يكون فيه اعتقادات كاذبة
بلا نهاية غير اعتقاد الضد مثل ان يعتقد للشاخص انه عدد وانه
ملك وانه كذا وكذا من الامور التي ليست هي شاخص ولا لها جنسه
ويصدق على كلها قولنا ليس بخير ولا يصدق على كلها قولنا شر فيكون
الخلاف الذاتي للعقد الاول مع عقد سلب الخير لا مع عقد ايجاب الشر
بل الخلاف معه بالعرض بسبب انه ليس كما ان ارتفاع الكون بالذات عن بذاته
عدم الصورة وقد يتفق ان يكون عن الضد وعن الوسائط ولكن
ليس ارتفاع الكون بالذات متعلقا بشيء من ذلك بل بالعدم الذي هو لا
الصورة وايضا فان الخير خير وليس بشر وهو باعتبار ذاته خير
وكونه ليس بشر هو له بالعرض بسبب نسبته له الى شيء غيره يخالف
له وقولنا ليس بخير يشكل منه الذي له في ذاته وقولنا هو شر يشكل

الا الذي هو له بالعرض فاذن قولنا ليس بخير اشد مخالفة له وايضا
اذا قيل للخير انه شر فقد غلط بالبال انه ليس بخير وليس اذا قيل انه
ليس بخير غلط بالبال انه شر فقولنا ليس بخير ملازم في كل خلاف
موضوع له ولا يلزمه انه شر في كل خلاف موضوع له اذ ما كان فاننا
نكتفي من الحالات اضدادها فيكون ضد العفة ومعاندتها هناك
الفسق فقط كقولنا هذا انسان هذا ليس بانسان فاذن مقابل
الموجبة ما هي نقيضه ليس ما اوجب نقيض محمولها والا لكان لكل
مقابل موجبة كذلك فبقي ان مقابل الموجبة ما هي نقيضه سالبتها
التي يصح مقابلتها في كل حادثة وايضا ما ليس بخير نقيضه عقد انه
ليس بخير وعقد انه شر وعقد انه ليس بشر وعقد انه خير ليس
يضاده عقد انه شر فقد يعتقدان ولا ايضا يضاده عقد انه
ليس بشر لانهما قد يعتقدان فبقي ان المضاد له عقد انه خير ولان
المضاد مضاد للمضاد فلذلك عقد انه خير يضاده عقد انه ليس
بخير وهذه حجة بينة انه يوضح ان ضد الايجاب السلب لا ايجاب
الضد وسواء حملنا المثال من المخصوصات او المهملات او نقلنا
الكلام الى المحصورات فان الحكم واحد وذلك لان عقد ما هو الحكم
انه يحكم عندنا ان كل خير خير وعندنا في الخير انه ليس بخير

على حكم عددنا انه لا شيء مما هو حـ ب فان المتضادتان في المحصورات
هي ان لا تصدقان معا البته وقد تكذبان وقد تصدق الموجبة
المتضاد الجزئي من وجه على الواسطه وهي ان لا تصدقان واما السالب
الكلي في المحصورات فالنقيضان في القضايا الشرطيه قد قلنا
فيما سلف ان القضيه الشرطيه ما هي وكيف هي وبازاء اي الحمليه
وقد بان من ذلك ان القضيه الشرطيه تنحل الى الحمليه لكن الاولى بالحمليه
وقد بان ان القضيه الشرطيه قضيه واحده مركبه من قضيتين فان كان
حال تلك القضايا في مجال التلازم سميت القضيه شرطيه متصله
كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسوا قلت ان
كانت او اذا كانت او لو كانت او لما كانت او كلما كانت او متى كانت
او اشيا تشبه هذا وما كان حال تلك القضايا في مجال المعانده والعناد
سميت القضيه شرطيه منفصله كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
واما ان يكون هذا العدد فردا وكل واحد من الجنسين فيه موجب
وسالب وليس احد الجنسين بمنزلة الموجب والآخر بمنزلة السالب
وفي كل واحد من الجنسين محصور ومهمل وكما ان الايجاب في الحملي هو الحكم
بوجود الحمل والسلب هو الحكم برفع وجود الحمل وكذلك الايجاب
في المتصل هو الحكم بوجود الاتصال واللازم بين جزئي القول اللذين

احدهما المقدم وهو الذي يقترن به حرف الشرط كقولنا ان كانت
الشمس طالعة والثاني التالي وهو الذي يقترن به حرف الجزاء كقولنا
فالنهار موجود والسلب في المتصل هو رفع الاتصال والحكم بذلك كقولنا
ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانا لسنا ننكر الا انك اللازم
المتصل فلا نكون انكرنا الا هذا لا شار لغو فانه اذا قيل ان كان كذا
فكذا فانكرنا انه ليس كذلك ومعنى ذلك انه ليس اذا كان كذا وكذا وكذلك
الايجاب في المنفصل هو الحكم بوجود الانفصال بين اجزاء القول التي
المقدمه العكس منها يسمى مقدما والمؤخر الذي هو الجواب تاليا وكذلك
هنالك ذلك هنا بالوضع وفي المنفصل بالذات والسلب في المنفصل هو
رفع الانفصال بان يقال ليس اما كذا واما كذا وكما ان المحصور الحملي
هو تعديه الحكم الى كل واحد من الموضوع او الى بعضه كذلك المحصور
في المتصل هو تعديه حكم الاتصال الى كل وضع للمقدم او الى بعض
الاوضاع واذا قلت كلما كان كذا كان كذا فقد حصرت حصرا كليا واذا
قلت قد يكون اذا كان كذا كان كذا فقد حصرت حصرا جزئيا وكذلك
المحصور المنفصل هو تعديه حكم الانفصال وكما ان الاهمال في الحملي هو
الوضع الحكم بالايجاب والسلب من غير تعرض للكميه كذلك الاهمال في
الشرطي اما في المتصل فاذا قلت اذا كان كذا كان كذا ولم تقل دائما او كل

وقت او بعض الاوقات واما المنفصل فاذا قلت اما ان يكون كذا واما
ان يكون كذا ولم تقل دائما او في كل حال دون حال وكما ان الحصر يكون
في الحملي بسبب كلية الموضوع او المحمول او جزئيتهما كذلك الحصر لا يكون في
الشرطي بسبب ان المقدم في نفسه محصور والتالي في نفسه محصور مثاله
انك اذا قلت اذا كان كل ا ب فكل ج د فالمحصور منه من
كليتين وكما ان الايجاب والسلب لم يكونا في الحملي بسبب كون المحمول او الموضوع ع
في نفسه ايجابي اللفظ محصلا او سلبي اللفظ معدولا بل بسبب كون الحكم
موجبا او سالبا فكذلك في الشرطي فان الايجاب فيه ان يوجب الاتصال
او الانفصال والسلب فيه ان يسلب الاتصال او الانفصال ولو كان المقدم
والتالي ما كانا وكذلك قولك ان كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج د موجب
ولو كانا من سالبتين وكذلك قولك ليس البتة اما ان يكون الحركة ازلية
او الجسم سالب ولو كانا من موجبتين بل جملة الامر ان اهمال الشرطي
وحصرها كليا او جزئيا وكونها موجبة وسالبة هو للشرطية لا للمقدم والتالي
واعلم ان قولهم لا يكون ا ب او يكون ج د او حتى يكون ج د وهي شرطية
في قوة منفصلة ومتصلة واما كونها شرطية فلانها توجب نسبة بين
حكم وحكم ونسبة من المتصلات قولك ان كان ا ب فج د ومن المنفصلات
قولك اما ان يكون ج د واما ان لا يكون ا ب ولكن لانها تلحق المنفصلات

فالقضية مهملة من محصورتين
واذا قلت قد يكون اذا
كان كل ا ب فكل ج د

او لا ان يكون ج د

فلا تعتبر كيفيته فهي بالمنفصلات اولى ولان قولهم لا يكون ا ب او ج د شرطية
ايضا لما تعلم وهي في قوة متصلة ومنفصلة اما المتصلة فقولنا ان كان
ج د فليس ا ب واما المنفصلة فقولنا اما ان لا يكون ا ب واما ان لا يكون
ج د ولكن لانها تلحق بالمتضادات وترجع الى نظائرها من غير تغير كيفية
هي ههنا اولى وقولهم قد يكون ا ب وليس ج د ايضا شرطية كما تدري
وفي قوة المتصلة لانها قولك قد يكون ان كان ا ب فليس ج د وقولهم
انما يكون ا ب اذا كان ج د شرطية متصلة وتدل انما تختص لخصوص التالي
بالمقدم كقولهم انما الانسان هو الضحاك ولا يكون الاهمال في الشرطي والحملي
وقد يمكن ان توجد ايضا بالمعاني شبه هذه ويرجع الى المتصلات
والمنفصلات مجموع هذه وقد يوقف من هذه الاشياء الى الاتفاق
والتضاد والتداخل والمواد والجهات التي تقع في القضايا الشرطية
وكل واحد من المتصل والمنفصل فاما ان يكون بالتأليف من حملي وحملي او
متصل ومتصل او منفصل ومنفصل او حملي ومتصل او حملي ومنفصل او
متصل ومنفصل مثال الاول من المتصلات ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ومن المنفصلات اما ان يكون هذا العدد زوجا واما
ان يكون هذا العدد فردا ومثال الثاني من المتصلات ان كان كلما كان
نهار فالشمس طالعة فكلما كان ليل فالشمس غاربة ومن المنفصلات

اما ان يكون هذا العدد زوجا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون قد تكون الشمس طالعة والنهار ليس بموجود ومثال الثاني
من المنفصلات ان كان الجسم اما ساكنا واما متحركا كبعض الجواهر اما
ساكن واما متحرك ومن المنفصلات اما ان يكون هذه الحمى من صفراء
او دم واما ان يكون هذه الحمى من سوداء او بلغم ومثال الرابع ولكن
اولا من المنفصلات اما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة ولما
ان لا يكون الشمس علة النهار ومثال ذلك من المتصلات ولكن الحكم
مقدما ان كانت الشمس علة النهار وكلما كان نهار موجودا فالشمس
طالعة ولكن الحكم بالتالي ان كان كلما كان نهار كانت الشمس طالعة
فالشمس علة النهار او شرط النهار ومثال الخامس ولكن اولا من
المنفصلات اما ان يكون هذا اما زوجا واما فردا او يكون هذا ليس
بعدد ومن المتصلات والحكم مقدم ان كان هذا عددا فهو اما زوج
واما فرد ومن المتصلات والحكم بالتالي ان كان هذا اما زوجا واما فردا
فانه عدد ومثال الثالث السادس ولكن اولا من المنفصلات
اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
شمس او يكون نهار واما من المتصلات ولكن المتصل مقدما اولا
يكون ذلك وذلك ان كان كلما طلعت الشمس كان نهار فاما ان يكون

النهار واما ان لا يكون الشمس طالعة ولكن المنفصل بالتالي فيكون ذلك
وذلك ان كان اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد
فردا فان كان زوجا فليس بفرد واعلم ان المنفصل قد يكون ذا جزئين
كقولك هذا العدد اما زوج واما فرد وربما كان احدهما او كلاهما اسما لكثير
وقد يكون ذا اجزاء كثيرة هذا بصيغة القوة والفعل كقولك اما ان يكون
هذا العدد تاما او زائدا او ناقصا او غير ما هي بالقوة كقولك كل هذا
العدد اما اثنان واما ثلاثة واما اربعة يكون فيها سوا اليه موجبات
واما المتصل فلا يكون الا في جزئين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم
مع ايامك شبيه بالفعل والقوة ومع ذلك يكون جملته مع التالي قضيه
واحده بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان بمشي لا زيد وسعال
ناس وحسن نفس ووجع ناحس وسخن مسار في فهو ذات الجنب
واما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالي لم يكن القضيه واحدة
بل كثيرة بالفعل لانك اذا عكست هذه القضيه فقلت ان كان هذا
الانسان ذات الجنب فهو حمى وسعال وكذا وكذا فيكون هذا لا قضيه
واحده بالفعل بل قضايا لان قولك فهو حمى كلام تام وقولك فهو سعال
كلام تام فان قال قائل انا سوينا التالي قضايا فوق واحده فيكون
لكل قضيه واحده كقولك ان كان قد يكون ا ولا ت وب ولا ا فلا ت

سدل آ ولا آ بشرط ب وانما يتم عدهما بان نقول القولين معا
فالجواب ان كل واحد منهما اذا افرد وحده تم به الكلام واذا اريد ان
يكون الحكم يتم به الكلام كان نفس القول كانك تقول ان كان فقد يكون
آ ولا ب وب ولا آ فليس احدهما شرطا للاخر وهذا الثاني بقضية
واحدة واعلم انه كثيرا ما يكون المتصلة والمنفصلة مركبة الاجزاء
نحو كما تقول ان كان آ ب فـ ج د او نقول ان كان آ ب فـ ج د او يقول
اما ان يكون آ ب واما ان يكون آ ج او نقول اما ان يكون ا ب ولما ان يكون
ج د وربما تركبت كقولك ان كان آ ب فـ ج د او قولنا اما ان يكون
آ ب او يكون ج د وكل شرطية متصلة مركبة الاجزاء فقد يلزمها حملية
وترجع القوة الى الحملية كقولك اذا وقع خط على خطين فصير الزاويتين
الداخلتين كذا فالخطان متوازيان فان قوتها قوة حملية وهي ان
كل خط يقع على خطين فصير الزاويتين الداخلتين كذا وكذا
فهما متوازيان وكذلك فاعمل في المنفصلة وكل متصلة فان قوتها قوة
منفصلة ترجع اليها فانك ان اخذت التالي بعينه ونقيض المقدم صارت
المتصلة منفصلة ولنختم هذا الكلام في القضايا الشرطية اذا اردنا
الايجاز والدلالة على مقدار الكفاية من الكتاب والعبارة والحمد لله وحده
بسم الله الرحمن الرحيم اللهم رحمة وعفوا

كتاب القياس وهو انولوطيقا الاولى

الغرض في هذا الكتاب متصل بالكتاب الذي بعده في البرهان والغرض
هو ان يكون لنا سبيل الى تحصيل العلم البرهاني والمقدمة قول موجب
شيئا لشيء او سالب شيئا عن شيء اخذ جزء قياس والبرهانية هي الصادقة حقه
الاولية بنفسها او بما نتائج في القياس لا يمكن ان يكون منها العلم بنفس
او بالفساد بعدها والجدلية للسائل ما يسلم له المجيب للتشنيع
هل كذا وكذا او ليس كذا بعينه وللمجيب فالذي المحمود في
السائل بعينه وكلتا المقدمتين متفقتان من حيث يكون عنهما قياس
وذلك لانهما برهان او سلمان والحد ما اليه تنحل المقدمة من جهة
ما هي مقدمة اذا انحلت وازيل عنها الرباط والذي له لا تبقى في الكلمات
الا موضوع ومحمول والقياس قول مؤلف من اقاويل يلزم من وضعها
لذاتها وحدها لا بالعرض قضية لفظها غيرها دائما والقياس اما كامل
لا يحتاج الى ان يلتزم شيء غير ما وضع واما غير كامل وهو الذي لا يستغني
عنه انه ينتج بل يقول انه غير خارج عن مقدماته اما بان يوجد عكسها
او يوجد نقيضها او بغير شيء منها يمكن العكس فتبين صحة انتاجه من ذلك
والمقول على الكل هو الذي لا يوجد من الموصوف شيء الا يقال بالموضوع
شيء كيف وصف به دائما او غير دائم ونحو موصوف بانه آ لا ندري

اذا المحمول يقول على كونه
كل ب ا اي كل موصوف
بـ ب وصف به ج

متى وقع ما يسمه بالسلب ويجب ان نزيد هٰهنا بيانا فنقول ان معنى قولنا كل ج
ليس معناه كلية الجيم بل كل واحد واحد وليس ايضا معناه كل واحد واحد
مما هو ذات ج بل معناه كل واحد واحد مما هو موصوف بج وبما له ج
وليس ذلك بحسب الوجود بل بحسب العقل اي كل واحد واحد مما يقال له ج
ويوصف انه ج عند العقل وذلك بالفعل لا بالقوة فان الذي بالقوة
غير موجود بالحقيقة فان الذي هو بالقوة متحرك هو غير متحرك بالحقيقة
فمعنى قولنا كل ج اي كل واحد واحد مما هو عند العقل موصوف بانه
بالفعل ج ثم هٰهنا قد نقع على وجهين احدهما كل واحد واحد مما هو عند
العقل ب وكونه موصوفا بالب امر له بالفعل غير معين انه قد فرضه
العقل كذلك او لم يفرضه بعد ان يكون الب له بالفعل وقتا ما لا حال انه
ومن الاعتبارين فرق وذلك لانك اذا قلت كل متحرك وعنيت كل
متحرك بالفعل وقد فرض متحركا بالفعل لم يصح ان يحمل عليه عند فرضك
اياه بهذا الوصف انه ساكن واما اذا عنيت به كل شيء الحركة له بالفعل
كيف كان سواء كان عند وصفك له او وقتا الفرض صح ان يحمل عليه الساكن
بالفعل مع وصفك اياه بانه متحرك لا انه يجوز ان يكون الشيء الذي يحمل عليه
لا في آن الحركة بالفعل وقتا ما ليس يحمل عليه عند حكم العقل عليه وصفك
حيث ساكنا ومعلوم ان محل الحركة بالفعل اي كون الشيء له الحركة بالفعل

وقد فرضه العقل كذلك
والثاني كل واحد واحد مما هو
عند العقل ب و

اعم من كونه له الحركة بالفعل مفروضا عند الحكم او له الحركة بالفعل
في وقت آخر فاذن ليس بمعنى احد الحكمين ويتبين هذا صالح لان
يحمل عليه اذ يوضع فيكون منه قضية صادقة او كاذبة وليس
اذا كان القول اما يكون حال الصدق والكذب معه حالا واحدا اذا
زيد عليه زيادة يكون غير صادق اذ ثم يرد عليه فانا اذا قلنا
فلان كاتب فهو صادق او كاذب ولكن اذا كانت بيان الوقت والكتابة
التي يكتب بها صحيفة وضوحا وكذلك اذا قلنا فلان متحرك اي له
الحركة بالفعل واهملنا فلم نذكر وقتا مخصوصا بانه النفس انه
وحده يكون صادقا او كاذبا وانما استعملت لفظة له الحركة بالفعل
دون لفظة موصوف وموصوف ووصف وما اشبه ذلك لانه لا يليق
الا ارسال الالفاظ الموقعة بما يرا وحمله مطلقا غير موقت
فليقس على المعلم مثله بعمت الفرق بين مفهوم قولنا كل
متحرك اي كل واحد مما وصف بالفعل عند العقل انه متحرك وبين
مفهوم قولنا كل متحرك اي كل واحد ما له بالفعل الحركة عند
العقل والسلوف بين قوله كل متحرك وما اشبهه أكثر الامر
الوجه الاول على حسب مفهوم اللفظ وان كان كذلك فان للمعنى
ما هو معنى حكم اعم من ذلك وهو ان الشيء الذي له بالفعل لا محالة

لم يتحرك معنى اعم من المعاني الموجهة ولا يجب ان يظن ان هذا المذهب
الاعم معناه معنى كل ما يصح ان يقال انه متحرك او ما هو بالقوة متحرك
وذلك لان ما يصح ان يقال انه متحرك لا يجب فيه ان يكون بالفعل متحركا
في الحال وفيما مضى لا يجب فيه ان لا يكون في الحال بالفعل متحركا وما هو
بالقوة متحرك يجب فيه في الحال ان لا يكون متحركا ولا يجب فيه في الحال ان
لم يتحرك وفيما مضى ولا يراد في كونه بالقوة انه لا في الحال ليس الا ان
يتحرك بالفعل ثم قولنا كل متحرك معنى كل شيء الحركة له بالفعل منذ غير تقييد
بوقت وباستمراره اي وقت كان ولا يجب فيه ان لا يكون في الوقت
متحركا في المتحرك بالقوة ولا يجوز فيه ان لا يتحرك البتة بل بعدم
تلك الحركة كما يكون في كليهما اعني بجميع وفي بالقوة ومثل هذا يجب
ان يفهم في جانب المحمول فاذا نحت مثل هذا في جانب المحمول قولنا
كل ب ج انه مفهوم بحسب استعمال العرف وما ومفهوم بحسب
الاخر في نفسه والمأخذ الاعم واما المفهوم بحسب استعمال المنطوق
في اكثر الاحوال فيكون كانه يقول كل واحد مما هو قد وصف عند
العقل بالفعل بانه ب فانه مع ذلك قد وصف عند العقل بالفعل
بانه ج من غير ان يجب وصفه عند العقل بانه ج وقت ما الموصوف
بانه ب او يجب زوال وصفه بانه ج عند زوال وصفه بانه ب

٢ ما ذكره انه جسم وان كان لم
وصف انه جسم وان زال الوصف

كقولنا كل متحرك فهو جسم اي كل ما وصف عند العقل بالفعل بانه متحرك
فذلك ايضا وصف انه متحرك وكذلك في السلب قولنا لا شيء مما هو ب
فهو ج معناه لا شيء مما قد وصف عند العقل بانه ب موصوفا مع
ذلك بانه ج ولكنا ايضا غير موصوف بانه ج في حال ما يوصف
بانه ب وكذلك كقولنا لا شيء مما هو متحرك بساكن فان معناه انه لا شيء
مما وصف بانه متحرك بالفعل موصوفا حلفه بانه ساكن من غير ان
يجب انه اذا لم يوصف بالحركة صار موصوفا بالساكن لكن يجب
في الايجاب ان لا ان موصوفا بالجسمية ما دام متحركا لانه ربما يفيد
بالحال المعينة وفي السلب ان لا ان مسلوبا عنه كونه ساكنا ما دام
متحركا ولا يدري كيف حكم ما بعد ذلك الا بشرط يقترن به في التخاطب
في العادات واما بحسب الامر الذي يوجبه النظر الحقيقي الاعم فهو
ان يفهم قولنا كل ب ج اي كل ما يوصف بالفعل بانه ب لا في اي
متى كان لا يدري ان يكون له ذلك بالفعل وفيما سوى ذلك كان وقت الحكم او وقت
او غير معين فذلك الشيء موصوف بانه له بالفعل ج ايضا لا يدري
احين وصف بانه ب او وقتا او قبله او بعده او معه في بعض مدته
دون بعض او في جميع مدة وجوده لان قولنا ب ج بالفعل اعم
من ذلك كله وكذلك في السلب قولنا لا شيء من ب ج معناه الحقيقي

كيف كان
لا شيء مما له بالفعل عند العقل كونه موصوفا بانه ب كيف كان
ومتى كان بعد ان يكون موصوفا بانه ب فذلك الشيء موصوف بانه
ج لا الدوام ولا في وقت ما او دائما بانه سواء ان يكون مع هذه الصفة
عنده وقتا ما او كل وقت وذلك الوقت مع كونه ب دائما او مع كونه
متصفا ببعض اوقات كونه ب او قبله او بعده حتى يكون كانه قال
لا شيء مما هو ب الا ويسلب عنه ج من غير بيان متى لان كونه مسلوبا
عنه ج بلا شرط اعم من سلب ج عنه وقتا ما او دائما لكن العادة
جرت ان يتكلم من هذا اللفظ على سبيل الوجود لا على سبيل الوجوب
وهو ان يكون معنى لا شيء من ب ا اي لا شيء مما هو موصوف ب
بالفعل فذلك الشيء موصوف مع ذلك بانه ج اما مع هذه الصفة
بلا تقدم ولا تاخر واما دائما واليه ذهب الفيلسوف في اكثر الامر ن
وكل مقدمة اما مطلقة واما ضرورية واما ممكنة والمطلقة فيها اراء
مختلفة احدها راي الاسكندر الافروديسي ان المطلقة هي التي
الحكم فيها على كل واحد من الموضوع او على البعض المفروض منه
موجودا او وجودا ما او عند شرط ما غير دائم اما في بعض وقت
لا دائما واما سلبية ذات وقت لا دائما والذاهبون الى هذا الراي
يتفقون الى هذا لكن بعضهم يظن ان ذلك الوقت هو الحاضر

والممكن

يقال
والممكن او وقتا بعينه ويكون حيث ليس متى هو ثم كل ب ج اي كل ما
حدود
بانه ب كيف كان ومتى كان فانه موصوف بانه ج يكون معناه ان كل موجود
في زمان ما ثابت كيف وجد ب فانه ج فيكون عندهم المطلق باعتبار
ما يحصل في الزمان من الوجود والممكن باعتبار المستقبل والضروري
باعتبار الزمان كله او من غير اعتبار زمان بعينه وبعضهم يرى
ان معنى ان كل ما يوصف في العقل ب فانه يحكم عليه وقتا ما
غير دائم بانه يوجد ج وليس يعتمد على انه هو من ب قد دخل
في الوجود بل كل ب ولا الوقت وقتا معينا بل الكل واحد وقت
على حدة وهذا اولى المذهبين فيكون مشاركا للممكنة لان الممكنة منها
حيثما هي ممكنة لا يتعين فيها الحكم موجودا ويشارك الضرورية
في وجوب وجوده الا ان الحكم غير دائم فيما يشارك الضروري يخالف
الممكن وبالعكس والثاني راي ثامسطيوس وقوم لهم ان المطلقة
هي التي فيها حكم في حين الحكم يجوز ان يكون الايجاب والسلب
يقولون
ضروريا وايا ويجوز ان يكون ممكنا غير ضروري الا انه وجد والذاهبون
الى هذا المذهب يتفقون ايضا فبعض يمنع ان يكون كلية الا
من الضروري الدائم وبعض لا يمنع وهذا اصح المذهبين والممكن
بعد ما شك بعد انه الاخر فيه موجودا او عدم ففي

موجود دائما نوعا منه محال والضروري هو الدائم للمحمول ابدا ما دامت
ذات الموضوع موجودة لا ان يشترط ما دامت ذات الموضوع موجودة
فاحصل موضوعا معه او المحمول موجودا وشرط وقت مثال الضروري
المطلق قولنا الانسان بالضرورة حيوان معناه انه ما دامت الذات
التي هي الانسان موجودة فهو حيوان وقد يكون من هذا ما ليس على
الاطلاق ضروريا بل ما دام ذات الموصوف موجودة فان الانسان
ليس حيوانا دائما لان الانسان ليس بدائم الوجود لان كل انسان
يموت بل ما دام حيوانا هذا هو الذي ذهب اليه الفيلسوف في
الضروري ويسمى الضرورة ما دامت الذات الموضوعة موجودة
فان كانت دائمة فالحكم دائم وان كانت غير دائمة فما دامت ذاتا
واما ما هو ضروري بشرط غير وجود نفس الذات الموضوعة
بل بشرط خارج عنه من المطلقات اذا وجبت او سلبت وحكم بشرط
الضرورة واقسام هذه الضروريات بهذا المعنى المذكور ست
اربعة عن ذلك ما شرطه ان يكون ذات الموضوع على صفته ومن ذلك
ما شرطه ان يكون ذات المحمول موجودة ومن ذلك ما شرطه اعتراضا
عليه وقت معين يوجب الحكم ومن ذلك ما شرطه وقت لا بد منه
ولنعم يكفي مثالا الضروري بشرط كون ذات الموضوع على صفته

ما هو ضروري دائما لا
الذات دائما مثل قولنا
انه موجود ولا يكون من ...

انك تقول كل اسود فانه ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ومعناه
كل موصوف بانه اسود فانه ما دام موصوفا بانه اسود فانه موصوف
بالضرورة بانه ذو لون مفرق للبصر لا دائما او ما دامت ذاته
موجودة فانه لا يصدق ان يقال كل موصوف بانه اسود فهو دائما
او ما دامت ذاته موجودة موصوف بانه ذو لون مفرق للبصر
حتى ان زال السواد عنه كان كذلك ايضا بل يلزمه هذا المحمول ما دام
موصوفا بهذا الوصف ومثال الضروري بشرط المحمول ان زيدا اذا
قعد فان القعود فيه ضروري بشرط ما دام قاعدا واما على الاطلاق
فان القعود غير ضروري فيه ولو كان ضروريا فيه بلا هذا الشرط
لكان لا يزال قاعدا ومثال الضروري بشرط وقت ضروري معين
كسوف القمر في وقت ما وكون الانسان متنفسا في وقت ما فان هذا ليس
ضروريا بشرط الموضوع فانك لا تقول ان القمر منخسف ما دام موصوفا
بانه قمر بل قد يكون قمرا وهو غير منخسف ولا ايضا بشرط المحمول
وان امكن ان يشترط ذلك فيقال ان القمر منخسف بالضرورة ما دام
منخسفا لانه له ضرورة وان لم يشترط هذا الشرط وليس كالقعود
الذي ليس له بشرط لا ضرورة له ما لم يشترط فيقال زيد قاعد
بالضرورة ما دام قاعدا وليس يصدق ضرورية بالشرط الا المحمول

دليلا على انه لا ضرورة له عنده فان سائر الاحكام الضروريات يصدق
منها هذا الشرط من الضرورة مع الضرورة التي ذكرناها وكذلك الوجود
مما هو ضروري بوقت وعند بعض الوقت كحركة النفس والسكون
عنه وكون الحيوان متحركا وساكنا وهذا بين بادنى تامل وهذه الاصناف
الاربعة تحمل منها المقدمات المطلقة التي ليست بضرورية صحيحة
واذا حذفت منها الشرط وحمل قولنا فقط وبين انما يوجد كلية
فليحسن حال المطلقة الكلية ويقول ان المعلوم نفسه صحيح ومنع
ان يكون المطلق الكلي ما يجب زمان بعينه فيبطل ذلك المذهب ولان
قد كل ا ب نعم كل ج في زمان دون زمان فذلك في الحقيقة يعني
ما هو ج وايضا فان المعلوم يستعمل كليات مطلقة ويعقلها بمعنى
الاطلاق كالموجب الى الاطلاق كالسالب كما يستعمل في الممكنات فالذي
منع ان يكون كلي الا ضروريا يبطله مذهب المعلوم في ذلك وايضا
فلو كان كذلك لم يصح ان ما نازع في الا التنافي الكائن عن كليتين احديهما
ضروري والاخر مطلق ان سميت مطلقة او ضرورية اذ كانت نتيجة
كلية فحكم حكم الضروري والحجة ان ما بلي هذا القول وسواء سلكوا
بحمل تلك التسمية مطلقة غير ضرورية بل المذهب الصحيح اما ان يكون
الكلي المطلق ما الحكم فيه على كل ج من غير بيان مع جواز ان يكون دايم

لكل آم

دائم الوجود ضروريا في كل واحد واحد من الكل ومع جواز كونه في وقت
ما كل واحد واحد من الكل واما ان يكون المطلق الكلي هو الذي حكمه
على كل واحد في وقت ما الا ما دامت ذات الموضوع موجودة وليست
اقول ما دامت ذات الموضوع موصوفة بما وصفت به فقد عرفت
الفرق بينهما وهذا اشد تحديدا واعلم انك اذا قلت كل ب آ فكانك
قلت كل ما يوصف بانه ب كيف كان ومن غير بيان كيفية ذلك
فقد يوجد له آ من غير بيان متى يوجد وكلما وجد صدقت وانما
يحتاج الشرط للضرورة التي تريد من مفهوم القضية فهم ما اخص
في المطلق على ذلك الحكم مطلقا وبعد الضروري والممكن وذلك الحكم
وضروريته او امكانه وكذلك هذا في السلب واما المطلق الكلي فهو
الذي يحكم فيه بسلب المحمول او ايجابه وهنا ما في مذهب او لا يشترط
دوام او لا دوام بل في وقت في مذهب وذلك على كل واحد ما وصف
بالموضوع وصفا ضروريا او وصفا غير ضروري بل وقتا ما وليس هنا
الوقت وقتا يشتمل فيه الجملة معا فقد فرغنا هذا بل كل ج ب
اي كل واحد مما يوصف بانه ج فانه في وقت ما ولكل الواحد يوصف
بانه ب وللواحد الاخر وقت اخر وهذا الوقت اما بحسب المفهوم منا
الحاقة الذي سلكنا المعلوم في اكثر الامر وهو بحسب العادة والعارف

فهو الوقت الذي يفرض فيه الموضوع موصوفا بما وصف به بالفعل ايا
بحسب المفهوم عن واحد اللفظ دون الجاري به العادة فهو كيف كان
واي وقت كان مما ذكرناه وكذلك في السلب واما الضروري الكلي فهو
الذي يحكم فيه بسلب المحمول او ايجابه دائما على كل واحد مما يوصف بالموضوع
وصفا كيف كان دائما او غير دائم والممكن الكلي هو الذي الحكم فيه غير
ضروري الوجود والعدم على كل واحد مما يوصف بالموضوع كيف وصف
به دائما او غير دايم ولا يتعرض لوقت الحكم او للا وجوده او لا يتعرض
للا وجوده في كل واحد وقت ما فقال انه ممكن وسوا كان الحكم ايجابا
او سلبا **في تحقيق التناقض الواقع بين هذه القضايا** او لكي
ان تراعي في ايقاع التناقض بينها وقت الحمل اولا فليست السالبة
التي تسمى ناقضة للموجبة وكذلك فان السلوب تستعمل في سواد
الناسات [illegible] مطلقتين صادقتين فيقال كل انسان ليس
متحرك على انه صادق ولا واحد من الناس متحرك على انه صادق او
يقول القائل [illegible] موضع بعينه فيقال الصدق الموجب
اي الصدق السالب [illegible] وكذلك يقول ان كل قمر [illegible] وكل
قمر منكسف [illegible] اي في زمان معين اذ في المطلقات ان [illegible]
الوقت والشرط في كون التناقض بحسبه وهذا يصعب لافتراق

الا وجوده في كل واحد واما في ذوات الجهات فان الجهة المصرح بها تكفي ذلك ويكون
حال التناقض فيها على ما فصل وليس كذلك في اللوازم فانا اذا اردنا ان [illegible]
وكنا [illegible] في التحقيق وسول [illegible] هذا الكتاب والبيان
الذي [illegible] ست عشرة [illegible] من باب الضرورة وهي بالضرورة
كل ا ب ليس بالضرورة كل ا ب بالضرورة لا شي من ا ب ليس بالضرورة و
انه بعض من ج ليس ب لا شي من ا ب او بعض ج ليس بالضرورة
ليس ا ب بالضرورة بعض ج ب ليس بالضرورة شي من ج هو ب
او لا شي من ج هو بالضرورة ب بالضرورة ليس كل ج ب ليس
بالضرورة شي من ج ليس ب او كل ج فليس بالضرورة ليس ب
لكن المقابل بالحقيقة هو ما لم يحمل الضرورة فيه جزءا من المحمول بل جهة
والذي ذكرنا [illegible] يحصل بعده لازم المقابل لا المقابل ولان هذه
السوالب تتعلق الا [illegible] يجب ان يطلب لها لوازم من باب الممكن
فنحصل هي مناقضي هذه على ما نشير اليه بعد وعلى هذه العدة فاعلم
ان المقدمات تكون من الممكن فقولنا بالضرورة كل ب يلزمه من
الممكن قولنا لا يمكن ان لا يكون كل ا ب بعد ان يمكن نعلم ان الامكان
هنا يعني الامكان العام لا الخاص وقولنا ليس بالضرورة كل ج ب
يلزمه يمكن ان لا يكون كل ج ب ولكن الامكان العام الذي لا [illegible]

آت

الى السلب ولا يلزمه من الامكان الخاص شيء فاذن يلزم بعض قولنا كل
بالضرورة انه يمكن ان لا يكون كل ا ب الامكان العام وقولنا بالضرورة
لا شيء من ا ب يلزمه ليس يمكن ان يكون شيء من ا ب الامكان العام
ايضا وقولنا ليس بالضرورة انه لا شيء من ا ب فهو انه يمكن ان يكون
بعض ا ب الامكان العام ايضا ولا يلزمه عكس الممكن وقولنا بالضرورة
بعض ا ب يلزمه ليس يمكن ان لا يكون شيء من ا ب اي الامكان العام
وقولنا بالضرورة ليس كل ا ب يلزمه ليس يمكن ان يكون كل ا ب اي
الامكان العام ويلزم ما وضع بعضا له انه يمكن ان يكون كل ا ب فاذا
اخذنا التخصص المناقض كان بعض قولنا بالضرورة كل ا ب قولنا
يمكن ان لا يكون كل ا ب وبعض قولنا بالضرورة بعض ا ب قولنا
يمكن ان لا يكون شيء من ا ب وبعض قولنا بالضرورة لا شيء من ا ب
قولنا يمكن ان يكون بعض ا ب وبعض قولنا بالضرورة ليس كل ا ب
قولنا يمكن ان يكون كل ا ب فيكون المناقضات اربعة ونضع لهذا لوحا
نورده الى الحس ونضع كل واحد بما يلزمه من الممكنات على
هذا المثال   بالضرورة كل ا ب   ليس بالضرورة كل ا ب
لا يمكن ان يكون كل ا ب   يمكن ان لا يكون كل ا ب   بالضرورة لا شيء من ا ب
ليس بالضرورة انه لا شيء من ا ب   ليس يمكن ان يكون شيء من ا ب

من ا ب

يمكن ان لا يكون شيء من ا ب   بالضرورة ليس كل ا ب   ليس بالضرورة شيء
ليس يمكن ان لا يكون كل ا ب   يمكن ان يكون كل ا ب واما الممكنات الحقيقية
فلا يطلب لها من الضروريات مناقض البتة ولا للضروريات منها
مناقض البتة فان الذي يظن ان قولنا بالضرورة كل يساويه منها
الامكان الحقيقي لا يمكن ان لا يكون كل حتى يناقض بعضه فهو غلط
لانه بالضرورة بل يكذب به حمل الحجر على الانسان ويكذب ايضا يمكن
ان لا يكون الحقيقي والا لوجب ان يمكن ان يكون بل يصدق عليه ليس
يمكن ان لا يكون اي ليس غير ضروري كونه ولا كونه حجرا بل هو
ضروري لا كونه حجرا وكذلك الذي يظن ان قولنا ليس يمكن الحقيقي
يساويه بالضرورة لا حتى يناقض بعضه فان حمل الحيوان على
الانسان ليس يمكن حقيقي بل ضروري واجب وليس يصح من هذا
ان يقال بالضرورة لا ولنعد هذا فصلا ونقول قد يظن ان قولنا
بالضرورة كل وقولنا يمكن الا يكون بعض متناقضان فان الكذب
قولنا يمكن ان لا يكون بعض صدق قولنا بالضرورة كل وبالعكس
ولكن هذا الظن خطأ لانه اذا كان بالضرورة ولا واحد كذبا
جميعا اما قولنا بالضرورة كل فكذبه ظاهر واما قولنا يمكن ان
لا يكون بعض فلان لا يكون بعض هو بالضرورة كل انسان حجر

لانا لا امكان الذي رفع
ضرورة كون ولا كون معا
مثال ... ان قولنا بالضرورة

وقولنا ممكن ان لا يكون بعض الناس حجرا اى الامكان الحقيقى الذى
يلزمه ان يمكن ان يكون بعض كاذبان جميعا فاذن هذان قد يكذبان
جميعا ولا يصدقان معا البتة وكذلك خطا ظن من ظن ان قولنا بالضرورة
بعض وقولنا ممكن ان لا يكون ولا شئ متناقضان لانهما جميعا يكذبان
اذا كان بالضرورة لا شئ وكذلك خطا ظن من ظن ان قولنا بالضرورة
ولا واحد يناقضه يمكن ان يكون بعض لانهما يكذبان عند صحة قولنا
بالضرورة كل وكذلك خطا ظن من ظن ان قولنا بالضرورة ليس
كل يناقضه قولنا يمكن ان يكون كل فانهما يكذبان اذا صدق قولنا
بالضرورة كل وعلى هذا القياس فنقيضه لا محالة مذهب من يطلب
للممكن الحقيقى لانه اما مساويا او سلبا من الضرورى الوجود او
الضرورى العدم بعد علمه ان الممكن الحقيقى لا يلزمه لا ضرورى
وجود ولا ضرورى عدم لانه يخالف الحكمين ولا ضرورة فيه بوجه
واما العامى فموجبه وهو يمكن ان يكون يلزم سلب ضرورى السلب
وسالبه يلزم ضرورى السلب وذلك لانه يقع غير جميع وكل يقع
ليس بالضرورة فاذا كان الممكن العامى يقع احد الضرورتين
فقط وجد له من باب الضرورة مساو ومناقض واذا كان الممكن
الحقيقى يرفع الضرورتين معا لم يوجد له شئ يساويه واذا احلف

الممكن العام والضرورى فى السلب والايجاب والعدول والتحصيل فى
متلازمان واذا اشتركا فى الايجاب والسلب واختلفا فى العدول والتحصيل
فهما متناقضان فى العكس وفى النقائض قال اما المطلقات فان
الكلية السالبة منها تنعكس كلية سالبة ومعنى العكس تصيير المحمول
بكليته موضوعا والموضوع بكليته محمولا مع بقاء السلب والايجاب
والصدق والكذب بحاله فنقول اذا قلنا لا شئ من ب ا صدق قولنا
لا شئ من ا ب والا صدق نقيضه وهو ان بعض ا ب فليفرض ذلك
البعض د فيكون د ا و ب فيكون هذا ا ب او كنا قلنا لا شئ من ب ا
هذا خلف والذى اوجبه وضعنا بعض ا ب صدقنا نقيضه انه
لا شئ من ا ب حق واما الكلى الموجب كقولنا كل ب ا والجزئى الموجب
كقولنا بعض ب ا فعكسهما موجبا ويجب ان يصح بعض
ا ب والا فيصح نقيضه انه لا شئ من ا ب والعكس لا شئ من ب ا
وكان كل ب ا او بعض ب ا فيصدق المتضادان او المتناقضان
معا وهذا خلف ولزم من وضعنا لا شئ من ا ب فاذن بعض ا ب
حق ولا يلزم ان ينعكس الكلى الموجب كليا موجبا لانه يمكن ان يكون
المحمول اعم من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان فانه لا يجب ان
ينعكس كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان واما الجزئى السالب

فلا ينعكس فإنه إذا صح قولنا ليس كل حيوان بإنسان صح أنه ليس شيء
من الناس او ليس بعض الناس بحيوان والقول في الاضطراري
هذا القول بعينه فإنه إذا صح قولنا بالضرورة لا شيء من ب ا صح
بالضرورة لا شيء من ا ب فإنه إن أمكن أن يكون بعض ا ب فهو ممكن أن يكون البعض
يكون ا ب ويكون ممكن أن يكون بعض ب ا وكان بالضرورة لا شيء
من ب ا هذا محال واما الكلية الموجبة الضرورية والجزئية الموجبة
الضرورية فعكسها ضروري جزئي اما أن بعض ا ب فهو ظاهر لأنه
لو كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ب ا وكان كل او بعض ب ا واما أن
هذا العكس ضروري فلأنه لو كان مطلقا لكان عكسه وهو الأصل
مطلقا كما مضى واما الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس لذلك
المثال بعينه ثم ذكر الممكنات فقال إن الممكن يقال على الضروري
وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي وأنا أقول ليس يقال باشتراك الاسم
عليها بل اشتراك الاسم من جهة أن لفظة الممكن يقع على معنى
معنى عام يشترك فيه الثلثة وهو أن يوجد الممكن لغير الممتنع
فقط من غير اعتبار شيء آخر فيدخل الواجب فيه ومعنى خاص
يستعمله المنطقيون ولا يعطون له العامة وهو الذي ليس غير ممتنع
فقط بل وغير ضروري فلا يكون ممتنعا ولا أيضا واجبا لا ايجابا

مطلقة
ضروريان ثم قال ما كان من الممكن صادقا في مادة ضرورية او
مطلقة حكمها في العكس وما كان محضا بالإمكان الحقيقي فإن الموجبة
أيضا ينعكس ممكنة فإنا إذا قلنا كل او بعض ب ا بالإمكان فيجب
أن يكون بعض ا ب بالإمكان وإلا كان بالضرورة لا شيء من ا ب
وكان بالضرورة لا شيء من ب ا وكنا وضعنا كل او بعض ب ا
بالإمكان هذا خلف قال واما السالب فالسالب منه في مادة ضرورية
او مطلقة فالحكم حكمها وما في مادة الممكن الحقيقي فإن السالبة الكلية
لا تنعكس والجزئية تنعكس ونحن نبين من ذي قبل وهذا مذهب
الفيلسوف وفيه شبهة عظيمة وهو القول الحق أن السالبة الكلية
المطلقة إنما تنعكس إذا أريد بذلك السلب عن كل ما وجد أما في
الماضي والحال او في الماضي والحال والآتي فأما إذا لم يوجد هكذا فإنما ينعكس
منها ما يوافق الضروري وما وافق من غير الضروري ما وقعه
دوام الموضوع موصوفا بما وصف به مثل ما قلنا لا شيء مما هو متحرك
ساكن أي لا شيء مما يوصف بأنه متحرك يوصف ساكن ما دام متحركا
لا دائما أبدا ما دامت ذاته موجودة والفيلسوف يقصد بقوله
إن السالبة المطلقة تنعكس أي المطلقة المعمول بها على هذين فقط دون
سائر أصناف المطلقات التي عددناها وذلك لأن المشهور في المطلقات

في استعمال هذه اللفظة السالبة المطلقة فهو المعنى الجامع لهذين المعنيين
فإن اشترط المستحق حتى لا يدخل الضروري في المطلق فالمعنى الثاني
هذا اللادوام ليست أقول إن الفيلسوف لا يستعمل السالب الكلي
المطلق إلا على هذه الجهة بل أقول إن السالب الكلي بحسب الناس في
العلوم والمعارف في العادات يقع على هذه الجهة وأما بحسب الاستيفاء
الأقسام التي توجبه النظر المحض فهو هذا وغيره فالفيلسوف إذا
استعمل بيان العكس وبيان ما يتعلق بالعكس وبنى عليه وإنما يستعمل
بالنحو المعتبر في العلوم والمناسب للعادات فيهمل الوجوه الأخر
وإذا أورد غير هذا القسم أورد للقسمة على ما يوجبه النظر المحض لا
للإفادة في العلوم فإذا أخذ المطلق على الوجه المحقق الثاني الذي
سماه إما على رأي ثامسطيوس وإما على رأي الإسكندر بالوجودي
المحقق فليس يجب أن ينعكس السالب الكلي المطلق فيه دائماً إلا على
شيء من المثال فإن الفيلسوف يستعمل كثيراً من السوالب الكلية المطلقة
ما من شأن الموضوع فيه أن يحمل بالإيجاب الكلي على المحمول مثل قوله
ولا شيء من الحيوان يتحرك بالإرادة أي لا شيء من الحيوان إلا وهو ليس
يتحرك وقتاً ما بالإرادة وكذلك لا شيء من الحيوان بمستيقظ ولا شيء
من الحيوان بنائم وهذه كلها لا تنعكس ولنا من جهة البيان فلأن المحمول

التي سلبها مطلق وإيجابها مطلق فهي التي من شأنها أن توجد بالفعل
وقتاً ما وتعدم وقتاً ما ويجوز أن يكون في المطلقات مثل هذا الحال لكن
المطلق أعم من الضروري في هذه المادة لا يخلو من أن يكون المحمول
إما أعم من الموضوع وإما أخص منه ومساوياً له فإن كان أخص وكان
الإيجاب الموضوع عليه بالضرورة ولمن كان أعم منه في كله مثل المتحرك
للإنسان فلا يصح أن يقال ولا شيء مما هو متحرك إنسان فإن بعض ما هو
[illegible]
ما هو متحرك مثل الفلك ما يسير فهو الإنسان بالضرورة فقد بان أن السالبة
المطلقة لا يلزم أن تنعكس وأما البرهان المذكور في الكتاب على
عكس مثل هذه المطلقة فإن كنت قولنا بعض ا ب صدق قولنا لا شيء
من ا ب المطلق بهذه الصفة غير صحيح ولكن يكون هذا نقيضاً [illegible]
ثالثة المطلقات في السلب والإيجاب لكن لا ننكر أن يطلق في المطلق
بالجهة [illegible] لا يمكن أن [illegible] فإنا نقول إنه قد يكذب
قولنا لا شيء من ا ب كما يكذب قولنا ولا شيء مما هو متحرك بالإرادة بحيوان
ويصدق قولنا بعض ا ب كما يصدق قولنا بعض ما هو متحرك بالإرادة
حيوان ويصدق أيضاً بالافتراض أن بعض ما هو ب ا كما يصدق
بعض الحيوان متحرك بالإرادة ولا يكذب ما قلنا إنه ولا شيء من ب ا
كما لا يكذب قولنا ولا شيء مما هو حيوان متحرك بالإرادة لأن كل قولنا لا شيء

ما يوجب ان يصدق كل ب ا بالارادة وبعض الحكول ان يصدق كل ب ا بالارادة ولا يصدق
في المطلق لا يصدق فانه في السلب الدائم الضروري والايجاب الدائم الضروري
وكذب ان يصدق على هذا ولا يحمل الكلام في شرح هذا وانه لا يمكن ان يكون
برهانه الاصل بيان العكس بيان الاصل بعينه لوجد سقفا العكس
في بيانه ضرورة بيان الاصل يلزم محال فان هذا اذا شرعنا فيه طال الكلام
ويكفي المتعلم الذكي ان يراعي كيفية المثال المحال ويتوصل منه الى ذلك الى
التحليل الا انا حققنا جميع ذلك وقد بينا ذلك في شروحنا فنقول بان
من شأن السالبة المطلقة الحقيقية لا يجب لها عكس فانه لم يمكن السلب
عن كل واحد في كل زمان ويكون ضروريا واما الموجب المطلق فقد يجب له
عكس ما وليس يشبه بالاحالة على السالب الكلي المطلق اذ كان السلب
الكلي المطلق لا ينعكس بل على السالب الكلي الضروري وقد يشرح حاله
ثم تكلمنا بعد ذلك بالارادة في قولنا اذا كان ب ا جميع ما ... لكان
ب ا ب فليفرض الب الذي هو ا ولكن د فيكون د هو آ ج ب و
آ فيكون آ ب فاما انه يجب ان يكون مطلقا فليس هو واجب لان المحمول
ان كان فيه خاصة وجب كل ا ب بالضرورة وان كان اعم في كله وجب
ان بعض آ ب بالضرورة وان كان اعم في كله وجب ان بعض ا ب
بالضرورة وقد بينا ذلك وقد يجب ان يكون عكسا ومطلقا لكون كل كلا هو

بالارادة فهو يسقط فان هذا ينعكس ممكنا ومطلقا والمادة فيه
ان يكون المحمول فيه على موضوعات محمولا غير متقوم للجوهر ... فالحال
فاذن الموجب المطلق انما يلزم عكسه مطلقا الذي يعم مطلق الضروري
والمطلق الحقيقي ولا يمتنع ان يكون ضروريا وكذلك لا يمنع الممكن لان
الممكن يصدق في البعض خصوصا في امثال هذه المواد واما
السلب الكلي الضروري فان عكسه سالب كلي ضروري والبيان
عليه مثل بيان الكتاب واما الموجب الكلي الضروري فليس يجب ان
يكون عكسه ضروريا لا محالة بل قد يكون ممكنا ومطلقا اما من طريق
المثال فلان كل كاتب انسان بالضرورة ولا يصح ان يقول
بالضرورة بعض الناس كاتب فلا يجب ان يلتفت الى ما يقول ما سطوس
انه كاتب بالضرورة ما دام كاتبا فانا لم نشترط في الضروري
هذا الشرط والا لكان كل ممكن ضروري وانا عنينا بالضروري
ما يساوي وهو الدائم الوجود لموضوعه الموجود الذات بلا
شرط وكلا لا يعتبر منه الضروري ما سطوس في مناقضاته
التلوفي ومنعه ان يكون من احد الا ضروري ومطلق ...
ضروري ... في كلام ما سطوس هذا مغالطات لوى للاصلاح
هنا الى الغرض لها واما بيان هذا من طريق التحقيق فهو ايضا

فإذن ههنا من الجهات الغير الضرورية وعكوسها الضرورية
كلية وجزئية فإذا جعلت عكوسها أصولا كانت عكوس تلك الأصول
غير ضرورية وأما ما قيل إن عكوسها لو كانت مطلقة لكانت هي
مطلقة لأنها عكوس عكوسها ففيه خلل وذلك ما قيل فيه بأن
الضرورية الموجبة إنما تنعكس بالوجه الذي يعم الضروري
والمطلق الحقيقي وهو المطلق بحسب رأي ثامسطيوس فإنه يقول
كل إنسان حيوان بالضرورة وبعض الحيوان إنسان بالضرورة
وتارة يقول كل كاتب إنسان بالضرورة وبعض الناس كاتب
لا بالضرورة وأما الممكن الحقيقي الموجب فليس يجب أن ينعكس ممكنا
حقيقيا مثل قولنا كل إنسان كاتب بالإمكان فبعض الكاتب
إنسان بالضرورة ولا انتفاء ضرورة بل ما قيل هو كذلك كل بتا جهة كاتب
بالإمكان وبعض الكاتب إنسان بالإمكان فإذن الذي يجب هو
الممكن الأعم وذلك لأنه لم يكن ممكنا بالمعنى الأعم بعض الخلف
الذي قيل في الأصل فإن ذلك الخلف لا يلزم ومعنا أنه ليس ممكن
حقيقي بل عكس هو أنه يعني يمتنع وذلك لأنه قال لم يكن بعضا
ب بالإمكان فبالضرورة لا شيء من ب وقولنا بالضرورة
لا شيء من ب هو إنما يلزم نقيض الممكن بالمعنى الممكن لا الأعم

بالمعنى الحقيقي على ما حققنا فيه فإذن يرجع قياس فإنه ليس إذا كذب قولنا
الممكن الحقيقي بعض ب ا بالإمكان فإنه صدق بالضرورة لا شيء بل إنه يكذب ما
حينا ويصدق بالضرورة كل فإن الضروري ليس بالممكن الحقيقي
والممكن الحقيقي ليس بالضروري وأما الباقية فيتكلم فيها في القياس
القياس ينقسم قسمين قياس اقتراني وقياس استثنائي والفرق
بينهما أن الاقتراني لا يكون المطلوب مذكورا فيه ولا نقيضه بالفعل
بل يكون فيه بالقوة كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج
أن كل جسم محدث وأما الاستثنائي فإن المطلوب فيه أو نقيضه
بالفعل كقولنا إن كان هذا مؤلفا فهو محدث لكنه مؤلف فهو محدث
ومن عادتهم أن يسموا الاقتراني حمليا والاستثنائي شرطيا لكنا
وجدنا الاقتراني غير حملي وشرطيا غير استثنائي ولنبدأ بالاقتراني
الحملي فنقول القياس الاقتراني الحملي هو ملتئم من مقدمتين تشتركان في
حد هو محمول أو موضوع فيكون حدود القياس ثلاثة حد مشترك
ويسمى أوسط مثل قولنا ب في قولنا كل ج ب وكل ب ا والباقيان
مثل ا و ج يسميان الطرفين والذي يسمى نتيجة ههنا هو قول
جازم حاصل من اجتماع الطرفين كقولنا ههنا فكل ج ا والحد
الأوسط إنما يتوسط فيما بينهما للجمع في الطرف الذي يريد أن يصير

موضوع النتيجة يسمى حدا اصغر والحد الاخر الذي هو يريد ان يصير محمول
النتيجة يسمى الحد الاول والحد الاعظم والمقدمة التي فيها الحد الاصغر
يسمى مقدمة صغرى والمقدمة التي فيها الحد الاكبر يسمى مقدمة كبرى
والنتيجة صغرى وكبرى تسمى قرينة وهيئة الاقتران تسمى شكلا و
القرينة التي يجب عنها لذاتها قضية اخرى تسمى قياسا وسواء كان حمليا
وتلك القضية ما دامت تساق اليها بالقرينة تسمى مطلوبا
فاذا لزمت تسمى نتيجة ورد فالحد الاوسط اما ان يكون علة لاجتماع
الطرفين او لا فاذا كانت موجودة للاصغر موجبة او سالبة لكل
عليها بمعنى الحكم على الاصغر ويجب ان يكون ذلك الحكم كليا على كل
موصوف بالاوسط سواء كان ايجابا او سلبا حتى يعم كل موضوع
للاوسط فلا يشذ عنه شيء فيلزم حينئذ ان يتناول الاصغر لانه
موضوع للاوسط وقد حكم على كل موضوع للاوسط بايجاب او سلب
فاذا كان كذا يجب ان يكون هذا الاقتران الاول اعني الشكل
الاول حده الاوسط محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر ويجب ان يكون
هذا هو الشكل الاول فان لم يكن الاقتران كذا فان لم يكن الاوسط
محمولا على الطرفين كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فيكون حاله
من الكبرى وهذا هو الشكل الثاني او يكون الاوسط موضوعا للطرفين

كقولنا كل ج ب وكل ج ا فيكون حاله من الصغرى وهذا هو الشكل الثالث
ولا شكل الا هذه وتعم الاشكال الثلاثة شرائط وهي انه لا قياس
من سالبتين ولا من جزئيتين ولا عن سالبة صغرى وجزئية كبرى و النتيجة
تتبع اخس المقدمات في الكم والكيف

الشكل الاول

خاصيته انه يجب ان الاوسط محمول على الاصغر موضوع للاكبر وفي
انتاجه انه بين بنفسه وانه ينتج المطلوبات الكلية والجزئية والموجبة
والسالبة كلها وشرطه في انتاجه ان تكون صغراه موجبة وكبراه
كلية والضرب الاول منه ينتج من كليتين موجبتين ينتج كلية
موجبة مثاله كل ج ب وكل ب ا فينتج بنفسه ان كل ج ا والضرب
الثاني من كليتين والكلية والكبرى سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء
من ب ا فينتج بنفسه ان لا شيء من ج ا والضرب الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ب ا فبعض
ج ا والضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى
ينتج سالبة جزئية مثاله بعض ج ب ولا شيء من ب ا ينتج ليس كل ج ا
ومثاله من الحدود اما الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث وكل جسم محدث والضرب الثاني كل جسم محدث مؤلف وليس
كل شيء مما هو مؤلف بقديم فليس شيء من الاجسام بقديم وللضرب

الثالث بعض الحيوان ليس بناديه وكل ناد جسم فبعض الحيوان جسم
والضرب الرابع بعض الحيوان جسم وليس شيء مما هو جسم يكونه نفسي
كل فصل بكلية وما سوى هذه من القرائن التي تنتج بحسب النسب
الكلية والكم عقيمة لا ينتج لانا قد نصدق لها مسمى كل سالبة و بعضا
لها مسمى كلية موجبة فلا يلزم شيء واحد بعينه ولا نطول في تعديدها
ولكن نشير الى كيفية اختلاط الحدود المختلفة في المؤلفة عقمها
فاذا كان الخلل من جهة الصغرى وكانت سالبة لم يجب لها مسمى لان
ما ليس بالاوسط قد يكون شيئا شاذا كالتي في الجنس فيجوز عليها ايجاب
واحد اذا كان الاكبر موجبا على الاوسط واعم منه كالجسم والاصغر
قد يكون تحت الاعم ومع ذلك فقد سلب عنه هذا ما يوجب ايجابا وكذلك
وبالعكس وقد يكون مباينا مسلوبا عنه او عن ذلك الاعم فيتباين
كلاهما عنه اعني الاوسط والاكبر او يكون الاكبر مساويا للاوسط
مسلوبا عليه فينفى عن الاصغر نفي الاوسط واما اذا كان الخلل
من جهة الكبرى بان يكون جزئية فلان الحكم اذا كان على بعض الاوسط
امكن ان يكون للاوسط بعض كالغيرية ذلك الحكم ولا يكون ذلك البعض
هو الاصغر وامكن ان يكون الاصغر هو ذلك البعض الذي عليه الحكم
فلم يجب ايجابه ولا سلبه واذا اجمع الخلافان وحكمت على بعض الاوسط

والاوسط مسلوبا عن كل الاصغر او بعضه فان كان عن كل الاصغر فالبعض
المحكوم عليه مسلوب ايضا عن الاصغر فيكون ما الحكم عليه مسلوبا
عن كل الاصغر فيكون الحدود الثلاثة متباينة وان كان عن بعضه امكن
ان يكون الاصغر كالجنس للاوسط والاوسط للاكبر وكان بعض
الاصغر اكبر وامكن ان يكون الاوسط كالجنس والاصغر كالفصل له
بالكلية ومباينا للاكبر وهو الاكبر او يكون الاوسط عرضا عاما
مختصا ببعض الاصغر وفي بعض الاكبر من غير ان يوجد في كليهما
ويكون الاصغر كالنوع للاكبر بالكلية كالنبات للحيوان والاوسط
الابيض وعلى هذا القياس فيما هذا واشباهه تعرف ان ما سوى كل
لا ينتج **الشكل الثاني** على المشهور خاصيته ان يعتبر حدوده
ان الاوسط محمول على الطرفين كليهما بالسلب او الايجاب وخاصيته
في النتاج انه لا ينتج الا سالبة كلية او جزئية وشرط نتيجته الانتاج
ان يكون الصغرى مخالفة للكبرى في الكيفية والكبرى كلية اما الشريطة
الاولى فانه ليس اذا حمل شيء على شيئين لم يكن لهما لا يحمل البتة
كالجنس او العرض فانه يحمل على انواع لا يحمل بعضها على بعض ولا ايضا
يوجب ذلك اختلافهما لاتنافيهما كالجنس او العرض يحمل على النوع و الفصل
وعلى النوع والخاصة وعلى جنس لهما ونوع ذلك الجنس وعلى هذا

السالب يكون عن بعضه دون بعض يحتمل الضرب. واما الشرط بعد الثالث فان
الكبرى اذا كانت جزئية تحمل الاوسط على بعض الاكبر او سلبت عنه
وبالجملة حكم به على بعض الاكبر فيجوز ان يكون الاكبر جنسا للاصغر
ضده فيبقى الايجاب ويحكم على بعضه بايجاب او سلب ويكون ذلك البعض
غير الاصغر فاذا حكم بان ذلك على الاصغر لم يجب الا الايجاب الاكبر على
الاصغر ويمكن ان يكون الاصغر مباينا للاكبر والاوسط خاصا
للاكبر فالقياس الى الاصغر لا يوجد فيه كله فان اوجبت على بعض الاكبر
وسلبت عن الاصغر لم يجب الا سلب الاكبر عن الاصغر ويكون الاوسط
عرضا عاما للاصغر والاكبر فيوجد للاصغر كله او بعضه ولا يوجد في
بعض الاكبر كالسافل للعقعق والانسان لا يجب الا سلب الاكبر
عن الاصغر وبالجملة اذا كان الاكبر مباينا للاصغر فلا يجب لو خالف بعضه
الاصغر في الكم فقد بهذه الوجوه وما اشبهها تكسب الحدود ينتج
فاذن الشرط بعد الثالث لهذا الشكل ان يكون الكبرى كلية والصغرى
والكبرى محمولتين في الكيف الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة
ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شئ من ا ب ينتج لا شئ من ج ا برهانه
انا نعكس الكبرى فيصير مثلا كل ج ب ولا شئ من ب ا فينتج من الشكل
الاول فلا شئ من ج ا وبرهانه من طريق الخلف لو كان ليس لا شئ

من ج ا فبعض ج ا ولا شئ من ا ب فيلزم فبعض ج ليس ب وكان كل
ج ب هذا خلف والقياس الذي لزم عنه نتيجة واحدى المقدمتين
وهي الكبرى صادقة فاذن المشكوك فيها هي الكاذبة لان الكذب
انما يلزم اما لعقم القياس او لكذب في المقدمة فاذن نقيض المشكوك
فيها صادق وهو قولنا لا شئ من ج ا والضرب الثاني من كليتين والصغرى
سالبة ينتج كلية سالبة مثاله لا شئ من ج ب وكل ا ب ينتج لا شئ من ج ا
نعكس الصغرى فيصير كل ا ب ولا شئ من ب ج ينتج لا شئ من ا ج ثم نعكس
النتيجة فيصح انه لا شئ من ج ا ومن طريق الخلف لو كان قولنا ولا شئ
من ج ا كاذبا فبعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب وكان لا شئ من ج ب
هذا خلف ولزم من وضعنا بعض ج ا [illegible] الضرب الثالث
بعض ج ب ولا شئ من ا ب فليس كل ج ا يتبين بعكس الكبرى ويرجع
الى رابع الاول ويتبين كذلك بالخلف فان ناخذ نقيض النتيجة مع
الكبرى وينتج نقيض الصغرى الضرب الرابع ليس كل ج ب وكل
كل ا ب فليس كل ج ا وهذا الضرب لا يتبين بالعكس لان الصغرى
لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية فاذا اقترنت مع الصغرى كانتا
جزئيتين ولا قياس عن جزئيتين ولكن يتبين بالخلف لانه لو لم يكن
ليس كل ج ا فكل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب

هذا خلف وبعض ايضا بالافتراض بان نفرض الشي الذي هو ج
وليس ب ولكنه د فنقول لا شي من د ب وكل د ا فلا شي من د ا
ثم نقول بعض ج د ولا شي من د ا ينتج ليس كل ج ا الحق الكلام
في الشكل الثاني اعلم انه اذا اخذ الشكل الثاني من مقدمات
مطلقة وكان الكلي المطلق لا يمنع ان يكون المواد ينعكس السالب
الى الايجاب على ما اوضحنا كان حكم المطلقتين فيه انه لا يكون عنهما في الشكل
الثاني قياس حكم الممكنتين بعينه على ما ستقف عليه لكن في الممكنتين جاز
ان يكون مثل مقدمتا القياس موضوعا فيقال احدهما على الاخر
مثل الانسان والناطق او الحيوان وجاز انه لا يقال احدهما على الاخر
مثل الانسان والفرس ولكن الحيوان محمولا على احدهما ايجابا وعلى
الاخر سلبا او سلبا من الامور التي يكون لا يقال وقتا لكل واحد
ولا يكون وقتا ولا يلزم الانعكاس المصادفي الى الشكل الاول
اذ قلنا انه هذه المطلقة السالبة لا تنعكس ولا الخلف اذ العمدة
المأخوذة فيه لا يكون بالحقيقة منعقدة على ما اوضحنا ولا الافتراض
لان الافتراض يرجع بيانه الى البيان بالشكل بعينه واصل الشكل
فلهي ضروب الاول لا شي من الفرس بانسان وكل انسان حيوان
لا شي من الانسان بفرس وكل فرس صهال لا شي من الحجر بانسان

وكل انسان حيوان لا شي من الفرس انسانا وكل انسان ناطق
كل فرس صهال وبعض الحيوان ناطق كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ناطق لا شي من العنس بفرس وبعض الفرس ابيض
الانسان ليس بابيض وبعض الابيض حي الحجر ليس بابيض
وبعض الابيض حي النبات ليس بابيض وبعض الابيض حيوان
الثاني كل غراب حي وبعض الجواهر ليس بحي كل غراب جوهر
لا شي من العلم بحي بعض الجواهر حي ولا شي من العلم بحي
كل فرس ابيض وبعض الانسان ليس بابيض الثالث
لا واحد من الناس بفرس وكل انسان حيوان كل انسان حيوان
وكل فرس حيوان لا شي من غير الناطق بفرس وكل شي من غير الناطق بانسان
لا شي من الانسان بحجر وكل انسان ضحاك بعض الحيوان انسان
بعض الحيوان ضحاك بعض الابيض انسان بعض الابيض حيوان
بعض الحيوان انسان بعض الحيوان فرس بعض الحيوان ليس بانسان
بعض الحيوان ليس بفرس بعض الحيوان ليس بانسان بعض الحيوان فرس
لث بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بفرس الشكل الثالث
خاصية هذا ترتيب حد وهو ان الاوسط موضوع للطرفين وخاصية
في الانتاج انه ينتج سالبة جزئية وخاصيته فيما سيأتي ان يكون الصغرى

موجبة ولابد من كلية اما شرطية ايجاب الصغرى فلان الكبرى اذا كانت
يحكم بها على الاوسط بسلب او ايجاب والاصغر مباين للاوسط امكن ان يكون
الاصغر يجب الاكبر وكلاهما متساويان او الاكبر موجب والاوسط مع الاصغر تحته
في العموم فههنا يجب الايجاب وامكن ايضا ان يكون الاكبر والاصغر
متباينين وكلاهما مسلوبان عن الاوسط او الاكبر خاصة للاوسط
فلا يوجد لما سواه او عن خاصة لكن الاصغر خارج عن جنسها فمن اجل ذلك
واشباهها نلتزم شرطية الصغرى واما انه لا بد من كلي فلان المقدمتين
اذا كانتا جزئيتين امكن ان يفترق في البعضان من الاوسط فحينئذ
يجوز ان يكون شيء واحد بعينه بالذات وان اختلف بالاعتبار مثل
الناطق والانسان والضاحك او امكن ان يكون عام وخاص كما
كالحيوان والانسان يختلف حكمهما في بعضين او يتفق ولعلهما موجب
للآخر وامكن ان يكون شيئان متباينين متفقان في الحكم لهما على البعضين
او يختلفان فيه كالانسان والفرس فانهما يوجبان لبعض الحيوان او يسلبان
عن بعض الحيوان او يسلب هذا او يوجب ذلك ومع ذلك فاحدهما مسلوب
عن الآخر فحصل من الحدود نعلم علما ما لم يكن موجب الصغرى وكلي مقدمة ما
الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثال ذلك
كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ مطلقة كما في الكبرى يبين بعكس الصغرى

لنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا ويبين بالخلف لانه لولا ان بعض ج ا
لكذب فيصدق انه ليس شيء من ج ا وكان كل ب ج فليس شيء من ب ا هذا
هذا خلف الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة
مطلقة كما قيل في الكبرى مثاله كل ب ج ولا شيء من ب ا فليس كل
ج ا ويبين بعكس الصغرى وبالخلف ايضا الضرب الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مطلقة كما قيل في الكبرى مثاله بعض
ج ب وكل ب ا فبعض ج ا ويبين بالعكس وبالخلف على قياس الضرب
الاول الضرب الرابع موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة
ويبين بالعكس ولا يجب في حكم العكس ان يكون مطلقة الا بالمعنى الذي
يعم الضروري والمطلق الحقيقي وهو الذي يكون فيه حكم من غير بيان
شرط مثاله كل ب ج وبعض ب ا فيقول بعض ج ا ويبين
لانه ينعكس الكبرى فيصير وكل ب ج فبعض ا ج فينعكس الى بعض ج آ
وبالخلف ايضا انه لو صدق لا شيء من ج ا وكل ب ج فلا شيء من
ب ا وكان بعضها ا الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى وجزئية
سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مطلقة كما في الكبرى مثاله كل ب ج
وليس كل ب ا فليس كل ج آ لا يبين هذا بالعكس لان الكبرى
لا تنعكس والصغرى تنعكس جزئية فيكون القياس من جزئيتين فلا ينتج

بل يبين بالخلف انه لو صدق كل ج ا وكان كل ب ج كان كل ب آ
وليس كل ب ا هذا خلف ويبين بالافتراض ايضا بان نفرض د
ما هو ب وليس ا فلا شي من د ا لكن بعض ب د وكل ب ج فبعض
ج د فلا شي من د ا لكن بعض ب د وكل ب ج فبعض او نقول كل
د ب وكل ب ج فبعض ج د ولا شي من د ا او نقول كل د ب وكل ب ج
فكل د ج ولا شي من د ا فليس كل ج ا وهذا الافتراض يبين ان
النتيجة مطلقة كالكبرى ومثل هذا الافتراض يبين في الرابع ان
النتيجة مطلقة كانت الكبرى والضرب السادس من صغرى موجبة
ضرورية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ب ج ولا شي من ب ا ينتج
ليس بعض ج ا مطلقة كانت الكبرى يبين بعكس الصغرى وبالخلف
مثل الضرب الثاني فهذه هي الاشكال الثلثة للمطلقة واستعملنا
فيها المحصورات لان المطلقة في قوة الجزئية والمخصوصة لا تصلح في
الشكل الاول الا مقدمة صغرى حتى يكون الكلام علينا فاما
بان جعلت المقدمتان كلتاهما مخصوصتين في الشكل الاول لكان
الكلام علينا ولكن كان قولا ما يلزم عنه مخصوصة فيبقى الشرطية
واحدة وهو ايجاب المقدمة الصغرى فقط واما في الشكل الثاني
فاذا كانت المقدمتان مخصوصتين كان الشرط اختلافهما في الكيفية

ويرجع الى الاول ويبين بالخلف واما في الشكل الثالث فاذا كانت المقدمتان
مخصوصتين فالشرط ايجاب الصغرى والباقي قد يكون بالعكس وبالخلف
ويكون كانه افتراض ما وهذا كله خارج عن العلوم الا على وجه البحث
في القياسات من مقدمات ذوات الجهة قال لما كانت المقدمات
بلا ما ضرورية وهي التي لا يمكن ان لا يكون حكمها الا في الموضوع في وقت
ومطلقة وهي التي الضرورية في ان حكمها موجود ولكن ليس يجمع
ان لا يوجد في وقت ما للموضوع اذ ان حكمها موجود ولكنه لا
ضرورة فقد الاشتراط وعكسه وهي الممكنة انما ليس يجب ان يكون
حكمها موجودا او معدوما ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال
ثم من البين ان من الاشياء ما حكمه ضروري الوجود دائما ومن
الاشياء ما حكمه موجود غير ضروري ومن الاشياء ما حكمه معدوم
الا انه يمكن ان يوجد ولا يعرض من فرضه موجودا محال
ثم القياسات الكائنة عن مقدمات ضرورية وحدها في الشرائط
التي بها تكون منتجة وفي ترتيب الحدود كالقياسات المطلقة
وانما الفرق ان جهة احديهما زيادة في خصلة منه وعدمها
في المطلقة والنتيجة ان الضرب من اللذين كما تبينا في التعليم
الاول لا بالعكس بل بالخلف والافتراض لانا بينا بالخلف

بل بالاتفاق فقط وذلك لان النتيجة المطلوبة تكون لا محالة انه
بالضرورة ليس كل ج ا ومعنى هذه يمكن ان يكون كل ج ا واذا
قرن بهذه احدى مقدمتي القياس كان بالسالبة ممكن وضروريا
ونحن لم نعلم بعد وانه يجب ان يحفظ ذلك ان هذا الصنف يكون
من الممكن العام ولا يكون من الممكن الخاص **في اختلاط المطلق**
والضروري في الشكل الاول فاما اذا كانت احدى المقدمتين
مطلقة والاخرى ضرورية فان العموم للكبرى والنتيجة مثلها
في الجهة وذلك لانا اذا حكمنا على كل ب حكما بالضرورة او بالاطلاق
فكانا قلنا كل ما يوصف بب ويوضع لب سواء دائما او غير دائم
فقد لزم ان يكون موصوفا به بكل الشيء ايضا موصوف با لكن دائما او
ولكن لا دائما فيجب اذن ان يلزم الاصغر الموضوع للاوسط ذلك
الحكم بعينه فاذا قلنا كل ج ب بالاطلاق وكل ب ا بالضرورة وجب
ان كل ج ا بالضرورة لان قولنا وكل ب ا معناه كل موصوف بب
وموضوع لب كيف وصف به ووضع له كان بالضرورة او بغير الضرورة
فقد لزم ان يوصف به وهو موصوف ايضا بانه بالضرورة ا لكنه
لا يخالف ما هو يصح كل ذاتا وما هو يصح كل وقت فانه يصح كلا وصف
بانه يصح كل ج ا موضوعه لب فهي داخلة في الحكم فاذا فهم هذا

(الجهة) وقف على خطا كل من خالف الفيلسوف في هذا الباب ثم لا يطلب
بعد بيان الضروب وههنا شيء يجب ان يعلم وهو انه اذا اتفق ان
كانت الكلية المطلقة الكبرى مما من شأنه ان يكون ضرورية بشرط
كون الموضوع موصوفا بما وصف به وكانت الصغرى ضرورية
فان النتيجة ضرورية لانه قد قيل ان آ موجود للكل موصوف
بب ما دام موصوفا بب وج بعد دوام كونه ب فيلزم ان يكون بالضرورة
آ ويكون هذه الضرورة لم تستفد من الكبرى بل فان الجهة واما
ان حقق ذلك فان من شأن الموضوع ان يوصف بما يوصف به وان
لا يوصف لم يكن من النتيجة ما ليس لان الحد الاوسط يختلف
في المختلطات من مطلق وضروري في الشكل الثاني الظاهر
من راي الفيلسوف انه اذا كان القياس من كليتين فالعبرة
للسالب لانه يعيد بالعكس كبرى الاول وان كانا جزئي وكلي
فالسالب منهما كلي قال لكن ان كانت السالبة وما هو الضرب
الذي صغراه جزئية سالبة وكبراه موجبة كلية فان النتيجة لا تكون
ضرورية واما القول الحق فهو ان النتيجة دائما ضرورية وان
السالب ان كان هو الكلي المطلق لم يمكن ان ينعكس على الوجه الذي
ينفع فلا ينفع بالعكس ولا بشيء ايضا بالخلف ان النتيجة مطلقة.

غير ضرورية ولكن سنبين انه ليس بحق وانا ابين ان النتيجة ضرورية
دائما اذا كان ج د ب مختلفين حتى لا شيء من الواحد منهما الا وهو على
بالضرورة آ فلا يخلو النتيجة من آ او سلب كذلك وكان التالي لا شيء
منه الا على احدها وحينئذ اما لا يخلو ذلك بالضرورة او يمكن ان يكون
كلا في ذلك عليه ان احد المطلق على احد التالين او كان التالي على
وجه واحد فان كان واحد منه لا يستحيل ان يقال او لا يقال عليه آ
فيهن لمبغى ت و ج ليس ذاتنا فلا بعض احدهما الا في السلب
كل واحد منهما مسلوب عن الآخر بالضرورة والا فان جعل ج ب
كله ما دام على كل ب او جعل ب ج كله ما دام على كل ج على الشرط
الذي بيناه المقول على الكل ان معناه كل ما يوصف بالموضوع و
موضع للموضوع كيف كان وحينئذ ضروريا وكيف الا موجبة مطلق
فان الذي حكم به المعلم في مختلف لا حوله ولكنه قال قوم من المفسرين
ان هذا خطا في النتيجة ثم البرهان على ان هذه النتيجة ضرورية انا
نفرض ما هو ج وليس د ونقول بالضرورة لا شيء من د او كل ب
فهو بالضرورة لا شيء من د ب ثم نقول بعض ج د وبالضرورة
لا شيء من د ب فهو بعض ج بالضرورة ليس ب ونبين هذه الا محول
عليين احد لكن يسمى في النتيجة الكل فيه الا ان الحق اولى ما

او غير ضروري فهو موصوفا بالمحمول او مسلوب
عن ... المحمول واما اذا كان التالي
ضروريا موجبا ...

ومثال الاول يؤلف المطلق اذا احدهما على راي الاسكندر استوى سالبه
وموجبه فليلزم عن موجبتين ضرورية ومطلقة ما يلزم عن سالب
وموجب وكذلك نبينه ان يكون عن سالبتين واذا تأملت بهذا
الحكم الحق قولا **المختلطات من مطلق وضروري في الشكل
الثالث** راي المعلم ان كانت المقدمتان كلتاهما موجبتين
فايهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لانه لكل ان يعكس ايهما
فاذا عكسته اضيف الى الثانية وانتجت فان عكست الصغرى كما لك
عكس واحد ولكنه عكست الكبرى عكست النتيجة ايضا فاذا ا
وعكست المطلقة صارت الكبرى ضرورية في الشكل الاول وانتجت
ضرورية ثم عكست ... فكانت ايضا ... موجبة
ضرورية اما في التحقيق فليس هذا المستقيم لانه للقائل ان يقول
بل النتيجة مطلقة لانه لكل ان يجعل مطلقة كبرى ويعكس الثانية
ويكون النتيجة مطلقة وعكسها عند كل مطلق ثم ليس لاحد ان يتوقف
وتشكل في ان الاول من كيف انتج لان السائل احل ... وهو ان
عكس المطلق مطلق في الايجاب وعكس الضروري ضروري في الايجاب
وهذا محال بل لاكن من ذلك لا مطلق ولا من هذا ضروري بل عكس
فقط من غير بيان واذا كان الامر على هذا فليس للشكل الذي يشكل

فقد يستلزم الصغرى للكبرى لا بعينها فان كانت الكبرى مطلقة فالنتيجة
مطلقة لا غير لانها نتيجة كبرى الاولى ولو اختلطا الكلية فالعبرة
للسالبة لانه تبين انه نتيجة كبرى الاول قال واما كانت المقدمتان
وجودية وكلية فالعبرة للكلية لانها نتيجة كبرى الاول واما ان التحقيق
فليس كذلك بل العبرة للكبرى اما سائره على العكس فقد بان فساده
ونحن نكتسب ان يتبين بالافتراض ان الجزئية ان كانت كبرى وكانت
مطلقة او ضرورية فالنتيجة مثلها على قياس ما يتبين بعد فلما ولو
اختلفتا في الكيف والسالبة كلية وكذلك ولو كانت السالبة جزئية وكانت
قوله انه لا ينتج ضرورية السعد وكيف في التحقيق ان يكون العبرة للسالبة
وتبين النتيجة ويتبين ذلك بالافتراض ايضا والمشهور بعد ذلك
فكانه خطأ في النتيجة وانما وجه الافتراض ايضا فليجعل السالبة الجزئية
ضرورية فنقول كل ج ب وبالضرورة ليس كل ج ا ينتج ليس كل ب ا
وذلك بالضرورة فلنفرض د بعض ج فنقول بعض ج د وكل د ب
ينتج بعض ب د وبالضرورة لا شي من د ا وبالضرورة ليس بعض ب ا
وكذلك ان جعلت السالبة مطلقة وكذلك ان كان بدل السالبة
موجبة في **الكلام في الممكن** قال الفيلسوف الممكنات حد
ما ليس بضروري اي ضروري الحكم فاذا فرض موجودا لم يعرض

منه محال اي وليس ضروري عدم الحكم واعني بالحكم ما هو اعم من ايجاب
وسلب وكانه يقول ان الممكن الوجود ليس بضروري الوجود ولا
ايضا وجوده محال فيكون ضروري العدم والممكن العدم ليس بضروري
العدم ولا ايضا عدمه محال والممكن المطلق هو الذي حكمه الذي عليه له
انه ممكن بمعنى غير ضروري ان يكون سواء كان سلبا او ايجابا ولا
ايضا ضروري ان لا يكون بل هو بالجملة غير ضروري وهذا احسن ما
يتم عليه هذا الحد حتى لا يكون قوله واذا فرض موجودا لم يعرض
منه محال زيادة ويكون بيانا لما قاله احدها ان الممكن ما ليس بضروري
وما ليس بممكن فهو ضروري فالممكن كالنتيجة من هذا وكلاهما صحيح ويكون معنى
ذلك ان الممكن ما ليس ضروريا بحكمه وطرفي حكمه واذا كان الممكن
هذا فاذن ما امكن ان يكون امكن ان لا يكون فهذا هو العكس الذي يختص
بالممكن وكل ممكن حقيقي فانه ينعكس هذا العكس الا ان الذي طرفه
يختلفان فاحدهما اكثر وجودا او ان العكس من جهة الامكان على
السواء حتى كانه في كل وقت يمكن ان يكون ففي ذلك الوقت يمكن ان لا
يكون فانه لا ينعكس من جهة الوجود على السواء بل احد الطرفين
اكثر وجودا فكذلك اما الموجبة الكلية واما السالبة الكلية وانما
الانعاكسية المساوية فانها ينعكس مثل نفسها امكانا واعتبارا

وبان
وجود معا فان قولنا زيد يمكن ان يمشي غدا ويمكن ان لا يمشي غدا ليسا
من كل وجه والممكنات الاكثرية مثل الممتنعة وهي الاسباب التي بيناها
انما تفعل الطبيعة اذا خليت ونفسها ولم يعرض اما فساد الموضوع
كما يموت قبل ان يشيب واما ان يبقى واما داخل على الطبيعة مثل
مزاج سوء ادى حد المنع الشيب او دق منع النمو دفعا ضرورة
بشرطه بقاء الموضوع وعدم الامور التي ليست من الطبع ونفعا
اراد يحمل ان زيدا اذا خرج الى السوق بقي الاكثر يحصل اليه
واذا اتفقت وجدت شرائطه وربما يعدم وجود شرائطه
لكن الكلام فيها طويل والمسئلة في العلوم من هذه الممكنات
باعتبار الوجود هي الاكثرية لان احد الطرفين فيها يخص عند
الذهن عدمه وجوده ويمكن ان يعرض له اسباب بعدده
واما الاتفاقية فاسبابها غير متناهية ولا سبيل للذهن الى حكم
بترجيح وجودها على عدمها واما التي فيها متناهية بما بعض
ومنها الضرورية مع السوية وكلها من هذه الجهة علمية
وجالينوس يشكر على الفيلسوف واستدلاله بالنظر الى الماسيات
من الممكنات ومخلوطة والطب كانه كله مشغول بهذه
الماسيات فقط وخصوصا المخلوطة من وجودية وممكنة

عند المنطقيين كقولنا كل زيد في يوم البحران اصلاح في السمع وكل
من به اصلاح في السمع فيوم الاكثر سعيا فيحكم ان زيدا سعياد انما
في هذا العلم باكثر الماسيات من ممكنتين اما الاكثر سعيا واما
من الاكثرية مع مساوية اما الحق يكون فيها من متساوية والاكثرية
نحو قولنا ان اردنا ان نحكم على اسهال في يوم البحران في
الامراض الحادة كل من به مرض حاد فنحو ذلك يكون نحكم انه
في يوم البحران بالاسهال يكون وهذه ممكنة مساوية الاكثرية
وكل من كان في انه بالاسهال فممكن ان يسقى المسهل في يوم
البحران ان يحلل لان اجماع الناس على ان الطبيعة والدواء معا
ممكنة اكثرية فينتج منه ان كل من به مرض حاد فمن ذلك يكون
اذا سقى المسهل في يوم البحران ان يحلل وهذه الاكثرية
في المكتب اذا الثانية الشكل الاول يجب ان يختص ويقول
اذا كان أ بالسلب دائما في كل الوقت يكون سلب آ او بحاله
ممكنا ان يلو فرض موجودا انه لم يعرض منه محال فيكون له
ويمكن ان يوجد له فيه آ بالامكان وكل الوقت ليس دوما
من الزمان معينا بل كل وقت لا بامكان في كل وقت ان يحل
وكل الموضوع ب ولا عاش عنه لانه يمكن ان يصير موضوعا ب

او الا كان ممكنا في كل ما هو
ب ا كل موضوع ب
فا ممكن ان لم موضوعا ب
وقت

على الاطلاق فاذن انا لكل وقت لن كل د لكل الموضوع ب يمكن لن
يوجد او يسلب آ لكل موضوع بالامكان لب فا آ اذن يمكنه
لكل موضوع لب على الوجه الذي امكنت لب فاذا كانت الكبرى
كلية ممكنة كان دائما فاس واما هل يجب لن يكون الصغرى
فيها موجبة فلا غاية فليس يجب لان الصغرى اذا كانت سالبة
ممكنة كانت في قوة الموجبة فقد صحت اي الموجبة مثاله اما انا
الثالث هذا الشكل فنا سامن سالبتين ايهم ممكنة سالبة كقولنا
يمكن لن لا يكون ج ب ويمكن لن لا يكون شيء من ب ا فيمكن لن لا
يكون ج ا وذلك لانا اذا عكسنا الصغرى من السلب الى الايجاب
انتج المطلوب بالشريطة ههنا واحدة وهو كلية الكبرى ولا
يطول ههنا فانه يعرف بالحدود وكذلك في الاشكال الاخرى
سوى حال الممكنة موجبة وسالبة والسالبتين بالرجوع الى الموجبة
ويكون فياس من سالبتين

في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول

اما لن كانت الصغرى مطلقة والكبرى ممكنة
فلا يشكل لن النتيجة ممكنة على الاصول التي علمنا فان قلبت فكانت
الكبرى مطلقة الشكل [illegible] موجبة كانت النتيجة ايضا ممكنة
حقيقة انا لكن عن عكسه نفسها ويضع لسان هذا اصلا

ويولد الكذب الغير المحال لا يعرض منه كذب محال لان الكذب
الغير المحال يجوز لن يوجد وعندما يوجد يجب لن يوجد لازمه
وما يعرض منه فيجوز لن يوجد الكذب المحال وهذا محال وبالجملة
اذا كان ملزوم اذا وجد وجد لازم فاذا امكن امكن لازم
لانه اذا هو ممكن فيجوز لن يوجد وهما ما يوجد كل لازمه
ولا شيء مما هو محال عن ممكن مما يوجد فاذن ليس شيء من لوازم
الممكن غير الممكن فلنضع ج ب بالامكان وكل ب آ بالاطلاق
فنقول لن ج آ بالامكان والا بالضرورة ليس ج آ لن كانت
الصغرى موجبة فبالضرورة لا شيء من ج ا ولن كانت كلية فبالضرورة
ليس بعض ج ا فاذا اضفنا اليها الصغرى الممكنة وقد كذبنا فيها
تحليلا ما موجودة وهو كذب غير محال حاء فياسا من الشكل
الثالث اما لن بعض ج بالضرورة ليس آ وكل ج ب اينتج بالضرورة
ليس بعض ب آ وهذا خلف واما انه بالضرورة ليس شيء من ج آ
او بعض ج ب فبالضرورة ليس بعض ب آ وهذا خلف فقد
بان لن النتيجة ممكنة وانا اقول ان بهذا البيان وحده لا يصح
ممكنة حقيقة بل بالمعنى العامي لانه يجب لن يكون بعد هذا [illegible]
[illegible] انا نبين ايضا انه ليس بالضرورة كل ج آ او بعض ج آ

لانا اذا قلنا كل ج ب بالامكان الحقيقي وكذب فانما يصدق اما كل ج
ضروري او سلب ضروري فاذا بان انه ليس يصدق ايجاب ضروري
او سلب ضروري فحينئذ يصدق وقد فرغ من رفع السلب الضروري
وبقي انه لا يصح الا الايجاب الضروري وهو ليس كل ج
ب بالضرورة ولنضع كل ج ب بالوجودي ان بعض ب ا وحينئذ
يصح على اصلنا ان بالضرورة بعض ب ا وكان بالاطلاق ان كل لا
بالضرورة لا بعض فال واما ان كانت الكبرى سالبة ايضا فيمكنه
بهذا البيان سالبة كل ج ب بالامكان ولا شيء من ب ا فنقول يمكنه
ان لا يكون شيء من ج ا والا بالضرورة بعض ج ا وكل ج ب وجودا
موضوعا هذا خلف فبعض ب ا بالضرورة وكان لم يقل هكذا
فاختلاط الوجودي والضروري والحق هو هذا ولكن يجب ان
نتم كون هذا البرهان ايضا على كون ما يتلوها الاول فيكون النتيجة
صحيحة ان اردت الحق لكن الفيلسوف قال انها ممكنة غير حقيقية
لانه قد يلزم عنده هنا نتيجة ضرورية بعض المواضع احد
هذا النحو وجب ان النتيجة دائما تكون ضرورية سالبة لا ممكنة
الضرورة الا ان الفيلسوف من بعد بين ان هذه النتيجة
ليست ضرورية سالبة بل سالبة الضرورة ونحن في هذا القول

ليس سواء قولنا كل ج بالضرورة ليس ا وقولنا بالضرورة الا ان النتيجة
تعدينا وما حيا واما اي شيء هذه النتيجة فانها كذب ان بعض ج ا بالضرورة
صدق انه ليس شيء من ج هو ا بالضرورة وهذا اعم من الممكن الحقيقي
السالب الكلي لان هذا يصدق على قولنا بالضرورة ليس بعض ج ا
او لا شيء من ج ا والممكن الحقيقي الكلي لا يصدق على ضرورة البتة واما
انه هل يكون مادة يلزم عنها ما ليس ممكن حقيقي فنجعلها من هذه
الحدود كل انسان يمكن ان يتحرك ولا شيء مما يتحرك بغراب بالضرورة
ليس شيء من الناس بغراب فهذه النتيجة سالبة ضرورية وقد يكون
هنا نتيجة سالبة ضرورية ولكن لقائل ان يقول ان الكبرى ضرورية
لا مطلقة وان لم يقل لان ذلك بين الذي توجبه الكبرى الموجبة
والسالبة وان النتائج كلها ممكنة حقيقية ان كان المطلق لا ضروري
فنقول بين ذلك بالخلف فنقول لنضع الممكن موجودا فنقول كل ج
ولنضع انه النتيجة الضرورية انه ولا شيء من ج ا وكل ج ب بالضرورة
ينتج على احوالنا بالضرورة بعض ب ليس ا وكان مطلق لا ضرورة
فيه ان لا شيء مما هو ب هو ا اي وقتا لا كل وقت لكل واحد بل
لا ضرورة البتة لكل واحد واما اذا اخذ المطلق على راي ارسطوطاليس
فيجوز ان ينتج ممكنة حقيقية ان كانت المادة اتفقت ان لم يكن فيها

ضرورية السالبة ويجوز أن تكون ضرورية إن كانت المادة اتفقت أن كانت
ضرورية فإنا سنبين أن الأمر كذلك ولكن لا نفترق في ذلك الإيجاب
والسلب فإنه كما مثل للسلب يصح مثل أيضا للإيجاب فنقول كل إنسان
يمكن أن يتحرك وكل متحرك حيوان وكل إنسان حيوان بالضرورة ولا
يمكن أن لا يكون حيوانا فإن قيل إن هذه الكبرى ضرورية قلنا وكذلك
الكبرى في المثال الذي للسالب ضروري **في اختلاط الممكن والضروري**
في الشكل الأول رأي الفيلسوف وشارحيه هنا وفي المختلط من الممكن
والمطلق شيء واحد إلا أن الفيلسوف يجعل حكم القرينة التي كبراها
تارة ممكنة صرفة وتارة مطلقة وكانا هناك ممكنة وضرورية وما
في سوى ذلك فلا فرق عندنا في شأن الخلف وغير ذلك وهذا الحجاب
إنما كانت الكبرى صرفة الوجود مطلقة كانت النتيجة ممكنة ضرورية
والآن فلا نحكم وجود ما صارت نتيجتها ممكنة ومطلقة من الجانب
أن المثال الذي سبق هناك يبين أن النتيجة ضرورية هو هذا الباب
أولى ولكن الحق يوجب أن تكون النتيجة كالكبرى فإن كانت الكبرى
ممكنة فلا شك أن النتيجة ممكنة وإن كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
كانت الكبرى موجبة أو سالبة ونقول إنه لا يصدق قولنا إن كل ج ا
بالإمكان لا بالضرورة ولا أنه ممكن لا ضروري أنه لا شيء من ج ا فإنه

كان هذا صادقا ثم يتغير في الوضع الذي يصدق فيه لأن الممكن لا يصير
ضروريا على النحو الذي تكلم عليه في الضروري ههنا ولا الضروري يصير
ممكنا بحال من الأحوال ولنضع أن كل ج ب بالوجود فيه لا محالة ضرورية
فيكون بالضرورة كل ج ا أو بالضرورة لا شيء من ج ا وكان ذلك بالإمكان
لا بالضرورة فهو بالإمكان الحقيقي والضرورة معا هذا خلف ولم يجب هنا
الكذب الغير المحال فقد وجب من الكذب المحال وهو قولنا أن النتيجة
ممكنة حقيقية فهي إذن مضادة للممكنة الحقيقية وذلك هو الضروري
فإن ظن ظان أن هذا صار ضروريا بسبب وضع الكذب الغير المحال
فهذا المحال الممكن ضروريا وذلك محال بسبب كذب غير محال وهذا المحال
وبالجملة كل ما يحدث ضرورية المطلقة وهنا فإنه ضروري كل وقت
والأولى نعم ضرورية المطلقة بل ضرورية بشرط أعني أن كان إنما
سلب أو يوجب على ج آ عندما يتصف ب فالكبرى ليست ضرورية
مطلقة بل ضرورية بشرط الموضوع كأنك قلت كل ب آ بالضرورة
ما دام ب آ بالضرورة ولا شيء من ب ا ما دام ب وأما قولنا كل ج
ب فالضرورة كل وقت كان ب أو لم يكن إذا كان موجود الذات
وكذلك في السلب كقولنا كل متحرك جسم أي كل موجود فإنه متحرك
فإنه جسم لا ما دام موجودا فإنه متحرك بل ما تحرك أو لم يتحرك بعد أن بقي

الذات الموصوفة بانها ضحاك موجودة وقد تبين مما سبق ان هذا كان
العا ما سا وطنا كل حيوان يمكن ان يتحرك وليس شيء مما يتحرك بساكن
اي بالضرورة ينتج ضروريا وكان الفيلسوف يوجب اما ممكنا واما
مطلقا واما ممكنا ومطلقا معا لان الممكن والمطلق قد يصدقان
معا كقولنا انسان ضحاك وكل انسان يمكن ان يتحرك **الشكل الثاني**
في المختلطين لا قياس فيه من ممكنتين السالبة لانه قد يمكن ان يكون طرفان
مختلفين كالانسان والفرس ويمكن فيهما شيء واحد موجبة فيهما معا
او سلبا او موجبة في هذا وسلبا في ذلك وقد يمكن ان يكون طرفان
متلازمان كذلك كالانسان والناطق والضاحك او الانسان
والحيوان فاذا لا يمكن ان يكون ينتج يجب ايجابه بين الطرفين او يجب
سلبه بين الطرفين **اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني**
قال الفيلسوف وهو ان السالبة من المقدمتين ان كانت مطلقة
كان قياس لجواز العكس الا ان يكون جزئية فان كانت المطلقة موجبة
لم يكن قياس لان الممكنة السالبة لا تنعكس والموجبة تنعكس جزئية
ولا ينتج ايضا بالخلف وبين ان النتائج على مذهبه يكون ضرورية
ويمكنها معا لاجل السالبة فليحصل هذه الجملة وليبدأ ببيان ان الكلية
السالبة الممكنة لا تنعكس قال انه اذا امكن ان لا يكون ولا شيء من ب آ

فليس يجب ان لا يكون شيء من آ ب على سبيل الامكان لانه قد يصدق
ان يكون كل آ ب لان الممكن الحقيقي ينعكس من السلب الى الايجاب
وهذا ليس مما يجب لانه لا يمكن ان يكون اعم منه وجودا من ب
موجودة اشياء اخرى مثل الساكن يمكن سلبه عن كل انسان وهو
موجودة اشياء اخرى سلب الانسان عنها ضروري كالنائم والشمس
والسلب الضروري لا ينتج سلب الممكن ولم يدل على هذا البيان
وهذا يمنع عكس سالبة كلية ممكنة حقيقة ولا يمنع عكس سالبة كلية ممكنة
بالمعنى الاعم واما بحسب ذلك فقول يمكن ان يكون آ من خواص
ب التي لا تلزم وقد يعرض في كل وقت كالضحك بالفعل للانسان
فيصح ان يقول يمكن ان لا يكون شيء من ب آ ولكن كل آ ب بالضرورة
ثم قال الفيلسوف وليس يبين بالخلف هذا العكس لانه اذا قال قائل انه
يقول انه لم يلزم قولنا يمكن ان لا يكون شيء من آ ب حتى يصدق بعض آ ب
بالضرورة فيصدق بعض ب ا بالضرورة وهذا خلف فان ذلك لا ينافي قولنا
يمكن ان لا يكون شيء من ا ب لا يلزم كذبه لانه لا يلزم ان يصدق بعض
آ ب بل اذا كان بعض ا بالضرورة ليس ب صدق انه يمكن ان
لا يكون شيء من ا ب والا لصدق يمكن ان يكون كل ا ب فهذا ما قاله
في بيان ان السالبة الكلية الممكنة لا تنعكس ويمكن ان يقول لا يجب ايضا

هذا الخلف من وجه لقوه وذلك لان الحمه الضروريه لا يجب ان يعكس
ضروريه حقيقيه بل قد يعكس ممكنه ومطلقة واما بعض ما ذكره
فلتوضع المطلقة سالبه كليه كبرى فيتبين انها يعكس الى الاول ويبتج
النتيجه التي ذكرنا في الاول واما ان وضعنا هذه السالبه صغرى
عكسنا ما ينتج انه يمكن ان لا يكون شي من الاكبر موصوفا بالاصغر
والسالبه الكليه الممكنه لا يعكس فكيف جعل هذا الضرب منتج النتيجة
المطلقه او على راي من يرى هذه النتيجه تكون ضروريه دائما على ما
يوجبه بعض المفسرين وذلك بعيد من ظاهر مذهبه واما اذا
كانت السالبه هي هو مطلقه فانه لا يجب على اصوله بالافتراض
انتاج السالبه لو كانت كليه وذلك بين واما ان كانت موجبة
فقد بين تحديد انها لا ينتج ولكن الحدود ظاهره وبيانه ان يكون
الحق انه لا قياس من ممكنه ومطلقة في الشكل الثاني كما قلنا بل لا
قياس من مطلقتين البته في الشكل الثاني كما لا قياس عن ممكنتين وهذا
اي قد وضعنا عنه **في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني**
هو كالاختلاط الاول لا فرق بين شانيهما السوية العاسه
وغير العاسه واما حال ما خالف في الشكل الاول ان النتائج يكون
مطلقه وممكنه وكما في اختلاط الممكن والمطلق ضروريه وممكنه واما

الفعل المحقق فان النتيجة ضروريه دائما ولو من موجبتين وهذا جب
ما خالف المطلق والضروري **في الممكنتين في الشكل الثالث** اذا كانت
احدى المقدمتين كليه انتج وان كانت الصغرى سالبه ممكنه لا بالرجوع
الى الموجبه والنتائج كلها ممكنه حقيقيه واما على رأينا فيحتاج فيه
الى عكسين لان يجب العكس ان يكون ممكنه حقيقيه لان الموجبه الممكنه
الحقيقيه لا يجب ان يكون عكسها ممكنا حقيقيا فانك تقول كل انسان يمكن
ان يكتب ثم كل انسان كاتب بالضروره ولكن بين ذلك بالافتراض
في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث قال الفيلسوف اذا
كانتا موجبتين فالنتيجة ممكنه لا مطلقة لانك تقلب حتى يجعل المطلقة صغرى
فينتج ممكنه وعكسها ممكن ان احتج الى عكس النتيجة فان كانت سالبه
كليه وهي المطلقة فالنتيجة ضروريه وممكنه حقيقيه على ما مضى او كانت
ممكنه فالنتيجة ممكنه حقيقيه وكذلك لان هذه السالبه تصير كبرى الاول
فان كانت السالبه جزئيه تبين بالخلف انتاج الممكنه سواء كانت
مطلقه او ممكنه واقول ان بالافتراض تبين ان السالبه لا سه
حكمها حكم السالبه الكليه واما الحق في هذا فهو ان النتائج كلها ممكنه
ومطلقة اما ما يتبين بعكس واحد فلا شك فيه على اصولها واما ما
يحتاج الى عكسين فبالافتراض **في اختلاط الممكن والضروري في**

ذكر م

الشكل الثالث

لا تنفك من الحمل المطلق الا انه حيث ينتج هناك عند الفيلسوف
ضرورية وعكسه معا فينتج ههنا مطلقة وعكسه معا واما الراي الحق
المحصل فههنا فنقول ان النتيجة تابعة للكبرى وان الكبرى بعينه كبرى
الاول اما بعكس واما بافتراض اخر وان النتيجة تعكس مرة لكن
لا تنعكس الا ممكنة بالمعنى الاعم فلا تعرف منها حال الامكان الحقيقي
او الضرورة بل نحتاج الى بيان اخر وهو بالافتراض اخر وقد قلنا
انه اذا كانت الكبرى في الاول ضرورية فالنتيجة ضرورية لا محالة

في القياسات الشرطية

وقد بقي ههنا ان نعرف انه كما ان القضايا الحملية مطلوبة وكذلك القضايا
الشرطية مطلوبة ويوجد في الكتب التي بايدينا مطالب كثيرة كلها
شرطية منها منفصلة ومنها متصلة وخصوصا في كتاب اوقليدس
ومن اجل هذا فقد اوجب ان الشرطيات كلها بينة بانفسها ولكن
كل حملية فهي قوة شرطية ما كما اشار اليه ارسطو فيما تقدم كلاما في الشرطيات
فيجب اذن ان تكون الحمليات كلها بينة بنفسها بل هذه حال في الشرطيات
تطلب كما تطلب الحمليات وهذه القياسات التي اعطيناها انما هي
على مطلوبات حملية وايضا فان الشرطيات التي في كتب المنطق
انما يحمل منها قياسات على مطلوبات حملية ولم يذكر في كتب القياس

ما ينتج مطلوبا شرطيا البتة وعسى قد كان ذكر ذلك في الكتاب الذي
عمله الفيلسوف في الشرطيات ولكنه ضاع غير منقول الى لغتنا ولا الى
لغة السريانيين وكانه ليس في زماننا الشيء وليس لقائل ان يقول
ان الشرطيات قد يمكن ان ترد الى الحمليات فيكتفي في بيانها بالقياسات
التي للحمليات فان مثل هذا القائل يلزمه محالات من ذلك انا كنا نعد
المطلوب الواحد بعينه قياسات مختلفة من اشكال ثلثة لتكون قد
احطنا باقسام الصناعة ولم يكن يقتصر على الشكل الاول فان كان
وحده ينتج لنا جميع المطالب بل نستعمل الشكلين الاخرين ولم نكتف
من الشكلين الاخرين على ضرب واحد ينتج مطلوبا ما بعينه في الشكل الاول
بل كنا نعد جميع الضروب ونكتفي بها الا ان يحتال في ان يختصر الكلام
في رد بعضها الى بعض لكفانا قياس واحد ولا نطلب ما ينتج المطالب
الشرطية على انها شرطية ولئن لم تحمل حملية ومن ذلك انا قد كان يمكننا
ان نرد الموجبات الى السالبات والسوالب الى موجبات معدولة
فنكتفي كلها قياسا واحدا وما كنا نفعل لانا كنا نريد ان نعلم على الكمال قياسا
لكل مطلوب على ما انا نستعمله في الشكليات ومن ذلك ان في ترتيبه
النقل عن وضعها الاول يكلفنا وان ذلك عن النظم ومن ذلك انه هب
القياسات الحملية يكفينا فهل يجب علينا من حيث ما نحن منطقيون

ان نعرف ان الشرطيات هل لها قياسات منتجة وهي شرطية ام لا ومنفصل
من جميع هذا ان الكتاب الشرطية يجب ان يطلب عليها قياسات ولن
لا يطلب قياساتها كيف اتفق بل ينبغي في ذلك حال الوجود المطلق وحال
الضروري وحال الممكن وكنا قد فعلنا ذلك وليس فيه كبير اشكال
فانه يخرج الى اصولها المعلومة في الحمليات فلنقل في بيان الحال في الشرطيات
فنقول اما المتصلات فلا نفترق فيها المطلق والضروري والممكن
لان الاوسط ابدا يكون فيه ورسمه العائد فان الحمل لن يجعل حقا
وهنا صارت القضية مطلقة ولا مطلقة على ما بينا واما المتصلات
فقد يمكن فيها هذه الوجوه كلها فانك اذا قلت كل كان اب فجد يمكن
ان يكون كل وقت يكون فيه آب فان ج يكون فيه د ولكن لا جميع ذلك
الوقت بل في بعض من ذلك الوقت فيكون هذا مطلقا ويمكن ان يكون
ما دام ذلك الآب فذلك الآن ج ممكن وذلك ضروريا واعلم ان عكوس
المتصلات كعكوس الحمليات في تعديد الاقترانات التي للشرطيات
والاقترانات ان كانت من شرطيات وحمليات مع حمليات لا تخلو
اما ان يقع الاقتران بين متصلتين او يقع بين منفصلتين او يقع بين
حملي ومتصل والشكل في المقدم او يقع بين حملي ومتصل والشكل في التالي
او يقع بين حملي ومنفصل او يقع بين متصل ومنفصل في الاقترانات الكائنة

بين المتصلات وسايرها متصلات فنقول اما ان يكون الشركة في جزء تام
اعني مقدما او تاليا او في جزء غير تام اعني في جزء مقدم او جزء تال ولنوفر
الكلام في هذا القسم الاخير فان حكمه حكم الاقترانات الكائنة من متصل
وحملي حكم واحد واما اذا كان الاقتران في جزء تام اعني مقدما او تاليا
فقد يكون المقدم في احدهما التالي في الآخر ويكون على قياس الشكل الاول
في الحمليات وشريطته في القياسية تلك الشريطة بعينها واما حدود تلك
الاسامي بعينه وقد يكون الشركة فيها في التالي فقط ويكون كالشكل الثاني
في الحمليات واحواله كاحواله وقد يكون الشركة في المقدم فقط ويكون
كالشكل الثالث في الحمليات واحواله كاحواله وعدد الضروب كعددها
في الحمليات ونتايج الجامعة شرطيات متصلة جزئية وكلية وموجبة وسالبة
في الاقترانات الكائنة بين متصلات وسايرها منفصلات لا اقترانات
بين المنفصلات في جزء تام البتة ولا يمكن ذلك بل الاقترانات فيها
انما يمكن في جزء غير تام فلا يمكن الا ان يكون الصغرى موجبة كانت
جزئية او كلية ويكون المحمول او التالي في احد اجزايه موضوعا او مقدما
للانفصال كله في المقدمة الكبرى ويجب ان يكون ذلك لكل من اجزايه
موجبا في الصغرى ويكون الكبرى في نفسه كليا بحسب شكل الشركة فيه
وبحسب الحدود الكبرى اجزاء الانفصال في الحد الاصغر مثال هذا

اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا واما ان يكون
كل زوج زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد
اما ان يكون هذا العدد زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج
والفرد او يكون فردا ويكون القرائن المنتجة لهذا الضرب باعتبار النتيجة
المتصلة بعينها اربعين حدسه وكلها ونح فياس الحال باصوله وليا
باعتبار ما يوجبه الكبرى مع الصغرى ينتج بعدد الصغرى الضرب
وذلك لان الكبرى اما ان يكون سالبه ولوازمها سالبه او سالبه ولوازمها
موجبه او سالبه وبعض احد ابها سالب او موجبه على احد الاقسام
الثلثه فيكون سته اقسام يضرب في ستة خمسة ويكون اثنى عشر ولكن اذا كانت
الكبرى متصلة سالبة فان النتيجة يكون متصلة سالبة احد ايهما كانا
كانت والجزء المشترك فيه سلب متصلة سالبة يكون في حدا او احدا
من النتيجة الحاصلة سالبة آ اما ان يكون ب واما ان يكون ج اما د واما ه
و آ اما ان يكون ب واما ان لا يكون اما د واما ه فلا ينتج عدد لوازمها
بسبب لوازم الكبرى واما ان كانت الكبرى موجبه فكل ينتج كذلك
او يحمل المتصلة جزءا واحدا من النتيجة المتصلة وكل لا يكون عدد لوازم
النتيجة بسبب الكبرى على ما سلف في الزوج والفرد في الاقترانات الكائنة
من حملي ومتصل من جهة التالي حمله هذا الاقتران ان يكون الحملي مع تاليه

ولس السوح ح

المتصل اذا كان تاليه حملي اقتران ما على هيئة احدى الاقترانات الحملية المذكورة
ويكون النتيجة التي تحدث عنهما تولدا تاما وجزئيا بالمقدم من ذلك الشرطي
فيحدث من ذلك شرطي متصل هو النتيجة وهذه القياسات قد بين
بوجه من البيان الحاصل وذلك لا يطول كتابنا هذا بذكر ولكن يجب
ان تعلم ان السوالب المتصلة كيف ترجع الى موجباتها وسنذكر ما قيل فيه
فيما تقدم فالذي هو اولى بالتقدم من هذا ما كان تالي الشرطي فيه في مكان
الصغرى والحملي في مكان الكبرى فحينئذ يصير الشرطي صغرى والحملية كبرى
ويكون اشكاله ثلثة على مقدار اشكال الحملية المعلومة وقد كان ايضا
قياسات اذا جعلت الحملية كالصغرى فلنعد اولا الاشكال الثلثة
والحملية فيها كبرى والشكل الاول نسبة التالي الى الحملي فيه نسبة الشكل الاول
في الحمليات شريطة ان كانت المتصلة موجبة ان يكون التالي موجبا
والحملي كليا وان كانت المتصلة سالبة لم يصلح ان يكون التالي موجبا وصح جزئيا
والحملي يكون كليا لا محالة ويجوز ان يكون التالي والحملي كلاهما سالبتين
الضرب الاول من ذلك كلما كان آ ب فكل ج د وكل د ه فكلما كان
آ ب فكل ج ه الضرب الثاني كلما كان آ ب فكل ج د ولا شيء
من د ه فكلما كان آ ب فلا شيء من ج ه الضرب الثالث كلما كان
آ ب فبعض ج د وكل د ه فكلما كان آ ب فبعض ج ه الضرب الرابع كلما كان آ ب

فبعض ج د ولا شيء من د ه فكلما كان ا ب فليس كل ج ه والضرب الخامس
والسادس والسابع والثامن مثل هذه والشرطية جزئية موجبة
والضرب التاسع ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من ج د وكل د ه فليس
البتة اذا كان ا ب فلا شيء من ج ه والضرب العاشر ليس البتة اذا
كان ا ب فلا شيء من ج د ولا شيء من د ه فليس البتة اذا كان ا ب فكل
ج ه والضرب الحادي عشر ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د وكل
د ه فليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج ه والضرب الثاني عشر ليس
البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د ولا شيء من د ه فليس البتة اذا كان
ا ب فبعض ج ه والضرب الثالث عشر والرابع عشر والخامس
عشر والسادس عشر مثل هذه ولكن المتصلة جزئية فهذا هو الشكل
الاول واما الشكل الثاني اما الشرطية اما صغراها او الكبرى المتصلة
موجبة فمثل باقي الحمليات واما اذا كانت سالبة فان سوق الثاني
والحملية الكلي فالضرب الاول منه كلما كان ا ب فج د ولا شيء من
ه د فكلما كان ا ب فلا شيء من ج ه والضرب الثاني منه كلما كان
ا ب فلا شيء من ج د وكل ه د فكلما كان ا ب فلا شيء من ج ه والضرب
الثالث منه كلما كان ا ب فبعض ج د ولا شيء من د ه وكلما كان ا ب
فليس بعض ج ه والضرب الخامس والسادس والسابع والثامن

الضرب الرابع منه كلما كان ا ب فليس كل ج د وكل ه د
وكلما كان ا ب فليس كل ج ه
صح

الضرب العاشر ليس البتة اذا كان ا ب فكل ج د وكل ه د فليس البتة اذا كان ا ب فكل ج ه

مثل هذه لكن المتصلة جزئية والسابع جزئية والضرب التاسع منه
ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من ج د ولا شيء من ه د فليس البتة اذا
كان ا ب فكل ج ه الضرب الحادي عشر ليس البتة اذا كان ا ب فليس
كل ج د ولا شيء من د ه فليس البتة اذا كان ا ب فبعض ج ه الضرب
الثاني عشر ليس البتة اذا كان ا ب فبعض ج ه والى باقي ستة عشر
فتكون امثال هذه الضروب لكن المتصلة جزئية الشكل الثالث
اما ان كانت المتصلة موجبة فال باقي الحملية كافة الحمليات وتكون
جزئية لئن تكون الثاني موجبا فان كانت المتصلة جزئية سالبة وجب
ان تكون الثاني سالبا وكان باقي الحملية كليا فالضرب الاول كلما كان
ا ب فكل ج د وكل ج ه وكلما كان ا ب فبعض د ه الثاني كلما كان
ا ب فكل ج د ولا شيء من د ه وكلما كان ا ب فليس كل د ه الثالث
كلما كان ا ب فبعض ج د وكل د ه وكلما كان ا ب فبعض د ه الرابع
كلما كان ا ب فكل ج د وبعض د ه وكلما كان ا ب فبعض د ه الخامس
~~كلما كان ا ب فبعض ج د ولا شيء من ج ه وكلما كان ا ب فبعض د ه~~
الخامس كلما كان ا ب فبعض ج د ولا شيء من ج ه وكلما كان ا ب
فليس كل د ه السادس كلما كان ا ب وكل ج د وليس كل ج ه وكلما
كان ا ب فليس كل د ه وسبعة عشر ضربا لو كانت المتصلة جزئية والضرب

فبعض ج د وكل ه د وليس البتة اذا كان ا ب فبعض ج ه
صح

على الكل والضرب التاسع كل د ه وليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ه ر
فليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ه ر العاشر كل د ه وليس البتة اذا
كان ا ب فبعض ه ر فليس البتة اذا كان ا ب فبعض د ه والبواقي
اربعة عشر ضربا والمنفصلة سالبة الموجبة الضرب الحادي عشر بعض
د ه ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ه ر ينتج ليس البتة اذا كان ا ب
فلا شيء من ه ر والضرب الثاني عشر بعض د ه ليس البتة اذا كان
ا ب فبعض ه ر ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من د ب

الشكل الثاني

اما ان كان المتصل موجبا فالشرط كما في الحمليات
وان كان سالبا فيجب ان تكون التالي في سائر ابعاد الحملي في الكيفية
كل د ه وكلما كان ا ب فلا شيء من ر ه لا شيء من د ه وكلما كان ا ب
وكل د ه بعض د ه وكلما كان ا ب فلا شيء من د ه ليس بعض د ه
وكلما كان ا ب فكل ر ه واربع لغو والمنفصلة موجبة سالبة والتاسع
كل د ه وليس البتة اذا كان ا ب فبعض ر ه فليس البتة اذا كان
ا ب فبعض د ر والعاشر لا شيء من د ه وليس البتة اذا كان
ا ب فلا كل ر ه والحادي عشر بعض ه وليس البتة اذا كان
ا ب فبعض ر ه والثاني عشر ليس بعض د ه وليس البتة اذا كان
ا ب فليس كل ر ه واربع لغو والمنفصلة سالبة موجبة

الشكل الثالث

الثالث ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من ج د وكل ج ه فليس البتة اذا
كان فلا شيء من د ه والضرب الرابع عشر ليس البتة اذا كان ا ب
فلا شيء من ج د ولا شيء من ج ه فليس البتة اذا كان ا ب فكل د ه والضرب
الخامس عشر ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د فليس البتة اذا كان
ا ب فلا شيء من د ه والضرب السادس ليس البتة اذا كان ا ب فلا
كل ج د ولا شيء من ج ه فليس البتة اذا كان ا ب وكل د ه الضرب
السابع عشر ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د فليس البتة اذا كان
ا ب فلا شيء من د ه والضرب الثامن عشر ليس البتة اذا كان ا ب
فلا شيء من ج د ولا كل د ه فليس البتة اذا كان ا ب وكل د ه وستة
ضروب لغو مثل هذه والمنفصلة موجبة فكل اربعة عشر ضربا
واما اذا قلت الحملي وجعلته مكان المقدم كان ايضا اشكالا ثلثة
اما ان كان المتصل موجبا فيجب ان يكون حال الحملي مع التالي على احد
الشرائط التي في الحمليات فيجب شرطا ما التي بين التالي والحملي
لو كانا حمليين واما ان كان سالبا فيجب ان يكون بالضد ومثال الضرب الاول
كل د ه وكلما كان ا ب فكل ه ر فكلما كان ا ب فكل د ر الثالث
بعض د ه وكلما كان ا ب فكل ه ر الرابع بعض د ه وكلما كان ا ب
فلا شيء من ه ر ... اربعة تكون الشرطية ... والشرائط

اب ج
كل ج د م

لا تعاد ربه شيء انما ما قيل في الحمليات الا انه يجوز ان كانت المتصلة
سالبة ان يكون التالي والحمل كلاهما جزئية كل د ه فكلما كان ا ب وكل
د ر فكلما كان ا ب فبعض د ر كل د ه وكلما كان ا ب فلا شيء من د ر وبعض
د ه فكلما كان ا ب وكل ح د فكل د ه وكلما كان ا ب فبعض د ر وبعض
د ه فكلما كان ا ب فلا شيء من د ر كل د ه وكلما كان ا ب فلا كل د ر
وسيتبين ذلك في المتصلة جزئية كل د ه وليس البتة اذا كان ا ب فلا كل
د ر كل د ه وليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من د ر بعض د ه وليس
البتة اذا كان ا ب وبعض د ه وليس البتة اذا كان ا ب وكل د ر
وسيتبين ذلك في المتصلة جزئية وهذه اعداد الاشكال التي تقع من
مشاركة الحمل الشرطية بالبتة وقد يمكن عمل هذه الاقترانات
منها اذا كان تالي الشرطي متصلا وتدل الحمل متصلا يشارك
تالي المتصل ويكون الاحكام هذه الاحكام باعيانها في الاقتران
الكائن من حمل ومتصل والشركة يحمل فلا يكون الحمل الا الصغرى
هذه القياسات اقل استعمالا في العلوم وابعد عن ان يعلم النظر
الفكري انها قياسية ولكنها على كل حال قياسات وهي ابيات ويبين
صحة انتاجها بالعكس والخلف ويستعان في ذلك بقياسات حقيقية
ولكن يعتقد وربما عدا ولا يستعمل ذلك فان كان انما شيء المحصور

كلا ده

في المقدم م

والاولى بالحصرات ان لا يطول خصوصا ما ليس فيه كثير غناء واعلم
انا ان نسمي الشكل الاول من هذه القياسات ما كان الشركة
فيه بين الحمل والمقدم في موضوعيهما والشكل الثاني ما كان الشركة في
شيء هو موضوع المقدم ومحمول الحمل والثالث ما كان الشركة في محمولهما
ولم يحصه وضع القسم الذي الشركة فيه في موضع الحمل ومحمول المقدم
فائدة وان كان قد يجوز ان يكون منها قياسا واعلم انه لا بد في جميعها
من ان يكون الحملية موجبة وان الحملية يكون صغرى وانه يمكن ان يكون
بدل الحملية متصلة ان كان المقدم متصلا ويكون الشركة في جزء غير تام

الشكل الاول

خاصية الانتاج انه ينتج جميع المطالب المتصلة او يكون الصغرى كلية
كل المقدم لا محالة ان كان المتصل كليا سواء كان كلي المقدم او جزئية
واما اذا كانت الشرطية جزئية كانت الصغرى جزئية وهذه علة الكلية
والجزئية كمقدم الشرطية لكنه يجب اذا كان المقدم كلية ان يكون مقدم
الصغرى جزئية واما في السلب والايجاب فالصغرى كالشرطية دائما ومقدماتها
كمقدمة هذا الشكل وعدة الضروب الاول منها كلية موجبة وكلية
موجبة شرطية كلية المقدم مثاله كل ح ب وكلما كان ح د او بعض د د
فنه وينتج فكلما كان كل ب د فنه ب او بعض فكلما كان لا شيء منه ح د

حمليه

وينتج كليه موجبه شرطيه م

طبعا
لا كل ج د فه ر منتج لكل كان لا شي من ب د فه د الضرب الثالث
سالبة كلية منتج سالبة كلية منفصلة كلية المقدم سالبة كل ج ب وليس البتة
اذا كان كل ج د او تعني ج د فه ر منتج فليس البتة اذا كان كل ب د
فه ر الضرب الثالث متصلتان او نه موجبة منتج و نه موجبة المقدم
مما بقي من الحلي والمقدم بعد صدق المشترك نعد لئن يكون سورة كلتا
ويكون كالمقدم في الكلية والجزئية والسلب والايجاب والضرب الرابع
جلستوسه موجبة منتج و نه سالبة على حكم الثالث **الشكل الثاني**
خاصته الانتاج انه منتج دائما او نه كلية المقدم ولا ينتج اذا كان مقدم
الشرطي موجبا ويكون ضروبه اربعة الضرب الاول كلما ج ب وادا كلما
كلما ب د فه ر منتج قد يكون اذا كان كل ج د فه ر او ليس كلما ج ب
واذا كان لا شي من ب د فه ر منتج قد يكون اذا كان لا شي من ج د
فه ر الضرب الثاني متصلة سالبة كلية منتج سالبة جزئية ولا
في سلب موجبة واي بما قلنا الضرب الثالث متصلة موجبة
جزئية والضرب الرابع متصلة سالبة جزئية ويكون مقدم
النتيجة في كيفية وكمية مقدم الكبرى **الشكل الثالث** خاصته
في الانتاج انه منتج دائما او نه ولا ينتج الا ان يكون المقدم في الشرطي كليا
سالبا واذا كانت نعلم جزئية سالبة الا دعمه **الاقتران الواقع من منفصل**

وحملي واحد انما يمكن هذا اذا كانت الحملية هي الصغرى وكون موجبة
ويجوز كانا موضوع في الاتصال كلية ويكون الشرطية كلية وعلى عكس الشكل الاول
ويكون في ايضا نتائج اربعة وينتج المطالب الاربعة المتصلة وتتبع النتيجة الكبرى في
الكيفية والصغرى في الكمية والضرب الاول كل آب ود اما كل ب ج اما
ج واما د ينتج كل آ اما ج واما د الضرب الثاني كل آب ولا يكون البتة ب اما
ج واما د الضرب الثالث بعض آب ود اما كل الضرب الرابع بعض
آب وليس البتة اما **في الاقتران الواقع من منفصل وحمليات**
وينتج حمليات فاما ان يكون المنفصل صغرى والحمليات كبرى
ويكون حمليات بعدد اجزاء الانفصال ويكون شي مشترك لكل حملي مع
كل جزء ويكون جميع اجزاء المنفصل مشتركة في شي وجميع الحمليات مشتركة
في شي وجميع اجزاء الانفصال اما على سبيل الشكل الاول وهذا يسمونه الاستقراء
التام كقولنا ان كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما
ان يكون جمادا وكل حيوان وكل نبات وكل جماد جسم ويجب ان يكون
المنفصلة واجزاؤها موجبة والحمليات كليات فيعلم ان ما سماه لا كلام
واما على سبيل الشكل الثاني والشرط بين اجزائه واجزاء الحمليات هو الشرط
الذي بين حمليتي في الشكل الثاني ويعلم انه لا يكون ثابتا ولا يكون على
سبيل الشكل الثالث **في الاقتران الواقع من حملي ومنفصل**

في جزء تام ينبغي ان تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى وما
لم تكن المتصلة سالبة لم يجز ان تكون المنفصلة جزئية واحداهما لا محالة كلية
وما لم تكن المنفصلة لم يكن النتيجة كلية فيجوز ان يقال انه ينتج متصلة ويجوز ان
يقال انه ينتج منفصلة اما ان جعل النتيجة متصلة فان يحمل نقيض الطرف المشترك
فيه من المنفصلة تاليا والمقدم والمنفصل مثاله ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا او الليل موجودا
فان كانت الشمس طالعة فليس النهار موجود واما ان جعل النتيجة
منفصلة وهو الاولى فليجعل منفصلة من نقيض مقدم المتصل ونقيض
الطرف المشترك من المنفصل معمول فاما ان لا تكون الشمس طالعة
واما ان لا يكون الليل موجودا واما اذا كان في المقدمات سالب
انتج سلب منفصلة من الجزئين كما قلت او متصلة موجبة وانت
تعلم ان قرائن هذا الاقتران ستة فاستخرجها بنفسك في الاقتران
الواقع بين متصل ومنفصل في جزء غير تام هذا الاقتران لا ينتج
الا ان يكون محمول التالي او تاليه ان كان متصلا موضوعا او مقدما في اجزاء
الانفصال والتالي كلي موجب ينتج الانفصال على التالي من التالي ويكون
النتيجة متصلة مقدمها التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد
وكل ذي عدد فاما زوج واما فرد ينتج ان كان هذا الشيء كثيرا فهو اما زوج

واما فرد ويكون صغرى وكلية لان الانفصال قد يكون كليا وقد يكون جزئيا
والمتصل احد قضايا الاربع في القياس الاستثنائي
القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين احداهما لا محالة شرطية ذات
مقدم وتال والثانية يجوز ان تكون حملية او شرطية وكلتاهما تجعل
وضع احد جزئي الشرطية او نقيضه فاذا وضع لزم منه وضع او رفع
الجزء الاخر وهذه التي توضع تسمى المستثناة فان كان جزء الشرطي
حمليا فهي حملية وان كان جزء الشرطي شرطيا فهي شرطية والتي اذا وضعت
المستثناة لزم فهو النتيجة وقد تكون حملية اذا كان جزء الشرطي الذي لم يستثن
منه حمليا وشرطية ان كان جزء الشرطي الذي لم يستثن منه شرطيا والمستثناة
هي التي تلزمها النتيجة والشرطية هي التي تدل على حال التلازم والتعاند وكان
موضعها في القياس الاستثنائي شبيها لموضع الكبرى من الاقتراني في القياس
الاستثنائي والشرطية متصلة اما اذا كانت المستثناة من المقدم
فيجب ان يستثنى عينه لا نقيضه حتى ينتج مثاله ان كان زيد يمشي فهو يحرك
رجله فان قلت لكن زيدا يمشي انتج فهو اذن يحرك رجله وان قلت لكن
زيدا ليس يمشي لم يلزم انه يحرك او لا يحرك رجله واما ان كانت المستثناة
من التالي فيجب ان يستثنى نقيض التالي لينتج نقيض المقدم والا لم ينتج
فانك ان قلت لكن زيدا ليس يحرك رجله انتج ان زيدا ليس يمشي واذا استثنيت

قلت لكن زيد يحدث رجله لم يلزم شيء وقد ظن قوم ان الذي من التالي
للمقدمة للمتصل اذا كان على سبيل الامكان كان حكم الاستثناء بالعكس
وكان استثناء النقيض من المقدم ينتج نقيض التالي واستثناء عين التالي
ينتج عين المقدم والتالي وهو الى هذا القول ساس ظنوا ان الفيلسوف
ذكره في كتاب القياس على هذه الصورة ثم ان جالينوس يطعن عليه
فداموا ان يعصروا اراء الفيلسوف وقالوا ان الشرطية اذا كانت يمكن
الاتصال كان الاستثناء بالعكس واوردوا في تصحيح ذلك امثلة مثل
قول بعضهم انه ان كان هذا الفعل حيوانا فيمكن ان يكون انسانا لكنه
ليس حيوانا فليس اذن انسانا لكنه انسان فهو حيوان وقول بعضهم
ان كان فلان في البحر فيمكن ان يغرق لكنه غرق فهو اذن في البحر
لكنه ليس في البحر فليس اذن يغرق ويعني بالبحر كل ماء عميق ونحن
نقول اما اولا فان الفيلسوف لم يستعمل هنا كل المثل بل اورد نحو
من متصلين متناسبين كلاهما متصلان وليس ولا واحد منهما
استثناء عين الآخر اما ثانيا فنقول ان الممكنة الاتصال لا ينتج واما
اعمدوا في ذلك بالمواد والامثلة وكذا نورد انفسنا امثلة
فيبين بها انها لا ينتج مثاله ان كان زيد في السوق فيمكن ان يكون
ماشيا لكنه ليس في السوق فلا ينتج لكنه ماشي لا ينتج لكنه في السوق

لا ينتج لكنه ليس بقاعد لا ينتج اللهم الا ان يوجد الامكان لاجل طرفي
من التالي ويوجد في الاستثناء كان من التالي وفي النقيض ان كان الاستثناء
من المقدم واما النسبة هنا فلانه ليس اذا امكن شيء عند وجود شيء
يتعلق وجود واحد منهما بالآخر بوجه حتى يلزم من رفع ووضع احدهما
شيء بل يمكن ان يكون في الامكان واما الامثلة التي اوردوها فقد
اوردوا امورا بعضها اعم من بعض وجنسا او كالجنس له والامكان
ايضا الذي وضعوه ليس امكانا حقيقيا بل امكانا عاميا على ما عرفناه
ولم يكف في ذكر هذا الفصل فائدة الا تنبيه القاري مخصصا بهذا على
ان لا يغتر بامثال من ذلك في القياس الاستثنائي والشرطية
المنفصلة اما ان كانت ذات جزئين موجبة فانها ان استثنيت عين
احدهما ينتج نقيض التالي وان استثنيت نقيضه ينتج عين التالي مثاله
هذا العدد اما ان زوج واما فرد لكنه زوج فليس بفرد لكنه ليس
بزوج فهو فرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج
واما ان كانت احد الاجزاء او كلاهما سالبا لم ينتج الا استثناء النقيض
ينتج عين التالي كقولك اما ان لا يكون هذا الشخص حيوانا واما
ان لا يكون هذا الشخص نباتا لكنه ليس بحيوان لا ينتج لكنه ليس
نباتا لا ينتج لكنه حيوان فهو ليس بنبات لكنه نبات فهو ليس بحيوان

او هو لكن اما ان يكون زيد في الماء واما ان لا يغرق لكنه في الماء لا يلزم (سببا)
لكنه لا يغرق لا يلزم لكنه ليس في الماء بل يلزم لكنه يغرق واما ان كانت
لوازمها متباينة فانما استثنيت عين ايها شئت انتج البواقي او منفصله
سالبه من البواقي وانما استثنيت نقيضه ايها شئت من البواقي منفصله
كالموجبه مثاله ان كل عدد فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد
او زوج الزوج والفرد او فرد اول او فرد مركب فان قلت لكنه
زوج الزوج انتج فليس اما كذا واما كذا وان قلت فليس كذا ولا كذا او لكنه
لكنه ليس بزوج الزوج انتج اما زوج كذا واما زوج كذا او اما
فرد كذا واما فرد كذا الى ان ينتهي حد ان يكون على حكم ما قلناه واما ان
كانت اللوازم غير متباينة فلا فائدة في استعمالها لان رفع الكل
لوضع الواحد لا يمكن ووضع الواحد لرفع الكل لا يفيد لانه لا ان
كان الغرض هو ما يوضع بوضعه ليس من القياس على انه نتيجة
وان كان الغرض ما يرتفع به الكل غير حاصل عند الوضع والتصور
وربما وجدت قياسات استثنائية يظن انها خارجة عن جملة
ما عددناه اولا لكنه ويكون الشبهة ذلك ان الشرطية يكون احدى
المقدمات التي ذكرنا ان القضايا الشرطية وذكرنا انها كيف ترجع
بالعود الى المتصلات والمنفصلات فاذا اورد عليك شيء لا سببا

خلاف ما علمت فاعلم ان رده الى المتصلات او المنفصلات فيكون (الاستثنائي)
والنتيجة على ما علمت قال المعلم في ان القياس الاستثنائي
يتم بالحمل والخلف يتم ايضا بالحمل قال المعلم الاول الاستثنائي ان كان معلوم
الشرطي بينه ومعلوم الحمل بينه لان كلامه على ان المستثنى حمل فان القياس
لا يفيد شيئا لانه ان كان الشرطي بينا ثم كان الحمل بينا ملازمه بين بينا
غير حاجة الى ان قياس وان كان الحمل بينا والشرطي غير بين لم يفد
القياس فاذن القسم الثالث ان يكون الشرطي بينا والحمل غير بين فيحتاج
الى بيانه واخذه يبين الى قياس حملي فاذن مرجع القياس الشرطي
الى الحملي وبه يتم والقياس الخلف الذي سنذكره بعد فهو مؤلف من
قياس حملي واستثنائي كما سنحققه من ذي قبل فهو اما يتم بالحملي
من جهة ان احدهما الاول احدهما حملي والثاني ان شرطيه يتم بالحملي في
ان اسبابه كل قياس مسلك فانما يتم عند مصير من النفس الى المطلوب
اما نعلم يقينا ان محصول الشيء عندنا وكيف ان يكون له سببه ماخوذ ورته
الى المطلوب ويكون لاجل تلك السبب مرجع الذهن احضر السببه
حصل منه العلم بالمطلوب فاما ان يكون تلك السببه الى المطلوب بكليته
فيكون يلزم عن وضعه او رفعه المطلوب فيكون حيث انما اوجب
في الذهن فان وضعت تلك السببه اليه بكليته فهذا بالضروره قياس

المطالب اذا احضر موضع المطلوب

الشأني لانه اعم من لازم وملزوم ودلالة على النسبة منها والدال
على النسبة هو الشرطي والملزوم هو المتقدم واللازم هو التالي واما ان يكون
النسبة الى اجزاء المطلوب فلا يخلو اما ان يكون النسبة الى شيء واحد في حكم
يخص بذلك الجزء من اللزوم او الحمل او الوضع اذ ليست النسبة الا بعينه
فحينئذ لا يكون هذه النسبة دالة على وجود النسبة بين اجزاء المطلوب ولكن
على وجود جزء منه او ارتفاعه واما ان يكون نسبة موقع فقياس
الاقترانية هي المطلوب بعينه الحكم فحينئذ لا يخلو اما ان يكون هذا الداخل
شأنه حكم شيء واحد او في حكم اشياء مختلفة فان كان في حكم شيء واحد فهي
ان يكون الاوسط اي هو بالقوة او بالفعل موجود للاصغر ويحمل عليه الاكبر
حتى يكون الحكم عليه مساويا للحكم على الاصغر ويكون الاشكال تلك الاشكال
التي عددناها وان كان في حكم اشياء مختلفة فاما ان يكون لكل واحد منها
مع كل اجزاء المطلوب نسبة ما موقعة للنسبة المطلوبة فلا يخلو اما
ان يتم وقوع ذلك بواحد من تلك الكثرة فيكون القياس الواحد
يتم بواحد منها واما ان يكون اجتماعها باجتماع بينها موجبا للنسبة
منها لا غير وحينئذ يكون الجملة كشيء واحد ولئن كان كثيرا في العدد فيكون
في حكم واحد لا في حكم كثير لان الجملة اجتمعت منه ايقاع تلك النسبة
كشيء واحد بذلك التي ثم فيرجع الى ما قلنا واما ان يكون يتفرق منها

لواحد منها نسبة الى جزء ولآخر الى جزء آخر فانه كان مثلا للب منها نسبة
الى ج وللآخر الى ه والمطلوب ج ه فلا يخلو اما ان يكون للب الى ج
نسبة او لا يكون فان لم يكن لم يجب من المقدمتين نسبتهما بحرفه
ولئن كان للب الى د نسبتها فلا يخلو اما ان يكون نسبة ب الى د
نسبة موقع لب الى د نسبة او لا موقع فان لم توقع فليس يقع
منها له نسبة الى ه التي هي اعم من د ولئن وقع لب الى د نسبة
فيكون اذن القياس البسيط الاول هو الموقع للنسبة من ب
الى د ثم لان لب الى د ولد الى ه نسبة فيصير لب الى ه نسبة
فيكون القياس مركبا لا بسيطا فقد بان ان القياس البسيط
يتم من مقدمتين

في القياسات المركبة

واذا كان الذي يبين به المطلوب فوق مقدمتين بل مقدمات
كثيرة فليس بقياس واحد بل قياس مختلفة بعضها يبين
صغرى القياس الذي يبين من المطلوب وبعضها يبين كبراه
على نحو ما دللنا عليه تارة يكون المقدمتان كلاهما مما يبين
فيصير هناك لكل مقدمة مقدمتان وتارة قد يقع فيها الاستواء
والنقاط حتى يبين مقدمة بالاستواء والاستواء مقدمات
كثيرة فمع هذا القياس يكون القياس على مطلوب واحد عدة مقدمات

كثيرا ما لا يمكن ان يكون قد بينه بل يحتج للقياس الاصلي للقياس كيف
يمكن ان يبين بكلام واحد مقدمات فوق اثنتين فانه لا يبين الثانية
الاولى اي من حكم كلا ومن حكم داخل تحته دونها فان يبين مثلا فان وجد
ما ابين من حمل دائم فوق اثنين بهذا الكون ولم يمكن بيعه اصلا فليس حكم
بين الثالث كون الشكل علامة وليس للعلامة علامة لان معنى الكثرة
لان لا شي ما هو علامة فله علامة وكذلك ما بين وقت وبين ليس
زمان يحتاج الشكل لانه لا ياتي فليس كل وقت زمان والحدود
ينبغي ان تكون موجودة من الحروف واما عند الثالث والقول يقال
كل علامة فيكون الحدود وقتا والحد زمانا ولكن عند القول
يراد عليها من اي وقت ما يتصل به واعنى بقولنا يجب ان يراعي ما يقال
مطلقا يقال مطلقا كقولنا الانسان حيوان وما يقال مشروطا يقال
بذلك كقولنا غير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه وما يقال
بسيطا كقولنا الحيوان حساس وما يقال مركبا كقولنا الانسان
حيوان ناطق ودون جنس فربما صدق القول مثلا ولم يصدق
بسيطا وربما صدق بسيطا ولم يصدق مثلا وربما صدق بسيطا
وكذب مركبا وربما صدق مركبا وكذب بسيطا وقد تحتاج الى هذا
لانا ربما نقيس ولم يكن نقيسها واذا اردنا ان نحمل الحد الاوسط

مكررا الا انه اذا وجب ان يوجد الحد الكبر منه مع الحد الاكبر الا الاصغر
اي ان الحد الاوسط يجب ان يكرر ثلاث مرات في الصغرى والكبرى
ومرة ثانية في الكبرى وكذلك المرة يجب ان يوجد مع الاكبر يدخل في النتيجة
مثاله العدل خير وكل خير يعلم انه خير فالعدل يعلم انه خير فاذا
لم يوجد الخير مرة اخرى لم يمكن الشكل لانه لا يعني كقولك العدل خير
انه خير وكذلك غير الممكن موجود وغير موجود من جهة
انه غير موجود والانسان محسوس وكل محسوس فانه يعلم من جهة
ما هو محسوس واذا اردت ان تنتج شيئا احدث الاوسط شيئا
كقولك الحد موجود والموجود معلوم ولذا اردت لا شيئا بل
مثل ان الحد معلوم ما احدث الاوسط لا شيئا وقلت الحد موجود ما
وكل موجود فانه معلوم ما او يحمل ان الحد معلوم من جهة كذا وقلت
مثلا ان الحد موجود ما الذي بالوجود الذي يخصه فانه وكل موجود ما
فانه يعلم ان وكل الموجود اي بالوجود الذي يخصه فالحد معلوم
الوجود الذي يخصه اعني انه معلوم انه خير وهذا الحقيقة في النتيجة
فان كانت النتيجة الاولى ان الحد يعلم انه موجود ما قال واما ان يعلل
فقد مكان الاسم اسما ومكان الاسم قولا ومكان القول اسما
وقد يكون شيئا بلفظ لو يكن احد الاسماء مكان الاقوال اكثر

وقدعا

في الحاجة اليه ولكن كان في القول موضع عنه فالحاجة ليست اسما مفردا
مثلا لو كان لا فرق بين قولنا ان المطلوب ليس حسنا للموهوم وقولنا
ان الموهوم ليس مظنونا فاحد في ذلك الحسن لنفسه المطلوب او لكان
احدهما ابين ولذلك لنا في صحة الدلالة لكن المقصود لا يستغني
عن الابين وربما صدق في هذا اذ كانت المباني اليسيرة يوجب خلافا
كثيرا للمقصود فانه فرق بين قولنا ان اللذة خير وان اللذة هي
الخير اي والخير عينها فانا اردت ان نبين ان اللذة خير وجعلت الحد
الاكبر في القياس خيرا بلا الف ولام ولكن اردت ان نبين ان اللذة هي
الخير جعلت في حدود القياس الالف واللام والا امكن ان يغلط
وليس سوى في بيت المقول على الكل ان نعمل معناه ان كل ما يوجد له
يوجد له آ ولكن يقول ما يوجد فيه ب فكله يكون آ الا انه يجوز ان يكون
في بعض ذلك الشيء الذي يوجد فيه فيكون آ في ذلك البعض خاصة او فيه
وفي الآخر ولكن يقول ما يوجد له كله ب يوجد فيه آ حتى ان لا يوجد
آ في كله واما الاول فان ب وقع موجودا او يوجد مثلا في كل اشياء وقع
آ ايضا موجودا في كل تلك الاشياء فان الكلية في الامرين جميعا وكانه
كانه يقول ان آ يقال على كل ما يقال عليه كله ب ويعني بكل كل واحد
فانه لم يشر على هذه الجهة فليس يجب ان يقال عليه آ اذا كان ب وهذه

وحده في المقول على الكل وليست الحالات التي تلزم في هذا الشأن وغيره
ليست للحروف لانا ايضا ننتفع بهذه الحروف على انها اسماء محصلة موضوعة
بل للتعليم وتقبل اي حد ايسر ما يتبينه بهذه الاشياء لانه يسمى مقول
على الكل ويشبه فاعلية حكم كما ان المهندس يرسم خطوطا ذوات عرض
ليقرب الى الحس بمثل الخطوط الحقيقية للمتعلم لان الكلام في هذه الخطوط
الموضوعة كذلك وعلى ان نعلمها هذا واذا احتيط فيما ثبت في شكل
فما بين الحركة والمدة للمعقود فلا يسئل بان كل كلمة الى شكل واحد
بل ربما كانت من الاشكال المختلفة يحل كل واحد الى ما يليق به وفي الاشكال
المشكلة يحول او يوجد او يرسم يجب ان يتأمل ويحل بشكل القول جملة او شكل
ومنه فانه يكون فيه ابطاله ايضا جملة مثل ان قائلا لو قال ان الانسان
حيوان ناطق مائت فان هذا اما ان يشكل بان يعني انه ليس حيوانا ما فيها
ثابتا بالخروج بالجملة واما ان يشكل بانه ليس مثلا ناطقا فانه اذا لم يكن
حيوانا ناطقا مائتا فان كان فيه فيشكل معه ابطال الناطق وحده فاجعل
الحد في القياس الحيوان الاخير وكل كلمة فيحظ بعلتك ويتحول والمثال الثاني
في الكتاب انه اذا حصل مثلا حالا انه جسم بسيط مشروب واريد ابطال
هذا فابطال المشروب وحده يجب المشروب وحده مثل قولنا ما البحر ما
وما البحر ليس بمشروب فليس كل ما هو مشروب فليس اذا الماء جسما بسيطا

مشهورا والقياس الشرطي فلا ينحل كله الى القياسات الاولية لانه فانه
لا ينحل كله الى الاولية اثبات بل الذي يتبع المحال وأما الذي من القياسات
الشرطية الاولى ومن الخلف ان الشرطية من مقدمتي القياس الشرطي
في كل قياس يحتاج ان يقدر عليه الخلف وما لم يوافق في كل واحد منهما
لم يكن استعمال [illegible] القياس فان الخصم ان لم يقبله ولم يتحقق بصدقه او بشهرته
لم يلحقه منه شيء الا انك لو اصبحت ان تستعمل ذلك انه لو كان الاضداد قوة واحدة
فلها علم واحد ولكن للاضداد قوة واحدة فان لها علم واحد فلم يسلم
الخصم هذا الاتصال لم يمكنك ان تستعمله في قياس وتسلم منه من القياس
لانها تخلفه واما الشرطيات التي تلزم الخلف فالاولى انه ان كان هذا كذا فما
بعضه حق [illegible] ما لا يحتاج ان يبين الخارج عليه كل مرة ولا يمكن من يكون
ولا ايضا يخلف ما دونه في قياس قياس ولذلك قد يستعمل صحيحا او [illegible]
لا بالفعل والاولى انه اذا وضعت هذه المشكوكة لزم منها كذا وكذا المحال
وليس يحتاج هذا ايضا الى تبيين وسواه لان لزوم المحال قد يرتفع عنه
وهذا كالشيء عن مثل ذلك فاذا اذا وضع الثلث مثلا مشاركا للضلع كان
الزوج مساويا للفرد فلا يحتاج الى تبيين بل الى ان يشار الشكوك الى
ان غير هذه قياسات شرطية ان يبين ويعلم ولذلك نتكلم فيها
ولكن في الحالات كلها لا ينحل الشرطية الى الاقترانيات لانها اما موضوعة

بين الجزء ويعقد [illegible] واما بعضه ظاهر فلا يحتاج الى تبيين كما في الخلف ويكون
موضوعه ايضا لا قياس واذا اوجدت المقدمات وكان القياس
في شكل فيما ينحل الى شكل [illegible] الا انه لا ينحل مثل رابع الثاني وخامس
الثالث وما شاركه الشكل الاول في الانتاج فانه ينحل اليه مثل الضرب
الثاني منه الشكل الثالث فلا شاركه في الانتاج [illegible] غير الشكل الثاني واما
السالبات الجزئيات من الشكل الاول فينحل الى الموجبات الشكلين الاخرين
السالبة الى الشكلين جميعا والموجبة الى الثالث ولا اشكالا فيما ينحل منه
الشكل الاول فليس فيما ينحط الحدود في [illegible] ربما انقلب الاصغر اكبر
والاكبر اصغر ولا بأس من ذلك لامكان عكس النتيجة واما ما ينحل منه
الاول الى ما يحفظ الحدود وحكمها والاول شارك الثالث في انه كل واحد
منهما ينعكس الى الاخر بعكس الصغرى وحيث يعكس الكبرى في الثالث
قد جعلت اولا صغرى ثم عكست لانك تريد ان تجعل موضوعه موضوع
المطلوب وشارك الثاني في انه كل واحد منهما ينحل الى الاخر بعكس الكبرى
وحيث يعكس الصغرى في الثاني قد جعلت اولا كبرى ثم عكسه لانك تريد
ان تجعل محموله محمول المطلوب واما الشكل الثاني والثالث فانما ينحل فيما
منهما ضرب واحد من هذا الى ذلك ومن ذلك الى هذا وذلك هو الضرب
كبراه سالبة كلية فيهما جميعا وينحل بعكس الصغرى من كل واحد منهما

قال الفيلسوف وقد يتبع كذا علينا لمسالة التي قولنا ليس هو بمنزلة قولنا هو لا
هو لا بصير واحدا فيما نو الحقيقة مثل ان يقول فلان ليس هو بصيرا او هو لا
فلان هو لا بصير بان احدهما بالحقيقة سالبة والاولى بالحقيقة موجبة
ولكن معدولة فليس سالبة قولنا هو لا بصير قولنا هو لا بصير وكذلك هو
بصير فليقرب ذلك الى الفهم مثال يعمل ان نقسمه قولنا يمكن ان يمشي
الى قولنا هو لا بصير لان كل واحد من المحصر منه لطبائه هنالك
يمكن ان يمشي وبمنزلة هو لا بصير وقد تدخل حرف السلب الى ان يرجعا
جميعا الفعل وبكل اللفظ الاول في الحكم يحمل فيه وكذلك قولنا يعلم الخير
ويعلم لا الخير ويقدر ان يمشي ويقدر ان لا يمشي معلوم ان الثاني ليس
الى هذه بل قولنا ليس يمكن ان يمكنه ليس يعلم الخير ليس يقدر ان يمشي
اما ان هذه بالنقيض فلا تشكل فيها واما الذي يمكن ليس بالنقيض فلان يمكن
ان يمشي ويمكن ان لا يمشي قد يصدقان معا وكذلك عالم بالخير وعالم لا بالخير
يصدقان معا والنقيضين لا يصدق معا فاذن ليس بهذه وتلك النقايض
واحدة فلذلك ليس قولنا ليس هو بصير وقولنا هو لا بصير شيا واحدا
وعلى هذا القياس اذا قلت هو لا مساو دللت على شي محدود وهو الغير
المساوي واما اذا قلت ليس مساو فانما نفيت المساواة فقط ولم يجب ان
يكون هنالك موضوع محصل بل لو كان معدوم الذات صدق عنه نفي المساواة وان

لان الثالث لا ينتج عاما ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث ولينتج ان كل
ج ب ولا شي من ب آ فلا شي من ج ا وانحن بمضادة وهو ان كل ج ا اذ كان لا شي
من ب ا ينتج حد الصغرى واحد بعينه فينتج بعض الصغرى وذلك من الثالث
بان احدهما ينتج النتيجة المطلوبة الى المضاد او النقيض الصغرى ان ينتج الكبرى
للغير وذلك من الشكل الثالث ولينتج الصغرى او يستعمل ان عكست النتيجة
الى النقيض بطلنا معا وبالتضاد ثم يبطل شي فلينتج ان بعض ج ب وكل ب آ
فبعض ج ا فعكس النتيجة الى السلب المناقض انه ليس شي من ج ا وكل ب آ
ينتج بعض الصغرى او نقيض الكبرى الصغرى فينتج ليس كل ب ا فانا اذا اخذنا
وهو ان ليس بعض ج ا وكان كل ب آ ينتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل
ان بعض ج ب او الصغرى فانا ليس بعض ج آ وبعض ج ب كاذبا وليس
ولم ينتج الثالث من جنس من الشكل ولينتج ايضا بعض ج ب ولا شي
من ب آ فلا كل ج آ واحد نقيضه نقول كل ج ا وبعض ج ب فبعض ب آ
وهو بعض الكبرى او نقيض الكبرى فنكون كل ج آ ولا شي
من ب آ ينتج بعض الصغرى واما اذا اخذنا الضد فلا ينتج لانا ان قلنا
بعض ج آ ولا شي من ب آ ينتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل قولنا
بعض ج ب واذا اخذنا الى الصغرى لم ينتج ابانة الشكل الثاني
قال وابانة الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يوجد مقابل النتيجة مع الصغرى

يشكل الكبرى بان ينتج ضده بل بان ينتج نقيضه لان القياس حينئذ يعقد من
الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلي واما مع الكبرى الصغرى فان عكست
النتيجة المضادة اي ضد الصغرى او بالنقيض اي نقيض الصغرى لان
القياس يكون من الشكل ولا ينتج وذلك هنا لكن الكبرى موجبة مثل لنا
شئ من ج آ ينتج في الذي انه لا كل ب آ فان اخذنا كل ج ب انتج بعض ج د ولنا
لا شئ من ج ا وكل ب آ ينتج كل ج آ فان اخذنا بعض ج ب وكل ب آ ينتج بعض
ج آ فلتكن الكبرى سالبة مثل لنا كل ج ا ولا شئ من ب آ ولنا ضد ما كل ج ب
او بعض ج ب وقلنا وكل ج آ ينتج في الذي بعض ب آ وهو نقيض الكبرى
لا ضده ولو اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى فقلنا كل ج ب ولا شئ من ب ا
ينتج لا شئ من ج آ او قلنا بعض ج ب ولا شئ من ب آ ينتج بعض ج ليس آ فهذا
هو تفصيل ذلك فان كانت الصغرى موجبة فلا يشكل شيئا من المقدمتين واحد
حيث النتيجة ولم يحصل ما اعتبر في الشكل الاول واما بالسالبة فيشكل
كليهما بالسالبة فليوضع بعض ج آ ولا شئ من ب آ فليس بعض ج ب فان
قلنا بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى ومع الكبرى ينتج ليس بعض ج آ ولا يشكل
ذلك ولو قلنا بعض ج آ فان قلنا كل ج ب وقلنا بعض ج آ ينتج بعض ب آ
وهو نقيض الكبرى او قلنا كل ج ب ولا شئ من ب آ ينتج لا شئ من ج ب وهو
نقيض الصغرى ولا يصح لا كل ج آ وكل ب آ فان اخذنا ضد النتيجة وهو بعض

وكل ب ا فان اخذنا كل ج
ب او بعض ج ب ا لما
لا شئ من ج ا م

ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى ان بعض ج آ ولا يشكل هذا ولو قلنا لا كل ج آ
واما الذي اخذنا النقيض فقلنا كل ج ب وكل ب آ يبطل الصغرى بالنقيض
او قلنا كل ج ب ولا كل ج آ ابطل الكبرى بالنقيض **انعكاس**
القياس في الشكل الثاني ان اخذ ضد النتيجة لم يشكل البتة
مقدمة لان ضد النتيجة مع الصغرى يكون من الشكل الاول وكبراه جزئي لكان
عكس النتيجة كليا فان كانت الكبرى سالبا كان موجبا كليا او موجبة كان
سالبا كليا ولا ينتج سالبتان لانه مع الصغرى يكون على نظم الشكل الثاني
ولا ايضا ينتج مع الكبرى موجبتان ويكون غير منتج في الشكل الثالث بل ينتج لا
في الذي كانت المقدمتان كليتين ينتج ضد كل واحد منهما لان نتيجة الكلية
من الشكل الاول ولو كانت احداهما ولكن الصغرى فيه اي نتيجة بعض
كل واحد منهما لان الجزئية اذا اخذت مع عكس النتيجة اي ضده سالبة ولم
توجد بل الكلية اي كليهما وفي الذي بعض يكون منتجا بل ما لم يوجد مع
عكس النتيجة على هذا النحو وذلك يصادف فقد اتضح من هذا كلما انعكاسات
قياسات الشكل الاول يكون الى الثاني والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى
كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني وفي الثاني يبطل صغراه بالاول
وكبراه بالثالث وفي الثالث يبطل صغراه بالثاني وكبراه بالاول **في**
قياس الخلف قياس الخلف يكون ايضا من وجه مشابها للعكس

نتائج ومع الكبرى يكون من
الشكل الثالث وكبراه جزئية فلا ينتج
الا ان اخذت بالنقيض م

العكس لانك اذا جعلت شيئا ما وصف الذي قد فرضنا وبطل ان يكون ما كنه
خالفه فان عكس العكس انما يكون دائما اذا كان قبله قياس يقرر الصغرى
والكبرى وهي حدث عنه بالفعل بعد قياس او لا يكال شي معلوم واما
لكل قياس مستدا او لا يلزم ان يتقدمه قياس ولذا اتفق ان لا ندري ما بعد
ماسحه متى يتبع ما لا يكون حال الحدود والترتيب فيها واحد فلنكن جميع النتائج
كل ب آ فنسوق ح آ ليس ان احد ما يقال النتيجة واضفنا الى الصغرى يطلب
الصغرى او الكبرى يطلب الصغرى كان هذا عكس العكس فلو انا اخذنا
فعلنا ان كان قولنا كل ب آ كاذبا بعضه وهو قولنا لا كل ب آ صادق وكان
مسلما ان كل ب ح ينتج ان ليس كل ح آ وكان حقا ان كل ح آ هذا خلف ولا يمكن
ان يكون كل ح آ فاذن ليس كل ح آ كذب ولزم عن قياس فاحدى مقدمتيه
كاذبة ولكن ليست السالبة وهي ان كل ب ح وهي اذن المشكوك فيها وهو
ان ليس كل ب آ فاذن كل ب آ والمطلوبات الاربعة كلها الا الكلي الموجب
يمكن ان يبين من كل شكل بالخلف واما الكلي الموجب فيبين من الشكلين
الاخيرين فقط لانك اذا اردت ان تبين قولنا كل ب آ يكذب بعضه وهو
قولنا ليس كل ب آ صادق وكان ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى
مسلمة نتيجة بينة الاستحالة ولكن المقدمة لا تشاركه في الشكل الاول لان هذه
المناقضة لا يجوز ان يكون صغرى لانها سالبة ولا كبرى لانها جزئية وانما

قوله ام

بل ان كان قولنا كل ب آ
كاذبا فنقيضه وهو قولنا
ليس كل ب آ م

لانه اما ان يكون مساويا واما ان لا يكون مساويا وليس يجب ان يكون
اما مساويا واما ان يكون شيئا هو غير مساو والحاصل السلب يصدق على كل
ما لا موضوع وعلى المعدوم والمعدول يصدق على عدم شيء في موضوع
موجود محصل وما يقرب الى الفهم ان يجعل بدل هو غير ذا معدول
غير انسان وغير لا انسان وليس غير انسان فانت تعلم انه
اما ان يكون غير انسان واما ان لا يكون انسان وليس يجب ان يكون
اما غير انسان واما غير لا انسان فان ما كان ليس غيرهما ولا
ليس غير انسان يصدق على ما ليس بموجود وقولنا غير ولا انسان
لا يصدق الا على الموجود وكذلك ليس هو انسان يصدق على ما ليس
بموجود وقولنا هو لا انسان لا يصدق الا على كل الموجود وهو الموضوع
المحصل الذي يشار اليه بهو واذ تبين ان قولنا هو لا انسان
ليس سالبة وقولنا هو انسان ولا ايضا سالبة فنقول ان الحدود
هو انسان فاذن ليس هذا القول سالب بل موجب وسالبة هذا
القول هو قولنا ليس هو انسان لا غير وكقولنا هو انسان سالبة
ما قولنا هو ليس هو لا انسان وبينهما مناسبة ما فان الموجبة
المعدولة تشارك السالبة البسيطة واخص منها ولكثرة الصور لا
لا يقع هكذا بل يقع اولا الموجبة المحصلة ولكن على مثل آ محمول ان

يوضع

عند ما للثالثة ما مطلقها وهي السالبة المعدولة ولكن علامتها د نضع
مثالاً كل سخنه وسخن آ ب د سخن
وسخن د ج فآ وب على الطول وآ ود على
الوضع وآ وج ود وب على النظم الثاني
فآ وب ود وج لا يجتمعان السة ولكن كل
ما قال له ج يقال له ب فما هو لا اسخن فليس هو اسخن والا ثبت اسخن
وهذا محال وليس كل ما هو ب فهو ج كما كنا قلنا ان كل ما هو عود لا اسخن
فليس عود اسخن ولا ينعكس حتى يكون كل ما ليس عود ا اسخن فهو
عود لا اسخن والحكم في طرفي آ ود بالعكس فكل ما قال له آ صدق
عليه د ولا ينعكس فليس كل ما ليس عود الا اسخن فهو عود اسخن
والسالبة هو والعود واحد ثم آ مع ج لا يجتمعان السة كما لا يجتمع عود
اسخن وعود لا اسخن واما ب ود اللذان في النظم الثاني فيجتمعان
في الصدق كما يجتمع في قول الحجر ليس هو عود اسخن وليس هو عود
لا اسخن وكما يقول العقار ليس هو اسخن وليس هو لا اسخن والآن
فالشيء هو لا اسخن فهو شيء موصوف بانه لا اسخن وموضوع و
المعدوم ليس موضوعا لشيء ولا هو له والفرق بين السالبة المحصلة
وبين الموجبة المعدولة من جهة انفسها وقد يعرف الفرق بينهما ايضا

آ هو اسخن ب ليس هو اسخن
ج هو لا اسخن الاول الثاني
د ليس هو لا اسخن

على النظم الاول ج

٦٤

وكلية النقيضين المحصورتين فان قولنا كل انسان هو اسخن اذا صرف
الى المعدول صار كل انسان هو لا اسخن واذا سلب السلب الذي
بحقه فقيل ليس كل انسان اسخن وقوة المعدولة كونه قوة الضد
ويجتمع مع المحصلة على الكذب واما الاخرى فما فيهما على الحقيقة وموقفه
هذا وموقف الضد منه [illegible] واذا كان السالب
البسيط ليس هو المعدول الموجب ساواهما فالبيان عليهما ليس
واحدا ولا ايضا اذا كانت المقدمات كان حكم اللازم واجبا فيجب
ان [illegible] هذا حتى لا يوجد للمعدول الموجب على انه سالب فان القياس
المنتج لقولنا كل انسان هو لا موسيقيس هو الضرب الاول من
الشكل الاول المنتج الموجب الكلي وجزاه مثلا ان كل حيوان هو لا
موسيقيس واما السالب الجزئي والكلي فتخرج لوازمه من شكل الى
غيره على ما نعلم وقد يعرض مثل هذا الغلط في اللازم فانا اذا اخذنا
محمولا وموضوعا يلزم احدهما كل الاخر ولا ينعكس وقد تشابها ثم
انا وضعنا الملازمة [illegible] وعلامتها آ والملزوم ومثلت مثل ج كما ان
الاسخن له كان ج والملون آ وكل اسخن ملون ولا ينعكس ثم نضع
مثالا كل واحد منا نقيضه ولكن مناقض ا وهو ما ليس بملون
آ ملون ب ليس بملون ج اسخن د ليس باسخن ومناقض ج د وهو

ما ليس باسحن وجد اللزوم بحاجات ت د بالعكس فكان النوقاني

ملزوما والسفلاني لازما مثل انه ما ليس بلون ليس باسحن ولا ينعكس

على هذه الصورة فليس ان اللزوم هناك بالعكس وبيانه ان زوج

لا كل شي من ان يصدق عليه احدهما ويكذب الاخر فان كذب د يصدق

آ يكذب ت ضرورة لان ج لا يلازم كل آ فاذن د قد يصدق على

بعض ما هو آ الذي لا يصدق عليه ج ويكون حينئذ كذب ت فاذن قد

يصدق على ما كذب عليه ت قد اعم من ب واما ت وج فلا يصدق فانه

محال ان ب ود آ لا يصدقان معا واذا صدق ب كذب آ واذا كذب آ

كذب د فان لم يوجد البعض على ما ينبغي بل غلط فوضع مكان السالبة

المناقضة معدولة موجبة لم يلزم ان يكون اللزوم والانعكاس على هيئة

الرتيبة او يوجد منه محال فانه اذا كان آ وت بحيث لا يمكن رفعهما

عن الجملة كل شي اما آ واما ت بل شي ما منهما كقولنا كل عدد اما زوج

واما هو لا زوج وكذلك ح ود ثم اخذ كالسعض لزم محال فليضع

المعدولة ولكن معدولة آ د ومعلوم ان ما ان السالبة على ما عنينا

فيكون من وجه مناقضه لآ ولت لا نه ان ما لا يصدق ت في حيلا

كالمتوسط بين آ وت وهي محالفة لها جميعا ويصح كذلك ت ح

ولذ فاذا كان حكم المعدول كحكم البعض والسالب قولنا كل ج آ

ولا ينعكس صح ان كل ر ب ولا ينعكس واذا صح ان كل ر ب ولا ينعكس

صح على الوجه الذي صح ان كل ت د ولا ينعكس وكان صح ان الا

بالعكس ان كل د ب ولا ينعكس هذا خلف ولزم من وضعنا ان كل

المعدول ليس في التلازم كحكم السالب ولكن يمكن ان يقول قائل

انه لم يلزم في كل ولكن من وضعنا الحال بين المعدول ولبس

والسالب كالحال بين النقيض او الحال بين الموجب السالب

والمعدول ولبس كذلك فانا نقول له على زوجه يقول على

المقالة الثانية

في استواء النتائج المقاييس التي تنتج الكليات بعد كل الكل

والجزئي تحته وعكسها المستوي وعكس النقيض ولكن ينتج

الاول بالذات وهذه بالعرض على سبيل اللزوم ومنع عكس

النقيض ان يحمل مسائل المحمول بالايجاب على السالب موضوعا

ومسائل الموضوع بحمل لا مثل انه اذا انتج كل ب آ انتج ما ليس

ت ليس آ والى بعد الموجبة يجمع على ما ينتج عكسه وعكس نقيضه

واما السالبة الى بعد فليست تنتج شيئا لان السالبة لا ينعكس وهاهنا

وجه لطيف وهو ان القياس الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل

على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما تشاركه تحت الاوسط اعني

كل موضوع مثله للاوسط ايضا وعلى كل موضوع للاصغر فاذا احضرت
هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اقوى في الحقيقة
كما قلت قياسات اقوى بل القياس الاول لا يصا لها في الوضوح
فاما الوجه الاول فيجري مع شيء والوجه الثاني يجري بحسب شيء
واما في الشكل الثالث فانا نستعمل النتيجة ههنا مهملة لا ماخوذها
لان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط بل على بعضه بالقوة واما
القياسات الجزئية فلا نستعمل فيها ما يحكم به الحكم القياسي لانه
وذلك انما يمكن حيث تكون النتيجة كلية فنقوم بالقياس الذي هو
في الكشف مثل النتيجة المستبعدة مقام الكلي فنظن ان لا يحتاج
انه عن قياس واحد لزم واما اذا كانت النتيجة جزئية فلا يمكن
ذلك واما الى موضعها فيمكن ولذلك لم يمكن للنتيجة الجزئية ان تستتبع ما
يحمله الاول بحكم في الاوسط واذا كانت في الاوسط لا تستتبع
النتيجة الكلية مامومها لان الحكم على الاوسط غير مدهون الى غيره
موضوع بالفعل معين ويحتاج الى بيان حكم بالحد الذي لا نستتبع الا
جزئية ههنا ولكن يظن ان في الشكل الثالث قد يستتبع النتيجة
مامومها والصواب ان ذلك ليس مع النتيجة لانه ليس موضوعه
بالفعل في جانب الاوسط مع موضوع النتيجة الا انه يكون مومها

وانما يكون مومها اذا كان بالفعل موضوعا وموضوع النتيجة الاولى في جانب الاوسط
فيكون الحكم عليهما كالواحد والقياس عليهما في الظاهر كالواحد واما
اذا كان يحتاج الى عكس وبيان فلان بالحد انما يكون مومها اذا كانت
نسبتها الى الكبرى واحدة واما يكون بحسبها اذا كانت النتيجة يعوزها
مصدر كبرى في النتيجة الصادقة من مقدمات كاذبة كما ان
القياس كالمقدم والنتيجة كالتالي كما وضع المقدم وهو صحة القياس
وقوله اي وضع موادها وجب ان بالفعل تكون النتيجة لازمة الصادقة
وليس كذلك من رفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد التاليف
كذب النتيجة لا محالة بل قد يمكن ان يكون من مقدمات كاذبة نتيجة
صادقة لان المقدمات او حسب بل اسبق اذا كانت صادقة وانما
وعارضه لهذه المقدمات والمقدمة الكاذبة اما ان يكون جزئية
واما ان يكون كلية والكلية اما ان يكون كاذبة بالكل وهي التي ضدها حق
صادق ولا يخلو الكاذب في الشكل الاول اما ان يكون احدى المقدمتين
او كلتيهما فان كانت احدى المقدمتين وهي الكبرى وكانت كاذبة
بالكل والقياس كما ينبغي لم ينتج صادقة وذلك لان ضدها صادق
ونتيجة تلك النتيجة صادقة فلا تصدق هي وان كانت الصغرى
هي الكاذبة بالكل امكن ان ينتج صادقة بل يكون كل ج ا وكل ب

او كاذبة في البعض كقولنا كل حيوان انسان وهي التي نقيضها دون ضدها صادق م

كقولنا بعض ج ب هو آ وليس شيء من ج ب هو اي واحد منه ما [ويوجد]
لنا كل ج ب فانتج كل ج آ فكذلك كل ما كان آ ت بعد [حد] سالبة واجبي
عدد من جنس ج ب فلا يقال على احد منها ولا احد منها على الآخر فاذا
كذب لنا كل ج ب وصدق ولا شيء من ب آ انتج حقا انه ليس شيء من ج آ
واما اذا كذبت الكبرى كاذبة في البعض او كلاهما كاذبتين في الكل
او في البعض جاز ان ينتج صادقة مثال الكاذبتين في الكل كل انسان
حجر وكل حجر حيوان فكل حجر انسان ولا شيء من الناس بحمار وللصغرى
الكاذبة وكبرى كاذبة في البعض كل ققنس فرس وكل فرس ابيض
وكل ققنس ابيض او لا شيء من الفرس باسود ومثال الكاذبتين في البعض
كل انسان ابيض وكل ابيض حيوان او لا شيء مما هو ابيض بفرس
ومثال التي الكاذبة وحدها في الكبرى ولكن في البعض كقولنا كل ققنس
ابيض وكل ابيض حي وللسلب كل ثلج ابيض ولا ابيض بحي فان كان
الكاذبة في البعض هي الصغرى والكبرى صادقة كان لزوم صدقه
كقولك كل مشاء انسان وكل انسان حيوان وللسلب كل ذكي [عقل]
ولا شيء مما هو عقل بحيوان اي حيوان طبيعي واما اذا كان القياس في
الذي بعده في الصدق كيف كانت المقدمات ولكن الصغرى
صادقة والكبرى كاذبة في الكل كقولنا بعض الابيض ثلج وكل ثلج

حي وللسلب كقولك بعض الابيض انسان ولا شيء من الناس بحيوان ولنجعل
الكبرى في الجزء كقولك بعض [الكلب] حي وكل حي حيوان او لا شيء من [الحد]
بحيوان ولنجعل الكبرى صادقة والصغرى كاذبة في الكل كقولك كل سخن
الاول ققنس وكل ققنس حيوان وللسلب بعض العدد ساخن ولا شيء
من الساخن بحيوان ولنجعلهما كاذبتين لكن الصغرى في الكل والكبرى
في البعض كقولك بعض ما هو اسود ابيض وكل ابيض حي او ولا
ابيض بحي ولنجعلهما كاذبتين في الكل كقولك بعض الساخن عدد
وكل عدد حيوان وللسلب بعض الاسود ققنس ولا ققنس بحيوان
واما في الشكل الثاني فتختلط الصادق من الكاذبتين والكاذبة
الواحدة فكيف اتفق اما في القياسات الكلية فان السالبة الكلية
والموجبة الكلية متى كانت في اي وضع اتفق فاذا صدق في وضع وغير
فصارت السالبة موجبة والموجبة سالبة على التضاد كان كذب
ما ينتج تلك النتيجة بعينها واما اذا كانت احداهما صادقة والاخرى
كاذبة في الكل فما لم يكن الحد الاوسط جنسا للطرفين المتباينين
كقولك كل فرس حيوان ولا شيء من الناس بحيوان فلا شيء مما هو فرس
انسان ومتى كانت الكاذبة فيهما كان واحدا وكذلك لو كانت الكاذبة
في البعض وهي سالبة كقولك لا شيء من الابيض حيوانا وكل غراب

حيوان او موجبة كقولك كل انسان حي ولا شيء من الفرس حي وكذلك ان ذكرنا
جملة البعض كقولك كل اسود حيوان ولا انسان بحيوان واما ان كانت
القياسات منتجة الحق فليكن الصغرى صادقة وهي موجبة والكبرى (اذا)
كاذبة في الكل كقولك بعض الانسان حيوان ولا انسان بحيوان وعلى ان نجعل
الكبرى موجبة كاذبة في الكل كقولك ليس بعض الانسان بمتنفس
وكل حيوان غير متنفس ونجعل الصغرى كاذبة والكبرى سالبة صادقة
كقولك بعض غير المتنفس حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان ونجعل الكبرى
موجبة صادقة كقولك ليس بعض الناس بحيوان وكل انسان حيوان
او نجعلهما جميعا كاذبتين والكبرى سالبة فيكون المثال فيها هو [illegible]
هو الذي في الشكل الثاني بعينه كقولك بعض الحجر حيوان ولا شيء من
الناس بحيوان فاذا جعلت الكبرى موجبة فالمثال ليس بعض [illegible]
بحيوان وكل علم حيوان واما في الشكل الثالث فكذلك قد يجمع صدق
من كاذبتين وكاذبة مع صادقة كيف اتفق اما الكاذبتان في الكل
كقولك كل غير متنفس مشاء وكل غير متنفس انسان فان جعلت الكبرى
سالبة كقولك كل متنفس اسود ولا شيء مما هو متنفس بحيوان وكذلك
ان كانتا كاذبتين في البعض كقولك كل ابيض جيد وكل ابيض حيوان
او لا شيء من الابيض بحيوان ومثال صادقة مع كاذبة في الكل سالبة كبرى

كقولك كل متنفس ابيض ولا شيء مما هو متنفس بحيوان وصادقة مع كاذبة في (الكل)
بعض كل متنفس اسود ولا شيء من متنفس هو غير متنفس فان جعلنا موجبة حيث
والكبرى هي الكاذبة في الكل فمثاله كل متنفس حي ولا متنفس اسود او
بالعكس كقولك كل متنفس اسود وكل متنفس حي ومثال صادقة مع كبرى
كاذبة في البعض موجبة كقولك كل انسان ذو رجل وكل انسان جيد
وان عكست الصدق عكست الترتيب فان جعلت الكبرى كاذبة سالبة فمثاله
كل انسان ذو رجل ولا انسان بجيد فان جعلتها الصغرى فمثل كل انسان
جيد ولا انسان واحد بذي رجل واما في القياسات المنتجة للكذب [illegible]
فاشكل الجميع من الكليات وللاخر الذي كاذبة البعض بل
في الكل فيصحب جميع ما قيل ان النتيجة الصادقة قد تكون من مقدمات
كاذبة فكالذي وضع التالي بعينه قد يكون من مقدمات كاذبة
كالذي وضع التالي بعينه قد يكون مع ارتفاع المقدم على ما بينا قبل
والنتيجة الكاذبة لا تكون مع صدق المقدمات كما ان ارتفاع التالي
لا يصح ان لا يرتفع معه المقدمات والمقدمات الصادقة يلزمها
ضرورة نتيجة صادقة كما ان وضع المقدم يلزمه التالي ضرورة
وكذب المقدمات لا يلزمها كذب النتيجة كما ان رفع المقدم لا يلزمه
رفع التالي لان المثال ان كان هذا ابيض فهو جسم ودو علم لكنه ابيض

مثل جسم ذو عظم لكنه ليس بجسم وليس باسخن لكنه باسخن فلا يلزم انه ليس
بجسم لكنه جسم فلا يلزم انه اسخن

في بيان الدور

فان الدور ان يوجب الشيء وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة
الباقية مثل قولك كل ج ب وكل ب آ فينتج كل ج آ فان اخذت كل ج آ
وكل آ ب انتجت كل ج ب وان اخذت كل ب ج وكل ج آ انتجت كل ج ب
ويحتاج ان يكون المقدمة التي يضاف الى النتيجة منعكسة على كنهها مثل كل
ج ب وكل ب ج وهذا العكس في الموجبة ظاهر واما في السالبة فالعكس فيه
ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فيكون موجوداً لكل ما ليس
موصوفاً بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون حيث يكون الايجاب
خاصاً بالموضوع فيكون مسلوباً عن كل ما ليس موصوفاً بالموضوع ومثل
هذا السلب قولك لا شيء من الجماد متغذ فينعكس العكس الذي يخص
هذا الموضع على انه ما ليس بمتغذ فهو جماد وهذا المخصوصة لازم العكس
او لا شيء مما هو آكد متعلق الوجود بالغير وعكسه ما ليس بمتعلق الوجود
بالغير فهو الله تعالى الاول ايضا يلزمه هذا مساله اذا كان لا شيء من ب آ
وانعكس لا شيء من آ ب على ان كل ما ليس آ فهو ب فيلزم ان كل ما ليس
ب فهو آ والا فليكن بعض ما ليس ب ليس آ فهو ب يلزم ان بعض
ما ليس آ فهو ب هذا خلف فاذن اذا وجد هذا اللازم يلزم عكس نقيضه

فهو يلزم المقدمة ايضا واما الجزئية السالبة كقولنا ليس بعض ج آ فانها منعكسة
الى كل ما ليس بعضه آ فهو ج فان كانت احدى المقدمتين منعكسة
دون الاخرى كانت هي التي تنضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا يمكننا
في الضرب الاول من الشكل الاول اثبتت مقدمته الصغرى مع النتيجة المقدمة
الاخرى لكن ان كانت المنعكسة كبرى ثبتت كبرى في القياس الثاني
او الصغرى ثبتت صغرى في القياس الثاني فان كانت الكبرى سالبة
كقولنا ولا شيء من ب آ فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع ان كل
ما ليس آ فهو ب فما فيه النتيجة تحوله من السلب الكلي الى العدول
فنقول كل ما هو ج فليس ب وكل ما ليس آ فهو ب ينتج كل ج آ واما
انتاج الكبرى فيسهل بان تعكس الصغرى فيكون كل ب ج ولا شيء من
ج آ واما القياسات الحملية الجزئية فيتبين ان الكبرى لا يمكن ان ينتج من
النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن في الموجبة هكذا
بعض ج آ وكل آ ب بعض ج ب وفي الموجبة والسالبة لا يمكن لان
الصغرى يكون سالبة جزئية ولا ينتج **في بيان الدور في الشكل الثاني**
اما الموجبة من المقدمتين فلا يمكن ان ينتج دوراً لان انتاج السالبة
بل نحو ما ذكرناه لان القياس حينئذ يكون من سالبتين فلا ينتج البتة
وخصوصاً موجبة واما السالبة فلا يخلو اما ان يكون صغرى واما ان يكون

النكت

كبرى فان كانت السالبة كبرى فالقياس كلا والنتيجة سالبة كلية فاذا عكست
الصغرى الموجبة الكلية وقدمناها بالنتيجة انتج السالبة الكبرى بالشكل (لم يمكن فيه الا العكس وحده فليس هذا من بيان الدور ولذلك كان بيان الدور صح)
الاول واما ان كانت السالبة هي الصغرى فلا يمكن الا ان نعكس الكبرى
والنتيجة معا فيرجع الى الشكل الاول فينتج حينئذ عكس الصغرى ثم نعكس
فان كان ليس من شرط بيان الدور ان ياتي بعكوس كان يمكن المقدمتا
او لوازم كما اعتبرنا فيها فهذا واما اذا اريد انتاج الموجبة وهي صغرى كما (في بيان الدور)
فيحتاج الى الشرط الذي يحقق السالبة مثاله كل ج آ ولا شيء من ب
فلا شيء من ج ب ثم نقول كل ما هو ج فليس ب وكل ما ليس ب فهو آ فكل
ج فهو آ اما بعض ما حد لازم الكبرى ولازم النتيجة اذا كانا بالشرط
المذكور من غير عكس فيجوز ان يسمى هذا بيان دور ويجوز ان لا يسمى
على ما قلنا واما اذا اريد انتاج الموجبة وهي كبرى فيحتاج ان نعكس النتيجة
العكس الذي يخص هذا الموضع حتى لازم الصغرى اذا كانت بالشرط
المذكور مثاله اذا كان القياس لا شيء من ج ا وكل ب آ فلا شيء من ج ب
فنقول كل ما هو ب فليس ج فكل ما ليس ج فهو آ فكل ب آ فهذا انما يكون
بيان الدور على ما قيل لا غيره فيفارق هذا الشكل الشكل الاول من
هذه الجهة وهو انه في انتاج السلبية انما يوجد لازما السالبتين او يوجد
عكس النتيجة ولازم مقدمة من غيره هذه الجهة لا يمكن فان كانت المقدمتان

١٧

هكذا امكننا بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان نبين منها
ومن النتيجة الكبرى الكلية ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس
الكبرى ان نبين هي في الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن لانه لا قياس
عن سالبتين ولكن نبين على النحو الذي بينا **بيان الدور في الشكل
الثالث** واما في الشكل الثالث فلا يمكن ان نبين فيها كلية البتة لان
النتيجة الجزئية مع عكس موجبة كيف كانت لا تنتج الا جزئية واما الجزئية
فان كانت والنتيجة موجبة مثل قولك كل ج ب وبعض آ ب فيمكننا لانا (كذا)
(لم يمكن فيه) اذا عكسنا كل ب ج وبعض ب آ انتج بعض ج ب وان كانت صغرى لا
فانا اخذنا الى بعض ب آ واضفنا اليها عكس الكبرى وهو كل ب آ
انتج لا المطلوب ولكن عكسه ولم يكن كلا منافيه ذلك ولكن اذا جوزنا مثل
هذا فان الثالث فيجب ان يكون في الثالث فان اختلط موجبة وسالبة
والموجبة كلية امكن انتاج النتيجة السالبة لانك تقول ليس بعض ج ا
وهو النتيجة ونضيف اليها الصغرى وكل ج ب ينتج ليس بعض ب ا فان كانت
الكلية هي السالبة لم يمكن ان ينتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين
الا ان نعكس السالبة على النحو المذكور فنقول بعض ج ليس آ وكل ما ليس
بعضه فكله آ فهو ب فنقول بعض ج ب فقد بان ان البيان الدوري
في الشكل الاول للمختلطات لا يخرج من الشكل الاول حقيقة ولا اختلافا واما

السوالب فقد يكون الثاني من الشكل الاول ولكنه يحل كانه من الثالث
لانك تقلب المقدمة السالبة فتقول كل ما لا يوجد فيه آ يوجد فيه ب
فيلزم آ د ب نحو لنبين معا فاما الشكل الثالث فالثاني فيه اما بالشكل الاول
عند التحصيل فان كان في الشكل الثالث واما على الوجه الذي يحل الشكل الثالث
واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان للتبيين كل منه واما المحال
فكان لا غنية منه يكتفى فيه وما كان من الشكل الاول انما يبين بالرجوع الى
الاول يحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا واما تاما
واذا احد بيان الدور مائة بالنتيجة وعكس مقدمة في انعكاس القياس
في الشكل الاول عكس القياس هو ان يوجد مقابل النتيجة اما بضدها
واما بنقيضها ويضاف الى احدى المقدمتين ويبين مقابل المقدمة الاخرى ومن
الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى
فان كانتا تاستين فالنتيجة بطل الالف احد المقابل بالتضاد والناقض
يخلف فليبرهن ان كل ج ب وكل ب آ فكل ج ا فان قلنا لا شيء من ج ا وكان كل
ب ا ينتج لا شيء من ج ب وكان كل ج ب فاحد الضد ينتج ضد الصغرى ولنا
اخذنا النقيض انتج النقيض للصغرى وكله من الشكل الثالث واما ان افتنا
الى الصغرى فقلنا او لا لا شيء من ج ا او كل ج آ ينتج من الثالث انه ليس كل
ب آ وكذلك لو قلنا لا كل ج ب فاذن لا نسلل الى انتاج مضاد الكبرى لان

واما ان احدث الضد بدل النقيض امكن ان يجعله كبرى ولكن اذا انتج الا انه
انه كذب لم يلزم ان يكون صدق لان الضد قد يكذبان معا في المواد الممكنة
كالتي في مادة مناسبة فلم ينتج اذا انتاج المطلوب واما السالبة الكلية فمنها
في الشكل الاول بان يوجد نقيضه وهو الموجبة الجزئية ويضاف اليه كبرى
فينتج الا ولا يمكن ان يضاف الى الاخرى وهي صغرى فيكون الكبرى جزئية فالسالبة
الكلية تبين في الشكل الاول بادخال مقدمة هي كبرى لا غير واما الموجبة الجزئية
فانا اذا اخذ نقيضها وهي السالبة الكلية لم يمكن ان ينتقض الى الشكل
مقدمة الا الصغرى لينتج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا نقيضها في
الشكل الاول امكن صغرى وكبرى معا لانه كلي موجب الخلف في الشكل الثاني
اما الكلية الموجبة فانه اذا اخذ نقيضها وهو ليس بعض ب آ لم يمكن الا
ان يضاف اليها كبرى كلية موجبة واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها
لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية واذا اخذ الضد ثبت القياس
بطلانه ولكن لم يجب بطلان نقيضه واما الجزئية الموجبة فنقيضها يمكن
ان يضاف اليها كبرى وصغرى واما الجزئية السالبة فنقيضها يمكن ان يضاف
اليها ايضا كبرى وصغرى لان المضافة في الجزئين معا تكون كلية والكلية
ينتج في الشكل الثالث صغرى وكبرى كيف كانت واذا اخذ الضد فيها ففي
تطلب لم يجب بطلان الضد ولكن لم ينتج الا صغرى الخلف في الشكل الثالث

امّا الكلية الموجبة فانّا اذا اثبتّ بالخلف واحد بعضها لم يصلح الا كبرى
واما الكلية السالبة فبعضها يصلح كبرى وصغرى لانّا موجبة جزئية ويكون ملاكه
في الخلف الثاني الثالث كانت واما الموجبة بعضها اما احد لم يصلح الا كبرى واما
الجزئية السالبة فبعضها يصلح كبرى وصغرى فان الموجبة لا تثبت
الا بالضرورة الى كبرى الا سالبة هي نقيض النتيجة واما السالبة فتثبت
بوجهين من الشكل الثالث والحال في القياس هنا انه اذا بطل لم يجب
بطلان نقيضه ولو كان غيره فال والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم
يقصد به القياس في اول الامر الشي الذي يقصد ان يثبته فيقيس
عليه من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده وعند خصمه
واما الخلف فانه يقصد فيه في اول الامر ان يثبت شيا غير المطلوب وذلك
الشي نقيض الكذب على الاطلاق او عنده وعند خصمه فاذا ثبت
كذبه عاد واثبت كذب ما هو نقيضه فاثبت صدق نقيض ذلك وايضا فانّ
المستقيم انما يوجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات ومن الخلف
فاحدى المقدمتين من شكل الحملية والاخرى نقيض المطلوب وايضا فانّ
النتيجة غير متسلمة في اول الامر في القياس المستقيم حتى يتم فيلزم واما في
الخلف فان النتيجة توضع اولا ويوضع نقيضها واذا كان الخلف مؤلفا من
نقيض المطلوب ومن صادقة ينتج محالا فانك ان عكست القياس فاخذت

١٧٢

نقيض المحال وعكسه الصادقة انتج لك نقيض القياس وهي المطلوب
واذا كان القياس الاول اي الذي في قياس الخلف من الشكل الاول
ان كان سالبا والثالث ان كان موجبا سالبا كما اردنا ان نبين انه
لا شي من ب آ فاخذنا نقيض هذا وهو ان بعض ب آ طالب من ان يكون
هذا صغرى والتي نضيف اليها اما ان تكون كل آ ج ولا شي من آ ج حتى ينتج
المحال فان انتج موجبا وكان بعض ب ج واحد ما نضيفها اليه الى الا ان
كان نقيضها لا شي من ب ج فكان ب ج كان الشكل الثاني وان كان سالبا
فكان ليس كل ب ج وكان نقيضها كل ب ج واضفنا اليها لا شي من آ ج كان
ايضا الشكل الثاني ولما ان كان المطلوب سالبة جزئية واحد ما نقيضها وهي
الكلية الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان نقيضه
كالطلوب ان اضفنا اليها صغرى موجبة جزئية او كلية فان النتيجة تكون موجبة
ونقيضها اما كلية سالبة واما جزئية سالبة وجميع ذلك يجوز ان يبين بانه ان
نقيض النتيجة بالصغرى على تاليف الشكل الاول الا ان يكون النقيض
والصغرى جزئيتان ولكن انما قال المعلوم هذا لان بالمستقيم بيان السلب
في الشكل الثاني دائم وليس في الثالث بدائم واما الموجب الكلي فلا يصلح دليلا
كل آ ب فانه لا يمكن ان يبين في الشكل الاول وذلك باخذ نقيضه ولا يمكن
ان يكون نقيضه الا كبرى الا ولى لانه سالبة كلي فلا يمكن ان يبين بعكسه

القياس الاقترانى الضرورى ويسمى القياس الخلفى فالموجبة فى هذا الباب لا يمكن ردها
الى الشكل الثالث بالاستقامة واما الشكل الثانى فان عكس قياسه الخلفى
الى الاستقامة رجع الى الشكل الاول فى كل موضع اما الكلى الموجب فلانه
يكون قد اخذ فى الخلف نقيضه وهو جزئى فيحتاج الى ابطال الجزئى فقط بان
ينتج كلى بالشكل الاول وكذلك الكلى السالب لان نقيضه ايضا لا يكون كبرى
واما الجزئى الموجب فان نقيضه يجعل صغرى وكبرى كما يصلح فى الاول والثانى
وكذلك الجزئى السالب فاذن جميع قياساته يمكن ان ينعكس الى الاول
والخلفان المنتجان للجزئى يمكن ان ينعكس ايضا الى الثالث واما الشكل الثالث
فان موجباته ينتج كلها فى الاول وسالباته فى الثالث اما الموجبات فان
نقيضها يكون فى قياس الخلف كبرى لا محالة فيستقل فى الشكل الاول واما
السالبتان فان نقيضهما يكون صغرى وكبرى فيمكن ان يستقل فى الثانى
ايضا مع الاول فقط بان وجهى ان القياس الخلفى مشاركة للمستقيم
يرجع احدهما الى الاخر ولا يخرج عن تلك القياسات فى القياسات
من مقدمات متقابلة هذا هو قياس مؤلف من موجبة وسالبة
متضادتين او متناقضتين فان احصل حتى يكون ذلك اما بان يبدل اسم حد ما
من حدوده واما بان يوخذ بدل الحد جزوه او كلمة حكم عليه بما يرتفع الحكم
عن الحد وهو الذى بالحقيقة قياس من متقابلتين واما بحسب الظن فان يكون

المحمول فيهما شيئا واحدا يصح حكمها فى الحقيقة واحد الا انهما بالتساوى واحد
الموضوع كذلك او يكون شيئان يحملان وهما واحد الحكم بالظن فيكون كل
جنح هذا فى الظن ان القياس من متقابلتين ولنا الحق فيه الاول وهذا
كثيرا ما يستعمل فى الجدل على سبيل التبكيت بان يسلم قول ثم يسلم نقيضه
من اصول اخرى او يسلم ثم يوخذ المسلم والمنتج فيتبع منه انه ليس هو
والمتقابلات فى الالفاظ اربعة كل ولا كل بل ولا واحد بعض ولا بعض
وفى الحقيقة ثلاثة لان بعض ولا بعض لا يتقابلان فيهما ويعلم ان القياس
من متقابلتين لا يكون فى الشكل الثالث لان جانب الموضوع مشترك فيه و
جانب المحمول مشترك فيه ولكنه يمكن ان يحمل فى الشكل الثانى بان يوخذ
الموضوع كشيئين والمحمول واحد وفى الثالث ان يوخذ المحمول كشيئين والموضوع
واحدا وفى الشكل الثانى ان اخذ باستعماله نتيجة ان وضع لها انق صغرى
وكبرى ولو اخذ بالتبديل فيجمع تحت الاول يكون الكبرى هى الكلية سواء
كانت موجبة او سالبة ولكن لا يمكن ان يكون الظن فان متساويا احدها بالفعل
او بالقوة مثل ان يكون احدهما نوعا واحدا كالاخر فيكون قياسا على
المتقابلتين واما ما سوى ذلك فلا يكون الا فى الظن مثل القياس على سبيل
سلب واى به وغير ذلك لان المقدمتين لا يكونان بالحقيقة متضادتين
ولا متناقضتين مثل قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الناطق بحيوان او لا شيء

مثل الفعال كقوله واقول انه لن يكون القياس على الحد فينبغي احد ما حيث

واللاحق نوع ما يمكن انه قياس على المعنى بلا نتيجة وليس في الحقيقة قياسا واحدا حدا

وعلى سبيل التشبيه بل اذا ادى ذلك بالتحقيق كان قد حصل قياس احد ما مضمر

واللاحق صرح به والمضمر هو بالحقيقة على سبيل التشبيه ولكنه ادرجنا الحقيقة

لان الحكم على الكل بالحكم على الجزئي الذي تحته ولا يحتاج الى بيان فكانه حكم على

الجزئي القياس الذي ذكرناه ولن ينتج ما لم ينتج المطلوب اولا القول

فانه لن ينتج المطلوب على المقدمات الا بعد ما تعمله واذا حصل لست

اما استظهارا واما سعة للمعنى وانما نتمم الكلام ويحسنه واما الشي ما يذكر

في الخطابة والجدل مما هو غير ضروري في نفس المطلوب ولن ينتج الا القول

بذلك الشي اما لن يتصل بالمطلوب حتى يكون ضروريا في التسلسل الى ما يحتاجه

فيكون القياس الاول ليس على المطلوب بل على مقدمة لقياس المطلوب

ملتبس القياس واحتمال قياسات متتالية ولن كان لا يتصل بالمطلوب

فلا فائدة في شكل المقدمتين السابقة اذ ما يلزم عنها لا ينفع في المطلوب وانما

فعلها وفائدتها هو ما يلزم عنها لا غير فكل قياس فهو من مقدمتين ولذلك

المقدمات محتاجا الى بيان احتيج الى مقدمتين اخريين لكل مقدمة

فيكون اقل الاولى من المقدمات زوجا سواء كان القياس بسيطا او كان

مركبا فانه كان احدى مقدمتي القياس بينة والاخرى محتاجة الى بيان

كان ايضا المقدمات زوجا مقدمتا القياس ومقدمتا مقدمة واحدة

فكل قياس بسيط او مركب فمقدماته الاولى زوج وان كانت فردا

فهي اما ناقصة عن التمام او فيها زيادة وكل قياس مركب فاما ان

يكون موصلا واما ان يكون مفصولا والموصل هو الذي يذكر فيه

النتيجة بالفعل مرة على انها نتيجة ثم يذكر بالفعل حتى يقرن على انه

مقدمة والقياس المفصول هو الذي لا يذكر فيه النتائج اصلا بل تفصل

عن الكلام وتذكر سائر المقدمات بعضها مع بعض ولما كانت

المقدمات في كل قياس على عدد زوج فيجب ان يكون في القياس

المتصل بالحد وحدود افراد لان الحدود اكثر من المقدمات بواحد

لان المقدمتين اللتين تشتركان بحد واحد اذا زيد عليها نتيجة

ومقدمة واحدة كانت الحدود خمسة والمقدمات اربعا ولانه

يجب عن كل مقدمتين مطلوب ونتيجة كان عدد النتائج نصف عدد

المقدمات لا عن كل اثنتين يكون نتيجة فانه في القياس المتصل

يكون النتائج نصف المقدمات والحدود اكثر منها بواحد ولانها

ازواج فالحدود افراد واما القياس المفصول مثل قولنا كل ا ب

ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ا ه فانه يشارك الموصول بان المقدمات

اقل من الحدود بواحد وذلك لانه اذا كانت مقدمتان عدد واحد الا

محمول على المحمول او الموضوع للموضوع اورد اوسط بين حدي مقدمة
لكنه موضوع في الاخرى محمول للاخر فان بذلك اكثر يزيد عدد مقدمة
غير ان مقدمة وحده وكانا اولا معه حدين وثلاثة حدود فيكون
اربعة حدود وثلاث مقدمات فان العدد الزائد والعدد الثاني
اذا زيد عليهما زيادة متساوية في العدد كانا الزائد بحاله زائدا
والناقص ناقصا كما كانا ولكن المفصول كالقياس الموصول بانه ليس
يجب ان تكون المقدمات ازواجا والحدود افرادا بل كان المقدمات
افرادا فحينئذ ان تكون الحدود ازواجا لان ما زاد على الزوج
بواحد فهو فرد وكل ما زاد على الفرد بواحد فهو زوج ولا يمكن
ان يكون قياس واحد التركيب يبين به مطلوب اذا اريد ابانة
الصغرى والكبرى معا فلا يحتاج ان يساق لكل واحد منهما قياس من
القياس وبعد ذلك حكم مجموع القياسين ذلك لانا اذا اردنا ان نبين
القياس المفصول المذكور حيثما م النتيجة المطلوبة امكنا ان يكون
عدد المقدمات احتمل فردا وزوجا وذلك لان مقدمات كل واحد
من القياسين المذكورين اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا واما
ان يكون مقدمات واحد زوجا والاخر فردا فان كانت زوجا والزوج
مع الزوج زوج فالجملة زوج ويزاد عليه النتيجتان الاوليان لما عد منها

المطلوب والزوج مع الزوج زوج وان كانت فردا فالفرد والفرد ايضا
مجموعهما زوج ثم اذا زيد على ذلك زوج بقي الزوج بحاله واما ان كانت
زوجا من جانب وفردا من جانب فلا شك ان المجموع فرد والزيادة
عليه زوج فالمجموع فرد وحيث كانت المقدمات ازواجا فالحدود
افراد وبالعكس وعلى النتيجة المفصول الموصول ان القياس لا يمكن
في العدد بعض حال المقدمات بل يكون اقل من المقدمات بواحد فيكون
كلما زيد احدا ازدادت مقدمة وحيث نتيجة ومع كل مقدمة يزداد
حد ونتيجة ولكن المقدمتان الاولتان للنتيجة الاولى اكثر من النتيجة
الاولى بواحد وبعض من الحدود الاولى بواحد فان قال قائل انه
يمكن ان يكون الحد الزائد للحمل المقدمة الزائدة مع التي كانت على
شكل منتج لها اذا اتت انتاج النتيجة التي طلبها فحينئذ لا يكون التركيب
مفصولا في الطبع من اي نتيجة وان كان منتجا وحينئذ لابد من ذكر النتيجة
وحينئذ لا يكون عدد القياس على هذه النسبة فالجواب ان القياس حينئذ
يكون مركبا من موصول او مفصول ولا يكون مفصولا محضا ولهذا اذا
انتهى المفصول الى مقدمة سالبة كان الاخرى بدون توصل بالنتيجة
مثل انه اذا قيل كل ج ب ولا شيء من د آ وكل د آ وكل ب آ فان هذا يلزم
ان كل ج آ ولكن الذهن لا يجري معه اذ خرج عن النظم الطبيعي للموصول

لان ما نحمله ان يقال كل ج د ولا شيء منا د آ ينتج انه لا شيء من ج آ ثم يقال وكل ج آ

فينتج ولا شيء من ج د وكل ب ج فلا شيء من ج ب وهو المطلوب الاخير [illegible]

ما هو اسهل من المطلوبات واصعب كل ما يبين بشكل واحد

فهو اصعب اما بانه جزء الذي يبين بنفسه وبه والكلي الموجب يبين بحد

واحد من شكل واحد فاما ما هو اصعب وابطاله سهل لان يصعب ببيّنه

في الاشكال الثلاثة ونسبه حدود به وحدوده يبين في شكلين بثلاثة حدود

فابطاله بنحو واحد وتليه الكلي السالب لان اثباته في شكلين وفي ثلاثة

حدود وابطاله بوجهين بحدوده وهو في شكل واحد وهذا اصعب بحده

وتبينه في شكلين بأربعة حدود ثم الجزئي الموجب ثم الجزئي السالب فهو

اسهل للجميع اثباتا واصعبه ابطالا والكلي المحلل اصعب اثباتا من الجزئي

لان الكلي لن يصح الجزئي الذي تحته ولا ينعكس ولان الجزئي تحته اذا صح لم

لن يصح هو واسهل ابطالا لان حده وتبينه في شكلين والجزئي لا يبطله

الا المعنى

في اكتساب المقدمات

ليس يكفينا ان نعلم انه هل هذه المقدمات المؤلفة مبينة لهذه المطلوبات

بل ان نعلم انا اذا لم تكن حاضرة في معدة كيف نستخرجها والامور

منها وتحتها كلية ولكن منه لا تحمل على شيء حملا صحيحا ولا حملا كليا انما

حملا فلسفيا على شيء الا ان ذلك الشيء ليس دونه في ان يكون محمولا عليه

ما من ... [illegible] الذي يبين بشكل واحد في الشكل الواحد اصعب ابانة

لم ربما كان اولى به ما لم الجزئي يحمل على الجزئي فيقال هذا الابيض هو هذا العالم

او زيد هو ابو عبد الله وكذلك يحمل بالعكس ويكون الاولى في حمل

على الشيء وقد يحمل على الكلي فيقال انسان ما هو زيد او بعض الناس زيد

فيكون حمل ما هو الجزئي بطباعه ان يكون محمولا موضوعا فان الموضوع

الحقيقي هو زيد والانسان هو المحمول عليه في الحمل الطبيعي لان زيدا

ليس وصف الانسان وتسامحوا بوجه للانسان واما الانسان فهو وصف

زيد والمعنى له هذا وصف ما هو الاولى للكلي فليس اذن هذا الحمل

حملا الا بالمسامحة من المحمول ان يكون محمولا وفي الموضوع ان يكون

موضوعا ابدا كالاجناس والفصول والعوارض وما اشبهها

والانواع الاخيرة للاشخاص واما حملا كليا فانه لا يمكن ان يقال كل

زيد هو هذا العالم ولا كل انسان هو زيد واما الكليات وهي المحمولات

الحقيقية وهي ايضا قد يكون بعضها موضوعات لبعض وسمي على ما بينا

في كتاب البرهان ان المحمول لا يمكن في الطريق الحقيقي ان يقال عليه شيء

لقولنا امكن في الطريق الجزئي والغايات الا حدود لا من مقدمات

مشهورة كما يبين من كتب الاسماء فلا يحمل بالحقيقة على شيء فيها او ما ينا

واكثر البحث والكلام فيما بين هذه المحمولات والموضوعات وما لا يحمل

فيمكن ان يستخرج الحدود الوسطى من طرفي المطلوب فيها وذلك هو اكتساب

الساس يلتفع الحدس وينفع حق اتمهما وحد كل واحد منهما بما يلحق كل
واحد منهما من الاجناس والفصول وفصول الاجناس واجناس الفصول
او فصول الفصول والاعراض العامة لها او لجنسها او لفصلها او ايضا
بالاشياء التي يحمل عليها الطرفان على احد هذه الوجوه وكذلك الاشياء
التي لا يمكن ان توجد لكل واحد منهما او لاحدهما ولا يطلب بالعكس لانه
لا يستعمل ويطلب ما لا يمكن ان يلحقه الشيء ونقيضه واحد كما علم ولما في
الايجاب ويطلب ايضا لان محمولات السلب وموضوعاته لحسبه بعينه في
الايجاب واذا عرفت اللواحق والملحوقات اخذ بما يدخل في الماهية
وما لا يدخل فيه وايضا ما هو لاحق بالحقيقة وما هو لاحق بحسب الراي
المشهور وكل كثرت من هذه الاسباب اخذت الى اصابة المطلوب
ويحتاج ان يطلب هذه كلها فان الساس ربما وليس اللاحق الكلي هو الذي
يلحق بكليته للموضوع بل الذي يلحق لكل واحد من الموضوع واذا وجدت
لجنسه لواحق كلية او مسلوبات عن طبيعته غير موجودة لنوع علم ايضا
كذلك لحد المطلوب لواحق وما لا يلحقه ولكن لا يقتصر عليه بل اطلب
خواص ذلك الحد الذي يخصه دون جنسه ولا يجب ان يستعمل فيطلب
هل لواحق الاجناس المتوسطة التي هي اجناس الحد بالاحقة لما
تحت الحد بل يكفيك ان تطلب هل الحد لاحق لها فان لاحق اللاحق لاحق

ولا يقتصر على ما هو لاحق ابدا بل واطلب ما هو لاحق على الاكثر فان المطلوب
اذا كان اكثريا فانا نبين عن مقدمات كلها او بعضها اكثرية ولا يبقى
اكثريا وما هو لاحق للطرفين فانه لا قياس من ذلك كما بين ان الحد حينئذ
في الشكل الثاني لا ينتج ان فان كان المطلوب موجبا كليا فاطلب هل شيء وجد
بعينه يلحقه المحمول وهو يلحق الموضوع فان وجدت احدهما بينا فانه
اردنا ان نبين موجبة جزئية كنا ان نجد شيئا واحدا موضوعا للكليهما او
اردنا سالبا كليا طلبنا هل شيء لا يلحق احدهما شيء يلحق الاخر ويكون بيانا
من الشكل الثالث واما ان اردنا سلبا او ما طلبنا هل في موضوعات الموضوع
ما ليس لاحقا للمحمول او في لواحق الموضوع ما لا يلحق المحمول او في لواحق
المحمول ما لا يلحق الموضوع ومن هذا تبين ان الحدود الوسطى تحد التاليف
الى شيء من الاشكال الثلثة واما اللواتي لا تنفع فان تطلب لاحقا
للطرفين او غير لاحق ولا الطرف او موضوعا للمحمول المطلوب وهو غير
لاحق للطرف الثاني ولا يستعمل في المطلوب السالب ان يطلب ما هو ضد
وما هو غير حتى يقول مثلا ان ج بارد وآ حار او يقول ان يقول ج سما وآ
ارض فما غير لن وذلك لان المطلوب هو الحد الاوسط كيف ان يكون
سيا واحدا وايضا فان هذا انما ينتج سلبه وذلك لانه لو لا ان الحار ليس
بارد والسما ليس بارض لما كان ينتج ولو كان بدل الحار شيئا في ليس بارد

والسماد السن بما يعني لكان يبيح ما قبله انما يبيح لا السب الجيد والعي بل
الايجاب والسلب وعلى سنن القياس لذ كان الفضول او اللذة لا يجتمعان
في شيء واحد كيف كانا احدهما موضوع في الموضوع والاخر محمول الجوهر ليكون كل
لذ بعض ما هو ج بارد وكل آحاد فتمام هذا والاول مثلا نسمى احدهما
كل آحاد ولا شيء مما هو بارد كما ذم بعض الى الشيء لا بعض ج آ وكل
ج بارد فعلم ان هذا احد جميع هذا بما لا يمكن ان يلحق كل واحد من الطرفين
لان البارد احدهما لا يلحق او لكان احدهما لا يلحق ج واحد البارد فيما
يلحق ج والحار لا يلحق آ لكنا يجب ان نستعمل على السلب والايجاب ليكون
الحد فانه يوجد ج ليس بحار وآحار او ج بارد وآ ليس بارد حتى فاذن انا
نبه دخول الضد والمقابلة في الايجاب والسلب يكون قياس لا غير ابدا
وكذلك القول بالقياس للخلف فان الخلف مكتسب من هذه الاشيا لعيانها
وذلك ان فيه وجد احدهما في الخلف فيما اقر انا وهم هذه
الاشياء البالية لذ كل خلف فانه يمكن ان يرد الى المستقيم ومن حدود
واحدة باعيانها يكون ومقايسه بعد وكذلك القول في تصحيح المسماه
بالشكلات قال وقد سبق ان يمنع في الايجاب الكلي بالسلب ما موضوعا
الطرفين جميعا اذا كان الطرف الاصغر انما يحمل على بعضها شيء لا يحمل
على ما ليس هو ويكون منعكسا فاذا وجد هو بعينه موضوعا للاعظم امتنع

في الايجاب الكلي كما كان يمتنع بعينه في الجزئي وكذلك لذ كان لا يلحق الطرف الاكبر
امتنع بعينه السلب الكلي كما كان يمتنع بعينه السلب الجزئي قال وكذلك ايضا
يحل ذلك بالاضطرار او الامكان ولهذا الاطلاق موضع الامكان لا في حدود ما
واحده وكلف نعمل بحلقه بان لوجدت وعكسه بعد للجهة التي هي ليست
موجوده الان ولكن يمكن ان يوجد وافهم من قوله ليست بموجوده اي
لكم الذي هو بنفسه ممكنا عند كان هنا فانه جائز ان يكون موجودا ولكن
لا يكون بسبب ممكنا قال ومن المقاييس الحقيقية لا يستعمل الا ما كان لحدوده
الاكثر وخفاء ونرى بعد ولاجل ونريه بالحقيقة في المقاييس الجدلية يستعمل
ما كان كذلك بحسب الراي المحمود وفي الخطابيه ما كان كذلك الظن والاراء
التي يحكم بها يتبع مثل النعت في ان القسمة غير داخلة في علم القياس
القياس دحض لا يعتد به وسنة القسمة هي قسمة الاجناس الى الانواع ع
والفصول الى الاصناف وليس يكون عنا منه القياس قال فانه كل
منفصل وكل جد فان يكون الحد الاكبر انما اعم من الاوسط او مساويا له
وفي القسمة يكون الحد الاكبر احص كقولك كل حي اما مائت واما زكي
وكل انسان حي يكون الحي حدا اوسط والمائت والزكي حدا اكبر منا
وكل واحد منهما احص من الاوسط فالنتيجة كل انسان اما مائت
واما زكي ثم يحمد اما مسلما واما سببا ان الحد كل انسان مائت فانه الحد

مثلا فان الشبه الذي غير محدود فما يوجد منسوبه ولذلك متى قياس لم الانسان [ساما]
مايت فاما الذي متى قياس حج فيكون ذلك القياس سبب ناد ذلك لا الشبه
او ما شبهها انه ليس ما ادى فيجب ان يكون شيء حتى يحكم متى الانسان وبين
الاثنين سلبا عن احدهما و يوضع على الاخر ولكن ح مان كان القياس
لم كل انسان ح ولا ح ما ادى فبقوته قد تلك كل ح مايت ولم كان لا شيء من
الناس ح وكل انسان ح فليس هذا القياس هو ثابت كلى القياس ولكن على
حال ان المطلوب على عن الشبه لان القياس لم نجعله حاليا فقط
بين ساما اولا ان كل انسان مايت ولم نجعله حينئذ فانه لا يهم حد ما بين
شيء ساما اولا لان ليس ولا واحد من الناس ما ادى ثم بعد ما بعد له الي
سان ان كل انسان مايت متى انه ليس بين كون الانسان انه لها وبين
كونه ما ثابتا واسطه والانما اعني في الادلة عند لم نعلم انه مايت واذا
كان هذا ساما فاي حاجه كانت الى ان يبين ذلك باخذ متوسط الحي بين
الانسان وبين انه اما مايت واما ادى ضع الاصل الكليا وكل انسان
فصل ثم يحملون المايت واسطه ويقولون كل انسان مايت وكلاهما
اما ذو ارجل واما غير ذي ارجل ثم ياخذون انه ذو ارجل لا من هذا
القياس بل انما سلم دانما ساس لهم فيقولون انقسام ذا الارجل الى
ذي رجلين والى كثير الارجل وياخذون انه ذو رجلين مثلا او ساس

لو ما يكون ادى الشبه انما بحث بما من هذا نعتنه ولا كانت ضرورته في
ان يحذر من الجنس الاعلى الى الاسفل ليبحث موضوعها ما سمات لكل هذا
سبب بل لكل القياسات وحيثما يسهل المطلوب دونها وللاعجب انهم انما
يسمون ثم يضعون احد الشبه وضما ويه لها الاول يجمعون جميع ذلك ويضعونه
وحقا انه ساوى غيره لم يكون ذلك على الشبه فاما ان يكون هذا نسبه
نعم واما ان يكون متى يسهل لها ذلك القول وحده على الشبه نسبه ذكر
المحمولات انما ثبت على ما يبقى واما ان يكون هذا القياس على ما حمله
ولا اول يكتب القياس على ما ملنا انما انه لم كان مطلوبا انه ليس للنفى
الذي ولعله معنا ان مسد كل ثم قلب يحد من الشبه انما ان يكون لها
مقدار حسن كل واما ان لا يكون ثم احدث انه لا يكون على لا الشبه هو المودة
الثالث كيف احدث المطلوب نفسه ولم اثبت ذلك قياس فا نفعه
الشبه على الشبه لا يوجب ولا يسلب لا على الاطلاق ولا لكنه حد او
خاصه او عرض عام او غيره ذلك **في تحليل القياسات المؤلفة الى**
الاشكال الثلثة فقد عرفنا كون القياس كيف يكون وانه اذا لم يكن
كيف يكسب فبقي ان نعلم انه اذا اعطينا قياسا كيف نحله الى الاشكال
واذا صادفنا التحليل الى الاشكال موافقا للتركيب فيها صار ذلك سبيلا
في زيادة النعمة بما قبل لان الحق يشاهد لها به ومتى من جميع جهاته فاذا

وجدت قياسا فاطلب اولا المقدمتين دون الحدود فان طلبت ما هو اقل
اسهل من طلبت ما هو اكبر والسبيل الى الاقل سهل ثم الى الاكبر فاعدد اولا
مقدمات القياس واعرف الصغرى والكبرى ومشاركة النتيجة حتى ان كان
هناك فضل وزيادة ادخلت لغير ما قلنا مدروه وعما قال في كتاب الجدل
والخطابة لم تعتد بها ثم ربما وجدت صغرى فقط وحدها الكبرى لظهوره
ومثالهما واسقاطها وربما كان بالعكس فاخرج ما الاحتياج اليه واخف
ما لا حاجة اليه فانك اذا وجدت اسما وجدت حده وحد ما حد الاوسط و
عرفت المطلوب وعرفت الشكل الذي هو والضرب التي هي فيه فقف
وقف عليها الكلمة المطلوب ونقيضه وعرف نسبته الى الحد الحدود
قد عرفت نسبته الى الاخر لا في اليه حتى يتبع وكذلك في المطالب الاخرى وربما
عسر الوقوف على مقدار الزيادة والنقصان اذا كان الكلام المؤلف
ليس تعوده الى الذهن لزوم النتيجة حتى يتبدل الشكل ثم لزم في حقيقته
الا في نقصان او زيادة وامالة الزيادة وذلك ظاهر لان النفس لا تطمئن
البتة الى وجدت المطلوب لازما وامالة النقصان فلقلما يعيد النفس
باللزوم مثل قول القائل ان اجزاء الجوهر تبطل ببطلانها الجوهر وبطلان
ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جواهر وليس
شيء من هذا القول بينا ولكن ان بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر

ولكن هذه النتيجة يلزمها ذلك اما اللزوم المحدود الثاني من غير بيان واما
مع مقدمة تلغى لا تحدد وفيه واما الان فقد فقدنا هذا القول ان تعلمه الى حد ليس
شيء مما ليس اجزاء الجواهر يبطل ببطلانها الجوهر وما يبطل ببطلانها الجوهر
هو جوهر فاجزاء الجوهر جواهر ولكن الاسم ان ينال على ما سماه الاسكندر
وهم قياس ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وما ليس بجوهر فليس
يبطل ببطلانه الجوهر فليس شيء من اجزاء الجوهر ليس بجوهر على ان هذا
ايضا ليس نفس النتيجة بل يلزمها في الحال ان ما ليس غير جوهر فهو جوهر
وكذلك ايضا اذا قلنا ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود وله
كان الحيوان موجود والحيوان ان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود وله
فاذن الانسان جوهر وهذا لازم عنه لا على سبيل القياس والسبب في
هذا ان هذا القول لما كان يلزم منه شيء بالاضطرار حسبوه قياسا وانه ليس
كان كل قياس يلزم عنه شيء بالاضطرار فليس كل ما يلزم عنه شيء بالاضطرار
قياسا وقد يقع الخدع من جهة مشابهة التأليف لتأليف القياس قياسا غير
اسمائه الشرائط كقول القائل زيد هو متوهم زيد والمتوهم ربما
يمكن ان يكون ازليا فزيد يمكن ان يكون ازليا وهذا كان الكبرى يجب
ان يكون كلية وهذه الكبرى ان اخذت كلية بحيث يلزم هذه النتيجة لا يكون
صادقة لانه يجب ان تصدق وكل متوهم بانه ازلي ممكن ان يكون ازليا

وهذا كاذب فان هذا موهوم زيدا وليس يمكن ان يكون ازليا بل هو فاسد الطبع
وان جعلت الكبرى بحيث تصدق كلية لم يلزم هذا بالنتيجة وهو ان يقال وكلما
هو موهوم زيدا فانه من جهة ما هو موهوم يمكن ان يكون ازليا فتنتج هاهنا
ليس ان زيدا يمكن ان يكون ازليا بل ان زيدا من جهة ما هو موهوم يمكن ان
يكون ازليا ومثال ذلك زيد هو زيد المتغير وزيد المتغير يعدم الان فزيد يعدم
الان يعني بقوله زيد المتغير يعدم الان انه اذا سكت لم يكن زيد المتغير بالفعل
موجودا وقد يقع الغلط والخدعة بان يكون العبارة من الناس على جهة
تقديم المحمولات مثال الصحة ولا شيء من المرضى والمرضى في كل انسان الى
على الاطلاق فيصح ان الصحة عن عكسه ولا شيء من الناس وهذا خلف والسبب
فيه ان هذا النوع من العبارة يشكل فيه ما يحمل بالاسماء كالمرضى فيها
يحمل بالاسم والحد كالمريض لا يقال ان احدا من الناس مرضى بل مريضا
فالحد الاوسط بالحقيقة مسلوب عن الاصغر الا انه يسمى معه لفظه وضع
ايضا بدل الحالات ما هو قابل للحالات فان قيل على وجه ان كل انسان
يتوهم بعض اي وقت ما او اي حال دام مريضا ولا واحد من المرضى يمكن ان
يكون صحيحا فالكبرى كاذبة فان كل ما يوصف بالمرض وانه يوصف بالصحة
ايضا ومما ينبغي ان يراعى انه اذا حصلت المقدمات فلا يجب ان يطلب
الحد مفردا بل كيف اتفق اما كونه كلمة ولا يكون بدلها اسم مفرد وهاهنا

ما تصعب التحليل فان امكن التبديل فذلك ان يطلب اسما للمجموع اسما فيوضع بدل
مثل قولنا كل ملك فان في ذاته الملك مساوية لثلاثة عشر واذا كان الحد
المشترك قولنا لحق كثيرا اشتبه ودخل فيه الغلط ومما يغلط ايضا الحروف
التي تصحب الاسامي مثل قولنا وما اشبه ذلك فربما كانت لوازم المحمول
كقولنا في الدار زيد وربما كانت والمعنى على الحمل والصفة نفسه فانك
تقول لست علما واحدا موجودا وتقول لان الاضداد موصوفة بانها علم
واحد بل بان فيها علما واحدا وربما اختلف ذلك في الصغرى والكبرى
مثل قولك العلم موجود في كل حكمة والحكمة موجودة للجنس او في الجنس ففي
الكبرى حذف الحرف والمعنى على الحمل والحقيقة في الصغرى حذفا من المحمول
ثم مثل هذا يجب ان يراعى ما هو جوهر ويجعل ما هو داخل فيقال في
الجنس علم ولا يقال الجنس علم وربما كان على عكس هذا العلم موجود في كل صفة
او كيفية والصفة او الكيفية موجودة في الجنس فيصح ان الجنس علم وتكون
حذفت اللام في النتيجة لا من الكبرى لا الصغرى وربما اتفق
ان كليهما ان كان دالا على صفة وفي كليهما ان كان حد يحمل وفي السلب
والايجاب واحد كقولنا ان السلب ليس للحركة حركة ولا السكون كون
ثم يقول اللذة تكون فيصح ان اللذة ليس لها غشيان للسرور وذلك حكم العاقل
الظن فيه وكذلك في الشكل الثالث فاما ما يمكن حيث يكون من ضرورة

المحمول للسالب واما الضرب المحمول للموجب فقد بيناه بوجهين ان كنت بينا ان
وعلى كل حال فلاي شي لم يكن الا ان يكون السالب الاكبر وحاله كل يجب
علم ولا حد نعلم فليس كل علم نعلم وكذلك ان اخذنا ان الساقض لم يكن حال
ومعنى ان يستخرج الشرطيل يمكن بينا انه امكن في الشكل الثالث اذا كنا هنا
هناك والمثال ان كل علم فاضل ولا شي من العلوم فاضلا ثم وضع حد العلم
الكلي نضاد حد اخص من حد ثم حدث بعض الطرفان كيف
اش فتكون قياس على مقابلة فلك يمكن ذلك هنا فاذا استقصى
وجب انه لا يمكن فانه لا يمكن في الشكل الثالث القياس على المقابلة
ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر المتقدمات مقابلتان لانه
على الكلي مثل قولنا كل هندسة علم ولا شي من الهندسة طب فليس
كل علم طب وغاية هذا الاستقصاء ان نضع كل ولا كل كل ولا واحد
بعض ولا شي وهي عليه يجعلها اسوا من المقدمات مقابلة يشترك المحمول
الا ان الموضوعات لنا اسمين مثل انسان احد احد من او يشترك الموضوع
الا ان المحمول لنا اسمين مثل انسان وحيوان كالطرفين او واحد عامر الاعم
والموضوع محفوظ الاسم فيكون شبيه بالمقابلة في الشكل الثالث ليس
عدم فرق في ايما قياس واما غير قياس بالاحوال المتقدمة ونعرف
انا نتبع ان الشي ليس هو بالاصل الذي اعطيناك الا ان الا ان الاكبر ليس

يجب ان يكون ليس اخص من الاصغر ولاي شي لم يظن انا لما جوزنا ان يكون
صدق ابيض عن كاذب ان تكون انتاجا عن مقابلتين يتجه صادقة البتة
لان هنا نتيجة ان الشي ليس هو واما انه كيف يمكن ان يعرض هذا في الطر
فذلك لانه يمكن ان يكون عند انسان ما قياسات فاسدة انتجت نتائج
فاسدة فهو جاهلها عند نفسه ويكون عنده حق ما موضوع مسلم ويكون
تلك القياسات او النتائج الفاسدة يلزم عنها الفساد ثانيا فاسد يمكن
ان يساق الى انتاج ضد هذا الحق او يكون في تلك الفاسدات ما هي مقابله
لكن هذا الموضوع المسلم او كذلك بعينه فاذا جمعن كان بالقوة مقابلا له
ونتيجته قياس فانه امثال هذا الموضوع مثاله ان كان الموضوع ان بعض
الاعداد فرد ويكون في تلك القياسات الفاسدة انما عقد عنده كاذبة
وهو ان كل عدد ينقسم متساويين واما صحيحه فاسده ان كل عدد ينقسم
متساويين امكن ان يكتسب من ذلك مقدمة مناقضة او مضادة للذي
الموضوع ان لا شي من الاعداد فرد فيجتمع منها ان بعض ما هو عدد ليس
بعدد او بعض ما هو فرد ليس بفرد وكذلك ان وضع ان كل علم فحد ثم يسلم
او لزم احوال التي عنده ان الطب ليس بعلم وربما كان الموضوع
حاصلا للقياس الفاسدة يكتسب لما يقابله وربما كان الموضوع باطلا وفي
القياسات يكتسب لما يقابله او يمكن ان يكتسب مقابله قياسات صحيحة

عندنا وربما كانت قياسات صحيحة عندنا وقياسات فاسدة فاكتسبت من
الصحيح صحيحا ومن الفاسدة فاسدة مثال الصحيح قول قياس على مقابلهم
واما اذا وقع ابتداء فلا يمكن ان يستعمل من غير حيلة فمن تلك الحيل ان يسلم
جزء مناقضه لكليته كما يسلم ان كل علم ظن وان لا شيء من الظن يقين او يتوهم
ان الحركة ليس احد الجزئين من الحركة وكل الحركة جزء او يسقط مثال
المحمول الا بشرط ليس بابيض اي ليس ابيض مجردا وحده ولكن لا
بهذا الشرط فيقول انسان ما اي ابيض فيصح ان الانسان ليس بابيض
اي وكذلك الانسان بعينه فيقول وكل الانسان ليس بابيض وهو بعينه
ابيض فيما يلي فقياس من الشكل الثاني هكذا وكذلك الانسان ليس بابيض
وزيد ابيض فكل الانسان ليس زيد وهو بعينه زيد هكذا يعني ان
يتم هذا الموضع ويمكن ان يوجد له مثال كما كتبوه كل انسان حيوان
ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فليس احد من الناس بناطق
فهو موضوع ان كل انسان ناطق فكل انسان ناطق ولا شيء بناطق فلا
احد من الناس بشيء او كل انسان ناطق ولا انسان واحد بحيوان ناطق
حيث المحمول مثلا حيوان ناطق الا انما يكون ناطقا ما ليس بناطق
ويمكن ان يجعل هذا مثالا للفصل الاول ان يكون يسلم فيه مقدمة
الواحدة ان المحمول الناطق ليس بناطق او يسلم احد الاجزاء احد المحمولين

لا يحمل على احد محمولين وكان يسلم الحكم ان كل انسان ناطق فيلزمه ان قياس
عليه من مثالها

في المصادرة على المطلوب الاول

المصادرة على المطلوب الاول داخل في جنس ما لم يبين هنا
عاملا ولكن ذلك الجنس اعم منه لان ما لم يبين هنا عاملا قد يكون
بسبب ان القول غير صحيح شكلا او كذب مقدماته وقد يكون بسبب
ان المقدمات اخفى من المطلوب او ان المقدمات مساوية له
في الجهالة او المقدمات انما تبين بعد بيان المطلوب فليس شيء من
هذا مصادرة على المطلوب الاول فانه انما يكون قد كان منتجا
في الشكل وليس يجب ان يكون بسبب ان المقدمة اخفى او مساوية
في الجهالة حتى اذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب وقد كل
لا ان الاخفى والمساوي في الجهالة قد يكون غير المطلوب ولا يكون مصادرة
على المطلوب الاول واما المصادرة على المطلوب فليس
الحد او المحمول المستعمل شيئا غير المطلوب بل انما يكون القياس
مصادرة على المطلوب الاول لان المطلوب نفسه جعل مقدمة
لبيان نفسه بان يغير اسم احد حديه الذي له اذن كمل حدا او يسقط
فاما الاشياء التي نفسها فلا يبين بوجه لا بالحقيقة ولا بان يحا
عليها من اسمائها فان ذلك غير معتاد لانها مقبولة مسلمة

ولذلك كان يمكن ان يصادر عليها بل انما يستعمل هذا فيما من شانه ان يشكل
به ويجعل بيانا اذا استعمل في بيانه غيره مما هو اعرف منه عند العقل
الواجب واذا استعمل بنفسه في بيان نفسه فهو مصادرة على المطلوب
الاول وقد يعرض ذلك في قياس واحد وفي ما كان هذا الا على فضله
القول فقد يعرض في قياسات اكثر من واحد بان يكون بين شيء
مقدمة غير بينة بنفسها وتلك المقدمة تبين بمقدمة اخرى وتلك
المقدمة تبين بذلك الشيء فيكون ايضا هذا مصادرة على المطلوب
الاول مثال ذلك مثل الشكل الاول الذي في كتاب اوقليدس في
ان الخطوط المتوازية اذا وقع عليها خط قاطع كانت الزوايا
كذا وكذا ومن مقدمات بيانه ان كل خطين اذا وقع عليهما
خط صير الزاويتين اللتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين
لم يلتقيا وهذا موضوع في صدر كتاب اوقليدس فان
رام احد ان يبين هذا بان يقول انهما ان التقيا كان مثلث من
الخطين والخط الواقع وكانت الزوايا الثلاث اعظم من قائمتين
هذا خلف فاذن لا يلتقيان فهو مصادرة على المطلوب الاول من
حيث لم يتبين ان تكون الزوايا الثلاث بهذه الحال انما بين
بعد صحة كون زوايا الخطوط اللتين بتلك الاحوال فيكون عرف

فان الزوايا التي الخارجة مثل زوايا المثلث وان زوايا المثلث مثل قائمتين
بين بما يلزم ان يستعمل كون زوايا الخطين مع الخط الواقع عليهما
معادلة لقائمتين ويكون هو سائر هكذا يكون المصادرة على المطلوب
الا ان يكون استعمل مقدمة لا تسلم او هي خفية كيف كان وبالجملة يجب
ان يكون في احد منها اخفى من المطلوب من شيء اما على الخفية فانها من
شان فيها سيجيء احدهما على الاخر حملا وسلبا واما في الظن و
الحد اي شيئين كانا متعاكسين مثل الانسان والضحاك ويظن انهما
وحكمهما واحد في الخفية معا فيهما يختلفان اوكلاهما وهي ويظن انهما لحكم
فيهما واحد كما اراد ان يبين ان الطبيعي لمن ما حدث العلم لمن وكان
يظن ان الامر فيهما واحد فيظن انه مصادرة على المطلوب الاول
والمصادرة على المطلوب بحسب الظن على اقسام مذكورة في
كتبنا واما الحقيقة فهو ان يوضع لما يراد ان يجعل منه الحد
حدا اوسط اسم له مترادف كما كان يكون في مسائل القياس
والمصادرة على المطلوب الاول بسبب كونه ان الحد الاوسط
فيها موجود في الشيء والقياسات الصحيحة ليست كذلك وايضا
يكون فيها مقدمة صحيحة وحدها وهي التي يكون موضوعها
ومحمولها واحدا ومقدمة مشكوك فيها وهي التي هي المطلوب

لقد صودر عليه وقد يمكن المصادرة على الاول في الشكل الاول والثاني
والثالث لكن اذا كان المطلوب موجبا كليا امكن في الشكل الاول
صغرى وكبرى فان كان صغرى كان الاوسط والاكبر اسمين مترادفين
وكانت الكبرى هي المصادرة وان كان كبرى كان الاصغر والاوسط
كذلك وان كان غير سالم يمكن في الشكل الاول الا ان يكون صغرى وان
كان سالبا لم يمكن فيه الا ان يكون الكبرى واما السلوقي في كل مطلوب
موجبة في الشكل الاول فيصح ان توجد في القياس صغرى وكبرى
ليس يصح على ظاهره بل يطلب له تاويل وكذلك قوله ان في الشكل
الثاني يصح ان يصادر على المطلوب الاول كان صغرى او كبرى فانه
اذا كان الاسم المترادف هو الحد الاوسط ضرورة وكان يجب
ان يكون الحد الاصغر في المطلوب وفي الصغرى واحدا لم يمكن هذا
ولم يمكن ان يجعل المسئلة صغرى والكبرى هي المحمولة والذي قاله
السلوقي يحتاج الى تاويل واما في الشكل الثاني فان المطلوب
لا يكون الا سالبا في ضرب لا يكون الا صغرى وفي ضرب لا يكون
الا كبرى وفي الاول لا يصح سالبه موجبه لانه لا يصح سالبه موجبة
لانه لا يصح صغرى ولا كبرى والمصادرة على المطلوب الاول قد
يكون في البراهين وذلك اذا كانا صادرين بالحقيقة فالوجه الذي

هذا ان كان السالب كليا فانه
كان جزئيا لم يجب ان الملحق الا
صغرى وفي الشكل الثالث
الا كبرى صح صح

عليها ونحو يكون في الحد وذلك اذا كان قبل ذلك يجب الظن المحمود وهو
الذي يكون هذا المقدمة الصادقة فيه كشيء واحد يجب الظن المحمود

في وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب للنتيجة

والقول الذي يقال ان الكذب الذي انبعث ليس من قبل كذا او ليس
من جهة كذا فانه يعرض في قياس الخلف اذ الاحد يقتضي المطلوب
بقياس فيما سالبه كذا ام زام ان يقيم نقيض الموضوع كذب لانه
انتج كذبا محالا لم يلزم الكذب عن هذا الجميع القياس للخلف فلنا
يمكن ان يقال انه ذلك اذا كان الكذب يلزم وان رفعت هذه المقدمة
ولم تستعمل في القياس وهذا لا يكون في المستقيمة لا نتيجة في المستقيمة لا تحمل
انتاج كذب من وضع شيء ما يقتضي للمطلوب بل يساق الى المطلوب
فان كان المطلوب كذبا قيل ان في القياس مقدمة كاذبة او ليست بالنتيجة
سببا ولم يقل انه لم يعرض ذلك من قبل وضع كذا لانه لا يستعمل ان ذلك
عارض ولا ايضا يكون للقصد شيء غير نفس ذلك المطلوب او نقيضه
لان يصار من ابطاله الى ابطال قول لا اثبات نقيضه فهذا لا يوجد
في المستقيمة وخصوصا ان كان القياس بسيطا عن مقدمتين تحمل لها
النتيجة وكيف يقال هناك انه لم يعرض ذلك من قبل هذا كانه اذا
رفع هذا بقي الكذب وليس ثم شيء يمكن ان يرفع ويبقى قياس وكذلك

ايضا ان القياس المركب لا يمكن هذا لان القياس المركب يحصل على
الاستقامة الى النتيجة فلا يكون فيه شي فضل فانه كان لم يكن كقولهم
ان الكذب لم يعرض من ذلك فائدة لانه لا يسلم الكذب اصلا او يبطل
القياس الذي ينتجه ولا نشتغل بتنفيذه ذلك الشي الذي لا مدخل له
في انتاج الكذب بذلك لا يفيده شيا اذ الكلام والمناقشة في النتيجة
ولدونهما وبطلانها لا كونها لازما عن شي بدلوا ابطاله اشبه
نقتصه على هذا في الخلف اذا كان النقيض الموضوع سواء وضع او
رفع لا يتغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال
فلا يلزم ان يكون محالا وهذا على وجوه اما ان يكون الحدود التي للمحال
ولقياسه غير مشتركة مع النقيض الموضوع البتة واما ان يكون
مشتركة ولكن المحال يلزم عن شي اخر مثلا لو ان احدا اراد ان يبين
ان القطر غير مشارك للضلع فاستعمل فيه قياس دينيه ان لا
حركة عن قال وهذا المحال فاذن القطر مشارك للضلع وهذا الحكى عليه
في هذا الباب واما مثال الذي يوجد فيه المحال او قياسه حدود مشاركة
ويحصل الحدود النقيض مثل ان يقول ليس كل ب آ والا فليكن كل
ب آ ولكن كل د ج وكل ج ب وكل ب آ فاذن كل د ب هذا خلف
فاذن ليس كل ب آ فهذا ما وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا

كل د ب يكون نتيجة عن مقدمتين ولزم مثل كل ب آ وايضا من الجانب
الاخر بان يقول كل ب آ وكل آ ج وكل ج د وكل آ د وهذا خلف فان
هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل ب آ وان
رفع عن القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود
قياسه وحدود المطلوب متصلة ومع ذلك اذا رفع النقيض لم يلزم
محال بل يكون المحال يلزم لوجوده لا غير ويكون القياس المركب متصل
التركيب لاحتوائه او ليس قياسات يخلفه لا وصلة بينها فان الكذب
لا يمكن ان ينتج عن قياسات كثيرة لا يتصل ايضا لا نفع به كقياس
واحد فانها اذا اجتمعت ولم يتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد
منها ولذ رفع البواقي واما ان لا يلزم عنها شي بالشركة ولذ كذبت
منها انها لم ينتج بجملتها ابطال شي او اثباته بل قياسات يخلفه
على ان الموازنة تلقي ولذ المبلغ روا ان اعظم من فاعشر وغير ذلك
فان جمع اخلاق نتائج كاذبة لا يتصل قياساتها لا يلزم فيه شي على الوجه
الذي يلزم في قياس الخلف في استعمال القياسات في الجدل والرد
في نافعها ومنفعها ولان المسئلة على وجهين في الجدل اما مقدمات
قياس مع نتيجة كقوله السائل اذا كان كل ب ج وكل ج د فكل ب د فهذا
لا حيلة فيه الا التسليم او انكار مقدمة او دعوى ان القياس غير منتج

وأما أن يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها لوازم القياس ونتيجة
النتيجة فيكون فيه التحفظ عن وجه أحدهما عند تسليم مقدمة مقدمة
الآخر عند اجتماعهما لئلا يؤلف قياسا والثاني القسم الأول فيجب أن يحتفظ
حتى لا يسلم أحدا مكررا يسلمها قياسا فإنه إذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك
قياسي لم يمكن أن يؤلف قياس فلم يمكن السائل أن يبكت والتبكيت قياس
على إثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المجيب وأما لوازم عند التسليم
يجب أن يتأمل أن الواسطة التي سلمت كيف نسبتها إلى الطرفين حتى يعرف
الشكل والضرب فإن لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كالسالبة للموجب
والثالث للكلي مع إيجابه أو كان غير منتج أصلا مع إيجابه أصلا وهذه
إنما يتأتى له بعد حفظ أشكال القياسات وضروبها وهذه قصة
المجيب وأما السائل فيجب أن يحتال في استعمال ما وصى المجيب بالتحرز عنه
فيجب أن يجتهد بإخفاء ما يكون من الحيلة فيسلم ما هو ضروري في الإنتاج
من غير أن يسلمه على نظم قياسي فيحفظ الصيغة بل إن كان القياس مركبا
من قياسات فيه نتائج تصير مقدمات لقياسات فيه نتائج فلا يوالي
سؤال حتى يبلغ المطلوب فيسأل أولا عن أبعد ما عن المطلوب فإذا سلمه
ثم لم يسأل عما يليه بل عما هو أقرب من المطلوب من مقدمات منها
ثم عاد وسأل عن بعض المسلمة مثلا إن كان يبين أن كل ج آ وكان عنده

وكذا كل ج هـ وكل هـ د وكل د ح وكل ح ب فكل ج آ فسأل أولا عن
مقدمات الأطراف أو الواسطة فإن سأل عن مقدمات الأطراف
فأولا الكبرى لأن السائل إذا سأل أولا عن الصغرى ليس كل ج هـ
فسبق للمجيب أنه يعني يكون كل هـ آ أو سببا آخر على الكلام وأما إذا
سأل عن الكبرى أنه ليس كل ب آ فيكون فيه عكس الكلام على الترتيب
فيدفع المجيب عن هذا الجانب أقل لأنه إذا قبل كل ب آ وكل ج ب صريحا
لم يكن على الحكم القياسي بالفعل إذا لم يقع المشترك في كل واحد منهما
بحيث الآخر فيكون إذا لم يكن صريحا فالأولى أن يسأل عن الكبرى
أولا فيقول أليس كل ب آ ثم يتباعد عنه فلا يسأل عما هو يحكيه بل عما
لا يليه فيسأل كل هـ د ثم يعود فيسأل عما بينهما أنه هل كل د ب ولذلك
يجب أن يوقع أجزاء فإنه الترتيب وأن يسأل عن بعض المقدمات
المتوسطة أولا ثم الطرفين على خلاف الترتيب ثم عاد إلى حد فيه
الآخرين لم يكن قياس حدين لا يحمل المسائل وأما إذا كان
القياس بسيطا غير مركب فيجب أن يسأل أولا عن الواسطة بحمل
أول سؤاله عن الكبرى مثلا هل كل ب آ فيكون كلف أولا النسبة
للحد الأكبر إلى الواسطة ثم يسأل عن الصغرى فيكون فعل ما يمكنه من
بعد إحضار المقدمات فإذا فعل هذا أحدث قياسا على نسقها

الموضوع وهو السكت فالسكت قياس تام وعلى شي اخطه في الاشكال
والضروب الا انه باعتبارها وذلك الاعتقاد لان يكون صحيحه وبعض فيع
ما شكله الحجة في انه كيف يمكن ان يقع في شي واحد علم وظن معا فلان
ذكر انه يجتمع الانسان فيظن ما هو قياس انه ليس اما فيا عنه وبينا
مسه واما يغلط السابك اما من سبل الحدود وكما انه يجتمع ايضا
في مقدمات القياس قد يجتمع فيعلم سامن جهة ويكون ظنه على البار جهة
لقوى على علمه والقياسان الموجبان للعلم وللظن متضادان على حسب احدا ما
لا يجتمع في انسان واحد بل في اثنين مثل ان يكون كل د ب و ج بلا واسطه
ثم كان كل ب آ وكل ج آ ايضا فان اعتقد ان انسانا واحدا ان كل ب آ
وهو الحق واعتقد الاخر ان لا شي من ج آ وهو باطل وقد ان كل ما هو ا ن
الصغرى ههنا ان كل د ب وذلك ان كل د ج اعتقدا عقد من مسائلهما واما
انسان واحد فلا يمكن ان يعتقد عنده القياسان معا بالفعل فيه ذلك
سنا وضده ما باجماعها بل ان وقع له مثل هذا شك ولم يعتقد سيا
والجهة الثانية هو الذي يمكن في انسان واحد وهو ان يكون يعتقد ان
لا شي من ج آ ويعتقد وكل يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه الصفه
ان كل د ج وكل ج ب فكل ب آ فانه اذا علم ان كل ج ب وكل ب آ كيف علم
بالقوه ان كل ج ا وهو دا يظن الان ان لا شي من ج آ فالذي يعلمه ليس

يعلمه الا من جهة العلم بالكل الذي يلزم عنه ان يعلمه وهو ان كل ب آ
واما من الجهة المخصوصه فليس يعلمه مثلا كما انا نعتقد ان
الاجرام المساويه لا تشارك النار والاسطقسات في طبعها ثم يحسب
ان الكواكب باردة لانها نيرة فيظن ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه
بها كلي نوجه هي فيها بالقوة لا بالفعل لانا نعلم جمله ان كل جسم سماوي
لا تشارك النار وان الكواكب غير باردة فهو هي كذا هذا الحكم الكلي
فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشي من جهة لا يخصه وظن من
جهة تخصه ولكن الشك لما اقيمنا انه كيف يمكن ان يعلم في المثال الاول
ان كل ج ب ويعلم ايضا ان كل ب ا ويع وذلك يظن ان لا شي من ج آ ويعلم
هنا ان كل كوكب فهو من جوهر السمائي ويعلم ان كل ما هو من جوهر
الجسم السماوي فهو غير بارد كالم يظن ان الكواكب باردة ويحل هذه الشبهه
انه لا انه في ليس ان يعلم الكبرى ولم ينفع الصغرى تحت الاوسط بالفعل
في انه لا يكفي ان يعلم النتيجه بالفعل وحسن ان يعلم الكبرى والصغرى كا
معا ولم يولف عنهما بالقياس يلزم عنه النتيجه بالفعل لان وجودهما في
المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجب ان في النفس العلم بالنتيجه
الا ان يكون فيما عنهما بالتاليف المخصوص ولان يكون النفس اعنه اولى لكل
التاليف مختصره اياه فانه يعدو من المطلوب كل ذلك بالفعل والا وقع

ونقول مثلا انه من يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم
يحضرهما مقارنة الذهن حاضرتين بالبال امكن ان يظن مع ذلك ان هذه تبطن
بهذه الحال حبلى وذلك لان ما يتبين المقدمتين ليس انه يسبب الشي الا
بالقوة واما بحسب ان يسبب الشي بالفعل اذا اخطر معا بالبال على
الترتيب الذي من شانه ان ينتج واعداها الشي واما اذا كانا معلومين
بالتفاريق ولم يحضر اضافة العلم بالفعل على الترتيب المذكور وكيف
العرض المقصود فان الشي يلزمهما بالقوة كان الكبرى وحدها اذا
علم ولم يعلم وجود الشي ما لم يخطر بالبال ان الاصغر موضوع تحت الاوسط
وتحت حكمه فان الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة
الكبرى الكلية متشابهة احدهما للاخر فيه كذوي هو بالقوة تحت
كل معلوم وان الحاضر فيه لازم هو بالقوة فقط لازم عن ملزوم
معلوم فعلى هذا ينبغي ان نفهم قول الفيلسوف فاذن ليس من جهة
واحدة يجهل الشي ويعلمه وقد قال يشكل ما من على سوال اذ قال له
هل المطلوب عندك معلوم او مجهول فانه كان معلوما فالطلب محال
وان كان مجهولا فكيف نعرفه اذا وجدناه وهل يمكن ان يظفر بالاين
من لا يعلم عنه انه يتعرض سقراط لشيخ بعد ما ت فما نسبه على وجه
مشكل يتعدى ان الجهول كيف يصاد بالمعلوم واما بالظن فلا يعرض

لذلك قال ان العلم بما ذكره وكيف يستقيم هذا والعالم بان كل مثلث زواياه
الثلاث مساوية لقائمتين عالم بالقوة بان المثلثات الموجودة وان كان جا
هلا بالفعل كما يحس بمثلث حسي ونعلم ان هذا الشي مثلث ويخطر بالبال
ما كان علمه والا فيمكن ان هذا الشي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين
وان لم يكن يعرف قبل ذلك بما علمه مثلا فان هذا المثلث الذي انا احدثه
الآن فكيف علم من قبل ان زواياه هذا المثلث مساوية لقائمتين بل
انما كان علم اولا على الكلي لا بوجه يخصه ثم علم بما ساوقع هذا الكي
تحت ذلك العلم الاول فعلم بالنتائج التي لم يعلمه منه بالفعل بل بالقوة
فاذن قد كان يعلم المطلوب لا من الوجه الذي يجهله ويجهله لا من
الوجه الذي يعلمه فليس اذن نجهل المطلوب كل الجهل حتى اذا وجدناه
لم نعلمه فانا نعلمه بوجه لا يخصه ولا ايضا نعلمه كل العلم حتى يستغني
عن طلبه لانا نجهله من الوجه الذي يخصه وهذا كما نكون نعرف انسانا
او غيره بعلامته ولا نعرفه بالخصوص فنعرف مثلا ان كل من به تلك
العلامة فهو حي لكنه انسي ولا نعرف انه الذي نطلبه فكما نحس
يحس بالعلامة وهو الحد الاوسط فنحكم انه الانسي المطلوب وبالجملة
فان في الوضع المعرفة اما عامية واما خاصية واما معرفة بالقوة واما
معرفة بالفعل وقد فصل هذا ولهذا السبب يمكن ان يكون نعرف الكلي ونجهل

الحقيقي لا الجهل الذي هو عدم العلم بل الجهل المضاد للعلم مثلا انا نكون علمنا
ان كل حس ركب ثم رأينا حسا ركبنا فجهلنا انه حس او عرض حس
فيكون قد اخطانا في الصغرى لا لجهلنا به بعد رؤيتنا حسا ما كالشجاعة
انه شيء ما ج لا بالوجه الذي كنا علمنا ان كل شيء ما فليس بخير فيكون
لكنا نرى خيرا السخنة وربما يقع له صواب عن مثل هذا الغلط بل نظن
بجهة ما انه شيء ولكنا نعلم ذلك الشيء انه خير فيكون ايضا ان نرى اما خير فيكون
المغالطة المقدمة دون النتيجة في انعكاس المقدمات بعضها على بعض
بالمساواة الكلية بتسع غير متواترة بل اي بعض النتيجة ما يسما او
اي يكون موضوعاتها ومحمولاتها نقول اذا انتجنا ان كل ج آ من قولنا
كل ج ب وكل ب آ ثم انعكس كل ج آ فصار كل آ ج فيلزم ان ينعكس
الصغرى وذلك لانك تقول كل ب ا وكل ا ج وكل ب ج يلزم ان ينعكس
وكل لانك تقول كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب فان كانت الكبرى سالبة والكبرى م



فقلت كل ج ب ولا شيء من ب آ فيلزم منه انه لا شيء من ج آ كانت الكبرى
ما ينعكس لا محالة فكما ينعكس الكبرى كذلك ينعكس النتيجة لانعكاس
الكبرى ولان كانت الكلية السالبة ينعكس لنفسها [illegible] واما كيف
ينعكس بسبب انعكاس الكبرى فلان الكبرى اذا انعكست صارت
الى الشكل الثاني وصلحت ان يكون صغرى فانتجت عكس النتيجة وايضا ان

ان انعكست الصغرى وعكست النتيجة انعكست الكبرى لانه اذا كان كل ج ب
وذلك ولا شيء من ا ج وهو عكس النتيجة انتج لا شيء من ا ب فان لم ينعكس
النتيجة انتج الكبرى على الحالين فهذا ما كان بسبب انعكاس النتيجة او المقدمة
واما انعكاس المتلازمات والمتماثلات فانه اذا كان كل واحد آ ب
ينعكس على الاخرى في الكل وكان كذلك ج و د وكان آ و ج موضوع اما النتيجة
المطلق واما شيء اخص للحمل اما ان يكون ج واما ان يكون آ فلذلك
هو ليس د و ب لانه اذا كان اذا وضعت الموضوع او وجد فيه ب وجد
لا يوجد فيه ج فيجب ايضا ان لا يوجد فيه د والا فقد وجد فيه ج
لان كل ج د فاذن عند ما يوجد فيه ب لا يوجد فيه د ولذلك عند
ما يوجد فيه د يجب ان يوجد فيه ج فلا يوجد آ فيجب ان لا يوجد ب
والا فقد وجد آ او اول انما لم يوجد لا الا فوجد لانه اذا لم يكن فيه
د فاقول يكون فيه ب لانه اذا لم يكن فيه د لم يكن فيه ج والا كان ج
سابقة واذا لم يكن فيه ج كان فيه آ وكل آ ب وكان فيه ب وكذلك
بالعكس ومثال هذا ان جميع المكون والفاسد ينعكس احدهما على الآخر
وغير المكون وغير الفاسد ينعكس احدهما على الآخر وكل شيء اما مكون
واما غير مكون وكل شيء اما فاسد واما غير فاسد وهو ان [illegible]
[illegible] من قدرة قوله ان كان المكون والفاسد ينعكس احدهما

على الآخر والثاني ولذا كان غير المكون وغير الفاسد يعكس احدهما على الاخر
وكان كل شي اما مكونا واما غير مكون فاذن كل شي اما فاسد واما غير فاسد
فاذا ولذا كان كل الموضوع اما انه يوجد فيه آ وليس ب واما انه يوجد فيه
ح واما د ثم كان كل آ د وكل د آ فكل ب د وكل د ب والا فليكن بعض ح
ليس ب فيكون آ لانه لا يخلو الموضوع من آ و ب واذا كان بعض د آ
وكل آ ح فبعض د ح وكان كل د و ح لا يجتمعان معا هذا خلف واما اذا كانت
آ موجودة مع كل ب و في كل ح فقط ولا يوجد في غيره ثم كان كل ح ب وكل
آ ب لان ب يقال عليه آ لان آ يقال على ب و ح فقط ثم ب يقال على
و على ح فيقال على جميع ما يقال عليه آ وكل ب آ فان انعكس ب ح انعكس
ايضا آ ب وهذا ظاهر وايضا اذا كان كل د ا وكل ح ب وكان كل ب ح
فكل ب آ لان كل ب ح وكل ح آ **في الافضل من شيئين متقابلين**
اذا كان آ و ح كلاهما افضل من ب و د وهو عشر وكان آ ب متقابلين و د د
متقابلين فان آ افضل من د وكل لان آ مطلوب كذلك ب مهروب
عنه لانهما متقابلان وكذلك ح مطلوب مثل ما د مهروب عنه لانهما
متقابلان فان لم يكن آ افضل من د فما لذلك يكون ضدا لهما متساويين
في انه مهروب عنها اعني د و ب فاذا جمع الى آ ح اجمع مطلوب والمهروب
واذا جمع الى ب د اجمع مطلوب ومهروب لكن كانا حامله ميلة في الطالب

فاما ان يكون مساويا له او يكون
افضل لكنه ان كان آ مساويا
لكذا فانه مطلوب صحيح صح

والهروب بالجملة هذين فلم يكن مجموع آ ح افضل من مجموع ب د وكان افضل
هذا خلف واما انه فلما انه ذا افضل من آ فانه انه موسر مطلوب بعد
د: الذي هو فيما يتعلق بالخلاف لاكثر في باب الهرب عنه لان الاقل بازاء
الاقل والاكثر بازاء الاكثر فيكون اذن ح آ كثر الى وجد احسابه
آ و ح ولم يكن يمكنه ثم قبل لهذا مثال من كتاب طلالمن فليكن بدل آ
من الوالد اصابه مساعده الحب محبه على نفسه فيكون ب لذ لا الحا
مساعده على نفسه وليكن ح هو لذ لا يساعده على نفسه فيكون د هو
لذ يساعده على نفسه ثم كلا آ و ح اعني لذ يهوى مساعدته ولا يساعده
افضل من كلا ب و د اعني لذ لا يهوى مساعدته ويساعده فاذن
آ وحده وهو لذ يهوى لذ يهواه افضل من د وهو لذ يهواه كذلك
لذ لا يساعده اي من لذ يهوى مساعدته ومع هذه المواساة والمساعده
الشركة في الجماع فاذن افعال المحبة للجماع ادنى المحبة من الجماع و
الافضل هو الكمال في كل شي في الصداقة افعال المحبة للجماع افضل
من الجماع والجماع اما انه لا يكون له مدخل في باب المحبة واما انه يكون شيئا
من اجل المحبة لارادة سده الالتقاء وطلب النسل الموصل الى ما كان
المقارنة والى اللطف فلا يكون عن المحبة ولكن عن شهوة مقارنته للمحبة
فالشهوة تطلب اللذة والمحبة تطلب المخالطة والحب الواصل الى المحبوب

لاجل

يكون اذن معنى السعود اذا قدرت وعدلت يصدر عنها طلب الجماع
المحبة فالجماع يعطى من المحبة من جهة لحبه لا يطالبين فيس المحبة بنفسه لكن
لان السعود المقدرة والمحبة بنفسه لاجل المحبة فحصل من الامثلة
الموضوعة لتصديق ما يرجع الى قياسات هذه الاشكال وان لم يكن
منها فالست المقاييس المذكورة والبرهانية يرجع الى الاشكال الثلثة
بل الاستقراء والمقاييس الخمسة والعرفية والصورية التي تسمى بعقلية
والخلف اما اعمائية واما مبالات يطلب منها الصدق والكذب ومطلوبة
الاشياء في العالم سواء كانت صادقة او كاذبة ولكنها معدة لكل انسان
خصم منازع او اتباع جماعة سامعين حاضرين او مكاسبين واكثرها في
الامور الجزئية واما العرفية فهي مشابه ومبالات ماخوذة من اقوال الاربعة
ممن فيها حكم بحسب شريعة ما عليه بالذات وبعرضه بالعرض والمشهورات
العقلية هي خطابية او مبالات من امور صادقة مرادة بها مطلوب
فيما يجب ان يفعل او يشكل لا يجب مخالطة انسان الا بالعرض

في الاستقراء

واما الاستقراء فهو ان يبين شيئا كليا موجبا وسالبا على شيء لوجود
ذلك الشيء الاول فيما يجب الكلي الثاني اعني جزئياته ولما كان المبين به موضوعا
المبين له الحكم فالكلي المحمول او المسلوب كالطرف الاكبر وكل الموضوعات

كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه كالطرف الاوسط فيكون قد
بين باحد الطرفين وجود الطرف الثالث للواسطة ويكون ما حقه
ان يكون حدا اصغر قد صار واسطة وما حقه ان يكون حدا اوسطه
قد صار حدا طرفين مثل الحد الاصغر وهو ج انسان وفرس وبغل
والحد الاوسط طويل العمر وهو ب والحد الاكبر وهو ا قليل المرارة
وان اردنا ان نستعمل هذا على سبيل الاستقراء لنبين ان كل طويل
العمر قليل المرارة قلنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط فقلنا
الاكبر حاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو اما انسان او فرس
او بغل او قلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس والانسان
والبغل ثم قلنا وكل فرس او انسان او بغل فهو قليل المرارة
وانتج ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة فقد رجع هذا
اذن الى القياس الاقتراني الا ان الوسائط فيه اشياء كثيرة
وموضوعات الحد الاكبر اشياء كثيرة ولما ان كان الاكبر كليا
للاوسط والاوسط موجب على الاصغر فالاوسط ما به الحكم
فيه من الكلي الى الجزئي وجامع بين الاكبر والاصغر فهو
في القياس فان انعكس ج على ب حتى يكون كل ب فهو احد تلك
المعدودة لا غير ولا يخلو منها ويكون كل واحد منها ج ب متساويا

فكانت الذات هى الحيوان والحيوان هى الناس الا الف على كل ت
لا محالة او كل انسن فقال لانا على موضوع ثم انعكس الموضوع على احدهما
فواجب ان يقال الثالث على كل الذي انعكس عليه الاول فقد بينا هذا
والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه على [illegible] ويكون
لو كانت عدت بالتمام والاستقراء انما يحفظ الحد في اشياء المقدمات
التى ليس بينها محمولها وموضوعها واسطه وانما يبين موضوعات
الموضوع فانه اذا كانت مثال واسطه كان وجه البيان هو القياس
بتلك الواسطه لا الاستقراء فقد بان من هذا ان الاستقراء يخالف
القياس من جهة ان الشي الذي يجب ان يكون لو كان القياس وسطا
حدا اصغر بمنزلة الاستقراء واسطه فيبين ما يجب ان يكون حدا
اكبر للواسطه لو كان القول قياسا وفى القياس لا يكون هكذا
وايضا القياس اقدم واعرف فى الطبع واما الاستقراء فانه اقدم
واعرف عندنا فكانا انما نكتسب كثيرا من المقدمات الاول بالاستقراء

في التمثيل

اما التمثيل فانه يكون اذا حقق منا
ان يعم حدود اكبر كلا واوسط كلا وهذا الاوسط يحمل على الاصغر
لانه يحمل بانسبة الاصغر فيكون الاصغر [illegible] واما الاكبر
فانما يحمل على الاوسط لانه يحمل على نسبة الاصغر فلكن الاكبر فانما

يحمل على الاوسط لانه يحمول على نسبة الاصغر فليكن الاكبر ا ومعناه
المذموم والاوسط ومعناه قتال المتاجين والاصغر ج ومعناه قتال
اهل [illegible] انسه لا اهل بينا والشبيه بالاصغر ب الاوسط د ومعناه
قتال اهل بنيا لجيرانهم اهل [illegible] وههنا فالمشكل بيان احد [illegible] كبرى
هل [illegible] اى هل قتال المتاجين مذموم والثالث الشبيه وهو انه
هل قتال اهل انسه لا اهل [illegible] مذموم وكيف ان يكون بيان
[illegible] من [illegible] احد [illegible] هل قتال اهل [illegible] لا اهل [illegible] قتال
[illegible] وهو موجود والاوسط في الاصغر والثالث هل قتال اهل
[illegible] لا اهل [illegible] مذموم وهو وجود الاكبر بانسبة الاوسط
محمول [illegible] قتال انسه لا اهل [illegible] قتال [illegible] وقتال المتاجين
مذموم فقال اهل انسه لا اهل [illegible] مذموم [illegible] الكبرى
بالشبه [illegible] فقتال المتاجين كقتال اهل [illegible] لا اهل [illegible]
وقتال اهل [illegible] لا اهل [illegible] مذموم فقتال المتاجين مذموم
وقد رجع التمثيل الى قوة القياسات [illegible] التمثيل [illegible]
[illegible] وكان المثال الذي هو الشبيه واحدا او كثيرا [illegible] حمل
الاوسط للمثال الى انه يوجب حكما على [illegible] وجوده [illegible]
وكان الاستقراء يصح الحكم على الكل لوجوده [illegible] والاستقراء

التام هو من جميع الجهات حتى يتعين وجود الأكبر في الواسطة التي
وربما لم يقبل أن يجعل حدا أصغر وأمثلة المثال فيكفي وجود واحد أو بعضها
حتى يتعين الحد الأكبر في الواسطة ولا يمكن بجميع الجهات وإلا لجعل
منها المطلوب نتيجة في الاستقراء وجود الأكبر في الواسطة بيانا فلا يكون
وجود الأوساط في الأصغر أخفى من النتيجة

في المقاومة

وأما المقاومة فهي مقدمة توجد كبرى لا تنتج مقابلة مقدمة في القياس
وربما أحدث كلية سالبة موضوعها أعم من تلك المقدمة فينتج
ضدها كقول القائل في مقاومة مقدمة أحدهما صح أن العلم بالمتقابلات
واحد أنه لا شيء من المتقابلات العلم بها واحد فإن كانت المقاومة
سالبة أو جزئية موجبة نتجت في الشكل الأول وربما أخذ موجبة
فيكون القياس عليها من موضوعات موضوع تلك المقدمة وينتج
الشكل الثالث سواء كان موجبا أو سالبا وفي الأول كقول المجهول
والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد والمجهول والمعلوم متقابلات
وأما في الشكل الثاني فلا يمكن مقاومة موجبة وأما السالبة فلا يمكن
إلا أن يجعل الكلام في المقدمة الكبرى عن وجه المقاومة وهو أن يكون
موضوعه هو بعينه موضوع المقاومة مثلا يقول إن الأضداد
متقابلة ولا شيء غايته العلم واحد متقابلة فيفيد الدلالة عن البيان

منتجة لي إبانة بالعكس فإن النتيجة منتجة إذا كان أنه لا شيء من المتقابلات
العلم به واحد يدل بهذا عكسه لم يدع له الذهن ادعانه كذا بل
احتج أن يدعى أن السالبة الكلية تنعكس فيحتاج أن يدعيه في الكلام ما
عشيعا وكأن ولو قلنا إن السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها فلم تخصم
إن عكسها مثل ما في الثاني ولئن كان في مواضع يمكن ذلك أعرف أعني
الشكل الثاني كما إذا كان عكس الجزئية أعرف من الجزئية التي توجد في
المقاومة أعني الشكل الأول في إنتاج الإيجاب فاعمل ما يوجبه في ذلك
الرأي المحمود واعتبار الأضداد والأشباه على ما قال في طوبيقا

في الرأي والعلامة

فلنرجع إلى الأشكال أيضا والرأي
مقدمة محمودة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن أو موجود أو غير
موجود كقولهم الحساد يبغضون والمحبون يحبون وهذه توجد
في الخطابيات إما بالقوة وإما بالفعل مقدمات كبرى وصغرى إذا كان
محمودا وعلانية وجدنا بحسب الظن الغالب والقياس الكائن
منها يسمى أنثوميما وأما العلامة فيكون العلامة إما قضية ربما
محمودة مظنونة فيكون الحد الأوسط في القياس الكائن منها علامة
لوجود شيء ويكون على جهات ثلاث إما أن يصلح أن يكون حدا أوسط
على الأصغر دون الأكبر مثل اللبن إذا جعل علامة الولادة

فيقال المرأة لها لبن فقد ولدت وهذا يسمى كثيرا باسم الدليل واما الذي
يصح ان يحمل اوسطا موضوعا على الطرفين جميعا كقول القائل الحكماء ذوو فضائل
لان فلانا ذو فضيلة وفلانا حكيم واما الذي يصح ان يحمل اوسطا ويحمل لا
عليهما جميعا ولو بالكليات فمن الشكل الثاني لان مثل هذا يقول في الحكاية
سمان لانه قياس مظنون كقولهم هذه المرأة صفراء فقد ولدت ولا
يمكن ان يقال كل صفراء ولدت بل كل نفساء والدة صفراء فهذا اسم في الظ
وكذلك هذه المرأة معها لبن فهي حبلى وانما يكون علامة ودليلا اذا اخذ
الكبرى والا كان قياسا والذي يستعمل في الشكل الاول فلا ينتقض ان كان
صحيح واما الذي في الشكل الثالث فينتقض فانه ليس اذا كان حكيم ما
فاضلا فكل حكيم فاضل وكذلك الذي في الثاني لان القياس الكائن منه
موجبتين ولا ينعكس كما في سبيل المناقضة بان يقال ليس يجب ان
تكون كل صفراء والدة فتكون حجة الثالث ونسميها علامة غير واجبة
مما هو ايضا محمود مقبول واما الموجود مما هو بعينه برهاني وليس
محمودا مستعملا من العرف العامي فليس عند الناس بالحكاية فذلك
الذي هو في الشكل الاول افضل العلامات ويسمى طقموريون
في الفراسة اذا سلم ان الانفعالات والحركات
الواقعة في استواء الجبلة والطبيعة معا اخلاق النفس كما يغيرها

هيات البدن سلمت الفراسة او راى ان الانفعالات الطبيعية
كالغضب والشهوة والاخلاق تغيرها بعينها هيئة البدن ومزاجه
كما تغيرها النفس سلمت الفراسة وانما قلنا الانفعالات الطبيعية
لان فيها انفعالات تؤثر في النفس من غير ان تعرض للبدن
مثل تعلم اللحون اما الطبيعية مثل الغضب والشهوة وغيرهما فاذا
علم اي الانفعالات في النفس يجب اي انفعالات للبدن وبالعكس
امكن ان تجعل الانفعالات البدنية او الهيئات البدنية دلائل على
الانفعالات النفسية او الملكات النفسية فاذا عرف معنى خاص
الحيوان انفعال او صفة نفسانية كالشجاعة في الاسد طلب ما يعرض
يشاكل الحالة النفسية من احوال البدن فالخصوص بما يختص بعينه البدنية
علامة للصفة النفسانية فيكون العلامة البدنية مثلا عظم الاطراف
العالية ويكون هذا خاصة للاسد لا بالقياس الى كل حيوان بل بالقياس
الى كل حيوان غير شجاع بل يوجد لكل حيوان شجاع هذه الصفة البدنية
فوضع اذن عظم الاطراف علامة للشجاع اذا كانت ينعكس عليه
فاذا وجد انسان عظيم الاطراف العالية قيل انه شجاع فان كان للانسان
هيكل خاص او انفعالات نفسانية مثل ان الاسد مع انه شجاع
قد يغضب اي جهد وكرم ما فيجب ان ينظر اي العلامتين يتبع كلا

المعتبر دون ذلك بها وحيث فان كانت الملازمة النوع كله وليس احد
المعتبر بكله فان الملازمة تدل على ان اسم الموجودة النوع كله وان
كانت الملازمة نوع لم شاركه فيه احدى للاكثر دون الاقل فالعلامة
عما شاركه مثلا ان الحمى لا شاركه في الجود وشاركه في علم اللوف
فاذن يجب ان يكون الاوسط في القياس اعم من الاصغر لا محاله
ومساويه للاكبر والله اعلم بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البرهان

العلم اما تصديق واما تصور والتصديق انما يقع بالقياس وما شابهه
والتصور بالحد والرسم وقد علمنا ان صورة القياس وهيئاته
الصورية يصح ان تكون للتصديق الشيء الواجب ولكنا لم ندل بعد
على المادة التي بها القياس كان صورة الدينار قد يصح مع اختلاف
مادتها فيكون مادتها تارة ذهبا ابريزا لا غش فيه ويكون تارة ليس
بذلك الا انه يكون تارة ذهبا كثير الكلان ويكون تارة لا ذهبا
ولكن شبيها مذهبا كذلك صورة القياس قد يصح مع اختلاف
مادتها فيكون تارة مادتها حقا يقينا لا غش فيه فيصير به القياس
برهانا ويكون تارة ليس باليقين الصرف ولكن مقاربا لليقين بحودا
في المشهور لا يشعر بامكان نقيضه الا بدقيق النظر واما المشهور فقد

تصديق به فيكون القياس عن مثله جدليا ويكون تارة لا يقع به يقيني
جزم ولكن غالب ظن وقناعة ليس مع حفظ لامكان نقيضه بالبال
او بعزوب النفس لو اذا ذكر به والقياس الكائن عن مثله يكون خطابيا
ويكون تارة شبيها بالمصدق به اما الملتبس واما المشهور وليس هو
كذلك هما والقياس المؤلف من مثله يكون مغالطيا سوفسطائيا اعم
وقد يكون نوع من القياس ليس مراده ايقاع تصديق او ظن
ولكن مراده تحريك النفس الى انقباض وكراهية ونفرة وعفاف او ما
او انبساط ورغبة وميل الى شيء مثلا بانه يحاكي ما ينفر عنه بامور تنفر
عنها بالطبع وما يرغب فيه بامور يرغب فيها بالطبع ويقع النوع
من القياس قوى الاشعار تحرك النفس مثل تحجيها او تحسينها او
تقبيحا او تجميلها او غير ذلك وخصوصا اذا جعل الكلام موزونا
بالايقاع الذي يخص الكلام وهذا الصنف من القياس يسمى شعريا
وقد قالت مثل قولنا للعسل انه مرة والحواد انه يحد وانا شبهتها
العقل بالحاقه عاقبه النفس واستحسنه عنه ولتعرف من هذا
الى تحصيل مواد القياسات التي يقع بها التصديق لا التي يقع
بالخيال مع تكذيب النفس لها فان الغرض الذي نؤثره في صناعة
المنطق هو ذلك ولنتمم كل ما يقع التصديق بذلك القياس بحد

شبيهاً بما سابقا ولنسم كل ما وقع به التصديق بقياس رايا ما
ولنسم كل ما كان من الاراء السابقة ليس مستفادا عن الحس ولا منقولا
عن الغير بديهية وما كان منها مستفادا من الحس فحسية حسية وما كان
مستفادا عن نقل عند الرأي يستعلم الى رأيه منقولا واما النقل انه
فلنسم كل ما يكون التصديق به عن سماع بل يخلو لها عند عند ظنه او
مع مشهورية بادي الرأي الغير المتعقب وما كان التصديق
به كما كان معدا له العقل النظري فلنسم اولية وما كان معدا للعقل
العملي في الرأي المحمود فلنسم ذائعة مشهورة وما كان معدا له قوة
الوهم التابعة للحس فلنسم معه وهمية ومنها ما ليس بالحقيقة
بديهيا وقد يشبه به ويسمى مغالطيا فلنذكر امثلتها ولنذكر بحيث
المنقول منها فان جميل ذلك اعظم نفسه في ساقضى الاراء ويشكل
النظار فان الظاهر يتقن من اهل النظر يتساوى عندهم مراتب
هذه الاراء السابقة كلها فيستعملون كل واحد منها لانه يحمل مادة
لاي قياس امكن على اي مطلوب اريد ولا يتقون واما كان منها اليه
عن عين فليس يقدرون على تميز اصناف القضايا فاذا اسدا
قياس من الوهميات ولغو من الاوليات ولغو من المشهورات
واضمن الكتاب لشيء من هذه لم يتنبه ولما الى ما يتحقق لكتاب

٢٩٧

نافع هذا والاف نسخه واما اهل صناعة المنطق فلم يميزون بعضها
بعضها عن بعض ويستعملون الاوليات والمحسوسات في علم الشك
واما البواقي ففيه منه ونداو يستعملونها في اغراض لغوية امثال المحسوسات
قولنا ان الثلج ابيض وان الشمس تطلع وتغرب ومثال المقبولات
قولنا ان النية قبل الزوال في شهر رمضان للصوم جائزة في مذهب ابي حنيفة رح
ومثال المظنونات قولنا هذا انما يخرج في الليل لريبة ومثال الاوليات
قولنا الكل اعظم من الجزء ومثال الذائعات قولنا العدل جميل والكذب
قبيح ومثال الوهميات قولنا لا يكون جسم واحد في مكانين دفعة ومثل
قول انه لابد من ان يكون وراء العالم اما خلا واما ملا ومثال المغا
لطيات قولنا كل ما يوجد في مكان فهو ساكن فيه لينتج ان المتحرك
ساكن ثم المحسوسات لا تستعمل انما صادفت صحته اذا لم يسبب امور
عارضة مثل ضعف الحس وبعد المحسوس واته الوسائط واما المتواترات
فربما عارضت البعض فلا يخطر امكان نقيضه بالبال وهذا مناسب
الذائعات ولذا لم يكن في الشعر خلاف كان من الذائعات ومنها
ما لا يكون التصديق فيه بعد القوة فيما سب لكنها ولحكمه
فلا يكون من القضايا بوجه ولا يستعمل في العلوم الا على سبيل العارض
ووضع وعلى سبيل كذبه وسنذكر بعده واما الوهميات فانها يكاد في نفسه

النفس لشهرتها حتى لا يكاد يشعر عنها ومن العقليات العرفية من جهة
التصديق بوجه فان الذهن يسلم كليها قولا واحدا كالواحد فلا يخطر
امكان نقيضها بالبال لكن من الوهميات ما يجري مجرى العقليات
العرفية ومنها ما يضادها ويناقضها ولا يكون شيء منها وهو ذايع مشهور
لان العقل الساذج الطبيعي يذعن له حتى ما فوق اجابته لسائر المشهورات
فما كان من الوهميات حكاية المحسوسات وفي لوازمها من جهة ما هي
محسوسة يصدقه العقل ويعاضده الوهم فيه واحدة لان الوهم آلة
العقل في المحسوسات وكما انه لا يمكن ان يتوهم جسم في مكانين كذلك لا يمكن
ان يعقل وما كان من الوهميات في مبادي المحسوسات وفي امور اعم
من المحسوسات كالوحدة والكثرة والاستواء والاجتماع وما اشبه ذلك
حكم فيها بحكم على الوجه الذي عليه المحسوسات لانه لا يتحقق ما خالف
نحو المحسوسات لم يلتفت فيه الى البديهة وان كانت قوية عند الذهن
جدا بل يشك في ذلك ويرى اتباع الذهن ويرجع الى القياس وذلك
لانه قد يتبين لنا من مقدمات عقلية لا ينازع فيها الوهم بوجه وجود
امور مخالفة للمحسوسات ثم ان الوهم يرجع بعد تسليم المقدمات الى
مخالفة النتيجة فيعلم جوهره انه لا يتصور ما ليس كالمحسوس فيعرف انه
يخالف الوهم فيما رام ان يحكم به في المحسوسات لانه لا يتصور الا

كذلك ومثال ذلك انه يتوهم في الذهن التصديق بقولنا ان ما ليس خارج
العالم او لا داخله فليس بموجود وبان الاشارة اليه بلا ذات له وان
الكل يتناهى اما الى خلا واما الى ملا وبتمام التصديق بقولنا ان الكل
اعظم من الجزء حتى اي عاقل ساذج النفس لم يعتقد شيئا يشهد ذهنه
بخلاف الوهميات اذا سئل عن الاول من اجاب بالقطع وتحاشى ابا
عن اعتقاد مشابه لكنا لم نلتفت الى هذه البديهة بوجه ونعلم ان
اول ما يوجبه الوهم عدم ذاته فان الوهم لا يتوهم ذاته فليس كل
ما لا يتوهم فهو معدوم واما الذايعات فقد يكون معقولات وقد يكون
اوليات عقلية وقد يكون وهميات وقد يكون قضايا يعرف بالعرف عامتها
وقد اجمعوا على التصديق بها على سبيل الاجماع فلفظ ذلك قد يكون في
في انفسنا بالكواحد بشبهها بالعقليات الضرورية ولو انا رجعنا الي
انفسنا وخلعنا العادات وجدنا كانا لم نسمع شيئا ولم نعتقد واما جعلنا
في الوساد فيه عقلا وشككنا انفسنا فيها امكننا ان نشكك فيها ولم يمكننا
ذلك في العقليات والوهميات المذكورة مثال ذلك انا اذا انشانا انفسنا
بهذه المنزلة ثم عرضنا على انفسنا ان العدل جميل وان الكذب قبيح و
شككنا انفسنا في ذلك امكننا ان نشك فيه بل يجب علينا ان نصدق به واذا
عرضنا على انفسنا ان الكل اعظم من الجزء لم يمكننا ان نشك فيه بل ولو عرضنا

على انه ليس وراء الكل اما خلا واما ملا لم يمكنها ايضا ان تشكك فيه مع بطلانه
فالوهميات آكد من الذائعات الصرفة والذائعات بعضها صادقة
منه الصدق وبعضها كاذبة لا يرجع الى الصدق كقولنا السعادة هي
اللذة وبعضها انما تصدق ويكون بشرائط دقيقة واسباب وقوع
الصدق بالذائعات اما تطابق الكل وقبول السماع لها منذ الصبى
واما اضطرار المصالح والاخلاق الانسانية كالحياء وحب السماح واما
الاستقراء الكلي واما دقة الشرائط التي به يكذب وخفوها عن الاذهان
العامة عن تمييزها واحد صدقه احدا كلنا وهنا مقدمات خارجة عن
هذه تعد مبادي للقياس وهي المقدمات التي به وكا ياحسبه معادة
للناس ما سنذكرها في هذا الكتاب فلست هي اراه سابقة صرفة
ولكن الكلمات بوجه مبادي للقياس فالحسيات والمجربات والمتواترات
الاولية كالوهميات التي هي في المحسوسات يصلح لان تكون مبادي البرهان
واما الذائعات وما يجري مجراها من المقبولات فهي مبادي الجدل واذا
اخذت في البرهان فهي مغالطة والمظنونات مبادي الخطابة والمشبهات
مبادي المغالطة وبحثنا في هذا الكتاب انما يكون من جملة هذه فيما يصلح
للبرهان فانه كيف وما علامته وكيف يستعمل في البرهان وقبل ذلك فاني
اوصي وصية فاقول اذا اردت ان تتأمل مقدمة هل هي اولية

كأنك راجع للعشرة والعادات والاقاويل المسموعة من الناس بل
كأنك اول يوم سمع شيئا او عقل ... ثم احضر من المقدمة
المعنى دون اللفظة في ذهنك وانظر هل يمكنك ان تشكك فيه وهل يمكن
ان يكون هذا النقيض فان لم تجد عنه كل شيء من ذلك فانظر هل الداعي
الى التصديق به لا ذهول بنفسه في ذهنك وخروجه عن عادة حسك
والسيالة تصورها في ذهنك لدعاء الوهم اياك فيه الى حكم الحساسات
لحكمه فان كان ذلك يشكك فيه فان لم يكن ونفي المعنى بنفسه وجانب
المحالات اصلا واياك ان يسلم في نفسك ان تطلب معرفة الاوليات للشيء
لا لكل لا تجد مناقضه او لانه موافق لامثلة كثيرة او لانك تستحي او
تستفتح ان تنطق به بل لا تلتفت الى مثال الشيء ولا الى حرى نحته ولا تحضره
ذهنك فانه يحصلك ويحصل مثل ذهنك به مدح عن المقصود ولا تلتفت
ايضا الى كلمة فيه يكون معناها بنفسه وكلمة ليس معناها بالعكس واجتهد
حتى يكون كل لوازم القضية كلها حاصلة غير مشوشة فاذا فعلت جميع هذا
فانظر هل يمكنك ان تشكك في القضية فان لم يمكنك ولم يسد عليك الطلب
اردت ان تضعه استحالت تشكك فيه او في هذا وكان يقع في الغير
الاولي على انه اولي ويكون كثير من الاوليات يظن انها غير اوليات لشيء كل
من الوجوه المذكورة فاذا صار الان هنا كل فلا يلتفت الى من سلم

اولا نسلم لك لان الحق حق نفسه لا لاجل اعتقاد الناس له **فصل**
في ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق وذلك لان كل تعليم وتعلم
ذهني اما ان يطلب تصديقا وهو بالقياس فيحتاج ان نعلم اولا المقدمات
تصديقا ونعلم تصورا ونعلم الشيء تصورا واما ان يطلب تصورا وهو
بالحد والرسم فيحتاج اولا ان نعلم اجزاء الحد تصورا ونحو ذلك مما يكون
بالاستقراء والتمثيل وغير ذلك فيحتاج ان يتقدم العلم فيه بالمقدمات
وبالمثال **فصل في ان المطالب كم هي واما المتقدم** من المطالب
مطلب هل اما هل الشيء موجود وهو الهل البسيط واما هل الشيء كذا
وهو الهل المركب وكلاهما يطلب التصديق ومطلب ما اما ما معنى اسم
الشيء ويكون للموجود والمعدوم ويتقدم الهل واما ما الشيء في نفسه
ويتقدمه الهل البسيط فما لا ذات له لا ماهية له واما الاسم فللموجود
والمعدوم معا وله معنى وكلا مطلبي ما هو للتصور اما تصور معنى الاسم
واما تصور حد الذات ومن المطالب مطلب اللم وهو يطلب علة
التصديق والحد الاوسط وقد يعاد على نحوه مطلب الاي وهو مطلب
التمييز وهو ايضا بعد الهل وهو من مطالب التصور لا التصديق
ومطلب كيف وكم واين ومتى وما يشبه ذلك فلا يجب ان يطول بتعديد
المطالب فانها ترجع الى هذه **فصل في تعلم المجهولات تحت علم كلي**

اذا حصل عندنا علم كلي بالاكتساب بتعلم وتعليم على ما نوضحه بعد ولكنه
بالطبع او بالتجربة والحس مثل هو لنا ان الكل اعظم من الجزء وقد لنا
ان المتساوية لشيء متساوية واما ان نكون علمنا ذلك الكلي بالفعل وعلمنا
جزئيات كثيرة تحته بالقوة مثلا اذا علمنا ان كل انسان حيوان بالفعل
فلسنا نعلم بالفعل هل زيد الذي ببلد كذا حيوان الا بان نعرف ان
زيدا موجود وان زيدا انسان فاذا احتج لنا بالحس ان زيدا موجود
وانسان مع علمنا ان المقدم المتقدم بان كل انسان حيوان حدث علم آخر
بالفعل وكان بالقوة وهو ان زيدا حيوان وكذلك ان كان الكبرى عندنا كليا
والصغرى حدث بالقياس او التجربة كلما وافقنا احدث علم بما كان
بالقوة فان قال قائل انك تدعي علما بان كل اثنين زوج فهل الذي في يدي
زوج او ليس بزوج فان قلت لا علم لي به قال فهذا اثنان وكم تعرف انه
زوج وقد ادعيت لك انك تعرف ان كل اثنين زوج وكم تعرف هذا ان الذي
يجب ان يقال له قال [illegible] ان قوما اجابوا وقالوا انا انما نعلم كل
اثنين عرفناه انه زوج قال وهذا الجواب خطأ لانا نعرف ان كل اثنين
في نفسه زوج عرفناه او لم نعرفه ولكن الجواب انا لم ندع انا نعرف كل
اثنين هو زوج بل انما ادعينا انا نعرف ان كل اثنين في نفسه زوج وعلمنا
بهذا الحكم الكلي وحملنا المسائل له وهو ان نعرف بعضه او ضده ولا نعلم

بطلان نقيضه وحينئذ فاما ان يحصل هو بان الاثنين انه زوج ام لا لانا
لا نعرف انه ان كان اثنان فهو حاصل غير ما فحص لهذا العلم لانا نعرف انه [وجوده اولا ولا نعرف]
ان كان اثنين فهو زوج فطلب هل هو اثنان فانا علمنا هذا بالفعل علما
للمطلوب بالفعل واما تشكك بانه انك اذا طلبت بالعلم علما مستفادا
فلا يخلو اما ان يكون ما تطلبه تعرفه او لا تعرفه فان كنت تعرفه
فالطلب محال وان كنت لا تعرفه فاذا وجدته لم تعرفه فكيف تطلب انا
لا نعرفه فاذا وجدنا لم نعرفه قال الفيلسوف لا بل اعرفه بالتصور بالعقل
واعرفه بالتصديق بالقوة لاني اعرف الكلي الذي تحته وعنيته وانما اجهله
بالفعل فاذا وجدته وعرفت من غير طلب بل بالحس انه مثلث
وكنت علمت ان كل مثلث فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين خرج
من القوة الى الفعل معلوما فلولا انا عرفناه من جهة لم يكن اذا وجدناه
نعرفه ولولا انا جهلناه من جهة لم يكن لنطلبه والامر كذلك فلولا
انه معلوم من وجه لما كنا نعرفه اذا وجدناه ولولا انه مجهول الكل
لما كنا نطلبه وكنا انما نتعادفه دفعة بالحس ويكفيه ذلك علما بالامر
من وجه فاحاد باد كنا عرفناه قبل ويكفيه ذلك علما قديما وجميع من
الامر من لنا المقصود وكذلك هيهنا فاذا كان كل تعلم وتعليم فكيف نعلم
معدوم على ما اوضحناه فيجب ان يكون عندنا علوم اولية يقينية تنتسبها عن

مكتسبة بل حاصلة بالفطرة او بالاستقراء او بالتجربة فمنها ما هي مبادي
التصديق ومنها ما هي مبادي التصور **فصل** في ان العلم
المكتسب على كم وجه يكون واما البرهان المطلق فقد انه ولا مكان يصير
كالحدود في فواتح العلوم وفصول المصادرات والاوضاع فربما سمي
علما وانما كل حق وقع من قياس سمي علما فان الحكم المطلق هو العقد
الذي يقع فيه التصديق بان كذا كذا متقنا بالتصديق بانه لا يمكن
ان لا يكون في وقت البتة فانه اذا كان فيه تصديق واحد بانه كذا او [كذا اصل]
ليس كذا ولم يكن التصديق الثاني بانه لا يمكن ان لا يكون كذا او لا يكون
ليس كذا فاليقين غير ثابت بل انما اليقين الحقيقي هو الذي فيه التصديقان ثان
معا وانما يتحقق هذا اليقين بان تعرف العلة التي بسببها الشيء كذا او
ليس كذا وكل برهان لم **فصل** في الفرق بين برهان لم
وبرهان ان كل برهان فان الحد الاوسط فيه علة لا محالة للتصديق
بالنتيجة وقد يمكن ان يكون علة للنتيجة في الوجود وقد يمكن ان لا يكون
فان لم يكن فيه بل كان معلولا لها كقولنا هذا الخشب تحترق وكل محترق
فقد مسته نار فالاحتراق وهو الحد الاوسط معلول لمس النار
ولكنه علة للتصديق بمس النار واما ان لا يكون معلولا لها ولكن
عارضا معها او لازما للموضوع له وربما مثل قولنا هذا المريض حاد

المرض قد ابتدئت نا ور نتاحدة مى حمه وكل من كان كذلك فانه
يخاف عليه البرسام فينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام فليس
احدهما علة للاخر ولكن كلاهما عارضان معا لعلة واحدة وهو
حدة المواد الى الراس وايضا اذا قلنا كل غراب اسود وكل
اسود فانه جسم فكذلك فليس السواد علة لكون الجسم جسما ولا لكون
الجسم جسما علة بالفعل لان يكون اسود وايضا اذا كان الحد الاوسط
علة للنتيجة في نفس الوجود فاما ان يكون علة للنتيجة فقط واما ان يكون
علة ايضا للحد الاكبر وحده ومثال الاول انا اذا قلنا كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم فكل انسان جسم فقد اعطينا العلة وهو الحيوان وذلك
لان الجسمية اولا للحيوانية ثم للانسانية ولانها قد تكون للحيوانية
وليست للانسانية ولا تكون للانسانية الا من الحيوانية فالجسم من
جهة الحمل هو اولا للحيوان ثم للانسان فاذن الحيوان علة لان حمل
الجسم على الحيوان الانسان ولكن ليس علة لذات الجسم فان طبيعة الجسم
اقدم من طبيعة الحيوان بالذات لكنه علة لكون هذا النوع جسما واعلم
ان جنس الجنس وفصوله وحدوده لو انه انما يكون من الجنس للنوع
والجنس علة في ذلك وايضا المثال الثاني وهو ان يكون الحد الاوسط
انه علة للنتيجة علة ايضا للحد الاكبر فنوعا وجوديا اما ان يكون علة

للحد الاكبر على الاطلاق كقولنا هذا الخشب مسته النار فاحترق فمس
النار علة للاحتراق على الاطلاق واما ان يكون علة للحد الاكبر لا على
الاطلاق ولكن في حال ووقت او قد يكون علة لغيره كحمى غب مثل قولنا
هذا الانسان حدثت به عفونة خلط وكل من حدثت به عفونة
خلط انتشرت الحرارة الخارجة من الطبيعة في اعضائه منبعثة عن
قلبه فالعفونة علة للحمى ولكن لا على الاطلاق فليس كل حمى انما تكون
من عفونة فالاول علة للحد الاكبر مساويه والثاني علة له غير مساوية
بل اخص منه وسنوضح انه قد يكون للشيء علل اخص منه فكل برهان
كان الحد الاوسط فيه علة للنتيجة في نفس الامر وفي وجودها فانه سواء
كان علة للاكبر على الاطلاق او لا على الاطلاق او لم يكن وكل برهان
لم يكن كذلك فيسمى برهان الان فان كان الحد الاوسط معلولا لانه
المخصوص باسم الدليل في هذا الموضع وجميع هذا اعني برهان الان
فانما يعطيك ان الامر موجود ولا يعطيك يقينا بدوام وجوده لانك
لا تدري علته وكثيرا ما تطلب اللمية وقد استغنيت عن الان
اما بقياس انتجه واما بتجربة وحس مثل ان تجد المغناطيس يجذب
الحديد وتعلمه بالتجربة ثم تطلب علته لا ليثبت انه بل ليثبت لم هو
فصل في شرائط مقدمات البرهان الحقيقي اذ قد يكون

هذه المقدمات عللا للشيء لانها في وجودها كما هي في تصديقها
فيكون اقدم منها بالذات واقدم منها عندنا بالزمان واقدم منها
بالمعرفة لانا انما نعرف الشيء بما وجب ان يكون صادقا لان الكاذب
وان انتج الصدق فليس بالذات بل بالعرض والقياس ما انتج بالذات
ولما كانت عللا فيجب ان تكون مناسبة لان العلل مناسبة للمعلول
فيكون داخلة في العلم الذي فيه الشيء او في علم مشاركه كما نوضح و
تكون اوائلها مقدمات عند بعضها فان لم تكن هذه الشرائط
موجودة لم يكن موقعه للنفس من وجه بل انما حدا ليس مشهورا
وان انتج الصادق واما ان يستعمل بدهان الطبيب على الجرح
المستديرة بطي الاندمال لان الدائرة اوسع الاشكال احاطة
فلذلك يصح عن ان يكون طبيبا واحد مهندس واعلم ان الاقدم
الى ادراكنا المطلق هو المحسوس الجزئي والاقدم عند ادراكنا
العقلي هو الذي هو اشد كلية ثم يتدرج العقل يسيرا يسيرا الى
التفصيل وبهذا الاقدمان عندنا هي الاعرفان عندنا واما
الاعرف عند الطبيعة فهي النوعيات المحصلات والاسباب
البسيطة واما نتوصل بالبرهان عما هو اعرف عندنا كان اقدم
في الطبع وهو الاحق واقدم عندنا الى الاعرف عند الطبيعة واعلم

ان مبادي البرهان اما بحسب العلم كله مثل المقدمة لا تصدق فانه معا
او لا واو اسقط منها او بحسب كل نفسه من العلوم مثل قولنا ان الاشياء
المساوية للشيء الواحد متساوية فان هذا مشترك للعلوم مضمن في
علوم مختلفة واما بحسب علم واحد كقولنا كل عدد اما زوج واما
فرد وكل واحد من هذه الاقسام وما يعلم بها مشترك في انه طرف
معتبر من المقدمة ليس من شان الاقول ان يكون مثله كما من شان
الحد في سؤال الجدلي ان يكون كل واحد منها داخلا في القياس الجدلي
فان السائل يؤلف القياس من ايما سلم له واما الحد فواحد
المحدود وربما كان طرفا النقيض محمودين مشهورين معا فيمكن
ان يستعملا في قياس جدلي ان يحلف ويعدا البرهان اذا كان
بحسب علم او علوم وليس بحسب العلم المطلق فيمكن ان يكون فيما
وسط اما بين حد فيه او وسط ولكنه موضوع في كل العلم وضعا
اما على سبيل المصادرة اذا كان للمعلم راي فيه خالفه او على
سبيل الاصل الموضوع اذا كان المتعلم مسامحا فيه والحد دونه
موضوع ايضا وضعا وليست مقدمات فليس فيها اثبات شيء ولا سلبه
واما المقدمات التي لا اوساط لها توجد وهي موجودة في العلوم
فهي تسمى مقدمات واجب قبولها وهي المبادي الحقيقية للبرهان

وبعد سائر الحمايل واكثر من بعد بعدها بالعلم المكتسب فان كان علة في
اكثر من نفس المعلول من المعلول اذا كانت مشاركة وكذلك لن يقع
بعد حد بعد او واسطة ثم يتناهى الشيء لغو واما المصادرات والاوضاع
فهي تنكر ما سولها فاي صناعة الهندسة في كل حكم يقع عليها
خط فيكون زاويتاه من جهة اقل من قائمتين فانهما يلتقيان من
تلك الجهة ومثل انه لنا ان نخط على كل نقطة وبعد كل بعد دائرة
ولكن هذه وان كانت موضوعة فهي صادقة وعلتها بينة في
علم لغو فالبرهان انما يؤلف من امثال هذه المقدمات لان البرهان
قياس مؤلف من شيء لشيء ولشبهها انطلوا البرهان فقالوا
ان البرهان قياس وكل قياس فانما يكون من مقدمات فان كانت
مجهولة لم يعد علم المجهول وان كانت معلومة علمت ايضا ببرهان
وتمادى الامر الى غير النهاية او وقف عند مصادرات واصول
موضوعة مجهولة في الحقيقة فخيب قوم ان التخلص من هذا بان نعا
ان البراهين تنتهي الى مقدمات اول وتلك المقدمات يرهنها
منها بها ببين بعضها ببعض بالدور وهو لا يهرب من الزلل
الى الحق فان مقدمات البرهان اذا كانت تبين بعضها ببعض
فكل واحدة منها اعرف من الاخرى واقل معرفة منه فانه من جهة

ما يبين بالاخرى هو اقل معرفة منه ومن جهة ما يبين به الاخرى فهو
اعرف منه وذلك بالقياس الثاني وهذا محال واما اذا كان احد الاخرين
اعرف بالقياس الى الطبيعة ملابسا به وانما ما نحن فيه ان يبين بوجه
ب ج عقيب مقدمة ا ب الموضوعة فانها على ما منه ج ثم بين بمقدمة
ا ج عقيب مقدمة ب ج فكانه قال انما كان ا ب ج لان ا ب ج ولو جاز هذا
لكنا المؤمنة في طلب البراهين وايضا فان البيان بالدور على ما
ابينه كان القياس لا يمكن الا بين حدود متعاكسة فكيف بين
مقدمات المقدمات الاول مع كثرتها على الوجه فيصح حجة هؤلاء او لكن
الاولين ان معرفتهم الغائبة ان كل معلوم انما علم بالبرهان فغير مسلمة
وهي كاذبة فان هذا يوجب ان لا يكون ولا مقدمة واحدة لانه يجب
ان يكون بين كل حدين واسطة فان كان بين الحدود واسطة لوجب
وجب اما ان لا يكون حد ولا واسطة او يكون وسائط تذهب الى
غير النهاية ولا محالة ان ذهابها الى غير النهاية لا يكون على سبيل
الانفصال بل على سبيل التتالي واذا كان على سبيل التتالي لم يكن بين
الشيء وما يليه واسطة فيصح انه لا يمتنع ان لا يكون حدان الا
وبينهما واسطة بل يكون حدان وليس بينهما واسطة ولما الذي
يكون لكل حدود الوسائط بعد ان نفع عن العقل بالحملة فلا نخالط بالعلم

اما الحق لنا وعندنا مقدمات معلومة بلا بيان وهي مبادي البرهان
فصل في ان مقدمات المطلوب الضروري في البرهان
يجب مع الشرائط المذكورة ان تكون ضرورية وذلك لان المقدمات
الغير الضرورية لا تعطي بالذات بل على العرض علما ضروريا كما
ان الكواذب قد تعطي نتيجة صادقة فاذا كان المطلوب يقينا ضروريا
اي غير ممكن النقيض وغير ممكن ان يكون الا على خلاف ما اعتقد فيه
يجب ان يكون ما يعطيه ضروريا فانه ان كان غير ضروري ونقيضه
لم يعد ما كان يعطيه مثل النقيض ومعنى الضروري هاهنا غير معنى الضروري
في كتاب القياس فانا نعني بالضروري في كتاب القياس ما بينا
هناك واما هاهنا فنعني بالضروري ان يكون المحمول دائم الوجود لجميع
الموضوع اذا اخذ طبيعته وان لم يكن دائما انما يوجد لها تلك
الطبيعة مثلا قد كان قولنا كل انسان فهو ملون غير ضروري في
كتاب القياس لانه ليس كل ما يوصف بانه انسان يجب ان يوصف
ما دام موصوف الذات بانه ملون بل ما دام موجودا بانه انسان
فانه زال عنه هذا الوصف لم يجب عليه هذا الحمل واما هاهنا فانه يجوز
الموجبة ضرورية لان الملون يجد طبيعة الانسان من جهة ما هو انسان
ضروري وان لم يكن للموصوف بانه انسان ضروريا فصل

في ان مقدمات البرهان كيف يكون مقولة على الكل لا بد في كل قياس
فضلا من البرهان من مقدمة كلية الا ان المستعمل في كتاب البرهان
من المقول على الكل والمستعمل في كتاب القياس يختلفان وذلك لان
الذي في كتاب القياس فان من شرطه ان يعم بالحكم كل عدد ولم
يكن من شرطه ان يكون في كل زمان كل واحد فان المطلقات لم يكن
مع كليتها دائمة الوجود للموضوع او السلب عنه واما المقول على
الكل هاهنا فلما كان ضروريا وجب ان يكون مقولا على كل عدد في كل
زمان فانه ان لم يكن كذلك كان للقائل ان يقول ليس هذا كل الفرد
فانه ليس موجودا لهذا الشخص في هذا الزمان فصل
في ان مقدمات البرهان ذاتية وما معنى ما هو بذاته ولما كانت حدود
البرهان متناسبة فهي ذاتية والا لم يكن عللا فلنبين ما الذي يعنى بذاته
فيقال ذاتي لكل ما هو ماخوذ في ماهية الشيء وحده بالشيء موضوع مثلا
له كالاجناس والفصول ويقال ذاتي للاعراض الخاصة بموضوع
ما التي يؤخذ في حدودها اياه ذلك الموضوع كما يؤخذ العدد في حد
الفرد والزوج العارضين لانواع العدد والانف في حد الافطس
او جنس الموضوع مثل المثلث في حد مساواة [illegible]
لمضروب الضلعين كلية فيه والعدد في حد مضروب عدد زوج

في عدد فرد وأمّا كان هذا دائما للموضوع وإن كان أخص منه لوجب
تحديدنا انه يلزم الموضوع لذاته ومن طريق ما هو هو وأما الثاني لئن
الموضوع لا يخلو عنه وعن مقابله فانّما كان منه من جهة ان الموضوع
او جنسه يوجد في حده بما كلي واحد ذاتي للموضوع لا يفارقه وهذا مثل
قولك كل عدد اما زوج واما فرد وربما كانت الاقسام كثيرة لكنها
مشتركة في ان الموضوع لا يخلو عنها ويوجد في حدها فالقسم الاول
كان المحمول فيه يوجد في حد الموضوع والقسم الثاني كان الموضوع فيه
يوجد في حد المحمول او جنسه وما كان من المحمولات لا هو يوجد في حد
الموضوع ولا الموضوع في حده فهو عرضي غير ذاتي والذاتي الداخل
في البرهان احد هذين لانهما مناسبان في الذات وأمّا ما يقال بذاته
على وجوه اخرى مثل القائم بذاته الذي لا على موضوع والذي في موضوع
والذي هو سبب بذاته مثل الذبح للقتل لا العثور لوجود الكنز او
الذي هو من الاعراض في شيء أولا وبسببه يقال لما فيه الثاني مثل البياض
في السطح أولا ثم في الجسم بغيره داخله في قضيتنا هذا فصل في الحمل الكلي
بحسب هذا الكتاب ومفارقته لما سلف كان الحمل الكلي في كتاب القياس
ان يكون المحمول يسلب او يثبت على كل واحد من الموضوع ثم كان المقول
على الكل هناك ان يكون المحمول يسلب او يوجب على كل واحد من الموضوع

في كل زمان ثم الآن فان الحمل الكلي انما كان الحكم على كل واحد وفي كل زمان
واوليا فصل في معنى الاولي المحقق معنى الكلي الاولي هو الموجود
للشيء ولا يوجد للشيء ما هو اعم منه كله وهو الذي ليس موجودا للشيء
من جهة شيء هو موجود للشيء كما علمت مساواة الزوايا الثلاث
لما عشر موجود للمساوي الساقين ولكن ليس له لذاته اولا لانه ليس
له من جهة ما هو مساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث اذ يوجد
لغير المساوي الساقين ولا يوجد لغير المثلث من الاشكال فلا يوجد
لجنس المثلث وهو الشكل وسواء كان فيه الاول خاصا مثل في المساواة او
للمثلث او لا يكون خاصا بل لعدة اشياء ولكن لكل واحد منها اولا
مثل الحس للانواع فالكلي يجب في شيء اسطقسه ان يكون اولا فصل
في شبه يقع في معنى الكلي وحلها في هذا الكتاب انا ربما اعطينا الكلي
ولكنا انما نعط وكثيرا ما يكون الاولي بالعكس والاسباب في ذلك بلغة
واحد للقسم الاول وذلك انا ربما حكمنا حكما كليا اوليا مثلنا بسبب خصة
موضوعه اذا كان من الاشخاص المفردة كالشمس والقمر والارض
الاعم فقط واما لان الحكم على الحيوانات غير اولي لان القضية التي موضوعها
شخص مخصوصة لا كلية ولكن يجب ان نعلم انا اذا حكمنا على الشمس بأن
اشكلنا وعلى الارض انها في الوسط فلم نحكم من جهة ما هي شمس او ارض

المعقول

من بعضها بل ان جعلت ما هو شمس على الاطلاق وارض على الاطلاق فـذ
من الشمس ومن الارض قضيه كليه اى كل ذ ان يعقل من جهة ما هي
شمس وما هي ارض يحمل على عده فان منع عن ذلك مانع في الوجود
فليس المانع كونه متعقلا لا شمسا او ارضا ولو كانت شموس كثيرة و
ارضون كثيرة لكان الحكم فيها بعينه ذلك الحكم والكلي المعتبر في موضوعات
العلم المحصورة هو هذا لا ان يكون بالفعل في الوجود محمولا على الكثير
بل ان يكون المتصور منه غير ممتنع ان يعقل مشتركا فيه اذا نظر اليه
من حيث هو هو فان منع عن الوجود ذلك مانع فليس لا يعتبر فاما
الذى المخصوص فهو الذى قد صار موضوعه بحيث لا يمكن فيه هذا الاعتبار
مثل قولنا زيد كاتب فلا يمكن التبيين معه في الوهم ولا في الوجود شركة
في هذا الموضوع واما سببا عكس هذا الحكم فاحدهما ان يجب المحمول
على الكل كليا ولم يكن اوليا مثل حمل الكائن ان الزوايا اولى الخطوط
يقع عليها خط يحمل كل زاوية داخلة من جهة واحدة فانه يكفى
اى الزاويتان من جهة واحدة بالفعل قائمتين وانما يظن هكذا لان الزوايا
يحمل على كل خطين هكذا في كل وقت وليس كذلك فان الزوايا هنا
اولى لكل خطين يقع عليها خط يحمل هاتين الزاويتين معادلتين
لقائمتين وبواسطة هذا يحمل على سعتين الخطين وذى الزاويتين بالفعل

فالمعنى الاول الذى ان احديهما لو كانت متوجهة والاخرى حادة وساوتهما
مع القائمة واحدة كان التوازى محمولا عليه ايضا واما السبب الثالث فوقه
اما الكلى واما الضرورة اما الضرورة فلعدم الاسم في تلك الصناعة
او على الاطلاق للشئ العام فيحمل على الاسماء التي بحسب ذلك العام فيظن انه
اولى لها مثال ذلك البرهان على ابدال النسبة فانه اولى للمقادير دون
النسبة ولا للاعداد وذوات النسبة ولكن للكم في الهندسة برهن
عليه ولو كان في الحساب لكن الهندسة برهن عليه على انه للمقادير
وفي الحساب على انه للعدد لانه لا توجد في المقادير ولا في العدد شئ يعم
المقادير والعدد موضوع عام يكون البرهان في كل واحد منهما اول لانه
برهن لا على الكم ولكن على المقدار او العدد **فصل** في الثانونة
التى تعدى به بين الاولى وغير الاولى اذا كان الحكم مما ان للمعانى
مختلفة في العموم والخصوص يحمل بعضها على بعض مثل مساواة الزوايا
لقائمتين فانه يوجد مع شكل ومثلث ومتساوى الساقين ومختلف الساقين
فأى منها ارتفع وارتفع معه الحكم فاذا ارتفع هو وبقى
الاخر بقي الحكم فهو له اولى فاذا رفعت اشكال وانه متساوى
الساقين ولو امكن رفعت انه شكل وحفظت المثلثة بقي الحكم واما
لو حفظت الشكل وانه متساوى الساقين رفعت المثلث ولو امكن حفظ

مساوي الساقين مع رفع المثلث وحدث الحكم باطلا فمن جانب ما هو اعم
من المثلث كان المعنى العام نافيا والحكم معدوما ومن جانب ما هو اخص
من المثلث كان المعنى الخاص مرتفعا والحكم موجودا فعرف ان الحكم اولي
للمثلث **فصل** في تعريف الاشياء التي عليها مدار الامر في البراهين
وهي ثلاثة موضوعات ومبادي ومسائل فالموضوع هو الشي الذي
يبحث البرهان في ذلك العلم عن احواله وعوارضه الذاتية مثل المقدار
للهندسة او النقطة للهندسة او الواحد للعدد وللحساب والمبادي
هي المقدمات التي منها يبرهن في ذلك العلم ولا يبرهن في ذلك العلم
اما لظهوره واستغنائها وعلوها عن درجة الحاجة الى البرهان ولما
لعلو درجتها عن ان يبرهن في ذلك العلم واما لدنوها عن ان يبرهن عليها
في ذلك العلم بان يبرهن في علم دونه واما المسائل فهي قضايا محمولاتها
عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او لعوارضه وكيف كانت
فهي عوارض ذاتية له مشكوك وجودها له او لنوع منه او لعارض له
فيبرهن عليه فالمبادي منها البرهان والمسائل لها البرهان والموضوعات
عليها البرهان فاما الموضوعات فقد تكون لعلوم متباينة مثل
موضوع الطب وموضوع المناظر اذ احدهما بدن الانسان من جهة
ما يصح ويمرض والآخر خطوط مخطوطة في الوهم في المشف بين البصر

والبصر وقد يكون موضوع احد العلمين شيئا ما لموضوع الآخر وذلك على
وجوه اما ان يكون الموضوع واحدا ولكن حيثما النظر يختلفان مثل ان
جسم العالم موضوع للعلم الطبيعي وموضوع لعلم الهيئة لكن هذا ينظر فيه
من جهة ما له مبدأ حركة وسكون وذلك ينظر فيه من جهة ما له مقدار
وشكل ولذلك اتفقا في النظر في التدوير والشكل في بعض الاوقات
فهذا ينظر فيه من جهة ما توجبه الطبيعة وذلك ينظر فيه من جهة ما توجبه
المساحة واما ان يكون شي من موضوعي العلمين مشتركين مثل النفس يشترك
فيها الطب والخلق معا لكن للاول خاصة النظر في احوال البدن
وللثاني خاصة النظر في احوال النفس الناطقة واما ان يكون احد الموضوعين
اعم من الآخر اما عموم اللوازم والواحد اللذين هما موضوعا علم
ما بعد الطبيعة واما عموم الجنس او الموضوع العام فاما يختلفان حسب
الحالين حتى لا يكون الاخص جزءا من الاعم على احد الوجهين اما ان
يوخذ الاخص وينظر فيه من جهة عارض ما ذاتي له لا من كل جهة
فيبحث عما الذي يعرض له من جهة ذلك العارض مثل ان علم الطب
تحت العلم الطبيعي لان الطب ينظر في بدن الانسان لا من كل وجه ولكن
من جهة ما يصح ويمرض وينظر في العوارض التي تعرض له من جهة انه له
هذا العارض الذاتي به واما ان يوجد الاخص وينظر فيه من جهة

عارض غريب مثل النظر في الاكر المتحركة تحت النظر في المجسمات والنظر
في المناظر تحت النظر في الهندسيات وهذا مثال ما خصوصه خصوص
تحت عام حسي واما ان يكون لا العام فيه موضوع فاما ان يوجد العرض الذاتي
له ويقترن باعرض غريب ليس من جنسه ويطلب ما الذي يعرض له من تلك
الجهة مثل ان النغم يوجد وهي من عوارض الجسم الطبيعي بالذات ويقترن
بالعدد ويطلب ما الذي يعرض لها من جهة ذلك وهذا هو علم الموسيقى و
لكن علم الموسيقى وان كان موضوعه النغم فلا ينسب تحت الطبيعي ولكن
تحت العدد لان مباحثه في العوارض يلزم النغم من جهة العدد لا العوارض
يلزم العدد من جهة النغم او يوجد عارض ما ويقترن به عارض من
ذلك الجنس غير غريب ويفحص النظر فيها من جهة اقترانهما مثل علم
الزيج تحت الهيئة وربما عد هذا جزءا لا علما آخر وذلك هو الاصوب واما
المبادي فقد قلنا ان منها عامة للكل من العلوم ومنها عامة لبعض
ومنها خاصة ومن شأن كل ما هو عام اعم من موضوع الصناعة ان
يخصص بموضوع الصناعة فلا يقال في علم الهندسة ان الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية بل المقادير وايضا لا يقال في الحساب ان الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية بل الاعداد وقد وقع بينهما تخصص
في الموضوع وربما وقع التخصص في الحد معا كما تخصص قولنا ان كل

شيء على شيء اما سالب واما موجب فيقال كل مقدار لكل مقدار اما مشارك
واما مباين فخصص المحمول والموضوع معا واما المسائل فموضوعاتها
اما موضوع العلم نفسه كما يقال في العلم الطبيعي كل جسم متناه واما نوع
منه كقولنا كل حيوان فانه متولد او متوالد وايضا كل خط على خط
مستقيم فيفعل زاويتين معادلتين لقائمتين واما عرض ذاتي كقولنا
في العلم الطبيعي كل حركة اما طبيعية واما قسرية والمحمولات في المطلوبات
اما اعراض واما خاصة بالموضوع كقولنا كل عدد زوج في عدد
فرد فهو زوج واما خاصة بجنسه كقولنا كل خطين يعملان من متوازيين
متبادلتين فهما متساويان فالمساوي خاص بالمقدار بل بالكم واما
الموضوع فكل للموضوع او خاص اخص مثل ان كل حيوان كذا في الخط المستقيم
وكل محمول داخل في حد الموضوع مثل الجنس والفصل والحد وما فوقها
فليس يجوز ان يكون مطلوبا للموضوع لانا بينا الوجه الاول للشيء اللهم الا
ان يكون الشيء لم يفهم ذاته وانما وقف عليه باسم او مثال او برسم من
امور خارجة عنه مثل قولنا هل النفس جوهر ام لا لانا لا يكون عرفنا
من النفس فلا يكون حقيقته قلنا ان النفس جوهر ام لا بل هذا الشيء
الذي يكون عنه كذا وكذا جوهر ام ليس بجوهر فيجوز ان يطلب للموضوع
جنسه وفصله لعوارضه واعلم ان كل داخل في الحد فغير مطلوب

بالبرهان وكل مطلوب بالبرهان فنبه داخل في الحد لانها اعراض ذاتية
ليست تدخل في حدود الموضوعات بل عسى انما تدخل الموضوعات
في حدودها والنظر في الاعراض الغريبة غير خاص ولا مناسب للعلم
الذي وضع له الموضوع مثل النظر في الخط هل المستقيم منه احسن ام المستدير
والحركة هل يحركها علة جسمانية او مفارقة عن المادة اصلا واما الحركة هل هي
قديمة او محدثة فالنظر فيها غير غريب لان القدم والحدوث من العوارض
الذاتية للزمان الذي هو عارض ذاتي للحركة **فصل** في اشباع
القول في الذاتي والاولى ان من الذاتي ما هو خاص بالموضوع له مثل
مساواة الزوايا القائمتين للمثلث ومنه ما هو اعم من الموضوع له مثل
الزوج فانه عرض ذاتي للعدد الزوج المضروب في العدد الفرد لان جنسه
يوجد فيه وللخاص اما مساو واما اخص مثل الزوج للعدد واما
اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة فانها اخص من العدد
واخص من وجه لانه لا يوجد لجميعه واعم منه من وجه لانه قد يوجد
ايضا للمقدار ولان قسمة الاول لجنس العدد والمقدار اعني الكم منه
غير متنوع فهو قسم من الانواع فيه مثاله الى المساواة وغير المساواة | كل واحد منه
والقسمة اما مستوفاة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد واما غير مستوفاة
كقولنا كل كم اما زوج واما فرد والمستوفاة اما اولية كقولنا كل عدد

اما زوج واما فرد ... الكل ليس مستوفاة ... العدد واما ... اولية كقولنا كل عدد

اما مساوٍ واما غير مساوٍ ولان جنس العدد ينقسم بما قسمة مستوفاة
وقد يكون جميع ذلك متباينا وقد يكون بعضه داخلا وليس كل قسمة مستوفاة
اولية للموضوع يجب ان يكون احد اجزاء القسمة اولية للموضوع اما ما كان
من الفصول المنوعة فان القسمة اولية وكلا جزئيه للجنس وللنوع معا اولى
اما للجنس فلان الجنس لا يحتاج في ان يحصل له معنى الفصل الى ان يكون نوعا
بل يحصل له معنى الفصل ثم يصير نوعا واما للنوع فلان الفصل لا يكون
اولية للحمل فانه غير اعم منه وهو مساويه يحمل عليه ويكاد ان يكون
الاولى في الاولى مما يشك في الاقسام فالاولى لما هو اعم مما هو اخص وقد
لا يحتاج ما هو اعم ان يصير اولا نوعا ثم يعرض له ذلك واما اذا لم يكن
الاولى اخص بل مساويا او اعم ويوجد بالقياس الى ما هو اخص منه
| جناس | اتفق فالاولية فيه ان يحمل على ما هو اعم منه والقسم الاول هو في الاولى الا
وما يشبهها والقسم الثاني للانواع ويحمل لا على انها فيه قسم واما اذا
كان قسم الجنس اوليا لكن اجزاء القسمة عوارض وانما للنوع نوع منها
الجنس مثل الزوج والفرد للعدد فان القسمة تكون اولية ولو اتم لا يكون
اولية للجنس لان العدد يحتاج ان يصير نوعا مما حتى يصير فردا او
زوجا فيكون هذه العوارض انما يلحقانه بعد النوع فليس باولى
واما اذا كانت لاحقة من العوارض لا الفصول ولزم نوع كانت

لكل نوع كنوعنا لكل جسم اما متحرك او ساكن ولكل كم اما مساو واما غير مساو
فلا الحكم يحتاج الى شيء غير ان يكون جسما كحاجة الفصل للحركة والسكون ولا
الكم يحتاج الى شيء غير ان يكون كحاجة الفصل للمساواة واللامساواة وقد عرف
من هذا ان في الذاتي ما هو اولى وغير اولى ولكن الاولية تعال فما
هو اخص من وجه وفيما ليس اخص منه موجود لقد واعلم ان الاعراض التي لا
على اخص الذاتية قد يكون ذاتية للموضوع وحده مثل زوج الزوج وزوج
الزوج وقد يكون ذاتية لا للموضوع وحده ولكن لجنسه مثل ان جنس الزوج
وهو المنقسم ذاتي للعدد والكم معا اما للعدد فلانقسامه بوجه بالحدود
واما الكم فلانه بوجه بالحدود والموضوعات والذاتيات قد يكون امورا
نوعية وجنسية كالخط والسطح والحول وما اشبه ذلك وقد يكون من اللوازم
مثل الواحد والموجود فقد وضعا وبولغ اعراضها الذاتية في الفلسفة
الاولى واعلم انه قد فرق بين ان يقال مقدمة اولية وبين ان يقال مقدمة
محمولها اولي وذلك لان المقدمة الاولية غير ذات وسط والمقدمة التي
محمولها اولي هو ما قد بيناه واوضحناه ولا يجوز ان يكون المقدمات اولية
والنتيجة اولية والقياس قياس لان القياس يوجبها انتاج الخفي
من الظاهر ولكن يجوز ان يكون المقدمات اولية والنتيجة محمولها اوليا
ويجوز ان يكون المقدمات محمولها اوليا والنتيجة محمولها اوليا معا وهذا

قد يكون ذات وسط
مثل ان المثلث مثل زواياه
مساوية لقائمتين ولكن
التي محمولها اولى صح

ما يكاد يخفى على كثير من المتفلسفة مع ظهوره اما الكلي فيمكن ان يقول يمكن ان يكون
على موضوع واحد محمولان اوليان لا بمعنى انهما غير ذات اوساط ولكن بالمعنى
الذي حددناه ويكون بعض تلك المحمولات الاولية اعرف وبعضها اخفى والاخفى
لازم للاعرف مثال هذا ان يكون للخارجة من المثلث مساوية للداخلتين
المقابلتين اولى له وكون الزوايا الثلاث مثل قائمتين اولى له لكن ذلك اعرف
وهذا اخفى وهذا يتبين به فيكون القياس من مقدمات اولية المحمول والنتيجة
اولية المحمول وربما اتفق ان لا يكون هكذا ولكن البرهان حينئذ لا يكون برهانا
اوليا وكل ما يقع مثله في العلوم فاما ان يعنى بالمحمول الاولى ما ليس محمولا على شيء
قبله اولا كلي فكان قد يساوي زوايا المثلث لقائمتين ليس اولية للمثلث
وحينئذ لا يكون الحد الاكبر اوليا البتة للاصغر في البراهين ولكنا لسنا
نذهب الى هذا بل الى ما ليس محمولا على كل ما هو اعم من الشيء دون مساواة

فصل في نسبة حدود البراهين بعضها الى بعض من جهة الذاتية
يجوز ان يكون الحد الاوسط والاكبر معا من الذاتي بمعنى واحد اذا كان الذاتي
بمعنى العرض الذاتي ولا يجوز ان يكون معا من الذاتي بالمعنى الاخر والا كان
الذاتي الداخل في حد الاصغر مطلوبا وقد قيل انه لا يطلب الوجود الذي
اسبابا البتة ولكن يجوز ان يكون احدهما ذاتيا بمعنى والاخر ذاتيا بمعنى اخر
فان كان الحد الاوسط من الذاتيات المتقدمة على ماهية الشيء الذي هو الاصغر

مثل جنس او فصل او ما فوقهما او موضوع او جنسه او فصله او حد من ذلك
بمعنى ان يكون الاكبر من العوارض الذاتية للاوسط لا محالة وان كان الحد
الاكبر من الذاتيات المقومة للاوسط بمعنى ان يكون الاوسط من الذاتيات
بالوجه الاخر فيكون الاكبر جنسا او فصلا او ما فوقهما لعارض ذاتي هو للاوسط
وانما يمكن ان يبقى الحد ان جهات الذاتية يعني المقوم اذا كان الاصغر غير
مقصود بل يحمل [illegible] عوارضه الخارجة مثل ما علمناه فيما سلف

فصل في كيفية نقل البرهان من علم الى علم يعني قولنا نقل البرهان
من علم الى اخر ان يكون الحد الاوسط في البرهان من الامور الذاتية بالعلم
المنقول عنه وانما يمكن هذا اذا كان احد العلمين تحت الاخر مثل المناظر
تحت الهندسة والموسيقى تحت العدد وقد اوضحنا هذا قبل او يكون موضوعا
العلمين من جنس واحد كالحساب والهندسة فكثير من البراهين في
مطلوبات العاشرة من كتاب اقليدس ماخوذة من امور عددية
والعلم المنقول عنه البرهان هو معطي اللم للعلم المنقول اليه واما من
جهة ان في العلم المنقول اليه فليس يعطي الا الان فان علم الموسيقى يعطي
ان الذي بالكل والاربعة يتفق واما علم العدد فيعطي اللم لانه يدل
ان الحروف الذي بالكل والاربعة في قوة الزائد جزءا وقد يكون في بعض
الاوقات ان يكون السبب واللم يعطيه العلم الجزئي ويعطيه ما هو تحته

علم كلي وهذا لا يمكن او يكون العلم الكلي ليس موضوعه يعم عموم الجنس
بل هو مثل علم ما بعد الطبيعة فان كثيرا من مبادئ سائر العلوم الطبيعية
والرياضية ولكن يجب ان يكون بيانها مبادئ ليس من شيء بيان يبين
في ذلك العلم الكلي بل [illegible] بيانها او بيانها بمبادئ اخر يكون بها تبين
[illegible] العلم الاعم واما ما كان من الاصول الموضوعة والمصادرات
[illegible] في علم اخر [illegible] ان يكون ما يبين بها مقدمات في ذلك العلم الاخر

فصل في اشتراك العلمين في المسائل واختلافهما في برهان ان
وبرهان لم واتفاقهما فيه واتفاق علم واحد منهما واختلافه ويكون
ان يشترك علمان في المسائل وذلك اذا اشتركا في الموضوع واختلف
جهة النظر ولم يكن مع ذلك بد من ان ينبع عوارض ذاتية مشتركة يعني
النظر فيها مطلوبة في العلمين معا مثل طلب الرياضي ان الارض في الوسط
وطلب الطبيعي ذلك لكن ربما اتفق ان يكون البرهان في احد العلمين
برهان ان وفي الاخر برهان لم مثل ما اتفق في هذا المثال وذلك لان
المنجم يبين ذلك ببرهان ان لان عوارض الكرة للارض من جهة ما هو
ارض عرضية من وجه وان كانت ذاتية من جهة ما اخذت الارض
جزء الجسم المقدر [illegible] الجهة وقعت في العلم الرياضي وقد بينا
كيفية هذا قبل واما الطبيعي فيعطي العلة وقد يتفق ان يشترك علمان

عال وسائل في سلم معطى كل واحد برهان ثم لان احد الشيئين يكون في
العلم السافل مثل الهيولى والصورة في العلم الطبيعي لحله الجسم الطبيعي
والثاني يكون في العلم الاعلى مثل المعنى المفارق لاتحاد الهيولى والصورة
والعلة الاولية كذلك كل ما كان من المسائل الطبيعية يرجع الى علل عالية
كانت مشاركة لعلم ما بعد الطبيعة واما التي تنتهي على هيولانيات
وصور وفواعل وغايات خاصة فان العلم الاعلى لا يشاركها الا في السؤال
ومن موضوعات العلوم ما هي صور فقط غير منسوبة الى مبدأ اما
لانها لا نسبة لها البتة كالعلة الاولى واما لان لها مبدأ فاعليا ولكن
نسبتها الى المبدأ الفاعل يخصصها بمادة ونوعها لا يقتضي مادة معينة
مثل الصور الرياضية فانها وان لم توجد الا في مادة فانها لا تقتضي
المادة المعينة بطباعها فالمواد منها غريبة ولذلك يصلح ان يوجد
في غيرها لا كالصور الطبيعية المقتضية على مواد باعيانها
فلذلك لا تدخل المواد في حدود تلك وتدخل في حدود الطبيعية
فهذا القسم من الموضوعات لا يوجد في حدودها الا ما يعطي الكم
بالصورة فقط دون المادة والغاية والفاعل واما اذا كانت
موضوعات العلم صورا بلا مادة ولها نسبة الى الفاعل فلا يوجب
ذلك نسبة لها الى المادة فان الغاية قد تدخل في حدودها سانيا

الوسط وبعض الاشياء مثل الامور الروحانية واعلم انه قد يمكن
في علم واحد ان تبرهن على الشيء ببرهان لم وبرهان ان معا فانه
ان استدل من علة المناسبة كان برهان لم وان استدل من معلول كان
كان برهان ان مثل ان الطبيعي يبرهن ان الارض لا تتحرك
بالاستدارة من جهة ان مبدأ الحركة فيها للاستقامة لا للاستدارة
وهو بسيط وتارة من جهة انه عند النزول لا تفارق سمت
مسقطه ولا تنزل واما العلوم المختلفة فلا تتشارك في المسائل
الا فيه بل العلم الواحد لا يشترك الامور التي تعرض لموضوعه
اذا لم تكن ذاتية مثل انه هل الخط المستقيم احسن او المستدير
فصل
بل هذا بالجدل اولى ويكتب فيما ليس من عوارض موضوعه
في انه لا برهان على الفاسدات ولا حد لها اما البرهان فلان المقدمة
الصغرى فاسدة وجيب كلية توجد وغير دائمة فتكون النتيجة غير
دائمة الصدق فيكون العلم الذي يحصل بها هو ان كذا وكذا مثلا
ان زيدا حيوان لانه انسان واما انه لا يمكن ان لا يكون كذا فلا فان
ليس بما يتغير دائم والبرهان هو معطي اليقين الدايم واما الحد
فلانا سنوضح بعد ان الحد يشارك البرهان لانه مبدأ برهان او
نتيجة او مجموعهما فما لا برهان له لا حد له وكيف يكون للفاسدات

حدود انما تحلل بالعوارض واما الذاتيات المقومة فتشترك لجميعها
في الشيء علمها اولا بالذات لا لها ما هي افراد واشخاص ولا يعطينا
انا اذا سعدنا على جسمانيات وثبت انا ان ههنا علمها اولا فان البرهان
ليس لها ولكن للجسماني المطلق اولا فان كان لها فبالعرض وكذلك
للحد **فصل** في نوكيد وصف في مقدمات البرهان مالك
المطلوب ويجب ان لا يعتقد مقدمات الحد البرهان صادقة
غير ذوات اوساط وكلية لاولية الحمل بل ان يعتقد المناسبة
لئلا يكون الحدود الوسط خارجة عن جملة معنى الذاتي مثل ربع
مدوس الدائرة فانه قال ان الدائرة اكثر من كل شكل مضلع
فيها واصغر من كل شكل مضلع عليها فهي مساوية للشكل المضلع الذي
هو اكبر من كل تلك المضلعات التي فيها واصغر من كل المضلعات
التي عليها ووجد ذلك هذا المضلع ممكن ثم بعد سهل والخلل
المستدرك في تحقيق الوسط الذي في هذا البرهان الا ان الذي عندي فيه
ان هذا انما ليست بسبب ان ما هو وسط بين الاصغر والاكبر عنها
الشيء فيتوسط وثانيا هذه مقدمة مناسبة يمكن ان تخصص بالاشكال
والاعداد وغير ذلك مثل ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
ولكن لانه احد اشكالا بالقوة بعضها فيها وعليها وما بالقوة

عارض عرضت من الكم ان القوة التي باشتراك الاسم وهو يريح
للخط فان احدنا بالفعل لم يتم البرهان فانه ليس يجب ان يكون ما هو
مثل الدائرة في انه اكبر من اشكال بالفعل واصغر من اشكال
بالفعل مساويا للدائرة **فصل** في انه ليس على احد من اصحاب
العلوم اثبات مباديه او مخالطه من ينفي علم غير مباديه وذلك
لان المبادي ان كانت بينة بلا واسطة فلا سبيل الى بيانها
وان كانت اصولا موضوعة ومصادرات وبيانها هاهنا في ذلك
العلم فلا يمكن ان يبينها هي في ذلك والا لكانت المقدمات
التي بها يبين هاهنا تلك المبادي اما مبينة بها فيكون البيان
دورا واما غير مبينة بها فيكون هي المبادي لا تلك **فصل**
في انه كيف يجب ان يكون العلم بالامور التي ذكرناها انها التي عليها
مدار البراهين اما الموضوعات فيجب ان يوضع وضعا ويصدق
بوجودها فان كانت بينة الوجود فهي ابدا بينة وان كانت غير
بينة الوجود فيكون المقدمة المثابة انها موجودة من جملة
المصادرات او الاصول الموضوعة ويجب ان يعطى حدودها
واما حدودها فاي وقت البرهان عليها مثل المثلث والمربع
والمسبع والمنحني والزوج والفرد وما اشبهها واما المبادي فيجب

ان كانت حقيقة للحدود مثل النقطة
والوحدة واما المطلوبات وهي
العوارض الذاتية لهذه الموضوعات
فان كانت محتاجة الى الحد فيجب
حدودها

فيما
ان يوضع العدد بين يديها ويتصور بان اشكل معاودته عدد ما احصينا
وما كان من المبادئ واجبا قبولها قد بان وضعت وضعا ودعا لم
يوضع والمانع فيما سانح بالقول الخارج فلذلك ليس هو لا يكون
بالبرهان بل بقول خارج مثله فان المعاوضة اما كانت الثالث
موضوعا
واما كانت الاول وما يوضع ضدا مثل ما ذكرناه فليس هو اصلا موضوعا
ولا مصادرة توقف عند ذلك ولا يجب ان يظن انا نكذب في اصول
موضوعة بعضها كما يقول المهندس لخط خط او مثلث شكله
ان هذا مستقيم وهذا متساوي الاضلاع ولا يكون كذلك لان البرهان
ليس
ليس على ذلك المحسوس بل على الكلي المعقول وذلك المحسوس ليس
على
بحال وجده الى المتصور يحتاج معونته للعقل والبراهين هي على
الامور التي تحمل على الاشيا بالاسم والحد ومنها ان يعتبر الحدود
الوسطى يكون واحده والكبرى للوسطى ايضا ويوجد بعضها بواحد
يتحقق المحمول بواحد الموضوع او الموضوع بواحد المحمول واما
الصور الافلاطونية التي لا تنبغي لها فلا سعة في البراهين فانها
ان وجدت فليس البرهان عليها برهانا على ما هي صورها لان
تلك لا تحمل الا بالاسم فقط على هذه دون الحد ولا يكون ان يكون
ضيات
حدودا وسطى للبراهين على الامور الموجودة في الطبيعة الريا

لانها ليست مالية عنها واما الكلمات التي يبرهن عليها بحث بالذات
والبرهان عليها برهان بالعرض على حد ما تبالا لان تلك الكلمات
تحمل على الجزئيات بالحد فاما المثال الا مثلا حدي للانسان او الحيوان
بها
فهو جوهر غير محسوس فلا هو جسم ولا هو حاس ولا هو نام بل
وانما يصلح ان يجعلها حدودا وسطى لانها محمولة بالحد على موضوعاتها
والصور لا يصلح ان يكون حدودا وسطى للبراهين الذاتية ولا
حدودا وسطى للبراهين العرضية على الجزئيات فليست داخلة
في البراهين البتة ونعود الى ما فارقناه فنقول ان المبادئ ما كان
منها واجب القبول بشدة العموم مثل قولنا انه اما ان يصدق
الموجب واما ان يصدق السالب فليس يوضع في العلوم بالفعل
ولا يقدم بل يستعمل بالقوة على وجوه يلزمه احدها انه يصدق في
الكبرى انه كذا وانما لا يمكن ان لا يكون كذا لتعتقد مثله في النتيجة
وهذا تسمية موضوعها الذي يحمل على كل انسان مثلا حيوان
ليس لا حيوان وليس نسبة المحمول فيها الى الموضوع او ليس
يكون ان يقول ان الحيوان يحمل على الانسان وليس على الانسان
عنه والوجه الثاني في الخلف بان يقول ان لم يكن كذا وكذا ولا يقول
لانه كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة واما السالبة لان ذلك يتبع

والثالث بالخصص على ما بينا امانة الموضوع وامانة الموضوع والمحمول
والجدل يشارك العلوم في المبادي لان الاوليات مشهورة في العلوم لا
يشاركها في المبادي لانه ليس كل مشهور باديا وايضا فالجدل لا يشارك
اي مبادي امكنه في اي مسايل امكن ويشاركها في الموضوعات لان
الجدل يتناول كل موضوع علم ولا يشاركها العلوم لان لكل علم موضوعا
خاصا وتشاركها في مسايل ذلك الموضوع والعلوم لا تشاركها في مسايلها
في ذلك الموضوع لانها لا تنظر في عوارض موضوعها اذا لم يكن خاصه
ولان من مسايل الجدل ليس في كلا طرفي النقيض مسلة علميا فانه يحكي
مثل ان النفس تموت وان النفس لا تموت واما البرهان فيما سيه
على وجه الا القياسية الامتحانيه فانها من باب المغالطة البرهانيه
فقياس الامتحان على الطرفين معا ويكون القياس الحقيقي واحدا
فاذا حقق فالمسئلة العلمية معينة وليس كل مسلة جدلية او هندسية
بل ما موضوعها داخل في موضوع الصناعه ويحمل لما ذاتي له وقد
يقال لمباديها اذا كانت اصولا موضوعه ومصادرات انها
مسايل ولكن لا يكون في الحقيقة مسايل ذلك العلم بل مسايل في علم
اخر ومبادي لهذا العلم فان بيت انها مسايل منه فوجه
القول ان المسئلة يطلب في العلم والمبادي لم يطلب في العلم واذا

واذا تكلف المهندس اثبات مبادئه فليس من جهة ما هو مهندس
بل فيلسوف والمسلة ليست علميه مثلا ليست هندسيه على وجهين
احدهما مسلة ليست هندسيه لا بالقوه ولا بالفعل اذ ليسا من بيان
حدودها ان يكون عنها مسلة هندسيه مثل قولنا هل العلم بالاضداد
واحد والثاني ان لا يكون مسلة هندسيه بالفعل ولكنها مسلة
هندسيه بالقوة مثل قولنا ان المثلث زاويتاه مساويتان لقائمتين
فان هذه المسلة لا يطلب في الهندسة ولا يبرهن عليها في الهندسه
وهي كاذبة ولكن من بيان حدودها ان يكون مسلة هندسيه لان
هذه الحدود موضوعه للايجاب والسلب فاذا كانت موجبة بالفعل
في سالبة بالقوه ففي قوة هذه المسلة ان يسلب فيكون هندسيه
وامثال هذه المسايل علميه من وجه وغير علميه من وجه مثلا هذه
هندسيه من وجه لان حدودها مناسبه للهندسه وليست
هندسيه من وجه لان الهندسه لا تقبل القسمه التي من حدودها
وهو الايجاب والصدق من مثل هذه المسايل جهل بالعلم خاص واما
القسم الاول الذي ليس من العلم بالقوه ولا بالفعل والصدق
والكاذب منه جهل ولكن غير منسوب الى ذلك العلم واحد العلوم
ووقوعه في هذا الجهل هو العلم الرياضي وهو ابعد العلوم من شانه

الجدل فانه للاعتقاد فانه يقع الخطا والغلط بالتباس ما ساسات اماكن مدد ما
فلان الحدود فيها مميزة في عند الذهن يحصل في سوجه في الخيال
فيعون النفس عند العدول الى غيرها تاما والى المشكل في القياس
فخاطف اى هو بعينه مكررة في المقدمتين وفي الجدل وفي العلوم
الاخر عسى يكون الحد وغير يحصل عند الذهن لعدم معونة الخيال
ويكون الاسم فيها مشتركا وفي الجدل خصوصا يكون معاني غريبة فاما
استعملت الدائرة في الهندسة يصور معناها بعينه لا نتائج سومه
في ذلك العلم فاما اذا استعملت في الجدل فيكاد يغلط السامع فيظن انه
مرسم فيكاد يظن ان الدائرة الشكلية والشويه والدائرة بمعنى
واحد ويكاد يكذب ان كل دائرة شكل فيما يظن بالدائرة الشويه
ويكون غلطا فانه كان قولنا كل دائرة كذا انما يكون مقدمة واحدة
اذا كانت الدائرة بمعنى واحد يحصل وكذلك قولنا ليس كل دائرة
كذا الا يكون معاودة ومناقضة لسبقها ان كل دائرة كذا او لنا بل ان
علينا فاما لم يكن معنى الدائرة يحصل ولم يكن بعينها فان المعاودة مقدمة
بعينها ومعاودة بالقياس الى غيرها وكذلك التي تعادم فاما لم يكن المقدمة
مقدمة بعينها فلا هي معاودة ولا فيها معاودة واما من جهة التاليف
فان الذي يدعو فيه الذهن ويسلم من العقبات هو الموجبات

من الشكل الثاني والرابعيات فكل ما سهل غير الشكل الاول وكان
الحد كان والرباعي في الثاني في سرعة المعاني غاية التحالف وكذلك في التحليل
بالعكس وذلك لان الحدود الوسطى في العالم امور ذاتية واما الاوا
الحدود واما عوارض للشي توجد الشي بحدته وتوجد للشي من جهة
ما هو هو وهي محدودة معلومة واما في الجدل فيقدما والتي بها انما
عرضية غير ذاتية بوجه ولا التي يكون ايضا صادقة فيتخيل والكواذب
اذا كانت مشهورة واذا كان الخلاف فيها في التحليل مثل هذا وفي
عكسه وهو التركيب ايضا مثل هذا وايضا فان التركيب فيه اعني
الجدل لا يمكن ان يجري على الاستقامة من غير ذوات او بسائط لان
كثيرا من المشهورات يجوز ان يكون مسلب بين اخرى مطلوبات
فتحلل التركيب تحليلا ولا يكتفي بتركيبها فيها وايضا فان الوحيد
قد يقع عرضا يقول كل عدد فرد ذكر وكل فيكم مشاه او غير مساو
ثم يقول كل عدد زوج فهو ذكر وكل ذلكم مساوه او غير مساوه وليس
يذهب الوهم هكذا فقط اعني من جانب الموضوع بل من جانب
المحمول فانه ليس على المقابلات معا فارقة ليس ان النفس
تموت وانها ان النفس لا تموت **فصل** في العود الى ايضاح
القول في انه كيف يختلف اعطاء العلم والآن في علم واحد في علمين على سبيل

جميع ما سلف أمثلة العلم الواحد فممكن على وجهين أحدهما أن يكون معا
اعطاء العلة في البرهانين جميعا لكن أحدهما أعطى العلة القريبة
التي هي بالذات وبلا واسطة بموجب الأمر مثل العفونة للحمى والآخر
أعطى علة بعيدة مثل السدد لما قلنا فيعطي اللم بالحقيقة بل الآن ولا
منه حيث غير ذات وسط والثاني أن يكون أحدهما أعطى العلة والآخر
عكسه وهذا على وجهين إما أن حدوده بأعيانها ولكن المسائل ليست بأعيانها
وإما أن مسئلة بعينها وليست الحدود بأعيانها أما الأول فإنه إذا كانت
العلة والمعلول متساويين في الموضوع وقع ذلك منعكسا كل واحد
منهما على الآخر فإنه اتفق أن كان المعلول أعرف أبين منه العلة مثل
ذلك الكواكب الثابتة تلمع وكل ما هو كذا فمثل يلمع فهو بعيد فالكواكب
الثابتة بعيدة وإن اتفق أن كانت العلة أعرف أبين منه المعلول
على سبيل اللم كقولك الكواكب الثابتة بعيدة وكل بعيد فإنه
يلمع فالكواكب الثابتة لامعة ولا يبعد أن يكون أحدهما أعرف عند
إنسان من جهة حسه والآخر عند إنسان آخر أو يكون العلة أعرف
من جهة النظر والعقل والمعلول أعرف بالحس ولهم حس لا مح صح
الإنسان نبه عن جهة العقل بمثال مناسبة وقد يمكن يعرف أحدهما
وهو العلة بالمعلول على سبيل الآن ثم بعد إن الناس يعرف المعلول

بالعلة على سبيل اللم فالأول يكون أفاد إنًّا والثاني بعد الفراغ من
الآن أفاد لِمًّا فيما عرفت بالدليل أن الأرض في الوسط طلبت
لم الأرض في الوسط وأما القسم الثاني فإذا كانت المسئلة واحدة والحدود غيرها
تكون الحدود بعضها معلولات وأعرف أخص لازمة للأكبر وبعضها علل للحد
الأكبر في الأصغر فإنها كان أعرف وبدئ به كان البرهان بحسبه واعلم
أنه كان الأكبر قد يكون له علل في وجوده للأصغر كذلك قد يكون له
علة أولية في وجوده له فإنه إذا كان للأكبر على الإطلاق في نفسه علة فإن
وجدت للأصغر وجد له الأكبر وإن لم توجد لم يوجد له كالإضاءة للنير
وإذا تقرر هذا فلنعد إلى التمثيل في القسم الأول الذي يعطي فيه ساه
جميعا العلة لكن أحدهما يعطي الوسط والآخر غير الوسط ومثال
في المطلوب السالب ومثال المعلول فيما نوضع فيه الأوسط
خارجا وقد فسرنا معنى ذلك في شرحنا له وجملة ذلك أنه إذا كان بين
أنه على ما ألف الشكل الثاني وهو الأظهر من تفسيره وإما أن يبين أن
العلة التي سببه يكون مركبا خارجا من القياس ولم يذكر وجه
الأحوبة من تفسيره ومثال هذا أن الحائط ليس يتنفس لأنه ليس
بحيوان فهذا وإن أعطى علة ما بعيدة فلم يدل على اللم أما القياس الدال
على اللم فهو أن يقال إن الحائط لا رئة له وذلك لأن وجود الرئة

لحول علة منعكسة لكونه متنفسا فقدم بهذه العلة علة لعدم كونه
متنفسا وليست الحوائط علة للتنفس فان السمكة لا تتنفس وليس ايضا
رفع الحوائط علة لعدم التنفس ولئن كان من وجه علة له فانه كعلة الشيء
ذات البعد على بعده ومثال القول انا ما حسبنا قال انه ليس في طلاع
الصقالبة زمارون لانه ليس فيها كروم وهذه علة بعيدة اما الوثنه
انه ليس فيها اجماع على اللهو لفقد الخمور وذلك لبعد الكروم فهذا
كله في انه يمكن ان يكون في علم واحد قياس على اللم وقياس على الآن واما
كيفية ذلك في علمين فمثل ان يكون علم او صناعة تحت علم فيكون احوال
مثله اما ان يكون التي هي تحت احدث مقدمات مسلمة من التي هي فوق
فسبيلهن بها مثل الطبي من المهندس فانه ان الجروح متى تكون بعضها
دائرة فهي تكون ابطأ برءا ولان تلك المقدمات مسلمة فليست تدل
على اللم الحقيقي في قياس الطبي بل اللم الحقيقي عند المهندس وهو الذي
فوق الطب وعلى هذا القياس المناظري تحت الهندسة والموسيقي
تحت العدد والقسم الثاني واما ان يكون الصناعة والعلم الذي هو تحت
غيره قياس من مقدمات تخصه ولكن حده وبرهانه في ذلك الباب
لا من نفسه حقيقته مثل ان صاحب علم النجوم الذي للملاحين يحكم ان كل
كوكب كذا يجب ان لا يكون طلوعه اما لان الصيف لم يجي واما لان البحر يجد

واما لان كوكب كذا لم يسقط ويقول صاحب العلم الموسيقي العلة في هذه
النغم غير مؤلفة لهذه النغم لان هذا الوتر ليس مساويا للخط الوتر
وقد نعين فيكون بهذه ايضا قياسات ولكن بحسب لا بنفسه ويكون
العلة في جميع ذلك اعطاه المسئلة الاولى تعطيه الحكم الرياضي واعطاه الثاني
تعطيه صاحب الموسيقي التعليمية فيكون مقدمات هؤلاء من قياسات على
جدليات ومقدمات اولئك كلية ولو طوعاتهم بالكليات لا يعلمونها
بالجزئيات مثل ان صاحب الموسيقي العلمي لا ينطق الا بقياسات
بالسمع والقسم الثالث اي الحس فان البحري يعرف ان اصالة ذلك
النسبة من جانب اذن ذلك بالعين والبحر واذا استعمله
ادرب بالنطق وكذلك الموسيقي البحري يحس لسدده انما فاتحي الركا
بالكل والفرحس بسدده موافقه المرهم المتحد من السمع والمحاري والكد
للفرح فيكون عند هؤلاء الان وعند الاخر من اللم وهذا القسم
مفارق القسمين الاولين فانه يعرفه الان فيه الحس والحرية وفي
الاولين قياس ما واعلم انه قد يمكن ان يكون علم ما كلية موضوعا
تحت علم لقي اذا كانت نسبة موضوعه الى موضوع الاخر على ما جرى بانه
فيما سلف وقد يكون لا بكليته بل بجزئيته مثل البطرية الحالات التي
من العلم الطبيعي فانه تحت علم المناظر ومثل البطرية المنطق والاسم في

المادية فانه بحث علم الحساب وربما لم يكن العلم بكليته ولا بجزئيته ولكن بمسئلة
واحدة او مسايل متفرقة مثل ان الكرة لمتشابهة سطوح الخيام الخيح المسدس
من البط موضوع تحت علم الهندسة فمن هنالك يبرهن عليه لانه مثال
في اعطاء اللمية ان الشكل المسدس اوسع الاشكال المحاطة واعلم
ان العلم الذي لموضوعه حالات يحملها كلي المشاركة مع العلوم الاولى
مثل العلم الطبيعي فان موضوعه جسم ذو كم متصل وكلي اما يلحقه
مسايل من جهة الكم المتصل والمسايل الطبيعية المذكورة من جهة فان
تلحق الاجسام لاحق لكم المتصل اذا كانت في المادة وتلحقه ايضا
انه هنعتم امور من العدد فان الكم المتصل تلحقه الانفصال فتلحقه
عوارض العدد والكم المنفصل لا يلحقه الاتصال فلذلك كلما يلحقه لواحق
المقدار فلهذا كانت الهندسة احوج الى العدد من العدد الى الهندسة

فصل في ان الشكل الاول اتم الاشكال في افادة اليقين
وافضلها وقد بين الفيلسوف ذلك بوجوه من ذلك ان العلوم التعاليمية
انما تستعمل في الاكثر وهو يعطي اللم على الوجه والترتيب الواجب لانه
يعطي الحد الاوسط يجمع الحد الاوسط في الاعطاء للموضوع ما معه
ويلزمه وهذا الترتيب لا يوجد في الاشكال الاخر لسابق اعطا العلة
للنتيجة الموجبة الكلية فلا شك فيه واما اعطائها للسالبة الكلية

ولذ امكن في الشكل الثاني فيكون العلة اعطيت للحد الاصغر لكن لم يجمع المعلول
العلة بالفعل بل العلة المعلول وايضا فان الحد ولذ امكن ان يقاس
عليه وسنوضح فيما بعد ان ذلك كيف يمكن وكيف لا يمكن فانا يمكننا بهذا
الشكل لا في عدة اماكن لا ينتج الموجب واما الثالث لا ينتج الكلي وايضا فان
القياس بالفعل سنه وسائر الاشكال يتبين به فاذا حللت سائر
المقاييس لحلت صورة اليه لانه لا بد في كل قياس من موجبة ولا
يحل الى الثاني وكليه ولا يحل الى الثالث **فصل** في تعريف ما يحصل
بعد من اي السالب وانه كما يكون موجب لا وسط له فكذلك يكون سالب
لا وسط له مثال مقدمة منعكسة ومنقسمة للتي من شان كي فيها ان يحللها
وسط فيقطع سيرها المتصلة فالمحمولات الى لا اوساط لها غير منقطعة
ولا منقسمة والسالب قد يكون سلبه بلا انقطاع وذلك اذا كانت محمولات
هذا الطرف شيء سلب عن ذلك الطرف انما كان والذي في الكتاب يوهم
ان المحمول الموضوع وقد كتبنا شرحا كنفه ذلك واقل ما يكفي
هذا الشرط وحده ولكن الفيلسوف يعني مع هذا الشرط شرطا معها
فكانه يقول انما يكون السالبة غير ذات وسط اذا لم يكن في المحمولات
على احدهما مسلوب عن الاخر وذلك اعرف من السلب الذي في المقدمة
فانه اذا كان هكذا لم يكن قياس على المقدمة واما المحمول مسلوب عنهما جميعا

فصل شرحنا هذا فلنستقص الآن
او موجب علي اجتماعها بالنقيض ... اسباب الجهل المركب المضاد للعلم لجهل منه بسيط وهو ان لا يكون في النفس
راي في المسئلة البتة وهو على سبيل السلب فقط ومنه مركب وهو ان لا يكون
في النفس الراي الحق ويكون الراي الباطل الذي يقابله فهذا مركب
الجهل وهو مضاد للعلم والاول ليس مضادا للعلم لان هناك زوال العلم
فقط وهاهنا زواله ووجود راي مضاد ومقابل للعلم وهو مرض نفساني
لبعد هذه النفس عن كمالها وهو ادراك الحق وقد يقع نقصه مما يس
اما على الراي او المخالف وقد يقع نشا من وربما وقع فيها الاوسط له
وهذا على سوء قوة العقل عن فحصه وربما وقع فيها الوسط فالحلول
حيث اما ان يكون الوسط مناسبا وهو ان يكون بعينه الوسط في القياس
الحق الا انه كان هناك اخلال من الايجاب والسلب مع الطرفين ومنها الخلف

فصل في بيان اسباب الانخداع في مقدمة سالبة لا وسط لها اذا كان
الحق انه لا شيء من ب آ بلا واسطة فيكلف ضده وهو ان كل ب آ وجعل ج
وسطا فيمكن ان يكون كلا المقدمتين في القياس كاذبتين اذا كان ج سلوبا
عنهما سواء كان بالكل او بالجزء فاوجب ويمكن ان يكون احداهما فقط كاذبة
ولكن الصغرى لا غير لانه ان كان لا شيء من ج آ صادقا وكل ب ج صادقا
وكذبت في الاول الكبرى فقط وكل ج آ فقد انتج كل ب آ ولكن صغرها

وهو سبط فاذا لا يجوز ان يكون الصغرى هي الصادقة ولكن الكبرى صادقة
حتى يكون كل ج آ صادقا ولا شيء من ب آ صادقا بلا وسط فمعلوم ان الحال
ايضا هو ان لا شيء من ب ج فاذا رفعت هنا ووضعت كل ب ج وانتجت
الكبرى الصادقة وجب ان يوضع ذلك لا شيء من ب آ وهو كل ب آ

فصل واما ان فرض مقدمة موجبة لا وسط لها في الشكل الاول فيمكن
ان يكون القياس من كاذبتين فانه اذا كان كل ج د وكل ب آ بلا وسط
وكان لا شيء من ب ج فنقل كل ب ج ولا شيء من ج آ انتج من ب آ ويمكن
ان يكون الكبرى صادقة فيكون حيث مسلوبا عن ج وموجبا لب فيكون
ج مسلوبا عن ب فان قيل كل ب ج وهي كاذبة ولا شيء من ج آ وهي صادقة
انتج كاذبا ولا يمكن ان يكون الصغرى صادقة فانه اذا كان الحق ان
كل ب ج وكل ب آ صحيحين ج آ فان قيل لا شيء من ج آ كان كاذبا وانتج
الكاذب ولا يجيء مثل هذا في المطالب السالبة المذكورة

فصل واما في الشكل الثاني فلا يمكن مع كذب المقدمتين جميعا بالكل لانهما
اذا رد الى الصدق انتج الكل النتيجة بعينها فيكون صادقة واما كاذبة
بالجزء فيمكن فانه اذا كان كل ب آ وبعض ب ج وبعض آ ج وكذب وقيل
في احدهما كل وفي الاخر لا شيء انتج الكذب ويجوز ان يكون الكذب في
احديهما انما كان فانه اذا كان كل آ ج وعدد وضع كل ب آ فمعلوم ان كل

[illegible marginal note]

وضعه

لـ كل ب ج فانا انه لا شيء من آ ج مع الاخرى اي الكذب دايما لان كان لا شيء
من آ ج وكل ب آ فلا شيء من ب ج فانه قيل لا شيء من آ ج وكل ب ج اي الكذب
ايضا لانه كان كل ب ج فقيل لا شيء من ب ج كان كاذبا فانا قدمنا الصدق
الكذب **فصل** واما انه مقدمته موجبة وكان اوسط فيه فيكون من الشكل
الاول والاوسط مناسب لانه حمل الاكبر عليه يكون بالايجاب الكلي
فاذا رد الى الكذب وسلب سلبا كليا حتى كان لا شيء من ج آ اي الكذب
ولا يمكن ان يكون الكاذب هو الصغرى والا لما كان قياس صادق
لان الصادق هو السالبة المقدمة ولا يمكن ان يكونا معا والا فانا
نعيد فان سالبتين خسف لا يكون منهما قياس على الصدق وقد فرضنا
الوسط مناسبا فان كان غير مناسب فيمكن منه كاذبتين اذا كان آ
نحو لا على ج وعلى ب وب ج مباينان كالانسان والفرس تحت الحيوان
فيقال كل ب ج ولا شيء من ج آ ويمكن ان يكون الصغرى وحدها كاذبة اذا
كان كذب مباينين واخصهما تحت على ب دون ج واما الكبرى فان
كانت هي وحدها كاذبة فالكل صادق الوسط مناسبا فان كان غير الا
وذلك يمكن كان قياس على الكذب غير مناسب **فصل** في ذكر من
الشكل الثاني كان مناسبا او غير مناسب اما الكاذبتان بالكل فقط
فان ان يحيا صادقة لا محالة فان كانت الكبرى وحدها كاذبة بالكل او

بالكلام

او الصغرى كان قياس صدق مثل ان يكون الحق كل ب ج ولا آ ج فليس
البتة بل كان القياس صدق ولكن كما كاذبين في الحق اي ايضا ان
لا يكون كل ب آ ولكن بعض ب وبعض آ ج فيعلم في احديهما كلية
الاخر لا شيء **فصل** فان كان الحق هو السالبة والظن موجبا والكذب
مناسبا ومن البين ان هذا لا يكون الا في الشكل الاول ومن عكس
مقابله ما قيل في حده لان الصغرى التي هي موجبة كانت في
القياس من الصحيح والكبرى نقلب الى السلب ولا يمكن غير هذا
فصل في ذلك والمتوسط غير مناسب يمكن ان يكونا جميعا
او احديهما فانه ان كان كل ج آ ولا شيء من ب آ فيمكن انه لا شيء
من ب ج فانه قيل كل ب ج وكل ج آ كان قياس صدق والصغرى
كاذبة فانه كان الحق لا شيء من ج آ ولا شيء من ب آ فيمكن ان يكون
كل ب ج مثل انه لا موسيقي ولا علم بحيوان وكل موسيقي علم فانه قيل
كل ب ج وكل ج آ كان قياس صدق والكبرى كاذبة ويمكن ان
لا يكون شيء من ب ج مثل الموسيقي والمناظر والحيوان فليس شيء منها
الاخر فانه قيل كل ب ج وكل ج آ كان قياس صدق والمقدمتان
كاذبتان **فصل** في الاشارة الى ان قد حصل فيما قد علم انما
استنتج هذا من عدد ولكن كثير من الموجودات انما توقف

علمنا انه يصورنا من الحس وانه يحدث لنا بالتجربة والاستقراء الكائنا
بالحس ولا يمكن ان يبرهن عليها البتة وسنوضح هذا في آخر الكتاب
فصل في الفرق بين ما لا وسط له بحسب البرهان وبين ما لا
وسط له بحسب الصنائع الاخر ان جميع القياسات البرهانية ينتهي
البرهان فيها بالتحليل الى مقدمات اولى لا وسط لها في تلك الصنائع
لكن الاوائل البرهانية لا وسط لها في الحقيقة والاوائل الجدلية لا
وسط لها في المشهور مثل ان العدل جميل فان سعادة صناعة الجدل لها
حدود وسط وفي الصناعة البرهانية لها وسط غير كما يبين اذ
في ما قصده بما سواه احسن الاكثار البيانية لا ... وانما
فان الاوائل الجدلية قد يكون لا وسط لها في الحقيقة من وجه اذ احدهما
ان الاوائل العقلية مشهورة ايضا والثاني ان المقدمة المشهورة
اذا كانت كاذبة لم يمكن ان يكون لها وسط حقيقي بينها وكثير من
المشهورات كاذبة وايضا فان كثيرا من الذي يوجد في الجدل
عديمات وسط يوجد ايضا فيه ذوات وسط فان المشهورات
كثيرا ما ينازع فيها فلا يسلم فيقاس عليها فانه قد يمكن ان يقاس
حدى على ان العدل جميل ومع انه يوجد بلا وسط واذا كان ممكنا
في المشهورات الجدلية فكيف في المظنونات الخطابية فصل في المحمول

الذي هو على سبيل الحمل والذي على سبيل العرض ان الحمل على سبيل
العرض هو من وجوه وقد لخصناه في شرحنا لكن الداخل منه في
غرضنا هو ان يعلم ان ما شانه ان يكون موضوعا يحمل ما من شانه
ان يكون محمولا بالطبع مثل الانسان والابيض فان الانسان ذات
مستغنية عن حامل يحملها والابيض لا يكون الا في حامل فان قيل ان
الانسان ابيض فقد سلك سبيل الحمل على الاستقامة فاما ان قيل
ان الابيض انسان فقد خرج عن الحمل المستقيم فهذا هو الحمل بالعرض
لان الانسان قد عرض له هذا بالقول لا بالوجود الا معنى انك اذا
قلت انسان لم يعرض شيء للقول واذا قلت ابيض فقد اعرض الشيء الذي
عرض له ان وصف بالابيض فاذا قلت ان الابيض انسان فكانك
قلت ان الشيء الذي هو قد عرض له ان كان ابيض هو انسان لان نفس
الابيض ما هو ابيض فالابيض عرض له ان صار موضوعا بسبب
انه حمل على موضوع ما وكل ما هو بالحقيقة الموضوع وذلك هو
الانسان فكانك قلت الانسان الذي عرض له البياض انسان
فصل في ماهي الموضوعات والمحمولات التي ليس الحمل فيها
على سبيل العرض المذكور هذا المطلب لا يكون في الاشياء التي ينعكس
بعضها على بعض من الموضوعات والمحمولات التي ليس الحمل فيها على

سبيل الفحص فانا اذا ادار بعضها على بعض تناهت الامور وجد لقوم
انه هل لكل واحد من الموضوع والمحمول ينعكس الى غير نهاية واذا لم يكن
للكل حقيقة لم يعلم سبيل الفحص وما هو من الفحص يرجع الطلب الى ما
قد تقدم ذكره وهو اقسام احدها انه اذا كان المحمول والموضوع يجب ان يكون
الوسائط بينهما متناهية اما في الايجاب فذلك ظاهر لانه لا يجوز ان يكون
امور موجودة بين ما حد بين طرفين فيكون كانك قلت بين الواحد
والالف عدد بلا حد وكانك قلت انك اذا ابتدأت من هذا الحد
لم تبلغ الى ذلك الحد وما لم تبلغ طرفيه الحد وقد فرضنا حدا يخلف
ولا يجوز ان كل وسط موجود فاما ان يكون متساوي البعد من الطرفين
او الى احدهما اقرب فان كان متساوي البعد من الطرفين فما سواه
ليس بمتساوي البعد من الطرفين فهو الى الطرف اقرب فما بينه وبين
ذلك الطرف هو اقل من الذي بينه وبين الطرف الاخر فهو متناه
والذي يتصل عليه يتصل بما ساواه ولئن لم يكن متساوي البعد من الطرفين
فالكلام فيه هذا الكلام بعينه فالاوساط في الايجاب متناهية وليس
هذا كالاوسط بين حدي جسم وخط لانها غير موجودة الا بالفعل
بالقوة واما في الطرفين فاحدهما مسلوب فان الاوساط متناهية
الى المسلوب بلا وسط لان كل وسط موجب لاحد الطرفين لا محالة

وسالب للآخر فان كان بين
كل طرفي سلب وسط ذهبت
وسائط الايجاب بلا نهاية
وذلك محال صح

كما قد بان ونقول انه اذا كان الموضوع محدودا فيجب ان يكون محمولات
متناهية اما الداخلة في ماهيته المأخوذة في حده فانها لو كانت
غير متناهية لكان لا سبيل الى تحديد شيء واما غير الداخلة في ماهيته
التي هي اما اعراض غريبة واما اعراض ذاتية وليست الاعراض
كأنها انتحاء بل للاعراض نهاية وان قيل ان كيفيات لم توجد
ولكن بالحقيقة اما الكم مع كيفية في الجوهر فالجوهر موضوع محدود
للكل والمقولات التسع محمولات محدودة للكل ومنها امور ماخوذة
في حدود الكل من طبيعته وسائط بين حد فقد وجب في الوجهين جميعا
كما قلنا ان يكون محدودا فانه لو لم يكن محدودا لم يكن حد كذلك لو لم يكن
محدودا لم يكن برهان ايضا انه لو كان كل تصور محدود متوقفا الى
تصورات غير متناهية لما كان حد ولو كان تصديق مطلوب متوقفا
الى تصديقات غير متناهية لما كان برهان وليس هذا الطريق في التحليل
بالعكس بل كل داخل في البرهان فهو ذاتي اما المحمول ماخوذ في حد
الموضوع وقد بان تناهيه واما المحمول ماخوذ في حد المحمول ولا
يجوز ان يكون لكل واحد منها اخذ مثل ان يكون للفرد مثل ما الفرد للعدد
فلذلك الشيء لو كذلك فان هذا محال من وجهين احدهما ان جميع ذلك
يكون موجودا في الموضوع الاول معا ومحال ان يكون ما لا نهاية معا

بهذا الوجه والثاني انما يكون مع كل مجهول موضوع فتكون الموضوعات بلا نهاية
وهي مأخوذة مع كونها بلا نهاية في حد مجهول وقد قيل ان هذا لا يمكن فقد
بان ان الاوساط والموضوعات والمحمولات متناهية فتكون المقدمات
البرهانية منتهية الى مقدمات لا اوساط لها فهي غير منقسمة وواحدة
بالحقيقة وبسيطة والاوائل التي منها يكتسب الدواعي في كل باب واحدة
غير منقسمة بالمثال الحسي في الاثقال وربع الطنين في الابعاد الحسية
فلا ينقسم الى ما هو اصغر منه والموجبة ذات الوسط ان كانت كلية
لم يمكن ان يقع وسطها خارجا عن الحدين واما السالبة فقد يقع وسطها
غير خارج وهو الوقوع الذاتي وقد يقع خارجا عن الطرفين كلاهما الكلي
فصل
الثاني والجزئيات كيف كانت وقد يقع اوساطها داخله وخارجه
في ان البرهان الكلي افضل من البرهان الجزئي عسى كما يظن ان البرهان الجزئي
افضل لان ان يعلم ان زيدا كذا افضل واخص من ان يكون يعلم ان الانسان
كذا لان ذلك بيان التي من ذاته وبيانا من غيره ولان الكلي ان كان
موهوما فقط فالبرهان على الموجود افضل وان كان موجودا فانما
في الجزئيات ما يراد البرهان على الكلي كعلمه كشيء مباين لها ولكن الغلط
يقع من هذا لانهم يكونون كالمبرهنين على غير المطلوب بالذات وعلى
المطلوبات بالعرض فان المبرهن على ابدال النسبة بالعموم ان ظن انه

يبرهن على ما هو احرى في العموم فانما يبرهن على ما هو اقل في الوجود لان
الذي في الوجود خط او سطح او زمان ومع ذلك فربما وقع مع العلم الكلي
جهل بالجزئي او ظن بخلافه كما قيل في امور الطبيعة ولو كان البرهان على
الجزئي لم يقع فيه شيء علم وظن من وجهين فان الشكوى ليس العلم بالكلي
اقل بل اكثر فانا متى عرفنا مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين في متساوي
الساقين ولم نعرف ان ذلك لانه مثلث بل لانه متساوي الساقين
فقد جهل ذلك في كثير ولم يعلم بالذات من حيث ما هو اولي ولم يستفحص
تحت الكلي وايضا فان الصفة الكلية ليست في الجزئيات كطبيعة الاعراض
الوهمية بل يوجد بها وليس حالها في نفس الوجود اقل من حال
الجزئيات لانها باقية وهي فاسدة لا نهاية والبرهان عليها من جهة ما هي
ويتمادى لا يتغير فاذا لم يخصص في كلي ليكون عاما للجميع لم يكن عليها البرهان
المستوفى وايضا فليس يجب ان يبرهن على الكلي ان يجعله مباينا للجميع
كالاعراض فانا نقدر في البرهان علينا عن الحدود وهي غير منفردة
مع بعدها عن طباع الجوهر ويكفي ما هو مقول على الجمهور بانه جوهر
لم يكن منفصلا اذا برهنا على كيف كلي او كم كلي انا اخذنا جوهرا جزئيا
الاعراض فصارت اجناس الاعراض جواهر قائمة بانفسها
وما علينا من وهم ان وقع في ذلك الغالط فراجع عن الحق نسبت

ويعني لان ما هو العلة انما يكون للكلي لا ان الجزئي له اولى وبذاته فالكلي علة
في اعطاء الجزئي وعلته بالاولى ومثال ذلك ان السؤال على الكم مثلا او اجمل
لم فاما ان قيل لاجل كذا فان قيل لم قيل لشيء غيره فان قيل لم قيل لكي
يكون كذا فيكون وقوف الامر عنده هو الحكم الكلي والعلة الاخيرة ولو قيل
لم كان المثلث زواياه الخارجة معادلة لاربع قوائم فاجيب بانه ذو جهة
اوى ساقين او بانه هذا المثلث كان لم يكن علة وبرهانا حقيقيا بل الكلي وهو
انه شكل يحيط به خطوط مستقيمة اذا اخرجت ارتسم عند كل زاوية وبان
الداخلة معادلة لان لها مثل تلك الداخلة تساوي لقائمتين فالخارجة
معادلة لاربع قوائم والعلم بالمحدود لا بغيره والذي اذا علم علم غيره
بلا انعكاس هو افضل علما ولان البرهان الكلي انما من المبادئ الاول البرهان
واما اقرب المبادئ والاقرب الى المبادئ اشد استحكاما في نفسه والبات
عما هو الصدق والحق فبعض هذه الحجج حول له وبعضها عليه مثل
ان العلم بالكلي عام بالقوة بالاولى من غير انعكاس فالكلي معقول
والعلم للعقل والجزئي محسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به
ولا بد بان فصل في ان البرهان الموجب افضل من السالب لان
العلم بالمسائل الواحدة الحسنة افضل من العلم بالمختلفات للكثرة
لان العلم في الجميع يحصل بالواحد وهو العلة القريبة والمتوسط يكون

الحدود ثم العلم بالبرهان الموجب يقع بعددها من مسائله والسالب بعددها
بجملة موجبة وسالبة ولان البرهان الموجب مستغن عن السلب والبرهان
السالب يحتاج الى الايجاب والموجب افضل واقدم وايضا اعرف فانه في نفسه
وايضا فان البرهان الموجب يمكن ان يبين بالتركيب بان يضاف اليه مقدمات
موجبة واما السالب فاجلب مقدماته التوسط والذي يعدها الموجب
لانك ان وسطت الموجبة صار عن موجبتين وسالبة وان وسطت السالبة
صار عن موجبتين وسالبة وان زيدت لم تصلح سالبة بعد سالبة بل موجبة
فصار عن موجبتين وسالبة وايضا فان الايجاب نفسه ابسط لانه من
حدين ورابطة والسلب من حدين ورابطة وحرف سلب ومع ذلك
هو اقدم لان الابسط اقدم اذ كان من اجزاء اقل ومع ذلك اعرف فهوم
لان الموجبة والملكات كلها تحد بذاتها مثل البصر والنور وما اشبهه
واما الاعدام والسوالب فتحد بملكاتها وموجباتها مثل العمى والظلمة
فصل في ان المستقيم افضل من الخلف تدعى في كتاب انولوطيقا
ان المستقيم يمكن ان يرد الى الخلف والخلف يمكن ان يرد الى المستقيم
لكن المستقيم ينتج المطلوب بذاته عن مسلمات والخلف ينتج لا صادقا بل
كاذبا ولا المطلوب بعينه ولا وحده بل باقترانه الى شرطية ولا يكون
فيه النتيجة المطلوبة بعد الكبرى ولانه لا يكون هو اعرف الكبرى في الخلف

ولا المقدمات اعرف من النتيجة لانه ربما تشكك في النتيجة المطلوبة ولا الوف
من النتيجة الذي سيعرفها لان النتيجة اعرف كذا ما فاما القسم افضل
فصل في انه كيف يكون علم اشد استقصاء من علم اما لانه يعطي اللم والان
مع الان فقط لانه تجرد الصورة عن المادة كالهندسة والحساب
فهو اشد استقصاء من قارن الصورة بالمادة كالمناظر والموسيقى
لان مبادئه ابسط مثل فان الحساب مبداه شيء غير منقسم وليس له وضع
حساب
اعني الوحدة ومبدأ الهندسة شيء غير منقسم وله وضع اعني النقطة فكا
كذلك اشد استقصاء فصل في العلم الواحد والعلوم المختلفة
العلم الواحد له موضوع واحد يبحث عن اعراضه بمبادئ معينة فاي
بحث اشتمل هذه المعاني فهما من علم واحد فان اختلفت الموضوع
او كانت مبادئ هذا غير مبادئ ذلك فالعلمان مختلفان ولذا اتفقا
في الموضوع واختلفت البراهين لا يوجب اختلاف العلوم فمثله
واحدة بعينها يمكن ان يبرهن عليها ببراهين كقولك كل قابل للذة
متحرك وكل متحرك متغير وايضا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن
متغير وكقولك كل انسان متعجب وكل متعجب ضاحك وايضا كل انسان
متنفس وكل متنفس ضاحك فصل في ان البرهان على الضروري والاكثري
دون الاتفاقي اما البرهان الحقيقي فانه على الضروري واما الاكثري

فله برهان بحسبه فاي مطلوب على ما عرفناه في كتاب انولوطيقا الاولى
الاكثرية لها ضرورة ما وربما الحق ان جميع الامور الاكثرية لها علل
دائمة وانما يكون الاكثري لان العلل كثيرة ايضا وهي توجب النتيجة
اما اكثرية او الضرورة انما يكون وهذا صنف من العلم مكتسب
قياس على مثل ان نبات الشعر على الذقن عند البلوغ اكثري وعلته
استحصاف جلدة الذقن ومنابت الجلد الذي عنده الشعر عند البلوغ
اكثرية واما الاتفاقيات فان علمنا من وجه قياس ومن جهة
ومن وجه ليس اما الجهة التي يكون فيها بالقياس فانها علمنا غير
عسير واما الجهة التي لا يكون فيها القياس منها فحصلا عن البرهان
فانها كانت او غير كائنة وذلك لان كل قياس وكل اعتقاد علمي فهو
لا يمتنع استحالة وجوده لا عن لا وجوده او لا وجوده عن
وجوده وهذا هو حقيقة الضروري والاكثري ولا يوجد في الاتفاقي
واما انه ممكن والاتفاقي فعلمه برهاني لانه من جهة ما هو ممكن
فهو ضروري الامكان وقد استعملنا هذا المعنى في تلخيص انولوطيقا
فصل في ان الحس ولئن كان مبدا ما لكسب العلم فليس يستعمل علما
ولا ما يستعمل علما بالذات سنوضح بعد ان الحس كيف هو مبدأ للعلم
وانه كيف يخالف العقل والعلم ولكن لان المعلومات امور كلية

عليها ماخوذة عنا تنا كالانسانية والحيوانية المجردة عن الزمان والمكان
والعوارض عن الحد والمحسوسات امور ما سيد بجوهرية مخلوطة بشدة
اللواحق فليست المعلومات والمحسوسات واحدة ولا المحسوسات بما
هي محسوسات مبادى برهان ولو انا كنا احسسنا كم مرة من مثلث
زواياه مساوية لقائمتين اوكنا نشاهد القمر يحصل في المقابلة ينكسف
ماكان يحصل بنفس المحسوس ان نعلم ان هذا الامر كلي وان العلة فيه
كذا بالكلية الا ان يحصل من ذلك مبدأ نفهم من قياس او حدس وبعض
ما ذكره بعده وهي الاسباب التي اذا اقترنت بالمحسوس افادت
على مثلا لو كنا نشاهد كيفية مسام الزجاج بالحس كنا نتوصل بذلك
مع قوة العقل الى ان نفوذ البصر فيها في المسام او كالسعات فيها تودي
الانسياح وكذلك في كثير من الامور التي يقصر الحس عن ادراكه تمام
ما يقع به التجربة ونستوضح ان التجربة تقع عند الحس وتفيد ماينوع
من القياس **فصل** في بيان اختلاف مبادى العلوم وكيف يتفق
القياسات كلها في المبادى ومن القياسات نتيجات للكواذب كالمغلطات
في العلوم والكواذب المستعملة في الجدل والمغالطة ويجب ان يكون مقدماتها
كاذبة مناسبة لنتيجات الصادقات ولن كانت الصادقات يكون كاذبات
ولكن لا بالقياسية بل بالعرض وايضا فان الكواذب قد تختلف في المبادي

لانه قد يقاس على الضد من الكاذبين مبادى لا يتفق السيما او على اشيار
في قوة المتقابلات مثل ان العدل جميل وان العدل قبيح واما الصادقات
فان العلوم المختلفة التي لها هذه القياسات يختلف في الموضوع على
وجهها والعوارض التي لموضوعاتها بالذات فما كان من المبادى
خاصا او مخصصا من حق في الموضوع والمحمول جميعا فكيف يكون ان يشترك
فيه وكذلك ما كان خاصا او مخصصا من حق في الموضوع لم يشترك ايضا
وان كان ما كان المخصص عارضا له في الموضوع وهو عام كقولنا
ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية اذا خصص في الموضوع
فقيل ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فانه بالذات
مقدار الجنس الذي للموضوع مثل الكم فما اشترك معه في جنس موضوعه
مشاركة في هذا المعنى بالقوة لا بالفعل لانه يكون هناك مخصصا
ايضا واما العام الاول المشترك للعلوم كلها فقد يستعمل بالفعل ومن
انه لا وجه في اشتراك العلوم المختلفة في المبادي بالفعل الا ان يكون
لها شركة في الموضوع بان يكون احد العلمين تحت الاخر وقولنا ان
المبادى متفقة للعلوم لا يكون معناه ولا ثالث اما الا ان العلوم المختلفة
متفقة وهذا محال واما الا ان معناه اي علم اتفق يصلح لاي علم اتفق
وهذا اشد استحالة فانه ولا مقدار اي مسئلة اتفق يصلح لاي مسئلة

اذا جعلناه علماً واحداً بالتحليل الى مبادئه الاولى ثم مع هذا فليس يمكننا
ان نقول ان الاشتراك للعلوم في المبادى فيه ذلك لسبب بيان الجنس
ولكن يكون مطلقاً والعلوم يختلف كما ان الجنس مثل العدد والهندسة
اعني الجنس الموضوع لكن الحق الحاصل بالتي به يقول ان مبادى العلوم على
نحوين مباد فيها العلم وهي الموضوعات ومباد منها العلم وهي المقدمات
والقسم الاول لا يشترك فيها علوم ولا يكون مبادى عامة للعلوم الا اذا
كانت مناسبة في الجنس مشتركة في الموضوع بوجه كما قلنا والقسم الثاني
يجوز ان يكون فيها ما يشترك فيه علوم غير متناسبة الجنس ويجب ان يكون
منها خاصة لكل علم وما لكن يكون المشترك والخاص **فصل** في اختلاف
العلم والعقل والظن الظن الحق هو الذي يعتقد به ان الشي كذا ويمكن ان لا
يكون كذا والشي في نفسه كذلك وقد يكون هذا بلا واسطة وقد يكون لعلة
تكون الحد مثلاً ويكون بالمقدمات التي يسدده والعلم راي بان الشي كذا
ولا يمكن ان لا يكون كذا بواسطة تعطي اليقين وهي العلة وهذا بالكليات
والعقل راي بان الشي كذا ولا يمكن ان لا يكون كذا بغير واسطة وهذا
ايضاً بالكليات وقد يقال الظن لكل ما يرى ان الشي كذا ويرى انه يمكن
ان لا يكون كذا والشي في نفسه كذا ولا يمكن ان لا يكون كذا الا ان الظن الحق
الحقيقي هو الاول ولا يجتمع علم وظن لان العلم يمنع راياً ثانياً وهو ان الشي

لا يتغير والظن يمنع راياً ثانياً وهو ان الشي يمكن ان يتغير وهو ان الراي الثاني
لا يجتمعان في انسان واحد البتة ولكن قد يجتمعان في انسانين والظن
صادق ويكون كاذباً معاً لان ذلك متساوي راي انه كذا وراي انه ليس
كذا كان في شكل لا الظن ولكن غلب الصادق ثم نطق الكاذب **فصل**
في الذهن والذكاء والحدس الذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب
الآراء والحدس حركة لهذه القوة الى اصابة الحد الاوسط والذكاء
شدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلاً اذا رأيت القمر انما
يضيء دائماً جانبه الذي على الشمس ويتنقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدست
ان القمر يستنير من الشمس

المقالة الثالثة

فصل في المناسبة في المطالب ومشاركاتها بعضها فقد عنى فيما سلف ان المطالب
اما مطلب هل كذا موجود بالكلي اي على الاطلاق ومطلب هل كذا
كذا اي حالاً ما ومطلب ما ومطلب لم ويتناسب بعضها على بعض فيقول
ان مطلب هل يطلب هل من علة للتناسب او للا مي في نفسه والحال هل
حد اوسط ومطلب لم يطلب بكل العلة والحد الاوسط فيكون ذلك لم
هو طلب لم بالتناسب الى اللمي وطلب ما بالتناسب الى الحد الاوسط
وايضاً فان العلة الذاتية هو مما ينبه الشي فهي ماخوذة لا محالة
في حد الشي وهي ايضاً ماخوذة في البرهان على الشي مثلاً ما الكسوف فيقال

انما هو الغمر لتوسط الارض وهو الكسوف فقال لتوسط الارض لكنه
ايضا مطلب ما وهل مشاركان في هذا المعنى وكذلك ما اتفاق النتيجة مثال
وجدناها على نسبة الضعف او الذي اتحد اما بالقوة او بالفعل والذي مشارك
شابهك ومثال لم اتفقت هذه النغمة فقال لانها على نسبة الضعف او
الذي اتحد اما بالقوة او بالفعل والدليل على ان البحث عن لم مطلب الاوسط
انه كثير من الاشياء لو كنا نحن الحسا للاوسط بان نشاهد الحال وهو سط
القمر في العلة كما في خسوف القمر الحال المقابلة وتوسط الارض ما كنا
نطلب لم فصل في مشاركة اتفاق حتى افادة الحد والبرهان انه
ولو كان الحد يشارك البرهان مما علمناه وننتقض على بعضها اتفاق فليس
اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا فان كل الحدود ايجابية وايضا كلية
ليس كل ما يبرهن عليه ايجابي ولا كلي وايضا المحمول في الحد داخل في ماهية
الشيء والمحمول في البرهان عرض ذاتي للشيء داخل في ماهيته وغير جنسه ولا
اذا اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا لان الحكم موجب ولم يسلب عنه الحد
الواجب حدهما ولا يبرهن عليها وحدها الا بالسلب عنه ولا برهان عليه
واذا اتفق في شيء واحد حد وبرهان فما يشتركان والا لكان احدهما يحل
فان البرهان يفيد تصديقا بعوارض والحد تصور المقدمات والحد
سبب ايضا والبرهان يبين عنهما والثالث في احد الحد على

نفسه والشرائط وتفاوت الحد البرهان على سبيل حال وهكذا ما كان اصحاب
التعاليم يفعلون من الامور ولا يدخلون احدهما في الاخر فصل
في ان الحد لا يكتسب بالبرهان على ما ظنه ايضا في الحس وذلك لان الواسطة
كيف كانت مساوية اما في الطرف واما خاصة والخاصة لا يجوز ان يكون
واسطة لان الاكبر اما ان يوضع انه حد للخاصة وحدها فحينئذ كل غير حد
الانسان فلا يكون اعلى من المطلوب او يوضع انه حد للشيء الذي له الخاصة فيكون
وضع المطلوب في المقدمات واما الذي يوضع انه موجود للاوسط من
غير زيادة فيصح انه موجود للاصغر من غير زيادة فلا ندري هل هذا
الشيء حده وليس كل ما هو كذلك لا يكون ان يكون واسطة من طريق احدهما الذي
كل واحد من الحد تفاوت المقدمة من الايمان ان يكون وكذا انه حد في الحمل او لم يذكر
فان كان ذلك فقد وقع للاصغر حد نفسه ببرهان وللاكبر حد بغير برهان
وقد وضح ان الحد لا يكتسب الا بالبرهان بهذا حلف وايضا ليس يحد
الحد من اولى من الاخر فان يكون البرهان عليه لانه ولو لم يذكر في الحمل
ذلك فانما يصح الحمل فقط ولا يعرف هل هو حده ام لا مثلا اذا قال كل
انسان حيوان مشاء ذو رجلين وكل حيوان مشاء ذو رجلين فهو حيوان
ناطق مائت وكل انسان حيوان ناطق مائت وليس في القياس ما يوجب
ان هذا المحمول حده واما الطريق الثاني فهو ان هذا انما يعم الحدود

إنما نقصد وأما الحد التام فهو واحد للشيء وللحاد يجب أن يعلم أن الوجه في
التحديد ليس هو التمييز بالذاتيات فقط وكيف على ما ظنه قوم فإنه
ما حصل ذلك يكفي بعضه وفصل قريب مثل قولهم للإنسان جسم ناطق
مائت أو المقدار وقد يعتقد أن الحد إنما يطلب للتمييز الذاتي فذلك ليس
بالإبانة الحقيقية بل الغرض في الحد أن يحصل في النفس صورة معقولة
مساوية للصورة الموجودة على الكمال وذلك لقول يدل على ماهيته
أي كمال حقيقته فيشتمل على كل ذاتي له قريب أو الأجناس الثلثة وفصلها
في تلخيص أسماء غوصي أنه إنما جاء وذا الأعلى ما هو بالشركة للأنواع لأنه
يشتمل على جميع معانيها الذاتية المقومة لها فلا يبعد عنها شيء فيكون في وضع
الجنس القريب وضع للماهية المشتركة ثم يورد بعد ذلك الفصول الذاتية
كلها ولو كانت كثيرة وكلها مساوية فلا يقتصر في تحديد الحيوان بإيراد
الحساس دون المتحرك أو المتحرك دون الحساس والاقتصار في الحيوان بالكمال
يتبين من هذا أن الحد الكامل للشيء واحد لأن ذاته واحدة **فصل**
في أن الحد لا يكتسب بالقسمة على ما ظنه أفلاطن قد علمنا في كتاب القياس أن
المقسم لا ينتج ولا يبين شيئاً بعينه بل إنما يصادر على المطلوب فهو يشبه (بالقسمة)
من وجه ما المستقرئ فإن المستقرئ إنما يعد جزئيات واحداً حكماً كلياً
يجعل منه قياساً على ... فقد صادر على الحكم على المطلوب لأنه لم يكف

ونحو هذا الذي في سائر الحيوانات يكتسب ذلك الحكم الكلي من أن يعم الحكم الكلي والكلي شيء
يحلل حاصل القسم بأجزاء الحد الجزئي في القسمة ونحوها ومعامل تأليفها بالقياس ثم
يشتمل الحد الكلي الذي لا يكون حصل بالقسمة لواء الحد إنما نقص أيضاً إنما جعلت
من غير أن يكون للقسمة فيه أثر وجعلته ... فإنه ليس أن يحقق جميع المقومات
(اللهم وحد) الحادة أو ينحدر منها قسمه إلا أن يعين أن القسمة من طريق ما هو الشيء وفصول
منقسمة مقومة يحتاج إلى هذا البيان في القسمة ثم بعد ذلك فليس كل جمع مقوماتها
يحد فيها يكون بعض شيء أو زائد **فصل** في أن الحد لا يقتنص بالقياس بالقسمة
على سبيل الاستثناء من المتصل فإن قيل ... أحد طرفي القسمة باستثناء نقيض التالي
وذلك بأن ... إما أو لا فلا يخرج الحد من منه لا يبرهن عليه والتالي استثناء
نقيضه ليس ... منه بل المقبول والحاصل للأنواع ... فيلزم مقالة إنما
فإنه إنما علم أن الإنسان ليس غير ناطق لأنه ناطق ويجب أن يكون مقدمات القياس
أعرف وبقي بعد ذلك الخلل الذي ينبغي أن يراعى في جانب الجمع فإن قال قائل الجمع
ثم يقول هذه الأشياء مقومة مساوية فهي باجتماعها حد فهذا مصادر لأنه كان القياس
يجب أن يبين ... ولا يبين على أنه قياس العدم ... فإن القياس كيف ينبغي
أن يكون و يكتسب كذلك الحد ... ولا يبين على أنه حد في أنه هل هذا حد
وهل يكون هو بعض من المقدمات للشيء مساو فإن كان شكلاً فيأتي ... في ذلك
فصل في أن الحد لا يقتنص بالقياس شيء من الأضداد فإن قال قائل إنما يصح حد (الضد)

من حد الضد فنقول مثلا لما كان الشبه هو الاني الذي لا نظام له فالحد هو الاني الذي
له نظام فقد غلط لانه وضع حد الضد الاول وقعا فانه استعمل فيه هذا القانون
فانه بين حد الضد الاخر فقد استعمل الدور وهما سواء في المعرفة والجهالة ثم كيف يحد
ما لا حد له فهو الحكمة مصادرة على المطلوب الاول بسبب ما التي ذكرنا انها تقع في
الاستقرا **فصل** في ان الحد لا يستحق الا اسم الاستقرار الحسي في الحسوسه
وقد بينا اما الاحدود لها انه قيل ان ذلك القول حد لكل شخص فلهو شخص لقد يكون
ولو قيل انه حد لنوع الشخص فقد صودر على المطلوب لان المطلوب هو حد نوع
الشخص **فصل** في عود الى اتفاق جنسي البرهان والحد الحد الحسي هو الموجود
فلو كان الحد الحسي يعطي البرهان لكنا اذا حددنا دللنا على الوجود فكان الوجود
داخلا في حدود الاشياء وانا كنا انما يعطي الحدود لا نعرف انه هل هو خاص بالحقيقة
او بحسب الاسم لجهل الوجود فلو كان اعطاء الحد بينا انه يتبين انه حد لكان
نفس اعطاء الحد الحسي يدل على انه حد حقيقي يدل على الوجود غير داخل في الحدود
انه لانه لازم غير مقوم ولذلك لا يجب ان يعرف في المثل للمثلث كثيرة من الاشياء
المصوره فوق كلا متقومها مثل ان المثلث هل ان ثبت انه موجود فان الذهن
يتصوره شكلا ويتصوره كيفية يتصوره من غير ان يطلع فلا يمكن ان يدل
بهذه المعاني في التصور وانما الوجود فيحتاج اليه في تصوره فالموجود
لازم لا مقوم واما ما لا وجود له فانه ليس له حد ولكن كان القول دال على معنى اسمه

وليس كل قول هو هذا شانه فقد يوجد فان جميع اصناف الالفاظ بل حتى الحسنة والدعا والتمني والترجي
والتعجب والنهي والاستفهام مثل القصائد والخطب اقوال ومع ذلك يمكن ان يوضع بدل كل
منها اسم مفرد فلا يعين بسببه وكل الاسم محدود ايا ولا هي حدودا **فصل** في انه
وان كان الحد لا يبرهن عليه فكيف يلوح البرهان من الحد وكيف ينتفع بالحد في البرهان انما
كان لا يطلب لم الا بعد هل فكذلك لا يطلب ما الدال على الذات الا بعد هل فكل ما يحد
فنحو اني لم فقد يكون عوارض ولا يكون حسنا وقد يكون في الذاتيات وقد علمنا ان البرهان
الحسني ما كان بالعلة الذاتية والعلل الذاتية مقومات للشيء داخلة في الحدود فما
يكون به البرهان يكون به الحد ايضا كقولهم لم انكسف القمر فيقال لانه قابل الشمس
وهو سبب الارض فيقال ما كسوف القمر فيقال انمحى الضوء عنه بتوسط الارض
وقت المقابلة فيكون اما حدا تاما للحد او جزء حد يام احد حدي البرهان فانه كان
البرهان لا عن علة بل عن عارض كقولهم لم الفرس سريع لانه ... فلا يحتج منه
حد كذلك انطفاء النار في السحاب يكون حدا او وسطا في البرهان على انه كان رعد
وجد معنى الرعد ولا يجب ان يعتقد ان كل علة هكذا بل كان علة للشيء ولذات علته م
الحد الاكبر واما العلل التي هي اخص من المعلول وسنذكرها فتدخل في البرهان ولا
تنفع في الحد وما يظنه قوم من الخلاف هذا باطل وعلة الاكبر انما توجد اذا
كان الحد منسبا الى جزء هو علة وجزء هو معلول مثل قولنا ان الرعد صوت في السحاب
لانطفاء النار فيه فالصوت في السحاب معلول وانطفاء النار فيه علة وكل ما له صوره

فقط وليس هناك علل للصورة ومقامات فانا يمكن ان نوضع لكل احد اوسط ويحمل للحد الاكبر
اسمه ولنجمع من هذه الجملة الحدود وما لم [illegible] قال اما الذي في الكلمات فانها في اربعة
وهي في الحقيقة خمسة وشكل الشلوق ذكر الخامس اعتمادا على المعلم فاول ذلك حد بحسب
الاسم وليس حدا اصيلا لتحديد المعدومات والآخر حد يتضمن العلة الذاتية للشيء الزائدة
من شأنه ان يكون في البرهان حدا اوسط مثل انطفاء النار في الغيم اذا حد الرعد سيوره
الاقسام اذا حد الغضب وسمي هذا الحد مبدا برهان والثالث حد يتضمن الحسبة للحد
المعلوم من الحد التام ومن شأنه ان يكون حدا اكبر مثل الصوت الحادث في الغمام اذا
اخذ الرعد وغليان دم القلب اذا اخذ الغضب وسمي هذا الحد نتيجة البرهان وذلك
لا يمكن في البرهان بعد ذلك و[illegible] فنقول ثلاث اسمي الاقسام وكل حد
اسمي الاقسام [illegible] دم تلبسه وحدهم يذكره الشلوقي وهو الحد التام المجموع
من هذين وحد للامور التي لا علل لها ولا اسباب لوجودها او اسبابها وعللها
موجودة لا توجد في الحدود فلا يكون هذا القسم للحد بحسب الاسم فقط ولا حدا
هو مبدأ برهان ولا حدا هو نتيجة برهان ولا حدا يجمعهما بل هو مثل الحد لنا
للنقطة او الوحدة او العدد او اسباب [illegible] لا ينقسم حدودها الى علل ومعلولات

فصل في فصل العلل والاسباب وكيفية وقوعها في البراهين والحدود

ما هو علة للفاعل ومبدأ الحركة مثل النجار والبناء والمادة وما لا يحتاج ان يكون
او لا يكون عنه الشيء مثل الخشب ودم الطمث وما هو علة لصورة كل شيء فانه

فانه مالم يحصل الصورة في المادة لم يحصل الشيء المركب منهما وما هو علة لغاية والشيء
الذي لأجله الشيء ولأجله يكون مثل الكن للبيت وكل واحد من هذه اما
قريبة مثل العفونة للحمى واما بعيدة مثل السدة او الامتلاء واما بالقوة واما بالفعل
واما الخاصة مثل هذا البناء لهذا البيت واما عامة مثل البناء والصانع للبيت واما بالذات
مثل السقمونيا يسخن واما بالعرض مثل السقمونيا يبرد لانه يخرج المسخن ومثل هادم
الحائط يدفع الدعامة واما بعدم مثله واما كيف يدخل في البراهين العلل الا
القريبة التي بالفعل الخاصة حتى ينقطع سؤال لم الا فانه لم يعد [illegible] والعلل
الاربع كلها فانها تقع حدودا وسطى في البراهين لانها هي موجبات الاعراض
الذاتية موضوعاتها فتارة تقع العلة الصورية مثل كون الزاوية التي في
نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين الباقيتين من المثلث لكونها قائمة
ولاكن ليس [illegible] هذا المثال وتارة تقع العلة الفاعلة مثل ان يقال لم حاربت مدينة
كذا مدينة كذا فيقال لانهم ابتدؤوا وادبهم فهذا هو مبدأ الحركة وتارة تقع العلة
المادية كقولنا لم يموت الانسان فيقال لانه كل عنصر يقبل الكون والفساد
وتارة تقع العلة التمامية مثل انه لم حارب اهل مدينة كذا فيقال ليستعبدوهم
ويقال لم ارتاض فيقال ليصح وليس اعطاء العلة التمامية في اكثر الامور يقع
الا للحد فقط ولا يقع في اعطاء الان الا ان يقرن به شرائط والصورة
والغاية في الزمان المعلول فاما العلة المادية والفاعلة فليس يكن لواحد

انها ان وجدت للعلل ما لم توجد الدالة عليه ضرورة علة الفعل فلا فات
وارسطو الغرض به هو الاتفاقية البعيدة ولكنه كشف منها كالامور الطبيعية فان
الصورة يكون مع المادة الضرورية والصورة مع الوجود وجود الفاعل بان ما
للمادة الضرورية فان المادة التي عنها خلق الحيوان لا توجد الا وخلق عنها الحيوان
او كانت تامة الاستعدادات الكثيفة والزمان والمكان وكذلك القوة الطبيعية
فان الفاعلة منها اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل والانفعال ضرورة ومع ذلك
فان تلك الضرورة لا تمنع الغاية فان المادة التي عنها خلقت الاسنان بعينه
لا يمكن ان يعدم الصورة الغائية الحقيقية فيما يصلح للغاية بعينها بالغاية
وايضا المبدأ الفاعل والمادي كاشتعال السلوقي فعل لم يعتقد السراج
في المكان التي هي اوسع فيمكن ان تجاوز الضرورة فضال اللطيف الهواء ويكون
لتجاذب من الغاية فضال المسافة مثلما كان رعد فعال الاطفاء النار
في السحاب ولبعض اصحاب الكلام وبعضا اسال الصاعق رمس من الجو ايضا
فالامر فيه ان يعرف جوهر الشيء فكان بجوهر الشيء يعلم بعلل دائما لم يكن
دائما متمثل من ذكر علة الحد لان يكون الحد كاملا على الشرائط المذكورة
وكثيرا ما كان الشيء له علة ساوية وهذا المعنى خاصة واما ان كانت له
علل خاصة لم يدخل في حدها الا انه يكون بجميع تلك العلل فيدخل في حدود
بعينه مثلا ان الصوت علته الغائية هو القرع ومادته كونه رعدا وجوده

في السحاب علة خاصة تلك العلة الخاصة غيرت عن ساير الاصوات فهو
اطفاء النار مثلا في السحاب فيفضل اذن هذه العلة الخاصة في حده وعنه
ولا يدخل في حده ومن الضرورة ان العلة لا تدخل في الجناس على انها
اجناس لان الاجناس هي الذوات المحمولة بل هي مكان الفصول اما
للنوع واما للجنس وربما اجتمعت الثلث العلل الاربع في الحد كما اذا حددنا
السيف مثلا انه آلة صناعية من حديد مطاولة معرض محدد الطرفين
لتقطيع اطراف الحيوان فالآلة هو الجنس والصناعية يدل على المبدأ الفاعل
ومن حديد يدل على المبدأ العنصري مطاولة معرض محدد يدل على
المبدأ الصوري لتقطيع به اطراف الحيوان يدل على المبدأ التمامي وربما
كان الداخل واحدا واعلم انه حيث يكون الشيء متعلق الوجود بمادة
وفاعل فانما ذكرت الفعل ذكرت الاخر بالقوة فانه لا الفاعل وحده
يفعل بلا مادة ولا المادة وحدها يلزم عنها شيء بلا فاعل ولكن اذا
كان كل الفاعل لا يوجد الا وقد وجدت مادته والمادة لا يوجد
الا وقد وجد الفاعل اصح ان يذكر احدهما بالفعل وربما فطن لاحدهما
ولم يفطن للاخر فلهذا حيث توسط انما كان قد توسطت الاول والعلة
واذا وجد المبدأ الفاعل والقابل والصورة في الامور الطبيعية
والصناعية والنفسانية كانت هناك العلة الغائية ولذا احدث الصورة

غير منسوبة الى علة مادية او فاعلية ثم بان ان العلة الغائية بكل الآخر
مثل الصورة الكمالية الغائية فلذلك لا توجد في ما بينها علة غائية لانها
ان اعطت العلة الغائية فهي تنسب الى فاعل وحصول في مادة ضرورة واما
ما كان من الصور نسبها الى العلة الفاعلية لا تعلقها بالمادة كالصور
الروحانية فانها تعطي في ماهيتها الغائية ولئن كانت الغاية ترجع الى
ذاتها او ذات علتها واما الرياضيات فانها ان اعطيت علة غائية صارت
حينئذ معلولة على كل وجه وكانت في الاعيان لا في الوهم فصارت مادية
واذا لم توجد هذه الاسباب المتقدمة اسبابا بالذات بل بالعرض
كانت اسبابا جمة وانما هي مثل العون في وجود الكون كاشتعالها
كذلك وجه العرض غير محدودة ولا معلوله ولا كون لئن توجد حدودها
وسطها الشيء فاذا كانت العلل والمعلولات كائنة وفاسدة بان كانت
العلل موجبة لوجود المعلولات شرع ان توضع حدود اوسط ولكن اربع
ان يسبق ان المعلول كالمثل لان العلة بعد لم توجد واما اذا لم يكن موجبة
لوجود المعلولات لم يجب ان توضع العلة وضع المعلول مثل اذا وضع اساس
وجود حائط او وضع ابوه وضع ابنه بل الامر في الازمنة العلة بالعكس
انما توضع فيها المعلولات حدود واوسط فيه من غير العلل بالاوساط ولا
يمكن في الكون والفساد الا مع الزمان ان يتصل العلل بالمعلولات

المعلولات
فلما كانت علة تكون معلول والآلة التي انما يتمادى تكون العلل
وكانا معا في زمان واحد في جميع العلوم الطبيعية بل ليس كل ان
ثنائيين ولو ان بعد ان تم وصل في الكون علل معلولات لم يوجد في كل علة
ومعلول وسائط بلا نهاية لان كل بين آنين ولئن انا نثبت بلا نهاية بين الهوية
ولكننا بينا في موضع فحص وهو ان الالي اذا كان على هذا يمكن ان يتصل
الكون والفساد ولا يبعد عنه واستطاع فالجواب ان الذي كان المتقدم
ان كل علة بالقوة الى ان يكون علة بالفعل بعد زمان من وجوده بحفظ
اتصال العلل والمعلولات واذا كانت العلل والمعلولات دائرة
دل البرهان عليها وكان البرهان الواحد برهانا دليلا عليها قبالة
ثم سحب الارض بعد لانه كان سطوا ثم كان سطوا مثل لانه كان سحاب
سكانيا مثل لانه كان بخار ستحصي ثم كان ذا حار ستحصى مثل لانه
كانت الارض مبتلة مثل ثم كانت الارض مبتلة مثل لانه كان نحو
وعاد الكلام من الرأس فمن جهة ان الغاية معلول الطي يكون هذا
الباسي ولذلك ومن جهة انه علة للطي يكون هذا بدأ تام يكون دورا
صحيحا معلولا الا بعينه لان الامور على الدور ولكن اذا اعتبر هذا
وجد انه لم يكن دورا صحيحا لان البدا والغاية للطي ليست مثله
عن ذلك الطي بالعدد بل بالنوع واعلم ان الضروريات عليها ضرورية

الالكريات علينا اكثره كما اشرنا اليه من قبل فصل في الرجوع الى كيفية
اقتناص الحدود انه اذا كنت نال الفيلسوف انما يعد من جملة المحدود الى ما
لا ينقسم اما بالنوع واما بالعدد وهذا انما يستصار ونأخذ جميع المحمولات
المقومة له التي لا تخرج من جنسه فنتكون من اللوازم ونقع الجنس اما جنسا
قريبا عند تباره كالعدد والنوع وما اشبهه واما بعيدا وسواء كان
موضوعا او جنسا فنتجمع منها ما امكن ونعرف انها اول التفصيل وكونه في
من تلك الجملة فاذا فسلنا على تفصيلها مثال المحمولات مثلا اذا كنا او كرنا
الجسم وذو النفس والمتحرك والحاس والمتحرك فهذا الطريق اصوب
ثم يجمع من تلك الالصاق العامة ما يكون مساويا للنوع فيكون ذلك حدا له
مثلا ان نقصد حد الثلاثة فنأخذ مجموعا لا يتأتى من جنس العدد ونأخذ العدد
والفرد الاول ونأخذ الفرد واما بالفرد الاول فعنيته انه لا يقع انه ليس مجمعًا
منحصرا بعدد في عدد ونعني انه لا يحصل من جمع عدد الى عدد فيحد العدد
حاسبا كما هو الاول بالتفسير مشاركا فيه الاثنان والذي يحصل مشاركا
فيه المحدثة بالحاد لان مشاركا فيه شيء ثم لما اردنا ان نحد الجنس اخذنا جنسا
ثم النوع واسقطنا الخاصة احدها التي هي حد الجنس منها اذا كنا انما نأخذ الجنس
باسمه حتى انا اسقطنا الفصول بقي اسم الجنس لا حده بل اذا فعلنا او وضعنا
قولا واحدا به حتى يكون اشدا فيه وكلما جمعنا حدا وضعنا الكل اسما هو

نحو اسم الجنس ثم اذا اردنا ان نركب من حد النوع حد الجنس رجعنا وكذلك
ما لا ينقسم رجعنا الى النعوت المنفصلة فاذا كنا حددنا الانواع نحذف
الفصول الخاصة اجمع حد الجنس وطلبنا صفة ما يشترك مع الجنس المسمى مثلا
حدهما الخط المستقيم بانه طول بلا عرض حاله كذا والمستدير بانه طول
بلا عرض حاله كذا والمشتمل على زاوية بانه طول بلا عرض حاله كذا واذا
حذفنا الخصائص بقي طول بلا عرض فيكون هذا حد الجنس فان لم يبق
فالاسم مشترك مثل انه اذا حددنا كبر النفس في الكيوس وفلان وفلان
كان ذلك قلة احتمال الهوان واذا حددناه في سقراط ونحوه
كان قلة المبالاة بالبخت كيف تصرف فاذا حذفت الخصائص لم يبق
شيء مشترك واما كبر نفس الطبقة فان ذلك حده وذلك حار دو ذلك دليل
سم عظاء كل نسبة الالتصاق لوقوع الصم فاذا حذفت الخصائص
بقي شيء واحد مشترك وهو الالتصاق لوقوع الصم فلهذا كان التركيب
افضل من الاول الاخر لانه اذا كان السوال من الكليات امكنا العدول او
باشتراك الاسم واذا رفعنا البيان من اسفل لم يقع ذلك لكنه كان البرهان
قد كان يقع في الحد مقصدا كذلك القسمة وموانع القسمة ثلاث الدلالة
على الاخص والاعم فيعرف في الحد الغلب الاعم على الاخص فيقول مثلا
للانسان حيوان ذو رجلين مع فقد الحيوان فيكون اذا حسوا والثاني

انس والانعال ذو رجلين
حيوان انسان متكون
مدرك اذ ذو رجلين

بانا قسمنا الجنس الواحد بقسمين حساس منه اخلص فعلمه الجسم ذو النفس
منه حساس ومنه غير حساس وايضا منه متحرك بالارادة ومكنة قد اخذت
الفصول الذاتية على ما كان احد تناطولا فلم يشذ عنها شيء فيجب ان نقصد
بالقسمة الاولية الذاتية فنقسم الحيوان اولا الى مشقوق الجناح ومنفصله بل
اولا الى الطائر وغير الطائر ولا الى ذي رجلين وكثير الارجل بل الى الماشي
والسابح فاذا قسمت الى الماشي والى الطاير تنقسم اقسام الحيوان الماشي الى ذي
رجلين وكثير الارجل والطاير الى مشقوق الجناح ومنفصله فانه ليس الحيوان
ما هو حيوان اما مشقوق الجناح واما منفصله بل ما هو طاير وعلى هذا فقس
ذي الرجلين وكثير الارجل وهذه القسمة اذا وقعت بالمقابلات لذاتها
بطلان قول من يقول ان الحد لا يتم او يذكر كل فصل مع كل نوع على حدة
فيعرف فصول الانواع كلها فانا اذا قسمنا الى الماشي وغير الماشي والناطق
وغير الناطق فقد تم الحد وعرف الحيوان الماشي والناطق وساويه الحد فقد
انفصل عن كل حيوان ليس بناطق ولا ماشي مع كثرة فصول انواعها والجناح
لن يعرف تلك الانواع ولا فصولها فان النطق والمشي قد فصلا عن كلها
ولكن يجب اذا استعمل في الحد هذه القسمة ان يحفظ اغراضا يعلمه احد تالية
يجعل المقسوم والمقسوم به من الامور الداخلة في ماهية الشيء واذا استعمل
في الابواب والمواضع المذكورة في كتاب الجدل ان الشيء جنس ام لا او فصل ام لا

فاسد بسببه البتة فلعل كل جسمي في الباب ان يراعي الترتيب في الحالة
ان يقسم الى ان يبلغ المحدود ويعلم ما في الوسط فانه كان المحدود نوعا اخيرا ما
قسم حتى لا يمكنك ان تقسم الا بالاوصاف العرضية وهي تقع في السلوب الا
كيف تستعمل بالشركة على المجانسة وغير المجانسة فافهم تفصيل التركيب
وقد حللنا علمه فيقال **فصل** في وصية لصاحب المنطق في اصول البرهان
ولكن والا يستعد ادلها انه كان القسمة للكلي الى اجزاء فافهم وكذلك
القسمة للكلي الى الالفاظ او في الشرح ويفعل ذلك باعضاء الحيوان والنبات
ثم يتعقد لوازم كل صنف من الاقسام فانه يمتد ذلك على ان الحيوان مركب
من رطب ويابس وكذلك ايضا يجب ان يراعي لوازم اقسام الكلي وما يلحقها
بلوازم اقسام الكل عن مثل هذا وحد كل حيوان لا يعرى عن [illegible] على
تلك الاعضاء [illegible] ولكنا [illegible] فانا نسلم [illegible] بهذا الا [illegible] وصلنا
الى جوابه [illegible] الشيخ فنقول انه لا [illegible] ولكن كان لا يعطي العلم الجلي
او [illegible] الا [illegible] فان ماله الى جهة [illegible] فانه [illegible] نادرا
احد [illegible] على طريق المناسبة مثل ان [illegible] كالشوك للسمك
والشعر والعظم للانسان فيجب ان يراعي في هذا الاعراض الذاتية ما
هو اول وما هو اول **فصل** في كيفية كشف المقابل الكثيرة جملة واحدة
اما الان الحد الاوسط فما واحد النوع مثل [illegible] المناسبة للسرقة

وانما ان يعتبر الاوراق واى لها الجلد من الحجة والسبب ضرورة لا محالة
وعند ملاقاة النخعة تجذب الصفاقين والكهربا والحجر واحد وهو
اشتعال العواد لو لا شدة احد الحسين مثل ان الشد او قوس قزح المتوسط
فيه الانعكاس الا ان احدهما صوت والآخر انعكاس لعنه وقد يشترك شيئان
في حد اوسط وسبب واحد اولي ولكن بسببها السموم وما فيه فيكون
من حد القياس الذي له شكل واحد ومن انفسها شامل كثيرة وبينهما اختلاف
القرب والبعد منه ولكن حدودها الوسطى يكون بعضها تحت بعض مثلا
اذا سئل فعل لم صار السل عند الحاق اسود سئلا فاما قال لان الشمس
عند الحاق احتجبت الشمس فان قيل لم قيل لان التي سعى ضرورة
الذي يلينا بعدم الشمس الكاين منه فان قيل لم قيل لان الشمس
التي بعده العبور صار بموازنة بالية الاعلا وهو الاجتماع فالعامل
لكلها سبب كثير سبب واحد وهو الاجتماع ولكن بعده وساو فصل في شك
في حد الاوسط وحل فان لقائل ان يقول انه اذا كان كثير من العلل يساوي
المعلولات مثل توسط الارض للخسوف ومثل كون الورق عريضا او
انعكاس الذي به الماسكة لانعاد الورق فيمكن ان يبين هذا الادراك
وذاك هذا وهذا بيان دور فاجاب انه ليس البيانان واحد فيكون
دورا لان توسط العلة نتيج اللم وتوسط المعلول نتيج الان وايضا ليس

انما اعني كون شكل حدا اوسط بل ربما كان اعم وربما اقتضى قيافا
من هذا فصل في انه كيف يكون للشيء الواحد سبب واحد واسباب
كثيرة وكيف ينعكس في البرهان الاوسط على الاكبر يجب ان نعلم بعد ما عنى
ومن كلام المعلم فما هو الاشبه بما به والحق ولنخالف عبارة بعض
المفسرين فنقول قد يمكن ان يكون للشيء الواحد علل اخص منه في الوجود
مثل السحاب فله علة هي برد الهواء وربما نفسه وعلة هي كثرة ارتفاع
البخار الصاعد من كل الجهات ومثل اعشار الحي اربع من الطب فان له
علة عفونة خلط وعلة هي سخونة روح وعلة هي بسبب لحرارة الاعضاء
الاعضاء والزلزلة قد يكون من ريح وقد يكون من تهادم عوالي تجويف
الارض وقد يكون من انقلاع شيء في تجويف الارض وغير ذلك ثم الى
ان كل نوع ان يقال ان في هذه الجهات توجب اي اعا ما فكل هو العلة
فالاوان في وانه قد يكون لا في المعلول الا وجبت من الاول فيكون السؤال
ثابتا والكلام معكوسا واما الذي يذهب من عام قبل عام الى غير نهاية وهذا
حال او نقول اعلم توجبه الخواص لا غير فاكان من جملة هذه العلل
فانه ليس علة لذات المعلول على الاطلاق وليس البرد علة للسحاب
كله على الاطلاق ولا العفونة علة للحمى كلها ولكنها تكون علة لوجوده
في المواضع الخاصة مثلا الغمام السحاب الذي كان في هذا الوقت وفي هذه

حيس
لكن التي كانت فيه وكذلك ايضا النوع علة لحمل جنسه وفصل جنسه
جنسه على ماتحته وليس علة لحمل الجنس على الاطلاق فاذا يكون لحمل
على ح وعلى ه يعكس متوسطه بالعكس احد هما ب والاخر ح واما اذا
حمل على ح وعلى ه وهما تحت النوع علة واحدة مثل ب فيمكن ان يكون ب اول
لا لحمل ا عليه لان يكون اول غير خاص مثل انه يحمل الحس على الانسان
والفرس بتوسط الحيوان فيمكن ان يكون اولا عليهما وهو الاكثر مثل
ان التنين والحوت والكرم يحمل عليها انتشار الورق بتوسط جمود الرطوبة
وانبساطها لكن هذه العلة والواسطة ليست اولا لها ولكن لنوع منها
الورق وهذا انما يكون حيث العلة علة لوجود الحد الاكبر على الاطلاق
ولوجوده في الاصغر وهو النتيجة فاذا لا تكون اولا العلة والعلة الحد
الاوسط للاكبر ولا يجوز ان يكون اكبر منها والا لما كانت علة ذاتية
فوجب ان يتعاكس عليها ولا يجوز ان يكون الا علة واحدة في التحقيق
وذلك لانه ولو امكن ان يكون علة ما علة في التحقيق وعلة ما علة للصورة
والغاية بعد قلنا فيما سلف ان الواحد منها عند كلام في العلل الموجبة
العلوم للشيء هو مجموعها لا علة واحدة وفي المادة بذلك وقد منعنا
القسم الاول الذي انما يوجد المعلول لعلة ما او سببا موضوعها خلفه
لا اوليا فيجب ان يكون النوع الذي له العلة اولا مساويا للعلة

الورق
والمعلول مثلا عن الورق وانبساط الرطوبة او جمودها وانتشار
والكرم ان ما قيس في هذا المثال فقال ان انبساط الرطوبة او جمودها
وانتشار الورق ليست علة ذاتية للانتشار بل للزوال الى سكون سببه
الانتشار وهو العلة الطبيعي لان الا علة لا يطلب منها كل هذا التحقيق
واعلم ان مثل هذه العلة مساوية للمعلول فانه لم يوجد المعلول واحدا
المعنى بل باشتراك الاسم وان كان المعلول جنسا لمعلولات نوعيه كانت
العلة جنسية لمعلول نوعيه وان كانت واحدة في النسبة كانت العلة
المحصص
كذلك وان حصصت مسائل ولها محمول واحد والعلة واحدة فان
لا يكون مختلفة الا بالظاهر مثل ابدال النسبة في المقادير والعدد والزمان
فان المسئلة واحدة وهي خاصة بالكم والحد الاوسط وهو النوع من الدليل
الذي به يلزم المطلوب واحدا ولكنهم يخصصون الاكبر والاوسط معا
واما مثل بيان المباينة في الشكل واللون الذي باشتراك الاسم فيمتنع ان
يكون فيه مسئلة واحدة او يكون الحد الاوسط في الشكل هو تساوي الزوايا وفي باب
الاصطلاح في اللون وقع على حاسة واحدة ولو لم يكن هذا باشتراك
الاسم بل بالتشكيك او اتحاد النسبة لكان قد يوجد له حدا اوسط واحدا مثله
وليس كذلك ان يكون هذه العلة مساوية للحد الاكبر فيجب ان يكون مساويه
للحد الاصغر فانه انما يجب ذلك اذا كان لا يوجد للحدود الصغرى المختلفة

لم يمكن ان يكون العلة الموضوعة
واحدة الا باشتراك الاسم

الا انك لو اخذت بها ما مال وضعت حدود صغرى مختلفة والعلة موجودة لها اولا
مثل الموضوعات في حسن حمل جنس للحس او فصله وضع للحد الاصغر
الواحد الذي له الاي والعلة اولا بل انواعه مثل انواع عريض الورق
لم يكن الانعكاس واما اذا وضعت العلة خاصة بموضوعات مختلفة اولا
مثل ان يقول الوجه الاوسط الناس هو عظم المرارة ومثل الطير
المزاج فان الحد الاوسط ينعكس على الاكبر واما على الاصغر بان سال سائل لم
النبت هل سبب انتثار ورقه انه عريض الورق الذي هو اقرب منه
او انعقاد الرطوبة الذي هو اقرب من الاكبر وهل المحمول عليه الا انه
ان كان ذهبه او الجسم فالجواب ان علته كل حرف هو الاقرب منه فاعلم
اقرب من الموضوع لان العلة ان كان تجمع ما هو ابعد منه من العلل
والمعلولات وكذلك الاقرب من المحمول هو اولى بان يكون علة له والا يجب
ان يعلم ان هذا انك تجمع لكن الجواب عندكم بان تضع على وضع عريض
الورق لانك اعطيت العلة القريبة من الموضوع لا العلة القريبة من المطلوب
ولا انك ان تضع على انعقاد الرطوبة كانك اعطيت العلة القريبة لانك
اعطيت العلة القريبة من المطلوب وكم بين العلة القريبة كون المطلوب
للموضوع وبين ان يعطي الخاص بلا جهة وتعطى من الى نسبه الذي على
الموضوع فليس عاش واحد ثم واما البرهان التام الذي له مناسب

فصل في تشكك يقع في مبادي البرهان وحله وفي تعليق الحد بين انه الا
البرهان هل يمكن ان تكون اكثر من العلم بنتائج البرهان فليت شعري هل كلاهما
علم او احدهما ليس بعلم فان لم يكن علما فهو الجهل وان كان علما فهل كان
مستحصلا او حدث بعد ما لم يكن فان كان مستحصلا لا بعلمه فهو عجيب
وان لم يكن ثم حدث من غير برهان فكانه محال لان المحمول انما نعني بالبرهان
او القياس فالسبيل الى حل هذا الشك هو ان نعرف ان لنا قوة ندرك بها
الامور حالنا بلا تعلم ولا مبادي وليس لنا مبادي من جهة الحس الظاهر والباطن
وليس الذي يدركه الحس هو الذي يدركه تلك القوة او العلم وان كانت
معينة او لا بلبس او لا الفرق بين المحسوس والمعقول او المعلوم
ثم ليس المعونة الواقعة من المحسوس في احد مبادي العلوم **فصل**
في ان في اقتضى ادراك الحس والعقل ليس حال اقسام ادراكهما فيما بينهما
وجه فنقول ان الانسان قد يحس ويعقل او يعلم لكن الانسان المعقول
محال عنه العقل لا يختلف فيه احد من الناس فهو موجود لكل واحد
من الاشخاص واما الحس فلا يمكن ان يدرك انسانا الا وله مقدار ما
من الكم وهيئة ما من الكيف ووضع ما واين ما وكذلك الحس الباطن
لا يمكن ان يحس حال انسان الا مخصوص من هذه الاوصاف وكل
هيئة محسوسة الظاهرة والباطنة يحس عليها الانسان يمكن ان يكون

لي من الناس المحسوسين او المتوهمين كان يمكن ان يشترك فيه الناس
كلهم فالحس لا يدرك الانسان بما هو انسان لكن العقل او العلم هو الذي
يدرك الانسان بما هو انسان ويدرك المعنى المشترك الذي منه انسانيته عرض
له جميع هذه العوارض الموجودة في المحسوسات فمن الحس والعقل
يحصل لنا غاية الاحصاء في العلم اذ العلم مدركات هي الصور مجردة عن
المادة احصاؤها لا ينالها الحس بوجه فاذا كان الحس غير مشارك للعقل في
التصور لكنه مشاركه في التصديق الذي هو بعد التصور **فصل** في ان
الحس كيف يعين في تصور المعقولات ان الحس اذا ادى الى القوة الخيالية
مثل المحسوسات وصورها صارت تلك الصور موضوعات لفعل الروح
والقوة العقلية فيكون هناك صور انسانية وصور منتزعة من اشياء
اخذ انما يتجرد ما يختلف ويتفق فيجرد المختلف فيه عن المتفق فيه ويأخذ ذاتي
كلا منهما معقولا اذ انه يجردها عن مقارنة الاعراض فيفرق ما هو ذاتي وما هو عرض
فيتوصل بذلك الى تحديد فصلات الاشياء وحسابها فيمكنه تلك مبادئ
للصور التي عنده ولولا ان الانسان حول كامل بقوى النفس لم يمكنه
هذا لان كثيرا من الحيوان لا يمكنها الاستخلال في الباطن وان كان فيه
ثابت ذكره هنا وان كان فيحصل ثابت لم يمكن له ذكره ومعنى الذكر ان
الحس اذا ادى الى النفس صورة محسوسة فيما ادى معها معنى غير محسوس

مثل ان الحس يؤدي الى الحيوانات صورة المحسوس وانه عدو او غير عدو
ومضاد او موافق مثل ان الشاة تحس بصورة الذئب وتدرك ايضا
انه عدو وتحس بصورة الحبيب الباسط وتدرك ايضا انه نافع فالصورة
تدركها الحس والمعنى تدركه قوة مميزة للحيوان بدل العقل للانسان وهي
الوهم وهي موجودة ايضا للانسان والحس يخزن صور هذا الخيال
عند مقدم الدماغ والوهم يخزن في مواضعها في الذكر عند موخر الدماغ
فصل في انه كيف يعين الحس في مبادئ التصديق هذا يقع على اربعة
اوجه احدها بالعرض وهو ان التصورات للمعاني اذا حصلت من الحس
انحل القوة النطقية فيها حاد بالبارسي القوة المفكرة فيجمع بعضها الى بعض
ويفرق بعضها من بعض ولله يعرض على القوة النطقية فيحصل بذلك النور
ما يستحق ان يكون جمعه وتفرقه مما يحتاج منه الى وسط او حيلة لغوية من
جهة او استقراء ويشكل الثاني الى طلب الوسط او الحيلة مثل انا اذا
تصورت الكل والجزء والاعظم وركبت فقال هل الكل اعظم من الجزء
لاح لنا بلا وسط تناسق اوكد حتى ان كان الكل اعظم من الجزء ويكون الحس
نفع بالعرض ووجه ثان وهو بالتجربة وذلك ان الحس اذا تكرر على
المحسوسات فادى عنها الى الوهم معنى واحد نفعه منه والله اعلم

قال الامام في شرح عيون الحكمة اعلم ان الانسان اما ان يعتبر حاله ما لم يدخل في الفعل او يعتبر
حاله اذا دخل في الفعل والاول اما ان يعتقد فيه كونه ضارا او نافعا والاعتقاد في منهما
ما ان يعتقد لفعل مهروبا اليه فان اعتقد كونه قادرا على دفع حصل في قلبه ميل الى
الدفع وذلك هو الغضب وعند حصول هذا الشعور والميل الى الدفع يسخن البدن ويحمر
دم القلب وان اعتقد كونه عاجزا عن دفع حصل في قلبه الخوف والحصر الروح القلبي والداخل
ويصير لون الوجه الى الكمودة والرصاصية واما ان كان يحسب تارة يكون قادرا
على الدفع وتارة يعتقد كونه عاجزا عن الدفع وهذا الضطراب في جوهر النفس بهذا الاعتقاد
فانه يحصل في ظاهر البدن آثار الغضب والخوف وان اعتقد نافعا فان لم يعتقد كونه مهروبا
اليه فانه يحصل في قلبه ميل جازم بانه لا بد من تحصيله وذلك هو الشهوة وان اعتقد كونه
منهروبا اليه حصل في قلبه فرح وسرور وانبسط الروح القلبي الى الخارج ولما كان الفرح
الحال على الوجه [illegible] كله هذا الكلام في انسان حال ما لم يدخل في الوقعة واما اعتبار
حاله اذا دخل في الفعل فذلك الشيء اما ان يعتقد كونه حسنا او يعتقد فيه كونه قبيحا او
لا ذا الحال ولاجل هذا فان اعتقد فيه كونه حسنا تبعه الفرح وحسب ما هو عن حدوث
اثار الجامعة وان اعتقد فيه كونه قبيحا تبعه الحزن وانحصار دم القلب وان اعتقد
فيه تارة كونه قبيحا وتارة انه غير قبيح فعند ما يعتقد فيه يتحرك دم القلب الى ظاهر الجلد
وعند ما يعتقد انه غير قبيح فانه يتحرك دم القلب الى ظاهر البدن وربما يستقر
ما دام الخلط بهذا الاعتقاد في النفس هو الاستحياء والاعتقادات
على سطح الوجه وذلك هو الخجل واعلم ان الروح قد يسعه القلب حال الجراح ويوجب
بعد التصلب والحزن والخوف قد يسعه البكاء فيشبه ان الروح اذا انحصر
في داخل البدن العلوي استولى البرد على ظاهر البدن والبرد يوجب العصر
والمتشنج فاذا استولى هذا العصر على جرم الدماغ انعصر منه شيء من الرطوبات
وسال الى العين وذلك هو البكاء ومن هاهنا يظهر ان الذي في هذا الباب اذا وجد
معقول انه ما لم يحصل اعتقاد انه خير او شر او نافع او ضار لم يحصل الرغبة والنفرة
وما لم يحصل هذان الامران لم يحصل هذه الاعراض النفسانية كالغضب
والشهوة والسرور والحزن والخوف والخجل وهي في جوهر النفس
في جوهر النفس يوجب حصول الفعل الى الحصول بهذه الاعراض
[illegible] البدن

كتاب الجواهر كتاب الدرر كتاب الطلوع والنفس [illegible] للامام الرازي

دعا المدرس السوري المصري
او روح الامام في اخر شرح عيون
الحكمة وختم كتابه به لكشمير
الهي سوري لوكن مكنونا واما
الكل ما هو [illegible]
الدنيا فني وكر كي علما
بان ازمة الامور كلها بيدك
وان مصدرها وقضائك
وقدرك الهي منزلي
بالذل والنقص تحيي
وقد علمتم صغيرا و
منزلي بالعفو منكم
وعلمكم بي ساعة اكبر
في حيطك لطفك بانك
والمنة لك علي وفضلك
بعلمك والحجة لك علي
فاسالك بوجودك
واعطائك كرمك ونعوذ
بك وغنائك عن سلان
تغفر لي خطيئتي يوم
الدين وان لا تحولني
ايها الكل يا اكرم
الاكرمين وارحم الراحمين